



Organization of the Alexandria Library (GOAL)

الجزء الاول من :

# شرح المختصر

لسعد الدين الفتازاني  
على تلخيص المفتاح للنوحي القزويني  
في المعاني والبيان والبرع

١٩٢١

وقد رتب طبعه وعلق حواشيه وزاد في شواهد

عبد المتعال الصعيدي المدرس بالمعاهد الدينية

جعلنا متن التلخيص مضبوطا باعلا كل صفحة

حق الطبع محفوظ على هذا الترتيب الهيئة العامة لمكتبة الإسكندرية	
رقم التصنيف	808.0427
ت في	١٩٧٥
رقم التسجيل	١٩٧٥

يطلب من

المكتبة الموقوفة التجارية بميدان الجامعة الأزهرية

طبع في شهر شوال - سنة ١٣٥٦ هـ

المطبعة الموقوفة التجارية بالأزهر

ص.ب ٥٠٥ مصر

## ترجمة الخطيب القزويني

هو محمد بن عبد الرحمن بن عمر قاضي القضاة جلال الدين القزويني ، قدم دمشق من بلاده هو وأخوه قاضي القضاة إمام الدين ، وأعاد بالمدرسة البدرانية ، ثم ناب في القضاء بدمشق عن أخيه ، ثم عن قاضي القضاة نجم الدين ابن صصري ، ثم ولي خطابة دمشق ، ثم قضاء القضاة بها ، ثم انتقل إلى قضاء القضاة بالديار المصرية ، لما أضر القاضي بدر الدين بن جماعة ، فأقام بها مدة ثم صرف عنها وأعيد إلى قضاء دمشق .

وكان عالماً فاضلاً متفهماً ، له مكارم وسودد ، وكان يذكر أنه من نسل أبي دلف العجلي ، وهو القاسم بن عيسى أحد قواد المأمون ثم المعتصم بعده ، وكان أبودلف كريماً شجاعاً ذا وقائع مشهورة ، وصنائع مأثورة ، وله صنعة في الغناء ، وله من الكتب كتاب البراة والصيد ، وكتاب السلاح وغيرهما ، وكانت وفاته سنة ست وعشرين ومائتين .

وكان الخطيب القزويني مع اشتغاله بالقضاء والفتيا يشتغل بعلوم الأدب وقد حاز فيها شهرة عظيمة بكتابه : ( تلخيص المفتاح ) في المعاني والبيان والبديع ( والايضاح ) (١) وهو كالشرح للتلخيص - وكانت وفاته بدمشق سنة تسع وثلاثين وسبعمائة .

٧٢٩ هـ

---

(١) الايضاح للخطيب القزويني هو من أجل الكتب نفعا وقد طبعته المطبعة المحمودية التجارية بالأزهر طبعة جيدة على ورق مصقول وقد قننا بشرحه شرحا وافيا ويقع في أربعة أجزاء من هذا المقاس : ويطلب من جميع المكاتب .

## ترجمة سعد الدين التفتازانى

هو مسعود بن عمر بن عبد الله الشيخ سعد الدين التفتازانى ، الامام العلامة عالم بالنحو والتصريف والمعاني والبيان والاصول والكلام ، والمنطق والفلسفة وغير ذلك من العلوم .

ذكر ابن حجر العسقلانى أنه ولد سنة ثمان مائة وسبع مائة ، وأخذ عن القطب والعضد ، وتقدم فى الفنون ، واشتهر ذكره ، وطار صيته ، وانتفع الناس بتصانيفه .

وله من التصانيف شرح العضد ، وشرح التلخيص المطول والمختصر ، وشرح القسم الثالث من المفتاح ، والتلويح على التتقيح فى أصول الفقه ، وشرح العقائد النسفية فى علم الكلام ، والمقاصد فى علم الكلام أيضاً ، وشرح الشمسية فى المنطق ، وشرح تصريف العزى ، والارشاد فى النحو ، وحاشية على الكشاف لم تتم ، وغير ذلك من الكتب .

وكان السعد يدرس بسمرقند وغيرها من بلاد المشرق ، وقد انتهت اليه معرفة السام فى هذه البلاد ، ومع هذا كان فى لسانه لكمة تعجزه أحياناً فى المناظرة ، وقد مات بسمرقند سنة لحدى وتسعين وسبع مائة .

# بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

نحمدك يا من شرح صدورنا لتلخيص البيان في إيضاح المعاني ، ونور قلوبنا بلوامع  
التيان من مطالع المثاني ، ونصلى على نبيك محمد المؤيد لدلائل إعجازه بأسرار البلاغة  
وعلى آله وأصحابه المحرزين قصبات السبق في مضمار الفصاحة والبراعة ( وبعد ) فيقول  
الفقيه إلى الله الغنى ، مسعود بن عمر المدعو بسعد التفتازاني ، هداه الله سواء الطريق  
وأذاقه حلاوة التحقيق : قد شرحت في 'مضى تلخيص المفتاح' ، وأغنيتها بالاصباح ( ١ )  
عن المصباح ، وأودعته غرائب نكت سمحت بها الأنظار ، وشجته بلطائف فقر  
سبكتها يد الأفكار ، ثم رأيت الجمع الكثير من الفضلاء ، والجم الغفير من الأذكياء  
يسألونني صرف الهمة نحو اختصاره ، والاقتصار على بيان معانيه وكشف أسناره

## بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

الحمد لله رب العالمين ، والصلاة والسلام على سيدنا محمد وعلى آله وصحبه وسلم .  
وبعد فإنه لما أعيد تدريس شرح السعد علي متن التلخيص في المعاهد الدينية ، توجهت  
نفسى إلى إبرازه في حلة قشبية تقر به إلى نفوس الطلاب ، وتجعلهم يقبلون على مطالعته  
والاستفادة منه ، فعنيت بمطالعه وترتيبه وتنظيمه ، ووضعت عليه تعليقات اخترتها من  
بين ما وضع عليه من التعليقات الكثيرة ، وسلكت فيها سبيل الإيجاز حتى لا تبعث  
الملل في نفوس الطلاب ، وعنيت بما تجب العناية به من إيراد الشواهد الشعرية والنثرية  
ليكون ذلك أقرب إلى إفادة الطالب ، وأدنى إلى تحقيق ثمرة هذه العلوم .

( ١ ) الاصباح الدخول في وقت الصباح وقد أراد به لازمه وهو الصبح ثم استعاره  
لشرحه كما استعار المصباح لشرح غيره ، ويقصد بذلك تفضيل شرحه .



لما شاهدوا من أن المحصلين قد تقاصرت همهم عن استطلاع طوالم أنواره ، وتقاعدت عزائمهم عن استكشاف خبيثات أسرارها ، وأن المنتحلين قد قبلوا أحداق الأخذ والانتها ، ومدوا أعناق المسخ على ذلك الكتاب ، وكنت أضرب عن هذا الخطب صفحا ، وأطوي دون مرأهم كشحا ، علما منى بأن مستحسن الطبائع بأسرها ، ومقبول الأسماح عن آخرها ، أمر لا تسعه مقدرة البشر ، وإنما هو شأن خالق القوى والقدر ، وأن هذا الفن قد نضب اليوم ماؤه فصارجدا لا بلا أثر ، وذهب رواؤه فعاد خلافا بلا ثمر . حتى طارت بقية آثار السلف أدراج الرياح ، وسالت بأعناق مطايا تلك الأحاديث البطاح ، وأما الأخذ والانتها فامر يرتاح له اللبيب ، وللأرض من كاس السكرام نصيب ، وكيف ينهر عن الأنهار السائلون ، ولمثل هذا فليعمل العاملون ، ثم ما زادتهم مدافعتي إلا شغفا وغراما ، وظمأ في هواجر الطلب وأوأمأ ، فاتصبت لشرح الكتاب على وفق مقترحهم ثانيا (١) ، ولعنات العناية نحو اختصار الأول ثانيا مع جمود القرينة بصير البليات ، ونمود الفطنة بصير الشكبات ، وتراعى البلدان في الأقطار ، ونبو الأوطان عني والأوطار ، حتى طفقت أجوب كل أغبر قائم الأرجاء وأحرر كل سطر منه في شطر من الغبراء .

يَوْمًا بِحُزْوَى وَيَوْمًا بِالْعَقِيقِ وَبَاثٌ عَذِيبٌ يَوْمًا وَيَوْمًا بِالْخُلَيْصَاءِ (٢)

\*\*\*

ولما وفقت بعون الله تعالى للاتمام ، وقوضت عنه خيام الاختتام ، بعد ما كشفت عن وجوه خرائده اللثام ، ووضعت كنوز فرائده على طرف اللثام .  
سعد الزمان وساعد الاقبال ودنا المنى وأجاب الآمال  
وتبسّم في وجه رجائي المطالب ، بأن توجهت لتقاء مدين المآرب ، حضرة من أنام

(١) ثانيا هنا صفة لمصدر محذوف أى انتصبا ثانيا ، وفيما بعده اسم فاعل من ثنى بمعنى صرف (٢) حزوى والعقيق والعذيب والخليصاء مواضع بالحجاز ، ويريد الشارح تشبيه حاله بحال هذا الشاعر وأنه ألف هذا الشرح في حال متعبة .

الانام في ظل الامان ، وأفاض عليهم سِجَالَ العدل والاحسان ، وردَّ بسياسته الغرَّار  
إلى الاجفان ، وسد بهيبته دون يَأْجُوجِ الفتنة طرق العدوان ، وأعاد رميم الفضائل  
والكلمات منشورا ، ووَقَّعَ بأقلام الخَطَّياتِ (١) على صحائف الصفائح لنصرة الاسلام  
منثورا ، وهو السلطان الأعظم مالك رقاب الأمم ، ملاذ سلاطين العرب والعجم ،  
ملجأ صناديد ملوك العالم ، ظل الله على بريته ، وخليفته في خليقته ، حافظ البلاد ، ناصر  
العباد ، ماحي ظُلم الظُّلم والعناد ، رافع منار الشريعة النبوية ، ناصب رايات العلوم الدينية ،  
خافض جناح الرحمة لأهل الحق واليقين ، مَادُّ سِرادق الامن بالنصر العزيز والفتح المبين .  
كَهْفُ الانام مَلَأَ الخلق قاطبةً      ظِلُّ الاله جلالُ الحقِّ والدينِ  
ابو المظفر السلطان محمود جاني بك خان ، خلد الله سِرادق عظمته وجلاله ،  
وأدام رُوءَا نعيم الآمال من سِجَالِ إفضاله .

فحاولت بهذا الكتاب التشبث بأذيال الاقبال ، والاستتلال بظلال الرأفة  
والافضال ، فجعلته خدمة لسدته التي هي ملتئم شفاه الاقيال ، ومعوَّل رجاء الآمال  
ومُبَوِّأ العظمة والجلال ، لا زالت مَحَطَّ رحال الأفاضل ، وملاذ أرباب الفضائل ،  
وعون الاسلام ، وغوث الانام ، بالنبي وآله عليه وعليهم الصلاة والسلام ، فجاء  
بحمد الله كما يروق النواظر ، ويجلو صداد الأذهان ، ويرهف البصائر ويضيء الباب  
أرباب البيان ، ومن الله التوفيق والهداية ، وعليه التوكل في البداية والنهاية ، وهو  
حسبي ونعم الوكيل .

---

(١) الخطيات الرماح الخطية نسبة إلى الخط وهي البلد التي تصنع فيها ، والصفائح  
السيوف والمراد بها سيوف أعداء الاسلام .

## بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

الْحَمْدُ لِلَّهِ عَلَى مَا أَنْعَمَ ، وَعَلَّمَ مِنَ الْبَيَانِ مَا لَمْ نَعْلَمْ ، وَالصَّلَاةُ وَالسَّلَامُ عَلَى سَيِّدِنَا مُحَمَّدٍ خَيْرٍ مَنْ نَطَقَ بِالصَّوَابِ ، وَأَفْضَلَ مَنْ أَوْتِيَ الْحِكْمَةَ وَفَصَلَ الْخِطَابِ ،

[ بسم الله الرحمن الرحيم الحمد ] هو الثناء باللسان على قصد التعظيم سواء نعلق بالنعمة أو غيرها ، والشكر فعل ينبي عن تعظيم المنعم لسكونه منعماً سواء كان باللسان أو بالجنان أو بالأركان ، فمورد الحمد لا يكون إلا اللسان ، ومتعلقه يكون النعمة وغيرها ، ومتعلق الشكر لا يكون إلا النعمة ، ومورده يكون اللسان وغيره ، فالحمد أعم من الشكر باعتبار المتعلق ، وأخص باعتبار المورد ، والشكر بالعكس [ لله ] هو اسم للذات الواجب الوجود المستحق لجميع المحامد ، والعدول إلى الجملة الاسمية للدلالة على الدوام والثبات ، وتقديم الحمد باعتبار أنه أهم نظراً إلى كون المقام مقام الحمد ، كما ذهب إليه صاحب الكشف في تقديم الفعل في قوله تعالى ( اقْرَأْ بِاسْمِ رَبِّكَ ) على ما سيحجى بيانه ، وإن كان ذكر الله أهم نظراً إلى ذاته [ على ما أنعم ] أى على إنعامه ، ولم يتعرض للنعم به إيهاماً لقصور العبارة عن الاحاطة به ، ولئلا يتوهم اختصاصه بشيء دون شيء [ وعلم ] من عطف الخاص على العام رعاية لبراعة (١) الاستلال ، وتليها على فضيلة نعمة البيان [ من البيان ] بيان لقوله [ ما لم نعلم ] قدم رعاية للسجع ، والبيان هو المنطق الفصيح المعرب عما في الضمير [ والصلاة والسلام على سيدنا محمد خير من نطق بالصواب وأفضل من أوتي الحكمة ] هى علم الشرائع وكل كلام وافق الحق ، وترك فاعل الايتاء لأن هذا الفعل لا يصلح إلا لله تعالى [ وفصل الخطاب ]

(١) براعة الاستهلال هى أن يأتى فى أول المقصود بما يشعر به .

وَعَلَى آلِهِ الْأَطْهَارُ ، وَصَحَابَتِهِ الْأَخْيَارُ :

(أَمَّا بَعْدُ) : فَلَمَّا كَانَ عِلْمُ الْبَلَاغَةِ وَتَوَابِعُهَا مِنْ أَجْلِ الْعُلُومِ قَدَرًا ، وَأَدَقُّهَا سِرًّا ، إِذْ بِهِ تُعْرَفُ دَقَائِقُ الْعَرَبِيَّةِ وَأَسْرَارُهَا ، وَتُكْشَفُ عَنْ وَجْهِهِ الْإِعْجَازُ فِي نَظْمِ الْقُرْآنِ اسْتَارُهَا ،

أى الخطاب المنفصل البين الذي يتبينه من يخاطب به ولا يلتبس عليه ، أو الخطاب الفاصل بين الحق والباطل [ وعلى آله ] أصله أهل بدليل أهيل ، خص استعماله فى الاشراف وأولى الخطر [ الأطهار ] جمع طاهر كصاحب وأصحاب [ وصحابته الأخيار ] جمع نخبة بالتشديد .

[ أما بعد ] : هو من الظروف المبينة المنقطعة عن الإضافة أى بعد الحمد والصلاة والعامل فيه أما لنيابتها عن الفعل ، والأصل مهما يكن من شئ بعد الحمد والصلاة ، ومهما ههنا مبتدأ والاسمية لازمة للمبتدأ ، ويمكن شرط ، والفاء لازمة (١) له غالباً ، فحين تضمنت أما معنى الابتداء والشرط لزمتها الفاء ولصوق الاسم ، لإقامة اللازم مقام الملزوم وإبقاء لآثره فى الجملة [ فلما ] هو ظرف بمعنى (٢) إذ ، يستعمل استعمال الشرط ، ويليه فعل ماضى لفظاً أو معنى [ كان علم البلاغة ] هو المعانى والبيان [ و ] علم [ توابعها ] هو البديع [ من أجل العلوم قدراً ، وأدقها سراً ] أى بعلم البلاغة وتوابعها لاغيره من العلوم كاللغة والصرف والنحو [ تعرف دقائق العربية وأسرارها ] فيكون من أدق العلوم سراً [ وتكشف عن وجوه الإعجاز فى نظم القرآن استارها ] أى به يعرف أن القرآن معجز ، لكونه فى أعلى مراتب البلاغة ، لاشتتماله على الدقائق والأسرار والخواص الخارجة عن طوق البشر ، وهذا وسيلة إلى تصديق النبي عليه السلام ، وهو وسيلة إلى الفوز بجميع السعادات ، فيكون من أجل العلوم ، لكون معلومه وغاياته

(١) لازمة له أى لجوابه (٢) إذ ظرف لما مضى من الزمان .

وكان القسم الثالث من مفتاح العلوم الذي صنّفه الفاضل العلامة أبو يعقوب يوسف السكاكي أعظم ما صنّف فيه من الكتب المشهورة نفعا ، لكونه أحسنها ترتيبا ، وأتمها تحريرا ، وأكثرها للأصول جمعا ، ولكن كان غير مصون عن الخشوش

من أجل المعلومات والغايات ، وتشبيه وجوه الأعجاز بالاشياء المحتجبة تحت الاستتار استعارة بالكناية ، وإثبات الاستتار لها استعارة تخيلية ، وذكر الوجوه لإيهام ، أو تشبيه الأعجاز بالصور الحسنة استعارة بالكناية وإثبات الوجوه استعارة تخيلية ، وذكر الاستتار ترشيح ، ونظم القرآن تأليف كلماته مرتبة المعاني متناسقة الدلالات على حسب ما يقتضيه العقل ، لا تواليا في النطق وضم بعضها إلى بعض كيفما اتفق [ وكان القسم الثالث من مفتاح العلوم الذي صنّفه الفاضل العلامة أبو يعقوب يوسف السكاكي (١) أعظم ما صنّف فيه ] أى فى علم البلاغة وتوابعها [ من الكتب المشهورة ] بيان لما صنّف [ نفعا ] تمييز من أعظم [ لكونه ] أى القسم الثالث [ أحسنها ] أى أحسن الكتب المشهورة [ ترتيبا ] هو وضع كل شىء فى مرتبته [ و ] لكونه [ أتمها تحريرا ] هو تهذيب الكلام [ وأكثرها ] أى أكثر الكتب [ للأصول ] هو متعلق بمحذوف يفسره قوله [ جمعا ] لائن معمول المصدر لا يتقدم عليه ، والحق جواز ذلك فى الظروف لأنها بما يكفيه راحة من الفعل .

[ ولكن كان ] أى القسم الثالث [ غير مصون ] أى غير محفوظ [ عن الخشوش ] وهو الزائد

(١) هو يوسف بن أبى بكر بن محمد بن على السكاكى الخوارزمى ، كان إماما فى النحو والتصريف والمعانى والبيان والاستدلال والعروض والشعر وسائر الفنون وقد جمع فى كتابه ( مفتاح العلوم ) اثنى عشر علما من علوم العربية ، وكانت وفاته بخوارزم سنة خمس وخمسين وخمسمائة .

والتَّطْوِيلِ وَالتَّعْقِيدِ ، قَابِلًا لِلإِخْتِصَارِ وَمُقْتَصِرًا إِلَى الإِيضَاحِ وَالتَّجْرِيدِ ، أَلْفَتْ  
مُخْتَصِرًا يَتَضَمَّنُ مَا فِيهِ مِنَ الْقَوَاعِدِ ، وَيَشْتَمِلُ عَلَى مَا يَحْتَاجُ إِلَيْهِ مِنَ الْأَمْثَلِ وَالشُّوَاهِدِ ،  
وَلَمْ أَلْ جُهْدًا فِي تَحْقِيقِهِ وَتَهْذِيبِهِ ، وَرَتَّبْتُهُ تَرْتِيبًا أَقْرَبَ تَنَاوُلًا مِنْ تَرْتِيبِهِ ، وَلَمْ أَبَالِغْ  
فِي إِخْتِصَارِ لَفْظِهِ تَقْرِيبًا لِلتَّعَاطِيهِ ، وَطَلَبًا لِلتَّسْهِيلِ فَهَمَّ عَلَى طَالِبِيهِ ، وَأَضَفْتُ إِلَى ذَلِكَ

المستغنى عنه [ والتطويل ] وهو الزيادة على أصل المراد بلا فائدة ، وستعرف الفرق  
بينهما في باب الاطناب [ والتعقيد ] وهو كون الكلام مغلقا لا يظهر معناه بسهولة  
[ قابلا ] خبر بعد خبر أى كان قابلا [ للاختصار ] لما فيه من التطويل [ مقتصرا ] أى  
محتاجا [ إلى الإيضاح ] لما فيه من التعقيد [ و ] إلى [ التجريد ] عما فيه من الحشو  
[ ألفت ] جواب لما [ مختصرا يتضمن ما فيه ] أى في القسم الثالث [ من القواعد ] جمع  
قاعدة وهى : حكم كل ينطبق على جميع جزئياته ليتعرف أحكامها منه ، كقولنا كل  
حكم منكر يجب توكيده [ ويشتمل على ما يحتاج إليه من الأمثلة ] وهى الجزئيات  
المذكورة لإيضاح القواعد [ والشواهد ] وهى الجزئيات المذكورة لاثبات القواعد  
فهى أخص من الأمثلة [ ولم أَلْ ] من الأول وهو التقصير [ جهدا ] أى اجتهدا ، وقد  
استعمل الأول فى قولهم لا آلوك جهدا متعبدا إلى مفعولين ، وحذف ههنا المفعول  
الأول . والمعنى لم أمنعك جهدا [ فى تحقيقه ] أى المختصر ، يعنى فى تحقيق ما ذكر فيه من  
الابحاث [ وتهذيبه ] أى تنقيحه [ ورتبته ] أى المختصر [ ترتيبا أقرب تناولا ] أى أخذنا  
[ من ترتيبه ] أى من ترتيب السكاكى أو القسم الثالث ، إضافة للمصدر إلى الفاعل  
أو المفعول [ ولم أبالغ فى اختصار لفظه تقريبا ] مفعول له ، لما تضمنه معنى لم أبالغ ، أى  
تركت المبالغة فى الاختصار تقريبا [ لتعاطيه ] أى تناوله [ وطلبا لتسهيل فهمه على  
طالبيه ] والضمائر للمختصر ، وفى وصف مؤلفه بأنه مختصر منقح سهل المأخذ تعريض  
بأنه لا تطويل فيه ولا حشو ولا تعقيد كما فى القسم الثالث [ وأضفت إلى ذلك ] المذكور

فَوَائِدَ عَثَرْتُ فِي بَعْضِ كُتُبِ الْقَوْمِ عَلَيْهَا ، وَزَوَائِدَ لَمْ أَظْفَرْ فِي كَلَامٍ أَحَدٍ بِالتَّصْرِيحِ  
بِهَا وَلَا الْإِشَارَةَ إِلَيْهَا ، وَسَمَّيْتُهُ ( تَلْخِصُ الْمِفْتَاحِ ) وَأَنَا أَسْأَلُ اللَّهَ تَعَالَى مِنْ فَضْلِهِ  
أَنْ يَنْفَعَ بِهِ كَمَا نَفَعَ بِأَصْلِهِ ، إِنَّهُ وَلِيُّ ذَلِكَ ، وَهُوَ حَسْبِي وَنَعِمَ الْوَكِيلُ .

من القواعد وغيرها [فوائد عثرت] أى اطلعت [ فى بعض كتب القوم عليها ] أى على  
تلك الفوائد [وزوائد لم أظفر] أى لم أفز [ فى كلام أحد بالتصريح بها ] أى بتلك  
الزوائد [ ولا الإشارة إليها ] بأن يكون كلامهم على وجه يمكن تحصيلها منه بالتبعية  
ولأن لم يقصدها [ وسميته تلخيص المفتاح ] ليطلق اسمه معناه [ وأنا أسأل الله تعالى ]  
قدم المستند إليه قصدا إلى جعل الواو للحال [ من فضله ] حال من [ أن ينفع به ] أى  
بهذا المختصر [ كما نفع بأصله ] وهو المفتاح أو القسم الثالث منه [ لأنه ] أى الله [ ولي  
ذلك ] النفع [ وهو حسبي ] (١) أى محسبى وكافى [ ونعم الوكيل ] عطف. إما على جملة  
هو حسبي والمختصوص مخذوف (٢) ، وإما على حسبي أى وهو نعم الوكيل ، فالختصوص  
هو الضمير المتقدم على ما صرح به صاحب المفتاح وغيره فى نحو زيد نعم الرجل ،  
وعلى كلا التقديرين قد يلزم عطف الانشاء على الاخبار .

### مقدمة

رتب المختصر على مقدمة وثلاثة فنون ، لأن المذكور فيه إما أن يكون من قبيل  
المقاصد فى هذا الفن أولا ، الثانى المقدمة ، والاوّل إن كان الغرض منه الاحتراز  
عن الخطأ فى تأدية المعنى المراد فهو الفن الأول ، والاثنان كان الغرض منه الاحتراز

(١) يشير إلى أن حسب اسم فاعل لا اسم فعل على الصحيح ، وهو فى الأصل  
اسم مصدر بمعنى الكفاية ، ثم استعمل اسم فاعل على أنه صفة فى مثل قولك مررت  
برجل حسبك من رجل ، أو على أنه غير تابع لموصوف فى مثل قولك بحسبك درهم .  
(٢) والتقدير ونعم الوكيل الله .

## مقدمة

(الفصاحة) : يُوصَفُ بِهَا الْمُفْرَدُ وَالْكَلَامُ

عن التعقيد المعنوي فهو الفن الثاني ، وإلا فهو الفن الثالث ، وجعلُ الحاتمة خارجة عن الفن الثالث وهم كما سنبين إن شاء الله تعالى .  
ولما انجر كلامه في آخر هذه المقدمة إلى انحصار المقصود في الفنون الثلاثة ناسب ذكرها (١) بطريق التعريف العهدي بخلاف المقدمة ، فانها لا تقتضى لايرادها بلفظ المعرفة في هذا المقام ، والخلاف في أن تنزيها للتعظيم أو للتقليل مما لا ينبغي أن يقع بين المحصلين .

والمقدمة : مأخوذة من مقدمة الجيش للجماعة المتقدمة منها ، من قدم بمعنى تقدم يقال مقدمة العلم لما يتوقف عليه الشروع في مسأله ، ومقدمة الكتاب لطائفة من كلامه قدمت أمام المقصود لارتباط له بها وانتفاع بها فيه ، وهى ههنا لبيان معنى الفصاحة والبلاغة وانحصار علم البلاغة في على المعانى والبيان وما يلائم ذلك ، ولا يخفى وجه ارتباط المقاصد بذلك (٢) والفرق بين مقدمة العلم ومقدمة الكتاب مما يخفى على كثير من الناس .

[ الفصاحة ] : وهى فى الاصل تنبى عن الظهور والإبانة [يوصف بها المفرد] مثل كلمة فصيحة [والكلام] مثل كلام فصيح وقصيدة فصيحة ، قيل المراد بالكلام ما ليس بكلمة ليعم المركب الاسنادى وغيره ، فانه قد يكون بيت من القصيدة غير مشتمل على إسناد يصح السكوت عليه مع أنه يتصف بالفصاحة ، وفيه نظر لأنه إنما يصح ذلك لو أطلقوا على مثل هذا المركب أنه كلام فصيح ، ولم ينقل عنهم ذلك ، واتصافه

(١) أى ذكر الفنون الثلاثة كما سيأتى فى قوله - الفن الأول علم المعانى .

(٢) وبهذا تكون هذه المقدمة مقدمة كتاب ومقدمة علم أيضا .



وَالْمُتَكَلِّمُ .

(وَالْبَلَاغَةُ) : يُوصَفُ بِهَا الْأَخِيرَانِ فَقَطْ .

فَالْفَصَاحَةُ فِي الْمُفْرَدِ خُلُوصُهُ مِنْ تَنَافُرِ الْحُرُوفِ وَالْغَرَابَةِ وَمُخَالَفَةِ الْقِيَاسِ .

بالفصاحة يجوز أن يكون باعتبار فصاحة المفردات ، على أن الحق أنه داخل في المفرد لأنه يقال على ما يقابل المركب ، وعلى ما يقابل المثنى والمجموع ، وعلى ما يقابل الكلام ومقابلته بالكلام ههنا قرينة دالة على أنه أريد به المعنى الأخير ، أعني ما ليس بكلام [و] يوصف بها [المتكلم] أيضا يقال كاتبٌ فصيحٌ ، وشاعرٌ فصيحٌ [والبلاغة] وهي تفتي عن الوصول والانتها [يوصف بها الأخيران فقط] أي الكلام والمتكلم دون المفرد ، إذ لم يسمع كلمة بليغة ، والتعليل بأن البلاغة إنما هي باعتبار المطابقة لمقتضى الحال وهي لا تتحقق في المفرد وهم ، لأن ذلك إنما هو في بلاغة الكلام والمتكلم ، وإنما قسم كلا من الفصاحة والبلاغة أولا ، لتعذر جمع المعاني المختلفة الغير المشتركة في أمر يعمها في تعريف واحد ، وهذا كما قسم ابن الحاجب المستثنى إلى متصل ومنقطع ، ثم عرف كلا منهما على حدة .

[فالفصاحة في المفرد] قدّم الفصاحة على البلاغة لتوقف معرفة البلاغة على معرفة الفصاحة ، لسكونها مأخوذة في تعريفها ، ثم قدم فصاحة المفرد على فصاحة الكلام والمتكلم لتوقفهما عليها [خلوصه] أي خلوص المفرد [من تنافر الحروف والغرابة ومخالفة القياس] اللغوي أي المستنبط من استقراء اللغة ، وتفسير الفصاحة بالخلوص لا يخلو عن تسامح ، لأن الفصاحة تحصل عند الخلوص (١) .

(١) وحقيقة الفصاحة كون الكلمة جارية على القوانين المستنبطة من استقراء كلام العرب متناسبة الحروف ، كثيرة الاستعمال على ألسنة العرب الموثوق بعريتهم .

فالتنافر نحو :

« غَدَاثُهُ مُسْتَشْزِرَاتٌ إِلَى الْعُلَى »

[فالتنافر] وصف في الكلمة يوجب ثقلها على اللسان وعسر النطق بها [نحو] مستشزرات في قول امرئ القيس (١) [غداثه] أى ذوائبه جمع غديره ، والضمير عائد إلى الفرع في البيت السابق (٢) [مستشزرات] أى مرتفعات أو مرفوعات (٣) يقال استشزره أى رفعه واستشزر أى ارتفع [إلى العلى] :  
« تَضِلُّ الْعُقَاصُ فِي مُثْنَى وَمُرْسَلٍ »

تضل أى تغيب ، العقاص جمع عقبة وهى الخصلة المجموعة من الشعر ، والمثني المقتول ، يعنى أن ذوائبه مشدودة على الرأس بخيوط ، وأن شعره ينقسم إلى عقاص ومثنى ومرسل ، والأول يغيب فى الآخرين ، والغرض بيان كثرة الشعر .  
والضابط ههنا أن كل ما يمسده الذوق الصحيح ثقيلا متعسر النطق به فهو متنافر سواء كان من قُرب المخارج أو بعدها أو غير ذلك (٤) على ما صرح به ابن الأثير

(١) هو امرؤ القيس بن حجر من شعراء الجاهلية .

(٢) وشو قوله :

وَفَرَّحَ يَزِينَ الْمَتْنِ أَسْوَدَ فَاحِمٍ أَثِيثٍ كَقَنَوِ النَّخْلَةِ الْمُتَعَشِّكِلِ

والفرع الشعر ، والفاحم الشديد السواد ، والأثيث الغزير ، والمتعشكيل العناكيل وهى فى النخيل كالعناقيد فى الأعتاب (٣) فهو اما اسم فاعل بكسر الزاى واما اسم مفعول بفتحها ، والأول من استشزر بمعنى ارتفع ، والثانى من استشزره بمعنى رفعه (٤) كوقوع حرف بين حرفين مضاد لكل واحد منهما بصفة ، وهذا مثل وقوع الشين بين التاء والزاى فى (مستشزرات) فالشين من المهموسة الرخوة ، والتاء من المهموسة الشديدة ، والزاى من المجهورة ، ومثال التنافر لتباعد الحروف نحو (ملع) اذا أسرع ، ومثال التنافر لقرب المخارج نحو (مستشزرات) فحروفها متقاربة

في المثل السائر ، وزعم بعضهم أن منشأ النقل في مستشزرات هو توسط الشين المعجمة التي هي من المهموسة الرخوة ، بين التاء التي هي من المهموسة الشديدة ، وبين الزاي المعجمة التي هي من المجهورة ، ولو قال مُسْتَشْرِفٌ لزال ذلك النقل ، وفيه نظر لأن الراء المهمة أيضاً من المجهورة ، وقيل إن قرب المخارج سبب للنقل المخل بالفصاحة وإن في قوله تعالى : ( أَلَمْ أَعْهَدْ إِلَيْكُمْ ) ثقلاً قريباً من المتناهي ، فيدخل بفصاحة الكلمة لسكر الكلام الطويل المشتمل على كلمة غير فصيحة لا يخرج عن الفصاحة ، كما لا يخرج الكلام الطويل المشتمل على كلمة غير عربية عن أن يكون عربياً ، وفيه نظر لأن فصاحة الكلمات مأخوذة في تعريف فصاحة الكلام من غير تفرقة بين طويل وقصير على أن هذا القائل فسر الكلام بما ليس بكلمة ، والقياس على الكلام العربي ظاهر الفساد ، ولو سلم عدم خروج السورة عن الفصاحة فمجرد اشتغال القرآن على كلام

أيضاً ، وقد يحصل تباعد المخارج بدون تنافر ، نحو ( عَلِمَ ) فهي مركبة من حروف ( ناعم ) وقد يحصل قرب المخارج بدون تنافر ، نحو لفظ الشجر والجيش وغيرهما ، فالمقول في ذلك على الذوق وحده .

#### تطبيقات على التنافر في الكلمة :

(١) كَانِمَا الطُّخْرُورُ بَاغِي آبٍ يَأْكُلُ مِنْ نَبْتٍ قَصِيرٍ لَاصِقٍ

(٢) قَدْ قُلْتُ لِمَا طَلَحَمَ الْأُمُورَ أَنْبَعَتْ عَشَوَاءُ تَالِيَةً غُبَسًا دَهَارِسًا

فالطخروور في بيت المتنبي متنافر الحروف ، وهو المر بضم الميم ، واطلخم في بيت أبي تمام متنافر الحروف ، وهو بمعنى عظم واشتد .

أمثلة أخرى : كتب بعض الأمراء حين مرضت أمه رقاعاً وطرحها في المسجد

الجامع ببغداد : صين أمرو ورعى ، دعا لامرأة إنْقَعَلَةً مُقْسَسَةً ، قد منيت بأكل الطرموق ، فأصابها من أجله الاستمصال - أن يمن الله عليها بالاطرغشاش والابرغشاش

## وَالْغَرَابَةُ نَحْوُ :

❖ وَفَاحِمًا وَمَرَسْنًا مُسَرَّجًا ❖

أَيُّ كَالسَّيْفِ السَّرِيحِيِّ فِي الدَّقَّةِ وَالْأَسْتَوَاءِ ، أَوْ كَالسَّرَاجِ فِي الْبَرِيقِ وَاللَّمَعَانِ

غير فصيح بل على كلمة غير فصيحة مما يقود إلى نسبة الجمل أو العجز إلى الله ، تعالى الله عن ذلك علوا كبيرا .

[والغرابة] كَوْنُ الكامة وحشية غير ظاهرة المعنى ، ولا مانوسة الاستعمال (١)  
[نحو] مسرج في قول العجاج (٢) .

❖ وَمُقَلَّةً وَحَاجِبًا مُزَجَّجًا ❖

أَيُّ مُدَقَّقًا مَطْوَلًا [وفاحما] أَي شعرا أسود كالفتحم [ومرسنا] أَي أنفا [مسرجا] أَي كالسيف السريحي في الدقة والاستواء [وسريح اسم قين تنسب إليه السيوف  
[أو كالسراج في البريق واللمعان] فإِنْ قُلْتَ لَمْ لَمْ يَجْعَلُوهُ اسْمَ مَفْعُولٍ مِنْ سَرَجَ اللَّهُ  
(١) فالغرابة تنقسم بهذا إلى قسمين : غرابة ترجع إلى بعد في تخريج المعنى وقد  
مثل لها بقول العجاج ، وغرابة ترجع إلى عدم انس الاستعمال لعدم تداول اللفظ في  
لغة خالص العرب كما في قول امرئ القيس : رَبِّ جَفَنَةٍ مُتَحَنِّجَةٍ ، وَطَعْنَةٍ مُسَحَنِّفَةٍ  
تَبَقِيَ غَدَا بِأَنْقَرَةٍ (٢) هو عبد الله بن روبة من شعراء الدولة الأموية . والحق أنه لا يثبت  
روبة بن العجاج من قوله :

أَيَّامَ أَبَدَتْ وَأَضْحَامُ مُقَلَّجًا      أَغْرِبَرَا قًا وَطَرَفًا أَبْرَجًا  
وَمُقَلَّةً وَحَاجِبًا مُزَجَّجًا      وَفَاحِمًا وَمَرَسْنًا مُسَرَّجًا

والشاهد في قوله (مسرجا) لأن اسم المفعول في الأصل معناه ذات وقع عليها  
الفعل ، وكونه بمعنى ذات شديدة بأخرى كما هنا بعيد .

وَالْمُخَالَفَةُ نَحْوُ :

☆ الْحَمْدُ لِلَّهِ الْعَلِيِّ الْأَجَلِّ ☆

وجهه أى بهجته وحسنه ، قُلْتُ هو أيضاً من هذا الْقَبِيلِ (١) أو مأخوذ (٢) من السراج على ما صرح به الامام المرزوقى رحمه الله تعالى حيث قال : السَّرِيحُ منسوب إلى السراج ويجوز أن يكون وصفه بذلك لكثرة مائه ورواقه حتى ثامن فيه سراجا ، ومنه ما قيل سَرَجَ الله أمرك أى حسنه ونوره .

[ والمخالفة ] أن تكون الكلمة على خلاف قانون مفردات اللفاظ الموضوعه ، أعنى على خلاف ما ثبت عن الواضع [ نحو ] الأجل بالادغام فى قوله [ الحمد لله العلى الأجل ] (٣) والقياس الأجل بالادغام ، فنحو آل وماء وأبى يابى وعور

(١) ولما كان من الغرابة بالمعنى الثانى لا الأول (٢) فمعنى سَرَجَ على هذا جعله ذا سراج بالمشابهة وهو بعيد غريب ، لأن الظاهر أنه جعله ذا سراج حقيقة لا مشابهة .  
تطبيقات على الغرابة :

(١) نَقِيٌّ تَقِيٌّ لَمْ يُكْثَرْ غَنِيمَةً بِنَهْكَه ذِي قُرْبَى وَلَا بِحَقْلَدٍ

(٢) وما أرضى لمقلته بحلم - إذا انتبهت توهمه ابتشاكاً

فالحقلد السىء الخلق ، وهو غريب لعدم تداوله ، والابتشاك الكذب ، وهو غريب لعدم تداوله أيضا .

أمثلة أخرى :

قال أبو علقمة لطيب : أجسد رَسِيْسًا فى أَسْنَاخِي ، وأري وجما فيما بين الوابلة إلى

الاطرة من دابات العنق .

(٣) هو من قول أبى النجم من شعراء الدولة الأموية .

## قِيلَ وَمِنَ الْكَرَاهَةِ فِي السَّمْعِ نَحْوُ :

يَعُورُ فَصِيحٌ لِأَنَّهُ ثَبَتَ عَنِ الْوَاضِعِ كَذَلِكَ (١) .  
[ قِيلَ ] فصاحة المفرد خلوصه بما ذكر [ وَمِنَ الْكَرَاهَةِ فِي السَّمْعِ ] بأن تكون  
اللفظة بحيث يَجْهَأُ السَّمْعُ ، ويتبرأ عن سماعها [ نَحْوُ ] الجرشي في قول أبي الطَّيِّبِ ( \* ) .  
مَبَارَكُ الْأَسْمِ أَغْرَّ اللَّقَبُ كَرِيمُ الْجَرِشِيِّ شَرِيفُ النَّسَبِ

الحمد لله العليُّ الأجلُّ الواهب الفضل الوهوب المجزَّل  
(١) وإن خالف القياس الصرفي ، لأن أصل آلِ أَهْلٍ ، وأصل ماءٍ مَوَّهٍ ، والهاء  
لا تبدل همزة في القياس الصرفي ، ولأن القياس في مضارع أبي ( يَأْتِي ) بكسر الباء ، لأن  
فعل بفتح العين لا يأتي مضارعه على بفعل بفتحها إلا إذا كانت عين ماضيه أو لامه حرف  
حلق كسأل يسأل ، ولأن القياس في عَوَرَ يَعُورُ عار يعار ، لتحرك الواو وانفتاح ما قبلها .  
تطبيقات على مخالفة القياس :

(١) إِذَا جَاوَزَ الْاِثْنَيْنِ سِرْفَانَهُ بَشَرٌ وَتَكْثِيرُ الْوُشَاةِ قَهْنٌ  
(٢) فَأَصْبَحَ بِلِقَائِي الزَّمَانُ مِنْ أَجَلِهِ بِاعْظَامٍ مَوْلُودٍ وَرَافَةٍ وَالِدٍ  
ومخالفة القياس في الأول بقطع همزة الاثنين ، وفي الثاني بوصل همزة أَجَلِهِ .  
أمثلة أخرى :

(١) وَإِذَا الرِّجَالُ رَاوَا يَزِيدَ رَأْيَتَهُمْ خُضْعَ الرِّقَابِ نَوَاسِ الْأَبْصَارِ  
(٢) فَلَا يُبْرَمُ الْأَمْرُ الَّذِي هُوَ حَالٌّ وَلَا يُحْلَلُ الْأَمْرُ الَّذِي هُوَ يُبْرَمُ  
(٣) فَلَسْتُ بِأَتِيهِ وَلَا أَسْتَطِيعُهُ وَلَاكَ اسْقِنِي إِنْ كَانَ مَأْوُكَ ذَا فَضْلٍ  
( \* ) هو أحمد بن الحسين السكندري المعروف بالمتنبى من شعراء الدولة العباسية .

• كَرِيمُ الْجِرْشِيِّ شَرِيفُ النَّسَبِ •

وَفِيهِ نَظَرٌ :

وَفِي الْكَلَامِ خُلُوصُهُ مِنْ ضَعْفِ التَّأْلِيفِ وَتَنَافُرِ الْكَلِمَاتِ وَالتَّعْقِيدِ مَعَ فَصَاحَتِهَا ، فَالضَّعْفُ نَحْوُ ضَرْبِ غَلَامُهُ زَيْدًا ،

[ كَرِيمُ الْجِرْشِيِّ ] أَيْ النَّفْسِ [ شَرِيفُ النَّسَبِ ] وَالْأَعْرَ مِنْ الْحَيْلِ الْإِبْيَضِ الْجَبْهَةِ ، ثُمَّ اسْتَعِيرَ أَكْلَ وَاضِحٍ مَعْرُوفٍ [ وَفِيهِ نَظَرٌ ] لِأَنَّ السَّكَرَاهَةَ فِي السَّمْعِ إِنَّمَا هِيَ مِنْ جِهَةِ الْغَرَابَةِ الْمَفْسُورَةِ بِالْوَحْشِيَّةِ ، مِثْلَ تَمَكَّا كَأَنَّهُمْ وَأَفَرَّقُوا وَنَحْوِ ذَلِكَ ، وَقِيلَ لِأَنَّ السَّكَرَاهَةَ فِي السَّمْعِ وَعَدَمُهَا بِرَجْعَانِ إِلَى طَيِّبِ النَّعْمِ وَعَدَمِ الطَّيِّبِ لَا إِلَى نَفْسِ اللَّفْظِ ، وَفِيهِ نَظَرٌ لِلْقَطْعِ بِاسْتِكْرَاهِ الْجِرْشِيِّ دُونَ النَّفْسِ مَعَ قَطْعِ النَّظَرِ عَنِ النَّعْمِ .

[ و ] الْفَصَاحَةُ [ فِي الْكَلَامِ خُلُوصُهُ مِنْ ضَعْفِ التَّأْلِيفِ وَتَنَافُرِ الْكَلِمَاتِ وَالتَّعْقِيدِ مَعَ فَصَاحَتِهَا ] هُوَ حَالُ مِنَ الضَّمِيرِ فِي خُلُوصِهِ ، وَاحْتِرَازُ بِهِ عَنْ مِثْلِ زَيْدٍ أَجَلُّ وَشَعْرُهُ مُسْتَشْرِزٌ ، وَأَنفُهُ مُسْرَجٌ ، وَقِيلَ هُوَ حَالُ مِنَ الْكَلِمَاتِ وَلَوْ ذَكَرَهُ بِجَنْبِهَا لَسَلِمَ مِنَ الْفَصْلِ بَيْنِ الْحَالِ وَذِيهَا بِالْإِجْنَابِ ، وَفِيهِ نَظَرٌ ، لِأَنَّهُ حَيْثُ كَانَ قَيْسِدًا لِلتَّنَافُرِ لَا لِلْخُلُوصِ ، وَيَلْزَمُ أَنْ يَكُونَ الْكَلَامُ الْمُشْتَمِلُ عَلَى تَنَافُرِ الْكَلِمَاتِ الْغَيْرِ الْفَصِيحَةِ فَصِيحًا ، لِأَنَّهُ يَصْدُقُ عَلَيْهِ أَنَّهُ خَالِصٌ عَنْ تَنَافُرِ الْكَلِمَاتِ حَالُ كَوْنِهَا فَصِيحَةً ، فَافْهَمْ . [ فَالضَّعْفُ ] أَنْ يَكُونَ تَأْلِيفُ الْكَلَامِ عَلَى خِلَافِ الْقَانُونِ النَّحْوِيِّ الْمَشْهُورِ بَيْنَ الْجُمْهُورِ ، كَالْإِضْمَارِ قَبْلَ الذِّكْرِ لَفْظًا وَمَعْنَى وَحَكَا (١) [ نَحْوُ ضَرْبِ غَلَامِهِ زَيْدًا ]

(١) بِخِلَافِ الْإِضْمَارِ قَبْلَ الذِّكْرِ لَفْظًا لَا مَعْنَى ، كَقَوْلِهِ تَعَالَى ( اَعْدِلُوا هُوَ أَقْرَبُ

لِلتَّقَرُّيِ ) أَيْ الْعَدْلُ الْمَفْهُومُ مِنْ قَوْلِهِ اَعْدِلُوا ، وَبِخِلَافِ الْإِضْمَارِ قَبْلَ الذِّكْرِ لَفْظًا

والتنافر كَقَوْلِهِ :

« وَلَيْسَ قُرْبَ قَبْرِ حَرْبٍ قَبْرٌ »

[ والتنافر ] : أن تكون الكلمات ثقيلة على اللسان ، وإن كان كل منها فصيحاً  
[ كَقَوْلِهِ : وليس قرب قبر حرب ] وهو اسم رجل [ قبر ] وصدر البيت .  
« وَقَبْرُ حَرْبٍ بِمَكَانٍ قَفْرٌ »

أى خال عن الماء والكلام ، ذكر في عجائب المخلوقات أن من الجن نوعاً يقال له  
الهاتف ، فصاح واحد منهم على حرب بن أمية فمات ، فقال ذلك الجنى هذا البيت  
لا حكمة لما في ضمير الشأن في قوله تعالى ( قُلْ هُوَ اللَّهُ أَحَدٌ ) وكما في ضمير رب في  
قول الشاعر :

رَبِّهِ فَنِيَّةٌ دَعَوْتُ إِلَى مَا يورثُ الحمدَ دائماً فأجابوا

تطبيقات على ضعف التأليف :

(١) يَيْضَاءُ يَمْنَعُهَا النَّسْكُ دَهْشًا تَيْهًا وَيَمْنَعُهَا الْحَيَاءُ تَمَيِّسًا

(٢) وَلَوْ أَنَّ بَجْدًا أَخْلَدَ الدَّهْرَ وَاحِدًا مِنْ النَّاسِ أَبْقَى بِجْدُهُ الدَّهْرَ مُطْعِمًا

ففي الأول حذف أن مع بقاء عملها ، وتقدير الكلام - أن تميس - وفي الثانى عود  
الضمير على متأخر لفظاً ومعنى وحكماً .

أمثلة أخرى :

وما علينا إذا ما كنت جارتنا ألا يجاورنا إلّاك ديار

خَلَّتِ الْبِلَادُ مِنَ الْغَزَالَةِ لَيْلَهَا فَأَعَضَّكَ اللَّهُ كَيْ لَا تَحْزَنَّا

(١) قفر بالرفع صفة لمكان على القطع ، ويجوز أن يكون خبر المبتدأ ، والمعنى أن  
القبر مع مكانه قفر .



وقوله :

كَرِيمٌ مَّتَى أَمْدَحُهُ أَمْدَحُهُ وَالْوَرَى مَعِيَ وَإِذَا مَا لَمَسْتَهُ لَمَسْتَهُ وَحَدِي

[ وكنقوله ] :

[ كَرِيمٌ مَّتَى أَمْدَحُهُ أَمْدَحُهُ وَالْوَرَى مَعِيَ وَإِذَا مَا لَمَسْتَهُ لَمَسْتَهُ وَحَدِي (١) ]  
والواو في والورى للحال ، وهو مبتدأ وخبره قوله معى ، وإنما مثل بمثلين لأن  
الاول مُتَّاه في الثقل والثانى دونه ، أو لانت منشأ الثقل فى الاول نفس اجتماع  
الكلمات وفى الثانى حروف منها (٢) وهو فى تكرير أمدحه دون مجرد الجمع بين  
الحاء والهاء لوقوعه فى التنزيل ، مثل فسبحه فلا يصح القول بأن مثل هذا الثقل مخل  
بالفصاحة ، وذكر الصاحب إسماعيل بن عباد أنه أنشد هذه القصيدة بحضرة الاستاذ

(١) هو لآبى تمام من قصيدة له فى مدح موسى بن إبراهيم مطلقها :

شَهِدْتُ لَقَدْ أَقَوْتُ دَعَاءَكُمْ بَعْدِي وَحَتَّ كَأَحْتَّ وَشَائِعُ مِنْ بُرْدِ

(٢) يعنى بهذا اجتماع الحاءين والهايين فى البيت :

تطبيقات على تنافر الكلام :

(١) وشَوْهَ تَرْقِيشِ الْمَرْقِشِ رَقْشُهُ فَاشْيَاعُهُ يَشْكُونُهُ وَمَعَاشِرُهُ

(٢) دَانَ بَعِيدُ حُبِّ مُبْغِضٍ بِمِجِّ أَغْرَّ حُلُوْ مُرٍّ لَيْنٍ شَرَسِ

والتنافر فى الاول من تكرار القاف والشين فيه ، وفى الثانى من إيراد صفات  
متعددة على نمط واحد .

أمثلة أخرى :

فَكُلُّكُمْ أَتَى مَا نِيَّ أَيْسَهُ فِكُلُّكُمْ عَجَابُ

وَإِزْوَرٌّ مِنْ كَانَ لَهُ زَائِرًا وَعَافَ عَافِي الْعُرْفِ عِرْفَانَهُ

وَالْتَعْقِيدُ أَنْ لَا يَكُونَ الْكَلَامُ ظَاهِرَ الدَّلَالَةِ عَلَى الْمُرَادِ لِحُلِّلٍ إِمَّا فِي النَّظْمِ كَقَوْلِ  
الْفَرَزْدَقِ فِي خَالِ هِشَامٍ :

وَمَا مِثْلُهُ فِي النَّاسِ إِلَّا مَمْلُوكًا أَبُو أُمِّهِ حَتَّى أَبُوهُ يُقَارِبُهُ  
أَيُّ لَيْسَ مِثْلُهُ فِي النَّاسِ حَتَّى يُقَارِبُهُ إِلَّا مَمْلُوكًا أَبُو أُمِّهِ أَبُوهُ ،

ابن العميد ، فلما بلغ هذا البيت قال له الأستاذ هل تعرف فيه شيئاً من الهجعة ، قال  
نعم مقابلة المدح باللوم ، وإنما يقابل بالذم أو الهجاء ، فقال الأستاذ غير هذا أريد ،  
فقال لا أدري غير ذلك ، فقال الأستاذ هذا التكرير في أمده أمده مع الجمع بين  
الحاء والهاء وهما من حروف الخلق خارج عن حد الاعتدال ، نأفر كل التنافر ، فأمثني  
عليه صاحب .

[ والتعقيد ] : أي كون الكلام معقداً [ أن لا يكون الكلام ظاهر الدلالة على  
المراد لِحُلِّلٍ واقع ] [ إما في النظم ] بسبب تقديم أو تأخير أو حذف أو غير ذلك مما  
يوجب صعوبة فهم المراد [ كقول الفرزدق في خال هشام ] بن عبد الملك وهو  
إبراهيم بن هشام بن إسماعيل المخزومي .

وَمَا مِثْلُهُ فِي النَّاسِ إِلَّا مَمْلُوكًا أَبُو أُمِّهِ حَتَّى أَبُوهُ يُقَارِبُهُ

[ أي ليس مثله ] في الناس [ حتى يقاربه ] أي أحد يشبهه في الفضائل [ إلا مملوكاً ]  
أي رجلاً أعطى الملك والمال يعني هشاماً [ أبو أمه ] أي أبو أم ذلك المملك [ أبوهُ ] أي  
أبو إبراهيم الممدوح ، أي لا يماثله أحد إلا ابن أخته وهو هشام ، ففيه فصل بين المبتدأ  
والخبر ، أعنى - أبو أمه أبوهُ - بالأجنبي الذي هو - حتى - وبين الموصوف والصفة ،  
أعنى - حتى يقاربه - بالأجنبي الذي هو - أبوهُ - وتقديم المستثنى أعنى - مملوكاً - على  
المستثنى منه ، أعنى - حتى - وفصل كثير بين البدل وهو - حتى - والمبدل منه وهو  
- مثله - فقوله - مثله - اسم ما ، و - في الناس - خبره ، و - إلا مملوكاً - منصوب

وإِذَا فِي الْإِتِّقَالِ كَقَوْلِ الْآخِرِ :

سَأَطْلُبُ بَعْدَ الدَّارِ عَنْكُمْ لِتَقْرُبُوا      وَتَسْكُبُ عَيْنَايَ الدَّمُوعَ لِتَجْمَدَا  
فَإِنَّ الْإِتِّقَالَ مِنْ جُمُودِ الْعَيْنِ إِلَى بُخْلِهَا بِالدَّمُوعِ

لتقدمه على المستثنى منه (١) .

قيل ذكر ضعف التأليف يعني عن ذكر التعقيد اللفظي ، وفيه نظر لجواز أن يحصل التعقيد باجتماع عدة أمور موجبة لصعوبة فهم المراد ، وإن كان كل واحد منها جاريا على قانون النحو ، وبهذا يظهر فساد ما قيل إنه لا حاجة في بيان التعقيد في البيت الى ذكر تقديم المستثنى على المستثنى منه ، بل لا وجه له لأن ذلك جائز باتفاق النحاة ، إذ لا يخفى أنه يوجب زيادة التعقيد وهو مما يقبل الشدة والضعف .

[ وإما في الانتقال ] عطف على قوله - إما في النظم - أي لا يكون الكلام ظاهر الدلالة على المراد للخلل واقع في انتقال الذهن من المعنى الأول المفهوم بحسب اللغة الى المعنى الثاني المقصود ، وذلك بسبب إيراد اللوازم البعيدة المفترقة الى الوسائط الكثيرة مع خفاء القرائن الدالة على المقصود [ كقول الآخر ] وهو عباس بن الأحنف ، ولم يقل كقوله لثلاثا يتوهم عود الضمير الى الفرزدق [ \* سأطلب بعد الدار عنكم لتقربوا \* وتسكب ] بالرفع وهو الصحيح ، وبالنصب وهم [ عيناي الدموع لتجمدا ] جعل سكب الدموع كناية عما يلزم فراق الأحبة من الكآبة والحزن ، وأصاب لكنه أخطأ في جعل جمود العين كناية عما يوجب دوام التلاقي من الفرح والسرور [ فإن الانتقال من جمود العين الى بخْلِها بالدموع ] حال إرادة البكاء وهي حالة الحزن

(١) وقد حمل بعضهم البيت على وجه لا تعقيد فيه ، فجعل قوله - مملكا - مستثنى من ضمير الجار والمجرور ، وجعل قوله - أبو أمه حي - مبتدأ وخبرا ، وقوله - أبوه - خبرا ثانيا ، والجملة صفة لقوله - مملكا - وجعل قوله - يقاربه - صفة ثانية .

لَا إِلَى مَا قَصَدَهُ مِنَ السُّرُورِ .

[ لا إلى ما قصده من السرور ] الحاصل بالملاقاة (١) ومعنى البيت - لاني اليوم أطيب نفسا بالبعد والفراق ، وأوطئها على مقاساة الأحزان والاشواق ، وأتجرع غصصها ، وأنحمل لاجلها حزنا يُفَيِّضُ الدموع من عيني ، لا تسبب بذلك الى وصل يدوم ، ومسرة لا تزول ، فان الصبر مفتاح الفرج ، ولكل بداية نهاية ، ومع كل عسر يسرا ، وإلى هذا أشار الشيخ عبد القاهر في دلائل الاعجاز ، وللقوم ههنا كلام فاسد أوردناه في الشرح (٢) .

(١) واسكنه انتقل إلى هذا بوسائط كثيرة ، فانتقل من جمود العين إلى انتفاء الدمع منها حال إرادة البكاء ، ثم انتقل من هذا إلى انتفاء الدمع مطلقاً ، ثم انتقل من هذا إلى انتفاء الحزن ، ثم انتقل من هذا إلى إفادة السرور .  
(٢) يعني شرحه المطول على تلخيص المفتاح .

تطبيقات على التعقيد :

(١) صَانَ اللَّيْمُ وَصُنْتُ وَجْهِي مَالَهُ وَوَنَى فَلَمْ يَبْذُلْ وَلَمْ أَتَبَذَّلْ

(٢) وَمُقَلَّةٌ وَحَاجِبًا مُزَجَّجًا وَفَاحِمًا وَمَرْسِنًا مُسَرَّجًا

ففصل في الأول بين الفعل ومفعوله بجملة فعلية ، فأوجد فيه تعقيداً ، وأصل الكلام صَانَ اللَّيْمُ مَالَهُ وَصُنْتُ وَجْهِي عَنْهُ ، وفي الثاني سمي أنف محبوبته مرسناً ، وهو إنما يكون للحيوان ، لأنه الموضع الذي يقع عليه الرسن ، فهو مجاز بعيد فاحش .

أمثلة أخرى :

(١) وَلَيْسَتْ خُرَاسَانُ الَّتِي كَانَ خَالِدٌ بِهَا أَسَدٌ إِذْ كَانَ سَمِيحًا أَمِيرَهَا

(٢) أَيْ يَكُونُ أَبَا الْبَرَاءِ آدَمَ وَأَبُوكَ وَالتَّقْلَانِ أَنْتَ مُحَمَّدٌ

قِيلَ وَمِنْ كَثْرَةِ التَّكْرَارِ وَتَتَابَعِ الْإِضَافَاتِ كَقَوْلِهِ :  
 \* سَبَّوحٌ لَهَا مِنْهَا عَلَيْهَا شَوَاهِدٌ \*

وَقَوْلِهِ :

\* حَمَامَةٌ جَرَعًا حَوْمَةً الْجَنْدِلَ اسْجَعِي \*

[ قيل ] فصاحة الكلام خلوصه مما ذكر [ ومن كثرة التكرار وتتابع الإضافات كقوله ] \* وتُسعدني في غمرة بعد غمرة \* (١) [ سبوح ] أي فرس حسن الجرى لا تتعب راكبها ، كأنها تجرى في الماء [ لها ] صفة سبوح [ منها ] حال من شواهد [ عليها ] متعلق بشواهد [ شواهد ] فاعل الظرف أعنى - لها - يعني أن لها من نفسها علامات دالة على نجاحها ، قيل التكرار ذكر الشيء مرة بعد أخرى ، ولا يخفى أنه لا يحصل كثرتها بذكره ثالثاً ، وفيه نظر لأن المراد بالكثرة هنا ما يقابل الوحدة ، ولا يخفى حصولها بذكره ثالثاً [ و ] تتابع الإضافات مثل [ قوله \* حمامة جرعا حومة الجندل اسجعي \* ] .

فَأَنْتِ بَمَرَأَى مِنْ سَعَادٍ وَمَسْمَعٍ (٢)

ففيه إضافة حمامة إلى جرعا ، وجرعا إلى حومة ، وحومة إلى الجندل ، والجرعاء تأنيث الأجرع قصرها للضرورة ، وهي أرض ذات رمل لا تنبت شيئاً ، والحومة معظم الشيء ، والجندل أرض ذات حجارة ، والسجع هدير الخسام ونحوه ، وقوله - فأنت بمرأى - أي بحيث تراك سعاد وتسمع صوتك ، يقال : فلان بمرأى مني

(١) هو من قصيدة المبتني يمدح بها سيف الدولة ، ومطلعها :

عَوَازِلُ ذَاتِ الْخَالِ فِي حَوَاسِدٍ وَإِنَّ ضَجِيعَ الْخَوْدِ مِنِّي لَمَاجِدُ

(٢) هو من قصيدة لعبد الصمد بن منصور بن الحسن بن بابك من شعراء الدولة العباسية

وَفِيهِ نَظَرٌ :

وَفِي الْمَتَكَلِّمِ مَلَكَ يَقْتَدِرُ بِهَا عَلَى التَّعْبِيرِ عَنِ الْمَقْصُودِ بِلَفْظٍ فَصِيحٍ .

ومسمع ، أى بحيث أراه وأسمع قوله ، كذا فى الصحاح ، فظهر فساد ما قيل إن معناه - أنت بموضع تَرَيْنَ مِنْهُ سَعَادَ وتسمعين كلامها ، وفساد ذلك مما يشهد به العقل والنقل (١) [ وفيه نظر ] لأن كلاما من كثرة التكرار وتتابع الإضافات إن ثَقُلَ اللفظ بسببه على اللسان فقد حصل الاحتراز عنه بالتناثر ، وإلا فلا يخل بالفصاحة ، كيف وقد وقع فى التنزيل - (مِثْلَ دَابِّ قَوْمِ نُوحٍ - ذِكْرُ رَحْمَةِ رَبِّكَ عَبْدَهُ زَكَرِيَّا - وَنَفْسٍ وَمَا سَوَّاهَا ، فَأَلْهَمَهَا فُجُورَهَا وَتَقْوَاهَا) .

[و] الفصاحة [فى المتكلم مملكة] وهى كيفية راسخة فى النفس ، والكيفية عَرْضٌ لا يتوقف تعقله على تعقل الغير ولا يقتضى القسمة واللاقسمة فى محله اقضاء أوليا ، فخرج بالقييد الأول الأعراض النسبية مثل الإضافة والفعل والانفعال ونحو ذلك ، وبقولنا - لا يقتضى القسمة - الكميات ، وبقولنا - واللاقسمة - النقطة والوحدة ، وبقولنا - أوليا - ليدخل فيه مثل العلم بالمعلومات المقتضية للقسمة واللاقسمة ، فقوله - مملكة - إشعار بأنه لو عبر عن المقصود بلفظ فصيح لا يسمى فصيحاً فى الاصطلاح ما لم يكن ذلك راسخاً فيه ، وقوله [ يقتدر بها على التعبير عن المقصود ] دون أن يقول - يعبر - إشعار بأنه يسمى فصيحاً إذا وجد فيه تلك المملكة سواء وجد التعبير أو لم يوجد ، وقوله [ بلفظ فصيح ] ليعم المفرد والمركب ، أما المركب فظاهر ، وأما المفرد فكما تقول عند التعداد : دار ، غلام ، جارية ، ثوب ، بساط ، إلى غير ذلك .

(١) لأن المعروف فى ذلك أن سمع الحمام يطلب لتسمعه المحبوبة فتبهج به إلى عاشقها ، وليس من المعقول أن الحمام يسجع لأنه يرى سعاد أو غيرها .

وَالْبَلَاغَةُ فِي السَّكَّامِ مُطَابَقَتُهُ لِمُقْتَضَى الْحَالِ مَعَ فَصَاحَتِهِ ،

[ والبلاغة في السكلام مطابقتها لمقتضى الحال مع فصاحته ] أى فصاحة السكلام ،  
والحال هو الأمر الداعي للتكلم إلى أن يعتبر مع السكلام الذى يؤدى به أصل المراد  
خُصُوصِيَّةٌ ما ، وهو مقتضى الحال (١) مثلا - كَوْنُ المخاطب منكرا للحكم حالٌ يقتضى  
تأكيد الحكم ، والتأكيد مقتضى الحال ، وقولك له - إن زيدا فى الدار - مؤكدا بأن  
كلامٌ مطابق لمقتضى الحال ، وتحقيق ذلك أنه جزئى من جزئيات ذلك السكلام الذى  
يقتضيه الحال ، فإن الانكار مثلا يقتضى كلاما مؤكدا ، وهذا مطابق له بمعنى أنه صادق  
عليه ، على عكس ما يقال : إن السكلى مطابق للجزئيات (٢) وإن أردت تحقيق هذا  
(١) يعنى أن تلك الخصوصية هى مقتضى الحال وإنما ذكر الضمير مراعاة للخبر .  
(٢) فمقتضى الحال على هذا التحقيق هو السكلام المؤكد لا التأكيد ونحوه من  
الخصوصيات ، وهذا يخالف ما ذكره قبله ، وليكن مقتضى الحال هذا أو ذلك ، فإن  
الخطب فيه سهل .

تطبيقات على البلاغة فى السكلام :

- (١) وَقَدْ جَعَلَ اللَّهُ الْخَلَائِفَةَ مِنْهُمْ لَا بَلَجَ لَا عَارِيَ الْخَوَّانِ وَلَا جَدْبَ  
(٢) لَهُ رَاحَةٌ لَوْ أَنَّ مَعِشَارَ جُودِهَا عَلَى الْبَرِّ كَانَ الْبَرُّ أُنْدَى مِنَ الْبَحْرِ  
(٣) أَمْرٌ مِنَ الْمُرِّ الْمَرِيرِ مَرَارَةً هَوَانٌ هُمَامٌ هَانَ فِي عَيْنِهِ أَلْهَمٌ

فالاول غير بليغ لانه لا يصح أن يقال فى مدح ملك ، فلم يطابق مقتضى الحال فيه ،  
والثانى بليغ لانه هو الذى يليق بمدح الملوك ، والثالث غير بليغ لعدم فصاحته بسبب تناfre  
أمثلة أخرى : قال قاض لرجل خاصمته امرأته : أَتِنَّ سَأَلْتُكَ ثَمَنَ شَكْرِهَا وَشَبْرِكَ

أَخَذْتَ تُطْلَهَا وَتُضَاهَا - وقال حافظ بك إبراهيم :

وَهُوَ مُخْتَلَفٌ فَإِنَّ مَقَامَاتِ الْكَلَامِ مُتَفَاوِتَةٌ ، فَمَقَامُ كُلِّ مِنَ التَّنْكِيرِ وَالْإِطْلَاقِ  
وَالْتَقْدِيمِ وَالذِّكْرِ يُبَيِّنُ مَقَامَ خِلَافِهِ ، وَمَقَامُ الْفَصْلِ يُبَيِّنُ مَقَامَ الْوَصْلِ ، وَمَقَامُ  
الْإِيحَازِ يُبَيِّنُ مَقَامَ

الْكَلَامِ فَارْجِعْ إِلَى مَا ذَكَرْنَا فِي الشَّرْحِ فِي تَعْرِيفِ عِلْمِ الْمَعَانِي .  
[ وهو ] أى مقتضى الحال [ مختلف فان مقامات الكلام متفاوته ] لأن الاعتبار  
اللائق بهذا المقام يغير الاعتبار اللائق بذلك ، وهذا عين تفاوت مقتضيات الأحوال ،  
لأن التغيرات بين الحال والمقام إنما هو بحسب الاعتبار ، وهو أنه يتوهم في الحال كونه زمانا  
لورود الكلام فيه ، وفي المقام كونه تحلا له ، وفي هذا الكلام إشارة إجمالية إلى  
ضبط مقتضيات الأحوال ، وتحقيق مقتضى الحال [ فمقام كل من التنكير والإطلاق  
والتقديم والذكر يبين مقام خلافه ] أى مقام خلاف كل منها ، يعنى أن المقام الذى يناسبه  
تنكير المسند اليه أو المسند يبين المقام الذى يناسبه التعريف ، ومقام إطلاق الحكم أو  
التعلق (١) أو المسند اليه أو المسند أو متعلقه (٢) يبين مقام تقييده بمؤكد أو  
أداة قصر أو تابع أو شرط أو مفعول أو ما يشبه ذلك ، ومقام تقديم المسند اليه أو  
المسند أو متعلقاته يبين مقام تأخيرها ، وكذا مقام ذكره يبين مقام حذفه ، فقوله  
- خلافة - شامل لما ذكرنا ، وإنما فصل قوله [ ومقام الفصل يبين مقام الوصل ] تنبيها  
على عظم شأن هذا الباب ، وإنما لم يقل مقام خلافة لأنه أخصر وأظهر ، لأن خلاف  
الفصل إنما هو الوصل ، وللتنبية على عظم الشأن فصل قوله [ ومقام الإيجاز يبين مقام

مَنْ لِي بِتَرْبِيَةِ النِّسَاءِ فَإِنَّمَا فِي الشَّرْقِ عِلَّةُ ذَلِكَ الْإِخْفَاقُ

الْأُمِّ مَدْرَسَةً إِذْ أَعَدَّتْهَا أَعَدَّتْ شُعْبَاتِيبَ الْأَعْرَاقِ

(١) يعنى تعلق الفعل بمفعوله ونحوه (٢) أى متعلق المسند .



خلافه ، وكذا خطاب الذكي مع خطاب الغبي ، ولكل كلمة مع صاحبها مقام ، وارتفاع شأن الكلام في الحسن والقبول بمطابقته للاعتبار المناسب ، وانحطاطه بعدمها ، فمقتضى الحال هو الاعتبار المناسب .

خلافه [ أى الاطناب والمساواة ] وكذا خطاب الذكي مع خطاب الغبي [ فان مقام الاول يبين مقام الثاني ، فان الذكي يناسبه من الاعتبارات اللطيفة والمعاني الدقيقة الخفية ما لا يناسب الغبي ] ولكل كلمة مع صاحبها [ أى مع كلمة أخرى مصاحبة لها ] مقام [ ليس لتلك الكلمة مع ما يشارك تلك المصاحبة في أصل المعنى ، مثلا الفعل الذى قصد اقترانه بالشرط ، فله مع إن مقام ليس له مع إذا ، وكذا لكل من أدوات الشرط مع الماضى مقام ليس له مع المضارع ، وعلى هذا القياس .

[ وارتفاع شأن الكلام في الحسن والقبول بمطابقته للاعتبار المناسب وانحطاطه ] أى انحطاط شأنه [ بعدمها ] أى بعدم مطابقته للاعتبار المناسب ، والمراد بالاعتبار المناسب الأمر الذى اعتبره المتكلم مناسباً بحسب السليقة أو بحسب تتبع تراكيب البلغاء ، يقال اعتبرت الشيء إذا نظرت إليه ورأيت حاله ، وأراد بالكلام الكلام الفصيح ، وبالحسن الحسن الذائق الداخلى فى البلاغة دون العرضى الخارج لحصوله بالمحسنات البديعية [ فمقتضى الحال هو الاعتبار المناسب ] للحال والمقام ، يعنى إذا علم أن ليس ارتفاع شأن الكلام الفصيح فى الحسن الذائق إلا بمطابقته للاعتبار المناسب على ما تفسده إضافة المصدر (١) ومعلوم أنه إنما يرتفع بالبلاغة التى هى عبارة عن مطابقة الكلام الفصيح لمقتضى الحال ، فقد علم أن المراد بالاعتبار المناسب ومقتضى

(١) فى قوله - وارتفاع شأن الكلام - لأن إضافة المفرد تفيد العموم ، فيكون المعنى - كل ارتفاع يكون بالمطابقة - ومن هنا أفاد الكلام الحصر .

فَالْبَلَاغَةُ رَاجِعَةٌ إِلَى اللَّفْظِ بِاعْتِبَارِ إِفَادَتِهِ الْمَعْنَى بِالترْكيبِ ، وَكَثِيرًا مَا يُسَمَّى ذَلِكَ فَصَاحَةً أَيْضًا ، وَلَهَا طَرَفَانِ أَعْلَى وَهُوَ حُدُّ الْإِعْجَازِ وَمَا يَقْرُبُ مِنْهُ ،

الْحَالِ وَاحِدٌ ، وَإِلَّا لَمَا صَدَقَ أَنَّهُ لَا يَرْتَفِعُ إِلَّا بِالمُطَابَقَةِ لِلاعتْبَارِ الْمُنَاسِبِ ، وَلَا يَرْتَفِعُ إِلَّا بِالمُطَابَقَةِ لِمُقْتَضَى الْحَالِ ، فَلْيَتَأَمَّلْ .

[فَالْبَلَاغَةُ] صِفَةٌ [رَاجِعَةٌ إِلَى اللَّفْظِ] يَعْنِي أَنَّهُ يُقَالُ - كَلَامٌ بَلِيغٌ - لَكِنْ لَا مِنْ حَيْثُ إِنَّهُ لَفْظٌ وَصَوْتُ بَلْ [بِاعْتِبَارِ إِفَادَتِهِ الْمَعْنَى] أَيْ الْغَرَضُ الْمَصْغُوحُ لَهُ الْكَلَامُ (١) [بِالترْكيبِ] مُتَعَلِّقٌ بِإِفَادَتِهِ ، وَذَلِكَ لِأَنَّ الْبَلَاغَةَ كَمَا مَرَّ عِبَارَةً عَنْ مُطَابَقَةِ الْكَلَامِ الْفَصِيحِ لِمُقْتَضَى الْحَالِ ، فَظَاهِرٌ أَنَّ اعْتِبَارَ الْمُطَابَقَةِ وَعَدَمَهَا إِنَّمَا يَكُونُ بِاعْتِبَارِ الْمَعْنَى وَالْأَغْرَاضِ الَّتِي يَصَاحُ لَهَا الْكَلَامُ ، لَا بِاعْتِبَارِ الْأَلْفَافِ الْمَفْرَدَةِ وَالْكَلِمِ الْمَجْرَدَةِ [وَكَثِيرًا مَا] نَصَّبَ عَلَى الظَّرْفِيَّةِ ، لِأَنَّهُ مِنْ صِفَةِ الْأَحْيَانِ ، وَ - مَا - لَنَا كَيْدٌ مَعْنَى الْكَثْرَةِ ، وَالْعَامِلُ فِيهِ قَوْلُهُ [يُسَمَّى ذَلِكَ] الْوَصْفُ الْمَذْكُورُ [فَصَاحَةً أَيْضًا] كَمَا يُسَمَّى بَلَاغَةً ، فَحَيْثُ يُقَالُ - إِنَّ إِعْجَازَ الْقُرْآنِ مِنْ جِهَةٍ كَوْنُهُ فِي أَعْلَى طَبَقَاتِ الْفَصَاحَةِ - يَرَادُ بِهَا هَذَا الْمَعْنَى .

[وَلَهَا] أَيْ لِبَلَاغَةِ الْكَلَامِ [طَرَفَانِ أَعْلَى وَهُوَ حُدُّ الْإِعْجَازِ] وَهُوَ أَنْ يَرْتَفِعَ الْكَلَامُ فِي بَلَاغَتِهِ إِلَى أَنْ يُخْرَجَ عَنْ طَوْقِ الْبَشَرِ ، وَيَعْجِزَ عَنْ مَعَارَضَتِهِ [وَمَا يَقْرُبُ مِنْهُ] عَظُفٌ عَلَى قَوْلِهِ وَهُوَ ، وَالضَّمِيرُ فِي - مِنْهُ - عَائِدٌ إِلَى - أَعْلَى - يَعْنِي أَنَّ الْأَعْلَى مَعَ مَا يَقْرُبُ مِنْهُ كَلَامُهَا حُدُّ الْإِعْجَازِ ، هَذَا هُوَ الْمَوْافِقُ لِمَا فِي الْمَقْتَحِ ، وَزَعَمَ بَعْضُهُمْ (٢)

(١) فَلَيْسَ الْمُرَادُ بِهِ الْمَعْنَى الْأَصْلِي الْمُسْتَفَادُ مِنْ أَصْلِ التَّرْكيبِ ، وَإِنَّمَا الْمُرَادُ بِهِ الْخُصُوصِيَّاتُ السَّابِقَةُ مِنَ التَّأَكِيدِ نَحْوَهُ ، فَهُوَ يُسَمَّى غَرَضًا أَوْ خُصُوصِيَّةً أَوْ مَعْنَى ثَانَوِيًّا .  
(٢) لَا يُخْفَى أَنَّ هَذَا هُوَ الظَّاهِرُ مِنْ كَلَامِ التَّلَاخِيصِ ، وَلَا شَيْءَ فِي أَنْ يَكُونَ الطَّرَفُ الْأَعْلَى هُوَ حُدُّ الْإِعْجَازِ فِي الْقُرْآنِ وَمَا يَقْرُبُ مِنْهُ فِي كَلَامِ رَسُولِهِ ﷺ وَفَحَوْلِ الْبَلَاغَةِ ، فَإِنَّهُ يَصَحُّ أَنْ يُقَالُ - كَلَامُ رَسُولِ اللَّهِ فِي أَعْلَى مَرَاتِبِ الْبَلَاغَةِ ، وَهَكَذَا .

وَأَسْفَلَ وَهُوَ مَا إِذَا غُيِّرَ عَنْهُ إِلَى مَا دُونَهُ التَّحَقُّعُ عِنْدَ الْبُلْغَاءِ بِأَصْوَاتِ  
الْحَيَوَانَاتِ ، وَبَيْنَهُمَا مَرَاتِبُ كَثِيرَةٌ ، وَتَتَّبِعُهَا وَجُوهُ أُخْرَى تُورِثُ الْكَلَامَ حُسْنًا .  
وَفِي الْمُنْكَلَمِ مَلَكَهٌ يَقْتَدِرُ بِهَا عَلَى تَأْلِيفِ كَلَامٍ بَلِيغٍ .  
فَعَلِمَ أَنَّ كُلَّ بَلِيغٍ فَصِيحٌ وَلَا عَكْسَ

أَنَّهُ عَطْفٌ عَلَى - حد الاعجاز - والضمير في - منه - عائد إليه ، يعنى أن الطرف الأعلى  
هو حد الاعجاز وما يقرب من حد الاعجاز ، وفيه نظر لأن القريب من حد الاعجاز  
لا يكون من الطرف الأعلى الذى هو حد الاعجاز ، وقد أوضحنا ذلك فى الشرح  
[ وَأَسْفَلَ وَهُوَ مَا إِذَا غُيِّرَ ] الكلام [ عَنْهُ إِلَى مَا دُونَهُ ] أى إلى مرتبة أخرى هى أدنى  
منه وأنزل [ التَّحَقُّعُ ] الكلام وإن كان صحيح الأعراب [ عِنْدَ الْبُلْغَاءِ بِأَصْوَاتِ الْحَيَوَانَاتِ ]  
التي تصدر عن محالاً بحسب ما يتفق من غير اعتبار اللطائف والخواص الزائدة على  
أصل المراد [ وَبَيْنَهُمَا ] أى بين الطرفين [ مَرَاتِبُ كَثِيرَةٌ ] متفاوتة بعضها أعلى من بعض  
بحسب تفاوت المقامات ، ورعاية الاعتبارات ، والبعد من أسباب الإخلال بالفصاحة .  
[ وَتَتَّبِعُهَا ] أى بلاغة الكلام [ وَجُوهُ أُخْرَى ] سوى المطابقة والفصاحة [ تُورِثُ  
الْكَلَامَ حُسْنًا ] وفى قوله - تتبعها - إشارة إلى أن تحسين هذه الوجوه للكلام عَرَضِيٌّ  
خارج عن حد البلاغة ، وإلى أن هذه الوجوه إنما تعد محسنة بعد رعاية المطابقة  
والفصاحة ، وجعلها تابعة لبلاغة الكلام دون المنكلم لأنها ليست مما تجعل المنكلم  
متصفاً بصفة .

[ و ] [ البلاغة ] فى المنكلم مَلَكَهٌ يَقْتَدِرُ بِهَا عَلَى تَأْلِيفِ كَلَامٍ بَلِيغٍ .  
[ فَعَلِمَ ] مما تقدم [ أَنَّ كُلَّ بَلِيغٍ ] كلاماً كان أو منكلماً على سبيل استعمال المشترك فى  
معنيتين ، أو على تأويل كل ما يطلق عليه لفظ البليغ [ فَصِيحٌ ] لأن الفصاحة مأخوذة  
فى تعريف البلاغة مطلقاً [ وَلَا عَكْسَ ] بالمعنى اللغوى أى ليس كل فصيح بليغاً ، بل يوازن

وَأَنَّ الْبَلَاغَةَ مَرَجِعُهَا إِلَى الْاِخْتِرَازِ عَنِ الْخَطَا فِي تَأْدِيَةِ الْمَعْنَى الْمُرَادِ ، وَإِلَى تَمْيِيزِ  
الْفَصِيحِ مِنْ غَيْرِهِ ،

أن يكون كلام فصيح غير مطابق لمقتضى الحال (١) وكذا يجوز أن يكون لا أحد  
ملكه يقتدر بها التعبير عن المقصود بلفظ فصيح من غير مطابقة لمقتضى الحال .  
[ و ] علم أيضا [ أن البلاغة ] في الكلام [ مرجعها ] أى ما يجب أن يحصل حتي  
يمكن حصولها كما يقال : مرجع الجود الى الغنى [ الى الاختراز عن الخطأ في تأدية المعنى  
المراد ] والا لربما أدى المعنى المراد (٢) بلفظ فصيح غير مطابق لمقتضى الحال فلا  
يكون بليغا [ والى تميز ] الكلام [ الفصيح من غيره ] والا لربما أورد الكلام المطابق  
لمقتضى الحال بلفظ غير فصيح فلا يكون أيضا بليغا ، لوجوب وجود الفصاحة في  
البلاغة ، ويدخل في تميز الكلام الفصيح من غيره تميز الكلمات الفصيحة من غيرها  
لتوقفه عليها .

(١) ومن هذا قول نصيب في النسيب :

فَإِنْ تَصَلَّى أَصْلَكَ وَإِنْ تَعَرَّدِي لَهَجْرٍ بَعْدَ وَصْلِكَ لَا إِلَهِي

فإن مثل هذا لا يصح أن يقال في مقام النسيب ، وكذلك قول جميل :

فَلَوْ تَرَكْتُ عَقْلِي مَعَى مَا طَلَبْتُهُ وَلَكِنْ طَلَبْتُهَا لِمَافَاتٍ مِنْ عَقْلِي

زعم أنه يرواها لذهاب عقله ، ولو كان عاقلا ما هوىها ، وإنما الجيد في ذلك قول بعضهم :

وَمَا سَرَّنِي أَنِّي خَلَيْتُ مِنَ الْهَوَى وَلَوْ أَنَّ لِي مِنْ بَيْنِ شَرْقٍ إِلَى غَرْبٍ

فإن كان هذا الحب ذنبى اليكم فلا غفر الرحمن ذلك من ذنب

(٢) يعنى بالمعنى المراد المعنى الثانوى لا المعنى الاصلى ، لأن مرجع البلاغة الى

المعنى الثانوى كما سبق .

وَالثَّانِي مِنْهُ مَا يَبِينُ فِي عِلْمِ مَتْنِ اللُّغَةِ أَوْ التَّصْرِيفِ أَوْ النَّحْوِ أَوْ يُدْرِكُ بِالْحَسِّ ،  
وَهُوَ مَا عَدَا التَّعْقِيدَ الْمَعْنَوِيَّ ، وَمَا يَحْتَزُّ بِهِ عَنِ الْأَوَّلِ عِلْمُ الْمَعْنَى ، وَمَا يَحْتَزُّ بِهِ  
عَنِ التَّعْقِيدِ الْمَعْنَوِيِّ عِلْمُ الْبَيَانِ ،

[والثاني] أي تمييز الفصيح من غيره [منه] أي بعضه [ما يبين] أي يوضح [في علم  
متن اللغة] كالغرابية ، وإنما قال في علم متن اللغة أي معرفة أوضاع المفردات لأن اللغة  
أعم من ذلك ، بمعنى به يعرف تمييز السالم من الغرابية عن غيره ، بمعنى أن من تتبع  
الكتب المتداولة وأحاط بمعاني المفردات المأثورة علم أن ما عداها مما يقتصر إلى تقرير  
أو تفريغ فهو غير سالم من الغرابية ، وبهذا تبين فساد ما قيل : إنه ليس في علم متن  
اللغة أن بعض الألفاظ مما يحتاج في معرفته إلى أن يبحث عنه في الكتب المبسوطة  
في اللغة [أو] في علم [التصريف] كخالفه القياس ، إذ به يعرف أن الأجل مخالف  
للقياس دون الأجل [أو] في علم [النحو] كضمف التأليف والتعقيد اللفظي [أو]  
يدرك بالحس] كالمتأخر ، إذ به يعرف أن مستشزراً متأخر دون مرفوع ، وكذا تنافر  
الكلمات [وهو] أي ما يبين في العلوم المذكورة أو يدرك بالحس ، فالضمير عائد  
إلى ما - ومن زعم أنه عائد إلى ما يدرك بالحس فقد سهوا ظاهراً [ما عدا التعقيد  
المعنوي] إذ لا يعرف بتلك العلوم ولا بالحس تمييز السالم من التعقيد المعنوي من غيره  
فعلم أن مرجع البلاغة بعضه مبين في العلوم المذكورة ، وبعضه مدرك بالحس ، وبقي  
الاحتراز عن الخطأ في تأدية المعنى المراد ، والاحتراز عن التعقيد المعنوي ، فثبت  
الحاجة إلى وضع علمين مفيدين لذلك ، فوضعوا علم المعاني للأول ، وعلم البيان للثاني ،  
والله أعلم بقوله [وما يحتز به عن الأول] أي الخطأ في تأدية المعنى المراد [علم المعاني] ،  
وما يحتز به عن التعقيد المعنوي علم البيان [وسموا هذين العلمين علم البلاغة لمكان  
مزيد اختصاصهما بالبلاغة ، وإن كانت البلاغة تتوقف على غيرها من العلوم .

وَمَا يُعْرَفُ بِهِ وَجُوهُ التَّحْسِينِ عِلْمُ الْبَدِيعِ ، وَكَثِيرٌ يُسَمَّى الْجَمِيعَ عِلْمُ الْبَيَانِ ،  
وَبَعْضُهُمْ يُسَمَّى الْأَوَّلَ عِلْمُ الْمَعَانِي ، وَالْآخِرِينَ عِلْمُ الْبَيَانِ ، وَالثَّلَاثَةَ عِلْمُ الْبَدِيعِ .

### الفن الأول علم المعاني

وَهُوَ عِلْمٌ يُعْرَفُ بِهِ أَحْوَالُ اللَّفْظِ الْعَرَبِيِّ الَّتِي يَهَيَّأُ بِهَا يُطَابِقُ مُقْتَضَى الْحَالِ ،

ثم احتاجوا لمعرفة توابع البلاغة إلى علم آخر ، فوضعوا لذلك علم البديع ، واليه أشار بقوله [ وما يعرف به وجوه التحسين علم البديع ] ولما كان هذا المختصر في علم البلاغة وتوابعها انحصر مقصوده في ثلاثة فنون [ وكثير ] من الناس [ يسمى الجميع علم البيان ، وبعضهم يسمى الأول علم المعاني و ] يسمى [ الآخرين ] يعني البيان والبديع [ علم البيان والثلاثة علم البديع ] ولا يخفى وجوه المناسبة والله أعلم .

### الفن الأول علم المعاني

قَدَّمَهُ عَلَى الْبَيَانِ لِكَوْنِهِ مِنْهُ بِمَنْزِلَةِ الْمَفْرَدِ مِنَ الْمَرْكَبِ ، لِأَن رِعَايَةَ الْمُطَابَقَةِ لِمُقْتَضَى الْحَالِ وَهُوَ مَرْجِعُ عِلْمِ الْمَعَانِي مَعْتَبَرَةٌ فِي عِلْمِ الْبَيَانِ مَعَ زِيَادَةِ شَيْءٍ آخَرَ ، وَهُوَ لِمُرَادِ الْمَعْنَى الْوَاحِدِ فِي طَرِيقٍ مُخْتَلَفَةٍ [ وَهُوَ عِلْمٌ ] أَيْ مِلْكَةٌ يَقْتَدِرُ بِهَا عَلَى إِدْرَاكَاتٍ جُزْئِيَّةٍ ، وَيَجُوزُ أَنْ يُرِيدَ بِهِ نَفْسُ الْأَصُولِ وَالْقَوَاعِدِ الْمَعْلُومَةِ ، وَلَا سَتَعْمَالَهُمُ الْمَعْرِفَةُ فِي الْجُزْئِيَّاتِ قَالَ [ تَعْرِفُ بِهِ أَحْوَالَ اللَّفْظِ الْعَرَبِيِّ ] أَيْ هُوَ عِلْمٌ يَسْتَنْبِطُ مِنْهُ إِدْرَاكَاتٌ جُزْئِيَّةٌ ، وَهِيَ مَعْرِفَةُ كُلِّ فَرْدٍ مِنْ جُزْئِيَّاتِ الْأَحْوَالِ الْمَذْكُورَةِ ، بِمَعْنَى أَنَّ أَيْ فَرْدٌ يَوْجَدُ مِنْهَا أَمْكِنُنَا أَنْ نَعْرِفَهُ بِذَلِكَ الْعِلْمِ ، وَقَوْلُهُ [ الَّتِي يَهَيَّأُ بِهَا يُطَابِقُ ] اللَّفْظُ [ مُقْتَضَى الْحَالِ ] احْتِرَازٌ عَنِ الْأَحْوَالِ الَّتِي لَيْسَتْ بِهَذِهِ الصِّفَةِ ، مِثْلُ الْأَعْلَالِ وَالْإِدْغَامِ وَالزَّفْعِ وَالنَّصَبِ

وما أشبه ذلك ، مما لا بد منه في تأدية أصل المعنى (١) وكذا المحسنات البديعية من التجنيس والترصيع ونحوهما مما يكون بعد رعاية المطابقة ، والمراد أنه علم يعرف به هذه الأحوال من حيث إنها يطابق بها اللفظ مقتضى الحال ، لظهور أن ليس علم المعاني عبارة عن تصور معاني التعريف والتشكيك والتقديم والتأخير والاثبات والحذف وغير ذلك ، وبهذا يخرج عن التعريف علم البيان إذ ليس البحث فيه عن أحوال اللفظ من هذه الحيثية (٢) والمراد بأحوال اللفظ الأمور العارضة له من التقديم والتأخير والاثبات والحذف وغير ذلك ، ومقتضى الحال في التحقيق هو الكلام الكلي المشكك

(١) بخلاف الأحوال التي بها يطابق اللفظ مقتضى الحال ، فإنه يؤدي بها معان ثانوية لا أصلية ، ومن ذلك قوله تعالى ( يَا أَيُّهَا النَّاسُ اتَّقُوا رَبَّكُمُ إِنَّ زَلْزَلَةَ السَّاعَةِ شَيْءٌ عَظِيمٌ ) فالتأكيـد فيه للرد على المنكرين وهو معنى ثانوى لا أصلى ، ومنه أيضا قول الشاعر :

ثَلَاثَةٌ تُشْرِقُ الدُّنْيَا بِبَهْجَتِهَا شَمْسُ الضُّحَى وَأَبْوَالُ اسْحَاقِ وَالْقَمَرُ

فتقديم المسند وهو ثلاثة للتشويق إلى المسند إليه وهو شمس الضحى وما عطف عليه ، وهو معنى ثانوى أيضا ، وبما خولف به مقتضى المقام في المدح قول مروان بن أبى حفصة في المأمون :

أَضْحَى إِمَامُ الْهُدَى الْمَامُونُ مُشْتَغَلًا بِالْدِّينِ وَالنَّاسِ بِالْدُّنْيَا مُشَاغِلٌ

فقال له عمار بن عقيل : ما زدته على أن وصفته بصفة عجوز في يدها منسباحها ، فبلا قلت كما قال جدي في عمر بن عبد العزيز :

فَلَا هُوَ فِي الدُّنْيَا مُضِيعٌ نَصِيْبُهُ وَلَا عَرَضُ الدُّنْيَا عَنْ الدِّينِ شَاغِلُهُ

(٢) وقيل إن أحوال اللفظ فيه من التشبيه والمجاز وغيرهما قد يبحث فيها من هذه الحيثية ، فتكون من علم المعاني لا من علم البيان ، ومن ذلك في الكناية قول كثير لعبد العزيز بن مروان :

وَيَنْحَصِرُ فِي ثَمَانِيَةِ أَبْوَابٍ : أَحْوَالِ الْأَسْنَادِ الْخَبَرِيِّ . أَحْوَالِ الْمُسْنَدِ إِلَيْهِ .  
أَحْوَالِ الْمُسْنَدِ . أَحْوَالِ مُتَعَلِّقَاتِ الْفِعْلِ . الْقَصْرِ . الْإِنْشَاءِ . الْفَصْلِ وَالْوَصْلِ .  
الْإِيْجَازِ وَالْإِطْنَابِ وَالْمُسَاوَاةِ . لِأَنَّ الْكَلَامَ إِمَّا خَبَرٌ أَوْ إِنْشَاءٌ ، لِأَنَّهُ

بِكَيْفِيَّةٍ مَخْصُوصَةٍ ، عَلَى مَا أُشِيرَ إِلَيْهِ فِي الْمِفْتَاحِ وَصَرَّحَ بِهِ فِي شَرْحِهِ ، لَا نَفْسَ الْكَيْفِيَّاتِ  
مِنَ التَّقْدِيمِ وَالتَّأْخِيرِ وَالتَّعْرِيفِ وَالتَّشْكِيزِ عَلَى مَا هُوَ ظَاهِرٌ عِبَارَةِ الْمِفْتَاحِ وَغَيْرِهِ ، وَإِلَّا  
لَمَا صَحَّ الْقَوْلُ بِأَنَّهَا أَحْوَالٌ بِهَا يَطَابِقُ اللَّفْظُ مَقْتَضَى الْحَالِ ، لِأَنَّهَا عَيْنُ مَقْتَضَى الْحَالِ  
وَقَدْ حَقَّقْنَا ذَلِكَ فِي الشَّرْحِ ، وَأَحْوَالِ الْأَسْنَادِ أَيْضًا مِنْ أَحْوَالِ اللَّفْظِ ، بِاعْتِبَارِ أَنَّ  
التَّأْكِيدَ وَتَرْكَهُ مِثْلًا مِنَ الْأَعْتِبَارَاتِ الرَّاجِعَةِ إِلَى نَفْسِ الْجُمْلَةِ ، وَتَخْصِصِ اللَّفْظِ بِالْعَرَبِيِّ  
بِمُجَرَّدِ اصْطِلَاحٍ ، لِأَنَّ الصَّنَاعَةَ إِنَّمَا وَضَعَتْ لِدَلَالَةٍ .

[ وَيَنْحَصِرُ ] الْمَقْصُودُ مِنْ عِلْمِ الْمَعَانِي [ فِي ثَمَانِيَةِ أَبْوَابٍ ] انْحِصَارُ الْكُلِّ فِي الْأَجْزَاءِ  
لَا الْكُلِّيَّ فِي الْجُزْئِيَّاتِ ، وَإِلَّا لَصَدَقَ عِلْمُ الْمَعَانِي عَلَى كُلِّ بَابٍ مِنَ الْأَبْوَابِ الْمَذْكُورَةِ  
وَلَيْسَ كَذَلِكَ [ أَحْوَالِ الْأَسْنَادِ الْخَبَرِيِّ ] وَ [ أَحْوَالِ الْمُسْنَدِ إِلَيْهِ ] وَ [ أَحْوَالِ الْمُسْنَدِ ]  
وَ [ أَحْوَالِ مُتَعَلِّقَاتِ الْفِعْلِ ] وَ [ الْقَصْرِ ] وَ [ الْإِنْشَاءِ ] وَ [ الْفَصْلِ وَالْوَصْلِ ] وَ [ الْإِيْجَازِ  
وَالْإِطْنَابِ وَالْمُسَاوَاةِ ] وَإِنَّمَا انْحَصَرَ فِيهَا [ لِأَنَّ الْكَلَامَ إِمَّا خَبَرٌ أَوْ إِنْشَاءٌ لِأَنَّهُ ]

وَمَا ذَاكَ رُقَاكَ تَسْلُ ضِغْنِي وَتُخْرِجُ مِنْ مَكَامِنَا ضِغْبَانِي

وَيَرْقِي لَكَ الرَّاقُونَ حَتَّى أَجَابَتْ حَيَّةٌ تَحْتَ التُّرَابِ

جَعَلَ ذَلِكَ كِنَايَةً عَنْ تَوَدُّدِهِ إِلَيْهِ ، وَهَذَا لَا يَلِيقُ بِمَقَامِ مَدْحِهِ لَهُ ، وَإِنَّمَا يُخَاطَبُ  
الْمَمْدُوحُ بِمِثْلِ قَوْلِ النَّابِغَةِ لِلنَّعْمَانِ بْنِ الْمُنْذَرِ :

وَلَسْتُ بِمُسْتَبَقٍ أَخَا لَا تَلُتُّهُ عَلَى شَعَثِ أَى الرَّجَالِ الْمُهَذَّبِ

فَإِنَّكَ مَظْلُومًا فَعَبْدُ ظَلَمَتِهِ وَإِنْ تَكُ ذَا عُنْتِي فَمِنْكَ يُعْتَبِ



إِنْ كَانَ لِنِسْبَتِهِ خَارِجٌ تَطَابُقُهُ أَوْ لَا تَطَابُقُهُ فَخَيْرٌ، وَإِلَّا فَانْشَاءٌ، وَالْخَيْرُ لَا بُدَّ لَهُ مِنْ مُسْنَدٍ إِلَيْهِ وَمُسْنَدٍ وَإِسْنَادٍ، وَالْمُسْنَدُ قَدْ يَكُونُ لَهُ مُتَعَلِّقَاتٌ إِذَا كَانَ فِعْلًا أَوْ فِي مَعْنَاهُ،

لا محالة يشتمل على نسبة تامة بين الطرفين قائمة بنفس المتكلم ، وهي تعلق أحد الشيئين بالآخر بحيث يصح السكوت عليه ، سواء كان إيجابا أو سلبا أو غيرهما ، كما في الانشائيات ، وتفسيرها بإيقاع المحكوم به على المحكوم عليه أو سلبه عنه خطأ في هذا المقام ، لأنه لا يشمل النسبة في الكلام الانشائي فلا يصح التقسيم ، فالكلام [ إن كان للنسبة خارج ] في أحد الأزمنة الثلاثة ، أى يكون بين الطرفين في الخارج نسبة ثبوتية أو سلبية [ تطابقه ] أى تطابق تلك النسبة ذلك الخارج ، بأن يكونا ثبوتين أو سلبيتين [ أو لا تطابقه ] بأن تكون النسبة المفهومة من الكلام ثبوتية ، والتى بينهما في الخارج والواقع سلبية ، أو بالعكس [ فخير ] أى فالكلام خير [ ولا ] أى وإن لم يكن للنسبة خارج كذلك [ فانشاء ] وتحقيق ذلك أن الكلام إما أن تكون نسبته بحيث تحصل من اللفظ ويكون اللفظ موجدًا لها من غير قصد الى كونه دالًّا على نسبة حاصلة في الواقع بين الشيئين وهو الانشاء ، أو تكون نسبته بحيث يقصد أن لها نسبة خارجية تطابقه أو لا تطابقه وهو الخبر ، لأن النسبة المفهومة من الكلام الحاصلة في الذهن لا بد أن تكون بين الشيئين ، ومع قطع النظر عن الذهن لا بد أن يكون بين هذين الشيئين في الواقع نسبة ثبوتية بأن يكون هذا ذاك ، أو سلبية بأن لا يكون هذا ذاك ، ألا ترى أنك إذا قلت - زيد قائم - فإن القيام حاصل لزيد قطعًا ، سواء قلنا إن النسبة من الأمور الخارجية أو ليست منها ، وهذا معنى وجود النسبة الخارجية [ والخبر لا بد له من مسند إليه ومسند وإسناد ، والمسند قد يكون له متعلقات إذا كان فعلا أو في معناه ] كالمصدر واسم الفاعل وامم المفعول وما أشبه ذلك ، ولا وجه

تَوَكَّلْ مِنَ الْإِسْنَادِ وَالتَّعَلُّقِ إِمَّا بِقَصْرِ أَوْ بِغَيْرِ قَصْرٍ ، وَكُلُّ جُمْلَةٍ قُرِنَتْ بِأُخْرَى إِمَّا  
مَعْطُوفَةٌ عَلَيْهَا أَوْ غَيْرُ مَعْطُوفَةٍ ، وَالْكَلَامُ الْبَلِيغُ إِمَّا زَائِدٌ عَلَى أَصْلِ الْمُرَادِ لِفَائِدَةٍ  
أَوْ غَيْرِ زَائِدٍ .

( تَفْسِيهِ ) : صِدْقُ الْخَبَرِ مُطَابَقَتُهُ لِلْوَاقِعِ وَكَذِبُهُ عَدَمُهَا ،

لتخصيص هذا الكلام بالخبر [ وكل من الاسناد والتعلق إما بقصر أو بغير قصر ، وكل  
جملة قرنت بأخرى إما معطوفة عليها أو غير معطوفة ، والكلام البليغ إما زائد على  
أصل المراد لفائدة ] احتراز به عن التطويل ، على أنه لا حاجة اليه بعد تقييد الكلام  
بالبليغ [ أو غير زائد ] هذا كله ظاهر لكن لا طائل تحته ، لأن جميع ما ذكر من القصر  
والفصل والوصل والايجاز ومقابليته (١) إنما هو من أحوال الجملة أو المسند اليه أو  
المسند ، مثل التأكيد والتقديم والتأخير وغير ذلك ، فالواجب في هذا المقام بيان  
سبب إفرادها وجعلها أبواباً برأسها ، وقد لخصنا ذلك في الشرح .

( صدق الخبر وكذبه )

( تَفْسِيهِ ) : على تفسير الصدق والكذب الذى قد سبق لإشارة ما اليه في قوله - تطابقة  
أو لا تطابقة -

اختلف القائلون بانحصار الخبر في الصدق والكذب في تفسيرهما ، فقليل [ صدق  
الخبر مطابقتها ] أى مطابقة حكمه [ للواقع ] وهو الخارج الذى يكون لنسبة الكلام  
الخبرى [ وكذبه ] أى كذب الخبر [ عدمها ] أى عدم مطابقتها للواقع ، يعنى أن الشئيين  
الذين أوقع بينهما نسبة في الخبر لا بد أن يكون بينهما نسبة في الواقع ، أى مع قطع  
النظر عما في الذهن وعما يدل عليه الكلام ، فمطابقة تلك النسبة المفهومة من الكلام  
للنسبة التى في الخارج بأن تكونا ثبوتيتين أو سلبيتين صدق ، وعدمها بأن تكون  
(١) هما الاطناب والمساواة .

وَقِيلَ مُطَابَقَتُهُ لِعَقْدِ الْخَبَرِ وَلَوْ خَطَا وَعَدَمُهَا ، بِدَلِيلِ قَوْلِهِ تَعَالَى ( إِنَّ الْمُنَافِقِينَ  
لَكَاذِبُونَ ) وَرَدَّ بَأَنَّ الْمَعْنَى لَكَاذِبُونَ فِي الشَّهَادَةِ ، أَوْ فِي تَسْمِيَّتِهَا ، أَوْ

لِحِدَاثِهَا ثُبُوتِيَّةً وَالْآخَرَى سَلْبِيَّةً كَذِبٌ .

[ وَقِيلَ ] صَدَقَ الْخَبَرُ [ مُطَابَقَتُهُ لِعَقْدِ الْخَبَرِ وَلَوْ كَانَ ] ذَلِكَ الْإِعْتِقَادُ [ خَطَا ] غَيْرَ  
مُطَابِقٍ لِلْوَقْعِ [ وَ ] كَذِبُ الْخَبَرِ [ عَدَمُهَا ] أَيْ عَدَمُ مُطَابَقَتِهِ لِعَقْدِ الْخَبَرِ وَلَوْ كَانَ  
خَطَاً (١) فَقَوْلُ الْقَائِلِ - السَّمَاءُ تَحْتَنَا - مُعْتَقِدًا ذَلِكَ صَدَقَ ، وَقَوْلُهُ - السَّمَاءُ فَوْقَنَا -  
غَيْرَ مُعْتَقَدٍ كَذِبٌ ، وَالْمُرَادُ بِالْإِعْتِقَادِ الْحِكْمَ الذَّهْنِيَّ الْجَازِمَ أَوِ الرَّاجِحَ ، فَيَعْنِي الْعِلْمَ  
وَالظَّنَّ ، وَهَذَا يَشْكُلُ بِخَبَرِ الشَّاكِّ لِعَدَمِ الْإِعْتِقَادِ فِيهِ فَيَلْزِمُ الْوَاسِطَةَ وَلَا يَتَحَقَّقُ الْإِنْحِصَارُ ،  
اللَّهُمَّ إِلَّا أَنْ يُقَالَ إِنَّهُ كَاذِبٌ ، لِأَنَّهُ إِذَا اتَّفَقَ الْإِعْتِقَادُ صَدَقَ عَدَمُ مُطَابَقَتِهِ الْإِعْتِقَادَ ،  
وَالْكَلَامُ فِي أَنَّ الْمَشْكُوكَ خَبَرٌ أَوْ لَيْسَ بِخَبَرٍ مَذْكُورٌ فِي الشَّرْحِ ، فَلْيُطَالَعِ ثَمَّةً [ بِدَلِيلِ ]  
قَوْلِهِ تَعَالَى ( إِذَا جَاءَكَ الْمُنَافِقُونَ قَالُوا نَشْهَدُ إِنَّكَ لَرَسُولُ اللَّهِ وَاللَّهُ يَعْلَمُ إِنَّكَ لَرَسُولُهُ  
وَاللَّهُ يَشْهَدُ [ إِنَّ الْمُنَافِقِينَ لَكَاذِبُونَ ] ) فَانَّهُ تَعَالَى جَعَلَهُمْ كَاذِبِينَ فِي قَوْلِهِمْ إِنَّكَ لَرَسُولُ  
اللَّهِ لِعَدَمِ مُطَابَقَتِهِ لِعَقْدِهِمْ ، وَإِنْ كَانَ مُطَابِقًا لِلْوَقْعِ [ وَرَدَّ ] هَذَا الِاسْتِدْلَالَ [ بِأَنَّ  
الْمَعْنَى لَكَاذِبُونَ فِي الشَّهَادَةِ ] وَفِي ادْعَائِهِمُ الْمَوَاطَاةَ ، فَالْكَذِبُ رَاجِعٌ إِلَى الشَّهَادَةِ  
بِاعْتِبَارِ تَضَمُّنِهَا خَبَرًا كَاذِبًا غَيْرَ مُطَابِقٍ لِلْوَقْعِ ، وَهُوَ أَنَّ هَذِهِ الشَّهَادَةَ مِنْ صَمِيمِ الْقَلْبِ  
وِخْلُوصِ الْإِعْتِقَادِ ، بِشَّهَادَةِ إِنَّ وَاللَّامَ وَالْجُمْلَةَ الْإِسْمِيَّةَ (٢) [ أَوْ ] الْمَعْنَى لَنَهُمْ لَكَاذِبُونَ  
[ فِي تَسْمِيَّتِهَا ] أَيْ فِي تَسْمِيَّةِ هَذَا الْإِخْبَارِ شَهَادَةً ، لِأَنَّ الشَّهَادَةَ مَا يَكُونُ عَلَى وَفْقِ  
الْإِعْتِقَادِ ، فَقَوْلُهُ تَسْمِيَّتُهَا مُصَدَّرٌ مِثْلُ الْمَفْعُولِ الثَّانِي وَالْأَوَّلِ مَحْذُوفٌ [ أَوْ ]

(١) وَهَذَا قَوْلُ النِّظَامِ مِنَ الْمُعْتَزِلَةِ (٢) فِي قَوْلِهِ - إِنَّكَ لَرَسُولُ اللَّهِ - وَهَذَا يُفِيدُ  
مَنْ التَّأَكُّدَ مَا يُفِيدُ .

في المشهود به في زعمهم - الجاحظ مطابقتها مع الاعتقاد وعدمها معه ، وغيرهما  
ليس بصدق ولا كذب ، بدليل ( أفترى على الله كذبا أم به حجة )

المعنى إنهم لكاذبون [ في المشهود به ] أعنى قولهم - إنك لرسول الله - لكن لا في الواقع بل [ في زعمهم ] الفاسد واعتقادهم الباطل ، لأنهم يعتقدون أنه غير مطابق للواقع ، فيكون كاذبا باعتقادهم وإن كان صادقا في نفس الامر ، فكأنه قيل - إنهم يزعمون أنهم كاذبون في هذا الخبر الصادق - وحيث لا يكون الكذب إلا بمعنى عدم المطابقة للواقع ، فليتأمل لئلا يتوهم أن هذا (١) اعتراف بكون الصدق والكذب راجعين إلى الاعتقاد .

[ والجاحظ ] أنكر انحصار الخبر في الصدق والكذب ، وأثبت الوسطة ، وزعم أن صدق الخبر [ مطابقته ] للواقع [ مع الاعتقاد ] بأنه مطابق [ و ] كذب الخبر [ عدمها ] أى عدم مطابقتها للواقع [ معه ] أى مع اعتقاد أنه غير مطابق [ وغيرهما ] أى غير هذين القسمين وهو أربعة : أعنى المطابقة مع اعتقاد عدم المطابقة ، أو بدون الاعتقاد أصلا ، وعدم المطابقة مع اعتقاد المطابقة ، أو بدون الاعتقاد أصلا [ ليس بصدق ولا كذب ] فتكلم من الصدق والكذب بتفسيره أحسن منه بالتفسيرين السابقين ، لأنه اعتبر في الصدق مطابقة الواقع والاعتقاد جميعا ، وفي الكذب عدم مطابقتها جميعا ، بناء على أن اعتقاد المطابقة يستلزم مطابقة الاعتقاد ضرورة توافق الواقع والاعتقاد حينئذ ، وكذا اعتقاد عدم المطابقة يستلزم عدم مطابقة الاعتقاد ، وقد اقتصر في التفسيرين السابقين على أحدهما (٢) [ بدليل ] أفترى على الله كذبا أم به حجة [ لأن الكفار حصروا إخبار النبي عليه السلام بالحشر والنشر على (١) أى قول الخطيب - في زعمهم (٢) وهو الواقع في قول الجمهور ، والاعتقاد في قول النظام .

لأن المراد بالثاني غير الكذب لأنه قسيمه ، وغير الصدق لأنهم لم يعتقدوه ،  
ورد بأن المعنى أم لم يفتر ، فعبّر عنه بالجنة لأن المجنون لا افتراء له .

ما يدل عليه قوله تعالى ( إِذَا مَوْءِمَةٌ كُلٌّ يُمِزِقُ لِكُلِّ خَلْقٍ جَدِيدٍ ) في الافتراء  
والاخبار حال الجنة على سبيل منع الخلو (١) ولا شك [ أن المراد بالثاني ] أى الاخبار  
حال الجنة لا قوله ( أم به جنة ) على ما سبق إلى بعض الأوهام [ غير الكذب لأنه  
قسيمه ] أى لأن الثاني قسيم الكذب ، إذ المعنى اركذب أم أخبر حال الجنة ، وقسيم  
الشيء يجب أن يكون غيره [ وغير الصدق لأنهم لم يعتقدوه ] أى لأن التكفار لم  
يعتقدوا صدقه ، فلا يريدون في هذا المقام الصدق الذي هو بمراحل عن اعتقادهم ، ولو  
قال لأنهم اعتقدوا عدم صدقه لكان أظهر ، فرادهم بكونه خبراً حال الجنة غير الصدق  
وغير الكذب ، وهم عقلاء من أهل اللسان عارفون باللغة ، فيجب أن يكون من الخبر  
ماليس بصادق ولا كاذب حتى يكون هذا منه برعهم ، وعلى هذا لا يتوجه ما قيل إنه  
لا يلزم من عدم اعتقادهم الصدق عدم الصدق ، لأنه لم يجعله دليلاً على عدم الصدق بل  
على عدم إرادة الصدق ، فليتامل [ ورد ] هذا الاستدلال [ بأن المعنى ] أى معنى - أم  
به جنة [ أم لم يفتر فعبّر عنه ] أى عدم الافتراء [ بالجنة لأن المجنون لا افتراء له ] لأنه  
الكذب عن عمد ، ولا عمد للمجنون ، فالثاني ليس قسيماً للكذب ، بل لما هو أخص  
منه ، أعنى الافتراء ، فيكون هذا حصراً للخبر الكاذب برعهم في نوعيه : أعنى  
الكذب عن عمد ، والكذب لا عن عمد .

(١) هى مائة جمع أيضاً ، لأن الكذب لا يكون في حال الجنة ، إذ لا كذب مع  
عدم القصد .

## أحوال الاسناد الخبري

لَا شَكَّ أَنَّ قَصْدَ الْخَبَرِ

## أحوال الاسناد الخبري

وهو ضم كلمة أو ما يجري مجراها إلى أخرى بحيث يفيد الحكم بأن مفهوم أحدهما ثابت لمفهوم (١) الأخرى أو منفي عنه ، وإنما قدم بحث الخبر لعظم شأنه وكثرة مباحثه ، ثم قدم أحوال الاسناد على أحوال المسند اليه والمسند مع تأخر النسبة عن الطرفين لأن البحث في علم المعاني إنما هو عن أحوال اللفظ الموصوف بكونه مسنداً إليه أو مسنداً ، وهذا الوصف إنما يتحقق بعد تحقق الاسناد ، والمتقدم على النسبة إنما هو ذات الطرفين ولا بحث لنا عنها .

[ لا شك أن قصد الخبر ] أى من يكون بصدد الاخبار والاعلام ، وإلا فالجملة الخبرية كثيراً ما تورد لا لغرض آخر غير إفادة الحكم أو لازمه ، مثل التحسر والتعزن في قوله تعالى حكاية عن امرأة عمران ( رَبِّ إِنِّي وَضَعْتُهَا أُنْثَىٰ ) وما أشبه ذلك (٢)

(١) المراد به ما يفهم من اللفظ وهو الذات ، لأن الحكم على الذات لاعلى المفهوم (٢) ومنه إظهار الضعف والخشوع كقوله :

إِلَهِى عَبْدُكَ الْعَاصِى أَتَاكَ مُقِرّاً بِالذُّنُوبِ وَقَدْ دَعَاكَ

ومنه توبيخ السامع كقوله :

أَنْتِ الَّتِى كَلَّفْتَنِى دُجَاجَ السَّرَى وَأَتَمَمْتِ لِي مِنْ كَانَ فِىكَ يَوْمٌ

ومنه إظهار الفرح والسرور كقوله :

هَنَاءٌ مِثْلُكَ الْعِزَّةَ الْمُقَدِّمًا فَمَا عَبَسَ الْحَزُونُ حَتَّى تَبَسَّمَ

يُخْبِرُهُ إِفَادَةُ الْمُخَاطَبِ إِمَّا الْحُكْمَ أَوْ كَوْنَهُ عَالِمًا بِهِ ، وَيُسَمَّى الْأَوَّلُ فَائِدَةَ الْخَبَرِ ،  
وَالثَّانِي لَازِمَهَا ، وَقَدْ يُنْزَلُ الْعَالَمُ بِهِمَا مَنْزِلَةً الْجَاهِلِ لِعَدَمِ جَرِيهِ عَلَى مُوجِبِ الْعِلْمِ ،

[ بخبره ] متعلق بقصد [ إفادة المخاطب ] خبر إن [ إما الحكم ] مفعول الإفادة [ أو  
كونه ] أي كون الخبر [ عالما به ] أي بالحكم ، والمراد بالحكم هنا وقوع النسبة أو لا  
وقوعها ، وكونه مقصودا للمخبر بخبره لا يستلزم تحققه في الواقع (١) وهذا مراد  
من قال : إن الخبر لا يدل على ثبوت المعنى أو انتفائه على سبيل القطع ، وإلا فلا يخفى (٢)  
أن مدلول قولنا - زيد قائم - ومفهومه أن القيام ثابت لزيد ، وعدم ثبوته له احتمال  
عقلي لا مدلول ولا مفهوم للفظ ، فليفهم [ ويسمى الأول ] أي الحكم الذي يقصد  
بالخبر إفادته [ فائدة الخبر والثاني ] أي كون الخبر عالما به [ لازمها ] أي لازم فائدة  
الخبر ، لأنه كلما أفاد الحكم أفاد أنه عالم به ، وليس كلما أفاد أنه عالم بالحكم أفاد نفس  
الحكم ، لجواز أن يكون الحكم معلوما قبل الاخبار ، كما في قولنا لمن حفظ التوراة  
- قد حفظت التوراة - وتسمية مثل هذا الحكم فائدة الخبر بناء على أنه من شأنه أن  
يقصد بالخبر ويستفاد منه ، والمراد بكونه عالما بالحكم حصول صورة الحكم في ذهنه ،  
وهنا أبحاث شريفة سمعنا بها في الشرح .

[ وقد ينزل ] المخاطب [ العالم بهما ] أي بفائدة الخبر ولازمها [ منزلة الجاهل ]  
فيُلْقَى إليه الخبر وإن كان عالما بالفائدتين [ لعدم جريه على موجب العلم ] فإن من لا يجرى  
على مقتضى علمه هو الجاهل سواء ، كما يقال للعالم التارك للصلاة - الصلاة واجبة - (٣)

(١) لجواز أن يكون الخبر كاذبا (٢) أي وإلا نقل هذا مراده ، بأن يكون مراده  
نفي دلالة الخبر على ثبوت الحكم أو انتفائه ، فلا يصح كلامه ، لأنه لا يخفى . . . .  
(٣) ومن ذلك قول الفرزدق لهشام بن عبد الملك حين قال لسائلة عن علي زين العابدين  
إنه لا يعرفه وهو يعرفه .

فَيَنْبَغِي أَنْ يُقْتَصَرَ مِنَ التَّرْكِيبِ عَلَى قَدَرِ الْحَاجَةِ ، فَإِنْ كَانَ خَالِي الذَّهْنِ مِنَ الْحُكْمِ وَالتَّرَدُّدِ فِيهِ اسْتُغْنِيَ عَنْ مُؤَكَّدَاتِ الْحُكْمِ ، وَإِنْ كَانَ مُتَرَدِّدًا فِيهِ طَالِبًا لَهُ حَسَنَ تَقْوِيَّتِهِ بِمُؤَكَّدٍ ،

وتنزيل العالم بالشيء منزلة الجاهل به لاعتبارات خطائية كثيرة في الكلام (١) منه قوله تعالى ( وَلَقَدْ هَمَمْنَا أَنْ نَمُوتَ بِمَا كَانُوا يَعْمَلُونَ ) بل تنزيل وجود الشيء منزلة عدمه كثير ، منه قوله تعالى ( وَمَا رَمَيْتَ إِذْ رَمَيْتَ وَلَكِنَّ اللَّهَ رَمَى ) [ فينبغي ] أى إذا كان قصد المخبر بخبره إفادة المخاطب ينبغي [ أن يقتصر من التركيب على قدر الحاجة ] حذرا عن اللغو [ فإن كان ] المخاطب [ خالي الذهن من الحكم والتردد فيه ] أى لا يكون عالما بوقوع النسبة أو لا وقوعها ولا مترددا فى أن النسبة هل هي واقعة أم لا ، وبهذا تبين فساد ما قيل - إن الخلو عن الحكم يستلزم الخلو عن التردد فيه ، فلا حاجة الى ذكره ، بل التحقيق إن الحكم والتردد فيه متنافيان [ استغنى ] على لفظ المبني للمفعول [ عن مؤكدات الحكم ] لتمكن الحكم في الذهن حيث وجده خاليا [ وإن كان ] المخاطب [ مترددا فيه ] أى فى الحكم [ طالبا له ] بأن حضر في ذهنه طرفا الحكم ، وتخير في أن الحكم بينهما وقوع النسبة أو لا وقوعها [ حسن تقويته ] أى تقوية الحكم [ بمؤكد ] ليزيل ذلك المؤكد تردده ، ويتمكن

هذا ابن خير عباد الله كلهم هذا النقي النقي الطاهر العلم

هذا ابن فاطمة إن كنت جاهلا بجده أنبياء الله قد ختموا

(١) أى وإن لم يكن مما معينا من تنزيل العالم بفائدة الخبر ولازمها منزلة الجاهل

بهما ، كما في هذه الآية ، لأنها ليست منه ، وإنما هي من تنزيل العالم بالشيء منزلة الجاهل به مطلقا .



وَأِنْ كَانَ مُنْكَرًا وَجِبَ تَوْكِيدُهُ بِحَسَبِ الْإِنْكَارِ ، كما قال تعالى حِكَايَةً عَنْ  
رُسُلِ عِيسَى عَلَيْهِ السَّلَامُ إِذْ كَذَّبُوا فِي الْمَرَّةِ الْأُولَى ( إِنَّا إِلَيْكُمْ مُرْسَلُونَ ) وَفِي  
الثَّانِيَةِ ( إِنَّا إِلَيْكُمْ مُرْسَلُونَ ) وَيُسَمَّى الضَّرْبُ الْأَوَّلُ ابْتِدَائِيًّا ، وَالثَّانِي طَلْبِيًّا ،  
وَالثَّالِثُ إِنْكَارِيًّا ، وَإِخْرَاجُ الْكَلَامِ عَلَيْهَا إِخْرَاجًا عَلَى مُقْتَضَى الظَّاهِرِ ،

فيه الحكم ، لَكِنَّ الْمَذْكُورُ فِي دَلَائِلِ الْأَعْجَازِ أَنَّهُ إِنَّمَا يَحْسُنُ التَّأْكِيدُ إِذَا كَانَ لِلْمُخَاطَبِ  
ظَنٌّ فِي خِلَافِ حُكْمِهِ [ وَإِنْ كَانَ ] أَيْ الْمُخَاطَبُ [ مُنْكَرًا ] لِلْحُكْمِ [ وَجِبَ تَوْكِيدُهُ ] أَيْ  
تَوْكِيدُ الْحُكْمِ [ بِحَسَبِ الْإِنْكَارِ ] أَيْ بِقُدْرَةِ قُوَّةٍ وَضَعْفٍ ، يَعْنِي يَجِبُ زِيَادَةُ التَّأْكِيدِ  
بِحَسَبِ ازْدِيَادِ الْإِنْكَارِ إِذْ أَلَّلَهُ [ كَمَا قَالَ اللَّهُ تَعَالَى حِكَايَةً عَنْ رُسُلِ عِيسَى عَلَيْهِ السَّلَامُ  
إِذْ كَذَّبُوا فِي الْمَرَّةِ الْأُولَى - إِنَّا إِلَيْكُمْ مُرْسَلُونَ ] مُؤَكِّدًا بِأَنَّ وَاسْمِيَةِ الْجُمْلَةِ [ وَفِي ] الْمَرَّةِ  
[ الثَّانِيَةِ ] رَبَّنَا يَعْلَمُ [ إِنَّا إِلَيْكُمْ مُرْسَلُونَ ] مُؤَكِّدًا بِالْقَسَمِ وَإِنَّ وَاللَّامَ وَاسْمِيَةِ الْجُمْلَةِ ، لِمُبَالَغَةِ  
الْمُخَاطَبِينَ فِي الْإِنْكَارِ ، حَيْثُ قَالُوا ( مَا أَنْتُمْ إِلَّا بَشَرٌ مِثْلُنَا وَمَا أَنْزَلَ الرَّحْمَنُ مِنْ شَيْءٍ إِنْ  
أَنْتُمْ إِلَّا تَكْذِبُونَ ) وَقَوْلُهُ إِذْ كَذَّبُوا مَبْنِي عَلَى أَنَّ تَكْذِيبَ الْاِثْنَيْنِ تَكْذِيبٌ لِلثَّلَاثَةِ  
وَالْأَوَّلُ الْمُكْذَّبُ أَوَّلًا اِثْنَانِ (١) [ وَيُسَمَّى الضَّرْبُ الْأَوَّلُ ابْتِدَائِيًّا وَالثَّانِي طَلْبِيًّا وَالثَّالِثُ  
إِنْكَارِيًّا ] يُسَمَّى [ إِخْرَاجُ الْكَلَامِ عَلَيْهَا ] أَيْ عَلَى الْوُجُوهِ الْمَذْكُورَةِ ، وَهِيَ الْخُلُوعُ  
عَنِ التَّأْكِيدِ فِي الْأَوَّلِ ، وَالتَّقْوِيَةُ بِمُؤَكَّدِ اسْتِحْسَانٍ فِي الثَّانِي ، وَوُجُوبُ التَّأْكِيدِ  
بِحَسَبِ الْإِنْكَارِ فِي الثَّالِثِ [ إِخْرَاجًا عَلَى مُقْتَضَى الظَّاهِرِ ] وَهُوَ أَخْصَصُ مُطْلَقًا مِنْ مُقْتَضَى  
الْحَالِ ، لِأَنَّ مَعْنَاهُ مُقْتَضَى ظَاهِرِ الْحَالِ ، فَكُلُّ مُقْتَضَى الظَّاهِرِ مُقْتَضَى الْحَالِ مِنْ غَيْرِ

(١) لِقَوْلِهِ تَعَالَى ( إِذْ أَرْسَلْنَا إِلَيْهِمُ اثْنَيْنِ فَكَذَّبُوهُمَا فَعَزَّزْنَا بِثَالِكٍ ) الْآيَةُ .

وكثيراً ما يخرج الكلام على خلافه ، فيجعل غير السائل كالسائل إذا قدم إليه ما يلوح له بالخبر ، فيستشرف له استشراف المتردد الطالب ، نحو ( ولا تخاطبني

عكس (١) كما في صورة إخراج الكلام على خلاف مقتضى الظاهر ، فانه يكون على مقتضى الحال ، ولا يكون على مقتضى الظاهر .

[ وكثيراً ما يخرج ] الكلام [ على خلافه ] أى على خلاف مقتضى الظاهر [ فيجعل غير السائل كالسائل إذا قدم إليه ] أى إلى غير السائل [ ما يلوح ] أى يشير [ له ] أى لغير السائل [ بالخبر فيستشرف ] أى غير السائل [ له ] أى للخبر يعنى ينظر إليه ، يقال -

(١) لأن ظاهر الحال هو ما يكون له ثبوت في الواقع كإنكار المنكر ونحوه ، أما الحال فقد يكون ثابتاً في الواقع وقد يكون غير ثابت فيه ، كتزليل غير السائل منزلة السائل ، فهو أمر يعتبره المتكلم وليس له ثبوت في الواقع .

تطبيقات على أغراض الخبر وأضرابه :

(١) ذهب الذين يعاش في أكنافهم وبقيت في خلف كجديد الامرج  
(٢) لأن كنت محتاجاً الى الحلم لاني الى الجهل في بعض الاماين احوج  
فالاول يقصد منه اظهار الضعف ، والثاني من الضرب الانكارى ، والتاكيد فيه بلام القسم وإن .

أمثلة أخرى :

(١) ( إن الله يأمر بالعدل والاحسان وإيتاء ذى القربى وينهى عن الفحشاء والمنكر والبغى يعظكم لعلكم تذكرون ) :

(٢) ظمئت وفي في الأدب المصني وضعت وفي يدى الكنز الثمين

(٣) أما دون مصر للغنى مطلب بلى إن أسباب الغنى لكثير

فِي الَّذِينَ ظَلَمُوا إِنَّهُمْ مُعْرِقُونَ ) وَغَيْرُ الْمُنْكَرِ كَالْمُنْكَرِ إِذَا لَاحَ عَلَيْهِ شَيْءٌ مِنْ  
أَمَارَاتِ الْإِنْكَارِ ، نَحْوُ :

جَاءَ شَقِيقٌ عَارِضًا رُمَحَهُ    إِنْ بَنَى عَمَكَ فِيهِمْ رِمَاحَ

استشرف فلان الشيء - إذا رفع رأسه لينظر اليه ، وبسط كفه فوق الحاجب كالمستظل  
من الشمس [ استشراف الطالب المتردد نحو ، ولا تخاطبني في الذين ظلموا ] أى  
ولا تدعنى يا نوح فى شأن قومك واستدفاع العذاب عنهم بشفاعتك ، فهذا كلام يُلَوِّحُ  
بالخبر تلويحاً ما ، ويشعر بأنه قد حق عليهم العذاب ، فصار المقام مقام أن يتردد  
المخاطب فى أنهم هل صاروا محكوماً عليهم بالاغراق أم لا ، ف قيل [ لمنهم مغرقون ]  
مؤكدًا ، أى محكوم عليهم بالاغراق .

[ و ] يجعل [ غير المنكر كالمُنْكَرِ إِذَا لَاحَ ] أى ظهر [ عليه ] أى على غير المنكر [ شىء ]  
من أمارات الإنكار ، نحو (١) جاء شقيق [ اسم رجل ] عارضاً رمحه [ أى واضعاً له على  
العرض (٢) فهو لا ينكر أن فى بنى عمه رماحاً ، لكن يجيئه واضعاً الرمح على العرض  
من غير التفات وتهيؤ أمارَةً أنه يعتقد أن لأرْمَحَ فيهم ، بل كلهم عُوِّلَ لاسلّاح معهم  
فَنَزَلَ منزلة المنكر ، وخوطب خطاب التفات بقوله [ إِنْ بَنَى عَمَكَ فِيهِمْ رِمَاحَ ] مؤكداً  
بان ، وفى البيت على ما أشار اليه الامام المَرْزُوقِ تهكم واستهزاء ، كأنه يرميه بأن فيه من  
الضعف والجبن بحيث لو علم أن فيهم رماحاً لما التفّت الكفاح ، ولم تقو يده  
على حمل الرماح ، على طريقة قوله :

فَقُلْتُ لِحُرْزٍ لَمَّا التَقِينَا    تَنَكَّبَ لَا يُقْطِرُكَ الرَّحَامُ (٣)

(١) البيت لحجل بن فضلة (٢) يريد عرض الرمح ، بأن جعله على فخذه بحيث يكون  
عرض الرمح فى جهتهم ، وهذا من أمارة عدم التصدى للحرب (٣) هو لابي ثمامة البراء بن عازب

وَالْمُنْكَرُ كَغَيْرِ الْمُنْكَرِ إِذَا كَانَ مَعَهُ مَا إِنْ تَأَمَّلَهُ ارْتَدَّعَ ، نَحْوُ (لَا رَيْبَ فِيهِ)

يرميه بأنه لم يباشر الشدائد ، ولم يدفع إلى مضائق المجامع ، كأنه يخاف عليه أن يدسَّ بالقوائم كما يخاف على الصبيان والنساء ، لقلة غنائه ، وضعف بنيانه .

[و] يجعل [ المنكر كغير المنكر إذا كان معه ] أى مع المنكر [ ما إن تأمله ] أى شيء من الدلائل والشواهد إن تأمل المنكر ذلك الشيء [ ارتدع ] عن إنكاره ، ومعنى كونه معه أن يكون معلوما له ومشاهدا عنده ، كما تقول لمنكر الاسلام - الاسلام حق - من غير تأكيد ، لأن مع ذلك المنكر دلائل دالة على حقيقة الاسلام ، وقيل معنى كونه معه أن يكون موجودا في نفس الأمر ، وفيه نظر لأن مجرد وجوده لا يكفي في الارتداع ما لم يكن حاصلا عنده ، وقيل معنى ما إن تأمله شيء من العقل ، وفيه نظر لأن المناسب حينئذ أن يقال - ما إن تأمل به - لأنه لا يتأمل العقل بل يتأمل به [ نحو لا ريب فيه ] ظاهر هذا الكلام أنه "مثال لجعل منكر الحكم كغيره ، وترك التأكيد لذلك ، وبيانه أن معنى لا ريب فيه ليس القرآن يمظنه للريب ، ولا ينبغي أن يرتاب فيه ، وهذا الحكم مما يشكره كثير من المخاطبين ، لكن نزل إنكارهم منزلة عدمه ، لما معهم من الدلائل الدالة على أنه ليس مما ينبغي أن يرتاب فيه ، والأحسن أن يقال - إنه نظير لتزويل وجود الشيء منزلة عدمه بنهائه على وجود ما يزيله (١) فانه نزل ريب المرتابين منزلة عدمه تمويلا على الأنصاري ، وحرز اسم رجل من بني ضبة ، وتسكب تجنب القتال ، ويقطرك يلقك على الأرض (١) إنما كان هذا أحسن لأن الظاهر أن المنفى نفس الريب لا كون القرآن محلا للريب كما في الأول ، ولأنه لو كان هذا تمثيلا لا تنظيرا لتناقض مع قوله بعد - وهكذا اعتبارات النفي - لأن هذا المثال من هذه الاعتبارات على التقدير الأول .

تطبيقات على تخريج الكلام على خلاف مقتضى الظاهر :

(١) بَكَرًا صَاحِبِي قَبْلِ الْجَبْرِ إِنَّ ذَاكَ النِّجَاحَ فِي التَّبْكِيرِ

وَهَكَذَا أَعْتَبَارَاتُ النَّفْيِ .

ثُمَّ الْإِسْنَادُ مِنْهُ حَقِيقَةٌ عَقْلِيَّةٌ ،

وجود ما ينزله ، حتى صح نفي الريب على سبيل الاستغراق ، كما نزل الانكار منزلة عدمه لذلك ، حتى صح ترك التأكيد [ وهكذا ] أى مثل اعتبارات الاثبات [ اعتبارات النفي ] من التجريد عن المؤكدات فى الابتدائى ، وتقويته بؤكد استحسانا فى الطلبى ، ونجوب التأكيد بحسب الانكار فى الانكارى ، تقول لخالى الذهن - ما زيد قائما - أو ليس زيد قائما - وللطالب - ما زيد بقائم - والبنكر - والله ما زيد بقائم - وعلى هذا القياس .

### الاسناد الحقيقى والمجازى

[ ثم الاسناد ] مطلقا سواء كان إنشائيا أو إخباريا [ منه حقيقة عقلية ] لم يقل إما حقيقة وإما مجاز لأن بعض الاسناد عنده ليس بحقيقة ولا مجاز (١) كقولنا - الحيوان

(٢) ( وَلَا تُجَادِلُوا أَهْلَ الْكِتَابِ إِلَّا بِالَّتِي هِيَ أَحْسَنُ إِلَّا الَّذِينَ ظَلَمُوا مِنْهُمْ وَقُولُوا آمَنَّا بِالَّذِي أُنْزِلَ إِلَيْنَا وَأُنْزِلَ إِلَيْكُمْ وَإِلَهُنَا وَإِلَهُكُمْ وَاحِدٌ وَنَحْنُ لَهُ مُسْلِمُونَ ) .  
فالأول من تنزيل غير السائل منزلة السائل ، وقوله تعالى ( وإلهنا وإلهكم واحد ) من تنزيل المنكر منزلة غير المنكر .

أمثلة أخرى :

(١) عَلَيْكَ بِالْيَأْسِ مِنَ النَّاسِ إِنَّ غَيَّ نَفْسِكَ فِي الْيَأْسِ

(٢) ( يَا أَيُّهَا النَّاسُ اتَّقُوا رَبَّكُمْ إِنَّ زَلْزَلَةَ السَّاعَةِ شَيْءٌ عَظِيمٌ ) .

(١) وهو إسناد غير الفعل أو معناه كما فى المثالين ، وقد حضر السكاكى الاسناد فى الحقيقة والمجاز ، ولهذا قال فى تعريفهما - إسناد الشئ الى ما هو له أو الى غير ما هو له ، والشئ أعيم من الفعل وغيره .

وَهِيَ : إِسْنَادُ الْفِعْلِ أَوْ مَعْنَاهُ إِلَى مَا هُوَ لَهُ عِنْدَ الْمُتَكَلِّمِ فِي الظَّاهِرِ ، كَقَوْلِ الْمُؤْمِنِ - أَثَبَّتَ اللَّهُ الْبَقْلَ - وَقَوْلِ الْجَاهِلِ - أَثَبَّتَ الرَّبِيعُ الْبَقْلَ - وَكَقَوْلِكَ - جَاءَ زَيْدٌ - وَأَنْتَ تَعْلَمُ أَنَّهُ لَمْ يَجِيءْ .

جسم ، والانسان حيوان - وجعل الحقيقة والمجاز صفتي الاسناد دون الكلام لان اتصاف الكلام بهما إنما هو باعتبار الاسناد ، وأوردتهما في علم المعاني لانهما من أحوال اللفظ فيدخلان في علم المعاني [ وهي ] أي الحقيقة العقلية [ إسناد الفعل أو معناه ] كالمصدر واسم الفاعل واسم المفعول والصفة المشبهة واسم التفضيل والظرف [ إلى ما ] أي إلى شيء [ هو ] أي الفعل أو معناه [ له ] أي لذلك الشيء ، كالفاعل فيما بنى له نحو - ضَرَبَ زَيْدٌ عَمْرًا - أو المفعول فيما بنى له نحو - ضَرَبَ عَمْرُو - فان الضاربة لزيد والمضروبة لعمر - [ عند المتكلم ] متعلق بقوله - له - وبهذا دخل فيه ما يطابق الاعتقاد دون الواقع [ في الظاهر ] وهو أيضاً متعلق بقوله - له - وبهذا يدخل فيه ما لا يطابق الاعتقاد ، والمعنى إسناد الفعل أو معناه إلى ما يكون هو له عند المتكلم فيما يفهم من ظاهر حاله ، وذلك بأن لا ينصب قرينة دالة على أنه غير ما هو له في اعتقاده ، ومعنى كونه له أن معناه قائم به ووصف له وحقه أن يسند اليه ، سواء كان مخلوقاً لله تعالى أو لغيره ، وسواء كان صادراً عنه باختياره كضرب ، أو لا كالت ومرض ، وأقسام الحقيقة العقلية على ما يشمله التعريف أربعة : الأول ما يطابق الواقع والاعتقاد جميعاً [ كقول المؤمن أثبت الله البقل ] والثاني ما يطابق الاعتقاد فقط نحو [ قول الجاهل أثبت الربيع البقل ] والثالث ما يطابق الواقع فقط كقول المعتزلي لمن لا يعرف حاله وهو يخفيها منه - خلق الله تعالى الأفعال كلها - وهذا المثال متروك في المتن [ و ] الرابع ما لا يطابق الواقع ولا الاعتقاد [ نحو قولك جاء زيد وأنت ] أي والحال أنك خاصة [ تعلم أنه لم يجيء ] دون المخاطب ، إذ لو علمه المخاطب أيضاً لما تعين كونه حقيقة ، لجواز أن يكون المتكلم قد

وَمِنْهُ جَزَاءٌ عَقْلِيٌّ ، وَهُوَ : إِسْنَادُهُ إِلَى مَلَابِسٍ لَهُ غَيْرُ مَا هُوَ لَهُ بِتَأْوِيلٍ ، وَلَهُ  
مَلَابِسَاتٌ شَتَّى ، يُلَابِسُ الْفَاعِلُ وَالْمَفْعُولُ بِهِ ، وَالْمَصْدَرُ وَالزَّمَانُ وَالْمَكَانُ وَالسَّبَبُ ،

جعل علم السامع بأنه لم يحجى قرينة على أنه لم يرد ظاهره (١) فلا يكون الإسناد إلى ما هو  
له عند المتكلم في الظاهر .

[ ومنه ] أى ومن الإسناد [ مجاز عقلي ] ويسمى مجازاً حكماً ، ومجازاً في الإثبات  
وإسناداً مجازياً [ وهو إسناده ] أى إسناد الفعل أو معناه [ إلى ملابس له ] أى للفعل  
أو معناه [ غير ما هو له ] أى غير الملابس الذى ذلك الفعل أو معناه مبني له ، يعنى  
غير الفاعل فى المبنى للفاعل ، وغير المفعول به فى المبنى للمفعول به ، سواء كان ذلك  
الغير غيرا فى الواقع أو عند المتكلم فى الظاهر ، وبهذا سقط ما قيل - إنه إن أراد به  
غير ما هو له عند المتكلم فى الظاهر فلا حاجة إلى قوله - بتأويل - وهو ظاهر ، وإن  
أراد به غير ما هو له فى الواقع خرج عنه مثل قول الجاهل - أنبت الله البقل - مجازاً  
باعتبار الإسناد إلى السبب [ بتأويل ] متعلق بإسناده ، ومعنى التأويل تطلب ما يؤول إليه  
من الحقيقة ، أو الموضع الذى يؤول إليه من العقل (٢) وحاصله أن ينصب قرينة  
صارفة عن أن يكون الإسناد إلى ما هو له .

[ وأوله ] أى للفعل وهذا إشارة إلى تفصيل وتحقيق التعريفين [ ملابسات شتى ]  
أى مختلفة ، جمع شئت كمرىض ومرضى [ يلبس الفاعل والمفعول به والمصدر  
والزمان والمكان والسبب ] ولم يتعرض للمفعول معه والحال ونحوهما لأن الفعل  
(١) أي ويجوز ألا يكون قد جعل هذا قرينة على أنه لم يرد ظاهره ، فيكون حقيقة  
كاذبة (٢) وعلى هذا لا يلزم أن يكون للمجاز حقيقة كما سيأتى فى نحو - أقدمت بذلك  
حق لي على فلان ، بخلاف المعنى الأول .

فأسناده إلى الفاعل أو المفعول به إذا كان مبنياً له حقيقة كما مر ، وإلى غيرهما  
للملابسة مجاز ، كقولهم - عيشة راضية - : سئل مفعم - وشعر شاعر - ونهاره  
صائم - ونهر جار - وبني الأمير المدينة -

لايسند إليها [ فأسناده إلى الفاعل أو المفعول به إذا كان مبنياً له ] أى للفاعل أو المفعول  
به ، يعنى أن إسناده إلى الفاعل اذا كان مبنياً للفاعل ، أو الى المفعول به اذا كان مبنياً  
للمفعول به [ حقيقة كما مر ] من الأمثلة [ . ] [ إسناده ] الى غيرهما [ أى غير الفاعل  
أو المفعول به ، يعنى غير الفاعل فى المبنى للفاعل ، وغير المفعول به فى المبنى للمفعول  
به ] للملابسة [ يعنى لايجل أن ذلك الغير يشابه ما هو له فى ملابسة الفعل ] مجاز  
كقولهم عيشة راضية [ فيما بنى للفاعل وأسند الى المفعول به ، إذ العيشة مرضية  
[ وسئل مفعم ] فى عكسه ، أعنى فيما بنى للمفعول وأسند الى الفاعل ، لأن السئل هو  
الذي يُفعم أى يملأ ، من أفعمت الاناء أى ملأته [ وشعر شاعر ] فى المصدر (١)  
والأولى التمثيل بنحو - جدّ جدّه - لأن الشعر ههنا بمعنى المفعول (٢) ، [ نهاره صائم ]  
فى الزمان [ ونهر جار ] فى المكان ، لأن الشخص صائم فى النهار ، الماء جار فى النهر  
[ وبني الأمير المدينة ] فى السبب ، وينبغى أن يعلم أن المجاز العنلى يجرى فى النسبة العبر  
الاسنادية أيضاً من الاضافية والايقاعية (٣) نحو - أعجبنى إنبات الرّبع البقل وجرى  
الانهار - قال الله تعالى ( فَأَنْ خِفْتُمْ شِقَاقَ بَيْنِهِمَا ) و ( مَكَرَ اللَّيْلُ وَالنَّهَارِ ) ونحو -  
توَمّت اللَّيْلُ ، وَاجْرَيْتُ النَّهْرَ ، قال الله تعالى ( وَلَا تُطِيعُوا أَرْوَاحَ الْمُسْرِفِينَ ) التعريف

(١) أى فيما بنى للفاعل وأسند الى المصدر ، وكذا يقال فيما أتى .

(٢) وهو الكلام المنظوم ، فيكون هذا من باب - عيشة راضية .

(٣) النسبة الايقاعية هى نسبة الفعل الى المفعول به .



وَقَوْلُنَا بَتَّاءٍ يُخْرِجُ نَحْوَمَا مَرَّ مِنْ قَوْلِ الْجَاهِلِ ، وَلِهَذَا لَمْ يُحْمَلْ نَحْوُ قَوْلِهِ :  
أَشَابَ الصَّغِيرَ وَأَفْنَى السَّكْبِيَّ رَكَرُ الْغَدَاةِ وَمَرُّ الْعَشْيِ  
عَلَى الْمَجَازِ مَا لَمْ يُعْلَمْ أَوْ يُظَنَّ أَنَّ قَائِلَهُ لَمْ يَعْتَقِدْ ظَاهِرَهُ ،

المذكور إنما هو للاسنادى ، اللهم إلا أن يراد بالاسناد مطلق النسبة ، وهما مباحث  
نفيسة وشجنا بها الشرح [وقولنا] في التعريف [بتأول يخرج نحو ما مر من قول الجاهل]  
بأنبت الربيع البقل - راثيا الانبات من الربيع ، فان هذا الاسناد وإن كان الى غير  
ما هو له في الواقع ، لكن لا تأول فيه ، لانه مراده ومعتقده ، وكذا - شفى الطبيب  
المريض ونحو ذلك - فقول - بتأول - يخرج ذلك كما يخرج الاقوال الكاذبة ، وهذا  
تعريض بالسكاي حيث جعل التأول لاجراج الاقوال الكاذبة فقط ، وللتفنيه على  
هذا تعرض المصنف في المتن لبيان فائدة هذا القيد ، مع أنه ليس ذلك من دأبه في  
هذا الكتاب ، واقتصر على بيان إخراجنا لنحو قول الجاهل مع أنه يخرج الاقوال  
الكاذبة أيضا [ولهذا] أي ولأن مثل قول الجاهل خارج عن المجاز لاشتراط التأول  
فيه [لم يحمل نحو قوله :

أَشَابَ الصَّغِيرَ وَأَفْنَى السَّكْبِيَّ رَكَرُ الْغَدَاةِ وَمَرُّ الْعَشْيِ (١)]

[على المجاز] أي على أن إسناد أشاب وأفنى الى كَرُ الْغَدَاةِ وَمَرُّ الْعَشْيِ مجاز [ما]  
دام [لم يعلم أو] لم [يظن أن قائله] أي قائل هذا القول [لم يعتقد ظاهره] أي ظاهر

(١) هو للصلتان العبدى من شعراء الدولة الاموية ، واسمه قثم بن حبيبة بن عبد القيس

وقيل لغيره ، وبعد هذا البيت :

إِذَا لَيْلَةٌ أَهْرَمْتُ يَوْمَهَا أَتَى بَعْدَ ذَلِكَ يَوْمٌ قَتَّى

نُزُوحٌ وَنُفُودٌ لِحَاجَاتِنَا وَحَاجَةٌ مِنْ عَاشٍ لَا تَنْقُضِي

كما استدل على أن إسناد - ميز - في قول أبي النجم :  
 ميز عنه قنزعاً عن قنزع جذب الليالي أبطى أو أسرع  
 مجاز بقوله عقيب :  
 أفناه قيل الله للشمس اطلعي \*

الاسناد ، لاتنفاء التأول حينئذ ، لاحتمال أن يكون هو معتقدا للظاهر ، فيكون من قبيل قول الجاهل - أثبت الربيع البقل [ كما استدل ] يعنى مالم يعلم ولم يستدل بشيء على أنه لم يرد ظاهره مثل الاستدلال [ على أن إسناد ميز ] الى جذب الليالي [ في قول أبي النجم (١) ميز عنه ] أى عن الرأس [ قنزعاً عن قنزع ] هو الشعر المجتمع في نواحي الرأس [ جذب الليالي ] أى مضيتها واختلافها [ أبطى أو أسرع ] هو حال من الليالي على تقدير القول (٢) أى مقولاً فيها ، ويجوز أن يكون الأمر بمعنى الخبر [ مجاز ] خبر إن ، أى استدل على أن إسناد ميز الى جذب الليالي مجاز [ بقوله ] متعلق باستدل ، أى بقول أبي النجم [ عقيب ] أى عقيب قوله - ميز عنه قنزعاً عن قنزع [ أفناه ] أى أبا النجم أو شعر رأسه [ قيل الله ] أي أمر الله تعالى وإرادته [ للشمس اطلعي ] فانه يدل على أنه يعتقد أنه فعل

(١) اسمه الفضل بن قدامة من شعراء الدولة الأموية ، وهذا البيت من قوله :

قد أصبحت أم الخير تدعى على ذنبا كله لم أصنع

من أن رأيت رأسي كراس الأصلع ميز عنه قنزعاً عن قنزع

جذب الليالي أبطى أو أسرع أفناه قيل الله للشمس اطلعي

حتى إذا وراك أفق فارجمي

(٢) لأن الجملة الطلبية إذا وقعت حالاً وجب فيها تقدير القول على نحو ما قدر

هنا ، لأنها وصف في المعنى ، والوصف لا يكون جملة طلبية .

وَأَقْسَامُهُ أَرْبَعَةٌ : لِأَنَّ طَرَفَيْهِ إِمَّا حَقِيقَتَانِ ، نَحْوُ - أَنْبَتَ الرَّبِيعُ الْبَقْلَ - أَوْ  
مَجَازَانِ ، نَحْوُ - أَحْيَا الْأَرْضَ شَبَابُ الزَّمَانِ - أَوْ مُخْتَلِفَانِ ، نَحْوُ - أَنْبَتَ الْبَقْلَ  
شَبَابُ الزَّمَانِ ، وَأَحْيَا الْأَرْضَ الرَّبِيعُ .

- وَهُوَ فِي الْقُرْآنِ كَثِيرٌ - وَإِذَا تُلِّيتَ عَلَيْهِمْ آيَاتُهُ زَادَتْهُمْ إِيمَانًا - يُذَبِّحُ أَبْنَاءَهُمْ -

الله وأنه المبدى والمعيد والمنشى والمفنى ، فيكون الاسناد الى جذب الليالى بتأول بناء  
على أنه زمان أو سبب .

[وَأَقْسَامُهُ] أى أقسام المجاز العقلى باعتبار حقيقة الطرفين ومجازيتهما [أربعة لأن  
طرفيه] وهما المسند اليه والمسند [إما حقيقتان] لغويتان [نحو أنبت الربيع البقل  
أو مجازان] لغويان [نحو أحيا الأرض شباب الزمان] فان المراد باحياء الأرض  
تمهيج القوى النامية فيها ، وإحداث نضارتها بأنواع النبات ، والاحياء فى الحقيقة  
إعطاء الحياة ، وهى صفة تقتضى الحس والحركة الارادية ، وكذا المراد بشباب الزمان  
زمان ازدياد قواها النامية ، وهو فى الحقيقة عبارة عن كون الحيوان فى زمان تكون  
حرارته الغريزية مشبوبة ، أى قوية مشتعلة [أو مختلفان] بأن يكون أحد الطرفين  
حقيقة والآخر مجازا [نحو أنبت البقل شباب الزمان] فيما المسند حقيقة والمسند اليه  
مجاز [وأحيا الأرض الربيع] فى عكسه ، ووجه الانحصار فى الأربعة على ماذهب اليه  
المصنف ظاهر ، لأنه أشرط فى المسند أن يكون فعلا أو فى معناه ، فيكون مفردا ،  
وكل مفرد مستعمل إما حقيقة أو مجاز .

[وهو] أى المجاز العقلى [فى القرآن كثير] أى كثير فى نفسه لا بالإضافة إلى  
مقابله حتى تكون الحقيقة العقلية قليلة ، وتقديم فى القرآن على كثير لمجرد الاهتمام ،  
كقوله تعالى [وإذا تليت عليهم آياته] أى آيات الله [زادتهم إيمانا] أسند الزيادة  
وهى فعل الله تعالى إلى الآيات لكونها سببا [يذبح أبناءهم] نسب التذبيح الذى هو

يَنْزِعُ عَنْهُمَا لِبَاسَهُمَا - يَوْمًا يَجْعَلُ الْوِلْدَانَ شِيبًا - وَأَخْرَجَتِ الْأَرْضُ أَثْقَالَهَا -  
وغير مختص بالخبر ، بل يجرى في الانشاء نحو - يا همام ابن لي صرحا -  
ولابد له من قرينة لفظية كما مر ، أو معنوية ، كاستحالة قيام المسند بالذكور

فعل الجيش إلى فرعون لأنه سبب أمر [ ينزع عنهما لباسهما ] . نسب نزاع اللباس عن  
آدم وحواء - وهو فعل الله تعالى حقيقة - إلى إبليس ، لأن سببه الاكل من الشجرة ،  
وسبب الاكل وسوسته ومقاسمته إياهما إنه لهما لمن الناصحين [ يوما ] نصب على أنه  
مفعول به - لَتَتَّقُونَ - أى كيف تتقون يوم القيامة إن بقيتم على الكفر يوما [ يجعل  
الولدان شيئا ] نسب الفعل إلى الزمان وهو الله تعالى حقيقة ، وهذا كناية عن شدته  
وكثرة الهموم والاحزان فيه ، لأن الشيب مما يتسارع عند تفاقم الشدائد والمحن ،  
أو عن طوله وأن الاطفال يبلغون فيه أو ان الشيخوخة [ وأخرجت الأرض أثقالها ]  
أى ما فيها من الدفائن والخزائن ، نسب الاخراج إلى مكانه وهو فعل الله تعالى حقيقة  
[ وغير مختص بالخبر ] عطف على قوله - كثير - أى وهو غير مختص بالخبر ،  
ولما قال ذلك لأن تسميته بالمجاز في الاثبات وإيراده في أحوال الاسناد الخبرى يوم  
اختصاصه بالخبر [ بل يجرى في الانشاء نحو يا همام ابن لي صرحا ] لأن البناء فعل  
العملة ، وهامان سبب أمر ، وكذا قولك - لِيُنْبِتِ الرَّيْعُ مَا شَاءَ - وَلْيَصْمُ نَهَارُكَ -  
وَلْيَجِدْ جِدُّكَ - وما أشبه ذلك مما أسند فيه الأمر والنهى إلى ما ليس المطلوب فيه صدور  
الفعل أو الترك عنه ، وكذا قولك - لَيْتَ النَّهْرَ جَارٍ - وقوله تعالى ( أَصْلَانُكَ تَأْمُرُكَ )  
[ ولا بد له ] أى للمجاز العقلى [ من قرينة ] صارفة عن إرادة ظاهره ، لأن المتبادر  
إلى الفهم عند انتفاء القرينة هو الحقيقة [ لفظية كما مر ] فى قول أبى النجم من قوله  
- أَقْمَاهُ قِيلُ اللَّهِ - [ أو معنوية كاستحالة قيام المسند بالذكور ] أى بالمسند اليه المذكور

عَقْلًا ، كَقَوْلِكَ - مَحَبَّتِكَ جَاءَتْ بِي إِلَيْكَ - أَوْ عَادَةً نَحْوُ - هَزَمَ الْأَمِيرُ الْجُنْدَ -  
وَصُدُورَهُ عَنِ الْمَوْحِدِ فِي مِثْلِ - أَشَابَ الصَّغِيرَ -  
وَمَعْرِفَةُ حَقِيقَتِهِ إِمَّا ظَاهِرَةٌ ، كَمَا فِي قَوْلِهِ تَعَالَى ( فَأَرْبَحَتْ تِجَارَتُهُمْ ) أَيْ فَمَا  
رَبُّحُوا فِي تِجَارَتِهِمْ ، وَإِمَّا خَفِيَّةٌ ، كَمَا فِي قَوْلِكَ - سَرَّتْنِي رُؤْيَاكَ - أَيْ سَرَّنِي اللَّهُ  
عِنْدَ رُؤْيَاكَ ، وَقَوْلُهُ :

مع المسند [عقلا] أى من جهة العقل ، يعنى أن يكون بحيث لا يدعى أحد من المحققين  
والمُبْطَلِينَ أَنَّهُ يَحْجُوزُ قِيَامَهُ بِهِ ، لِأَنَّ الْعَقْلَ إِذَا خُلِيَ وَنَفْسُهُ يَعْدُهُ مَحَالًا [ كَقَوْلِكَ مَحَبَّتِكَ  
جَاءَتْ بِي إِلَيْكَ ] لظهور استحالة قيام المحبى - بالمحبة [ أَوْ عَادَةً ] أَيْ مِنْ جِهَةِ الْعَادَةِ [ وَ  
هَزَمَ الْأَمِيرُ الْجُنْدَ ] لِاسْتِحَالَةِ قِيَامِ هَزَمِ الْجُنْدِ بِالْأَمِيرِ وَحْدَهُ عَادَةً ، وَإِنْ كَانَ يُمْكِنُ  
عَقْلًا ، وَإِنَّمَا قَالَ - قِيَامَهُ بِهِ - لِيَعْمَ الصَّدُورُ عَنْهُ مِثْلَ - ضَرَبَ وَهَزَمَ - وَغَيْرِهِ مِثْلَ  
- قُرْبَ وَبَعْدَ - [ وَصُدُورَهُ ] عَطْفٌ عَلَى - اسْتِحَالَةِ - أَيْ وَكَصَدُورِ الْكَلَامِ [ عَنِ الْمَوْحِدِ  
فِي مِثْلِ أَشَابَ الصَّغِيرَ ] وَأَفْنَى الْكَبِيرِ - الْبَيْتَ - فَانَّهُ يَكُونُ قَرِينَةً مَعْنُوبَةً عَلَى أَنْ يُسْنَدَ  
- أَشَابَ وَأَفْنَى - إِلَى كَرِّ الْغَدَاةِ وَمَرِّ الْعَشَى بِجَازٍ ، لَا يُقَالُ هَذَا دَاخِلٌ فِي الْاسْتِحَالَةِ ،  
لَا نَا نَقُولُ لَا نُسَلِّمُ ذَلِكَ ، كَيْفَ وَقَدْ ذَهَبَ إِلَيْهِ كَثِيرٌ مِنْ ذَوَى الْعُقُولِ ، وَاحْتَجْنَا فِي  
إِبْطَالِهِ إِلَى الدَّلِيلِ .

[ وَمَعْرِفَةُ حَقِيقَتِهِ ] يَعْنَى أَنَّ الْفِعْلَ فِي الْمَجَازِ الْعَقْلِيَّ يَجِبُ أَنْ يَكُونَ لَهُ فَاعِلٌ أَوْ مَفْعُولٌ  
بِهِ إِذَا أُسْنَدَ إِلَيْهِ يَكُونُ الْإِسْنَادُ حَقِيقَةً ، فَعَرَفَهُ فَاعِلُهُ أَوْ مَفْعُولُهُ الَّذِي إِذَا أُسْنَدَ إِلَيْهِ يَكُونُ  
الْإِسْنَادُ حَقِيقَةً [ إِمَّا ظَاهِرَةً كَمَا فِي قَوْلِهِ تَعَالَى - فَأَرْبَحَتْ تِجَارَتُهُمْ - أَيْ فَمَا رَبُّحُوا فِي  
تِجَارَتِهِمْ - وَإِمَّا خَفِيَّةً ] لَا تَنْظُرُ إِلَّا بَعْدَ نَظَرٍ وَتَأَمُّلٍ [ كَمَا فِي قَوْلِكَ - سَرَّتْنِي رُؤْيَاكَ -  
أَيْ سَرَّنِي اللَّهُ عِنْدَ رُؤْيَاكَ - وَقَوْلُهُ ] :

يَزِيدُكَ اللَّهُ حُسْنًا إِذَا مَا زِدْتَهُ نَظَرًا  
أَيُّ يَزِيدُكَ اللَّهُ حُسْنًا فِي وَجْهِهِ .

يَزِيدُكَ وَجْهِهِ حُسْنًا إِذَا مَا زِدْتَهُ نَظَرًا (١)

[أَيُّ يَزِيدُكَ اللَّهُ حُسْنًا فِي وَجْهِهِ] لَمَّا أُوْدِعَهُ مِنْ دَقَائِقِ الْحُسْنِ وَالْجَمَالِ ، تَظْهَرُ بَعْدَ التَّأَمُّلِ وَالْإِعْمَانِ ، وَفِي هَذَا تَعْرِضُ بِالشَّيْخِ عَبْدِ الْقَاهِرِ وَرَدَ عَلَيْهِ ، حَيْثُ زَعَمَ أَنَّهُ لَا يَجِبُ فِي الْمَجَازِ الْعَقْلِي أَنْ يَكُونَ لِلْفِعْلِ فَاعِلٌ يَكُونُ الْإِسْنَادُ إِلَيْهِ حَقِيقَةً ، لِأَنَّهُ لَيْسَ - لِسَرْتِي - فِي - سَرْتِي رُؤْيَاكَ - وَلَا - لِيَزِيدُكَ - فِي - يَزِيدُكَ وَجْهِهِ حُسْنًا - فَاعِلٌ يَكُونُ الْإِسْنَادُ إِلَيْهِ حَقِيقَةً ، وَكَذَا - أَقْدَمْنِي بِلَدِكَ حَقٌّ لِي عَلَى فَلَانٍ - بَلِ الْمَوْجُودُ هَهُنَا هُوَ السَّرُورُ وَالزِّيَادَةُ وَالْقُدُومُ (٢) وَاعْتَرَضَ عَلَيْهِ الْإِمَامُ فَخَرُ الدِّينِ الرَّازِي بِأَنْ الْفِعْلَ لَا بَدَّ أَنْ يَكُونَ لَهُ فَاعِلٌ حَقِيقَةً ، لِامْتِنَاعِ صُدُورِ الْفِعْلِ لَا عَنْ فَاعِلٍ ، فَهُوَ إِنْ كَانَ مَا أَسْنَدَ إِلَيْهِ الْفِعْلَ فَلَا مَجَازَ ، وَإِلَّا فَيُمْكِنُ تَقْدِيرُهُ ، فَزَعَمَ صَاحِبُ الْمِفْتَاحِ أَنْ اعْتَرَضَ الْإِمَامَ حَقٌّ ، وَأَنْ فَاعِلَ هَذِهِ الْأَفْعَالِ هُوَ اللَّهُ تَعَالَى ، وَأَنَّ الشَّيْخَ لَمْ يَعْرِفْ حَقِيقَتَهَا لُحْفَانَهَا ، فَتَبِعَهُ الْمُصَنِّفُ ، وَفِي ظَنِّي أَنَّ هَذَا تَكْلُفٌ ، وَالْحَقُّ مَا ذَكَرَهُ الشَّيْخُ (٣) :

(١) هُوَ لِأَبِي نَوَاسٍ مِنْ شُعْرَاءِ الدَّوْلَةِ الْعَبَّاسِيَّةِ مِنْ قَصِيدَةٍ لَهُ يَنْذِرُ فِيهَا الْعَرَبَ ، وَيُفَضِّلُ تَعَشُّقَ الْغُلَبَانِ عَلَى النِّسَاءِ ، وَأَوَّلُهَا :

دَعِ الرَّسْمَ الَّذِي دُثِّرَ أَقْيَاسِي الرِّيحَ وَالْمَطَرَ  
وَكُنْ رَجُلًا أَضَاعَ الْعُمْدَ رَفَى اللَّذَّاتِ وَالْخَطَرَ

(٢) أَيُّ الَّتِي هِيَ مَعَانِي الْأَفْعَالِ اللَّازِمَةِ ، أَمَّا مَعَانِي الْأَفْعَالِ لِلتَّعْسُدِيَّةِ مِنَ الْأَسْرَارِ وَالْإِقْدَامِ وَالزِّيَادَةِ فَلَا وَجُودَ لَهَا ، لِأَنَّهَا أُمُورٌ عَتَبِيَّةٌ ، فَلَا يَكُونُ لَهَا فَاعِلٌ حَقِيقٌ .  
(٣) لِأَنَّ هَذِهِ الْأَفْعَالُ لِكُونِهَا أُمُورًا عَتَبِيَّةً أَلْتِي عَرَفَا اسْتِعْمَالَهَا لَمَّا هِيَ لَهُ ، فَرَادَ الشَّيْخُ أَنَّهَا لَمْ يَسْتَعْمَلْ لَهَا فَاعِلٌ فِي الْعَرَفِ ، لِأَنَّهَا لَا هُوَ صُوفٍ لَهَا فِي نَفْسِ الْأَمْرِ يَكُونُ إِسْنَادُهَا إِلَيْهِ حَقِيقَةً .

وَأَنكَرَهُ السَّكَكِيُّ ذَاهِبًا إِلَى أَنَّ مَا مَرَّ وَنَحْوَهُ اسْتِعَارَةٌ بِالسَّكْنَاءِ بِنَاءً عَلَى أَنَّ  
الْمُرَادَ بِالرَّبِيعِ الْفَاعِلُ الْحَقِيقِيُّ بِقَرِينَةٍ نِسْبَةِ الْإِنْبَاتِ إِلَيْهِ ، وَعَلَى هَذَا الْقِيَاسِ غَيْرُهُ ،  
وَفِيهِ نَظَرٌ لِأَنَّهُ يَسْتَلْزِمُ أَنْ يَكُونَ الْمُرَادُ بِعَيْشِهِ فِي قَوْلِهِ تَعَالَى ( فِي عَيْشَةٍ رَاضِيَةٍ )  
صَاحِبَهَا لِمَا سَيَأْتِي ،

[وَأَنكَرَهُ] أى المجاز العقلي [السكاكى] وقال : الذى عندى نَظْمُهُ فى سالك الاستعارة  
بالسكناء ، بِجَعْلِ الرِّبْعِ اسْتِعَارَةً بِالسَّكْنَاءِ عَنِ الْفَاعِلِ الْحَقِيقِيِّ بِوِاسْطَةِ الْمُبَالَغَةِ فِي الشَّيْئِ ،  
وَجَعْلِ نِسْبَةِ الْإِنْبَاتِ إِلَيْهِ قَرِينَةً لِلْإِسْتِعَارَةِ ، وَهَذَا مَعْنَى قَوْلِهِ [ذَاهِبًا إِلَى أَنَّ مَا مَرَّ] مِنْ  
الْأَمْثَلَةِ [وَنَحْوِهِ اسْتِعَارَةً بِالسَّكْنَاءِ] وَهِيَ عِنْدَ السَّكَكِيِّ أَنْ تَذَكَّرَ الْمَشْبَهَ وَتَرِيدَ الْمَشْبَهَ  
بِهِ بِوِاسْطَةِ قَرِينَةٍ ، وَهِيَ أَنْ تَنْسِبَ إِلَيْهِ شَيْئًا مِنَ الْوِزَامِ الْمَسَاوِيَةِ لِلْمَشْبَهِ بِهِ ، مِثْلُ أَنْ  
تَشْبَهَ الْمُنِيَّةَ بِالسَّبْعِ ثُمَّ تَفْرُدَهَا بِالذِّكْرِ وَتُضَيِّفَ إِلَيْهَا شَيْئًا مِنَ الْوِزَامِ السَّبْعِ ، فَتَقُولُ - مَخَالِبُ  
الْمُنِيَّةِ تَشَبَّهَتْ بِقُلَانٍ - [بِنَاءً عَلَى أَنَّ الْمُرَادَ بِالرَّبِيعِ الْفَاعِلُ الْحَقِيقِيُّ] لِلْإِنْبَاتِ ، يَعْنِي الْقَادِرُ  
الْمُخْتَارُ [بِقَرِينَةٍ نِسْبَةِ الْإِنْبَاتِ] الَّذِي هُوَ مِنَ الْوِزَامِ الْمَسَاوِيَةِ لِلْفَاعِلِ الْحَقِيقِيِّ [لِإِلَيْهِ]  
أَيُّ إِلَى الرَّبِيعِ [وَعَلَى هَذَا الْقِيَاسِ غَيْرُهُ] أَيْ غَيْرَ هَذَا الْمَثَالِ ، وَحَاصِلُهُ أَنْ يُشَبَّهَ الْفَاعِلُ  
الْمُجَازِي بِالْفَاعِلِ الْحَقِيقِيِّ فِي تَعَلُّقِهِ وَجُودِ الْفِعْلِ بِهِ ، ثُمَّ يَفْرُدُ الْفَاعِلُ الْمُجَازِي بِالذِّكْرِ  
وَيَنْسَبُ إِلَيْهِ شَيْءٌ مِنَ الْوِزَامِ الْفَاعِلِ الْحَقِيقِيِّ [وَفِيهِ] أَيْ فِيمَا ذَهَبَ إِلَيْهِ السَّكَكِيُّ [نَظَرٌ  
لِأَنَّهُ يَسْتَلْزِمُ أَنْ يَكُونَ الْمُرَادُ بِعَيْشَةٍ فِي قَوْلِهِ تَعَالَى فِي عَيْشَةٍ رَاضِيَةٍ صَاحِبَهَا لِمَا سَيَأْتِي]  
فِي السَّكْتَابِ مِنْ تَفْسِيرِ الْإِسْتِعَارَةِ بِالسَّكْنَاءِ عَلَى مَذْهَبِ السَّكَكِيِّ وَقَدْ ذَكَرْنَاهُ ، وَهُوَ  
يَقْتَضِي أَنْ يَكُونَ الْمُرَادُ بِالْفَاعِلِ الْمُجَازِي هُوَ الْفَاعِلُ الْحَقِيقِيُّ ، فَيَاوُمُ أَنْ يَكُونَ الْمُرَادُ  
بِعَيْشَةٍ صَاحِبَهَا ، وَاللَّازِمُ بَاطِلٌ ، لِذَا لَا مَعْنَى لِقَوْلِنَا - فَهُوَ فِي صَاحِبِ عَيْشَةٍ رَاضِيَةٍ -

وَالْأَتَصَحَّ الْإِضَافَةُ فِي نَحْوِ - نَهَارُهُ صَائِمٌ - لِإِطْلَانِ إِضَافَةِ الشَّيْءِ إِلَى نَفْسِهِ ،  
وَالْأَيُّ يَكُونُ الْأَمْرُ بِالْبِنَاءِ لِهَاطَمَانَ ، وَأَنْ يَتَوَقَّفَ نَحْوُ - أَثَبَتَ الرَّيِّعُ الْبَقْلَ - عَلَى  
السَّمْعِ ، وَاللَّوْازِمُ كُلُّهَا مُنْتَفِيَةٌ ،

وهذا مبني على أن المراد بعيشة وضمير راضية واحد (١) [و] يستلزم [الأتصح الإضافة  
في] كل ما أضيف الفاعل المجازي إلى الفاعل الحقيقي [نحو نهاره صائم ، لبطلان  
إضافة الشيء إلى نفسه] اللازمة من مذهبه ، لأن المراد بالنهار حينئذ فلان نفسه ،  
ولاشك في صحة هذه الإضافة ووقوعها ، كقوله تعالى (فَمَا رَجَبَتْ تِجَارَتُهُمْ) وهذا  
أولى بالتمثيل (٢) [و] يستلزم [الايكون الامر بالبناء] في قوله تعالى (يَاهَا مَكَانُ  
ابْنِ لِي صَرَحًا) [لهامان] لأن المراد به حينئذ هو العملة أنفسهم ، واللازم باطل ،  
لأن النداء له والخطاب معه [و] يستلزم [أن يتوقف نحو أثبت الربيع البقل] وشقي  
الطبيب المريض ، وسرتني رؤيتك ، مما يكون الفاعل الحقيقي هو الله تعالى [على  
السمع] من الشارع ، لأن أسماء الله تعالى توقيفية ، واللازم باطل ، لأن مثل هذا  
التركيب صحيح شائع ذائع عند القائلين بأن أسماء الله تعالى توقيفية وغيرهم ، سَمِعَ مَنْ  
الشارع أو لم يسمع [واللوازم كلها منتفية] كما ذكرنا ، فينتفي كونه من باب الاستعارة  
بالكناية ، لأن انتفاء اللازم يوجب انتفاء الملزوم ، والجواب أن مبني هذه  
الاعتراضات على أن مذهب السكاكي في الاستعارة بالكناية أن يذكر المشبه ويراد

(١) فإن أريد بلفظ عيشة حقيقة وضميرها صاحبها على الاستخدام لم يلزم  
هذا البطلان ، لأن الاستعارة في ضميرها لا في لفظها .

(٢) أي من قوله - نَهَارُهُ صَائِمٌ - لأنه يمكن أن يراد بلفظ نهار فيه حقيقة  
وضميره صاحبه ، على نحو ما قبل في المثال السابق .



وَلَا تَهْ يَنْتَقِضُ بِنَحْوِ - نَهَارُهُ صَائِمٌ - لَا شَتَاهُ عَلَى ذِكْرِ طَرَفِ التَّشْبِيهِ .

المشبه به حقيقة ، وليس كذلك ، بل مذهبه أن يراد المشبه به ادعاءً ومبالغةً ، لظهور أن ليس المراد بالمنية في قولنا - مَخَالِبُ الْمَنِيَّةِ نَشَبَتْ بِفُلَانٍ - هو السبع حقيقة ، والسكاكى مصرح بذلك في كتابه ، والمصنف لم يطلع عليه [ ولأنه ] أى ما ذهب إليه السكاكى [ بأن معنى بنحو نهاره صائم ] وليله قائم ، وما أشبه ذلك مما يشتمل على ذكر الفاعل الحقيقي [ لاشتتاله على ذكر طرفي التشبيه ] وهو مانع من حمل الكلام على الاستعارة لما صرح به السكاكى ، والجواب أنه إنما يكون مانعاً إذا كان ذكرهما على وجه ينبئ عن التشبيه ، بدليل أنه جعل قوله :

لَا تَعْجَبُوا مِنْ بَلَى غَلَاتِهِ قَدْ زَارَ زَارَهُ عَلَى الْقَمَرِ (١)

من باب الاستعارة مع ذكر الطرفين ، وبعضهم لما لم يقف على مراد السكاكى

(١) هو لمحمد بن طباطبغا العلوى من شعراء الدولة العباسية ، وسيأتى فى فصل الحقيقة والمجاز من علم البيان .

تطبيقات على المجاز العقلى :

(١) إِنْ الْبَلِيَّةُ مِنْ تَمَلُّ كَلَامِهِ فَأَنْقَعَ فَوَادَكَ مِنْ حَدِيثِ الْوَامِقِ

(٢) مَلَكُنَا فَكَانَ الْعَفْوُ مِنَّا سَجِيَّةً فَلَبَّا مَلَكَتُمْ سَالَ بِالْذَّمِّ أَبْطَحُ

(٣) نَعَمَّ الْمَعِينُ عَلَى الْمَرْوَةِ لِلْقَيِّ مَالٌ يَصُونَ عَنِ التَّبَدُّلِ نَفْسَهُ

فى الاول إسناد - الوامق - إلى المفعول ، وهو مجاز عقلى علاقته المفعولية ، لأن

المراد - انقع فؤادك من حديث الموموق ، وفى الثانى إسناد - سَالَ - إلى - أَبْطَحَ -

وهو مجاز عقلى علاقته المكانية ، وفى الثالث إسناد الاعانة والصيانة إلى المال ، وهو

مجاز عقلى علاقته السببية .

## أحوال المسند إليه

أما حذفه فللاحتراز عن العبث بناء على الظاهر ، أو تخييل العدول إلى أقوى الدليلين من العقل واللفظ ،

بالاستعارة بالكناية أجاب عن هذه الاعتراضات بما هو بريء عنه ، ورأينا تركه أولى

## أحوال المسند إليه

أي الأمور العارضة له من حيث إنه مسند إليه ، وقدم المسند إليه على المسند لما سيأتي .  
[ أما حذفه ] قدمه على سائر الأحوال لكونه عبارة عن عدم الاتيان به ، وعدم الحادث سابق على وجوده ، وذكره ههنا بلفظ الحذف وفي المسند بلفظ الترك تنبيها على أن المسند إليه هو الركن الأعظم الشديد الحاجة إليه ، حتى إنه إذا لم يذكر فكانه أتى به ثم حذف ، بخلاف المسند فإنه ليس بهذه المثابة ، فكانه ترك من أصله [ فللاحتراز عن العبث بناء (١) على الظاهر ] لدلالة القرينة عليه ، وإن كان في الحقيقة ركنا من الكلام [ أو تخييل العدول إلى أقوى الدليلين من العقل واللفظ ] فإن

أمثلة أخرى :

(١) قوله تعالى - إِنَّهُ كَانَ وَعْدُهُ مَأْتِيًا :

(٢) بَنَاتِ الشَّعْرِ النَّفَّحَاتِ جُودِي فَمَهَذَا يَوْمُ شَاعِرِكَ الْمَجِيدِ

(٣) الدَّهْرُ يَفْتَرِسُ أَرْجَالَ فُلَا تَكُنْ مِنْ تُطِيشُهُمُ الْمَنَاصِبُ وَالرَّتَبُ

(١) حال من العبث ، أي حال كون العبث مبينا على الظاهر من إغناء القرينة عنه

كَقَوْلِهِ :

• قَالَ لِي كَيْفَ أَنْتَ قُلْتَ عَلِيلٌ •

أَوْ اخْتِبَارَ تَنْبِهِ السَّامِعِ عِنْدَ الْقَرِينَةِ ، أَوْ مَقْدَارَ تَنْبِهِ ، أَوْ لِمَهَامِ صَوْنِهِ عَنْ  
لِسَانِكَ ، أَوْ عَكْسَهُ

الاعتماد عند الذكر على دلالة اللفظ من حيث الظاهر ، وعند الحذف على دلالة العقل ،  
وهو أقوى لافتقار اللفظ إليه ، وإنما قال - تخيل - لأن الدال حقيقة عند الحذف  
أيضاً هو اللفظ المدلول عليه بالقرائن [ كَقَوْلِهِ : قَالَ لِي كَيْفَ أَنْتَ قُلْتَ عَلِيلٌ (١) ]  
ولم يقل - أَنَا عَلِيلٌ - للاحتراز والتخييل المذكورين [ أَوْ اخْتِبَارَ تَنْبِهِ السَّامِعِ عِنْدَ  
الْقَرِينَةِ ] هل يتنبه أم لا (٢) [ أَوْ اخْتِبَارَ ] مقدار تَنْبِهِ [ هل يتنبه بالقرائن الخفية أم لا (٣) ]  
[ أَوْ لِمَهَامِ صَوْنِهِ ] أي صون المسند إليه [ عن لسانك ] تعظيماً له (٤) [ أَوْ عَكْسَهُ ] أي

(١) هو من قول شاعر لم يعرف اسمه :

قَالَ لِي كَيْفَ أَنْتَ قُلْتَ عَلِيلٌ سَهْرٌ دَائِمٌ وَحَزْنٌ طَوِيلٌ

وفيه حذف المسند إليه أيضاً في الشطر الثاني ، والتقدير - حَالِي سَهْرٌ دَائِمٌ .

(٢) وهذا كَأَنَّ يحضر عندك صاحب لك مع آخر لا تعرفه ، فتقول لمن معك  
(وَقِي) تريد - الصَّاحِبُ وَقِي - فحذفته لتعرف هل يتنبه له سامعك أو لا يتنبه (٣) وهذا  
كَأَنَّ يحضر عندك صاحبان أحدهما أقدم صحبة فتقول لمن معك (حَقِيقٌ بِالْإِحْسَانِ) تريد  
- الْأَقْدَمُ صُحْبَةً حَقِيقٌ بِالْإِحْسَانِ - فتحذفه لذلك .

(٤) مثل قول الشاعر في ممدوحه :

قَوْلُ الْمُحْكَمَةِ نَقَاضُ مُبَرِّمَةٍ فَتَاحُ مُبْهِمَةِ حَبَاسٍ أَوْرَادِ

أَوْ تَأْتِي الْإِنْكَارَ لَدَى الْحَاجَةِ ، أَوْ تَعْيْنُهُ ، أَوْ ادْعَاءُ التَّعْيِينِ ، أَوْ نَحْوُ ذَلِكَ .

لِيَهَامِ صَوْنَ لِسَانِكَ عَنْهُ تَحْقِيرًا لَهُ (١) [ أَوْ تَأْتِي الْإِنْكَارَ ] أَي تيسره [ لَدَى الْحَاجَةِ ] نَحْوُ - فَاسْقٍ فَاجِرٌ - عِنْدَ قِيَامِ الْقَرِينَةِ عَلَى أَنْ الْمُرَادُ زَيْدٌ ، لِيَتَأْتِيَ لَكَ أَنْ تَقُولَ مَا أَرَدْتَ زَيْدًا بَلْ غَيْرُهُ [ أَوْ تَعْيْنُهُ ] وَالظَّاهِرُ أَنَّ ذِكْرَ الْإِحْتِرَازِ عَنِ الْعَبَثِ يَغْنَى عَنْ ذَلِكَ ، لَكِنَّ ذِكْرَهُ لِأَسْرِينِ : أَحَدُهُمَا الْإِحْتِرَازُ عَنِ سُوءِ الْأَدَبِ فِيمَا ذَكَرُوا لَهُ مِنَ الْمِثَالِ وَهُوَ - نَحَارُ لِمَا بَشَاءَ وَفَاعِلٌ لِمَا يَرِيدُ - أَيِ اللَّهِ تَعَالَى ، وَالثَّانِي التَّوَطُّؤُةُ وَالتَّمْهِيدُ لِقَوْلِهِ [ أَوْ ادْعَاءُ التَّعْيِينِ ] لَهُ نَحْوُ - وَمَهَابُ الْأَلُوفِ - أَيِ السُّلْطَانِ [ أَوْ نَحْوُ ذَلِكَ ] كَضَيْقِ الْمَقَامِ عَنْ إطْلَاقِ الْكَلَامِ بِسَبَبِ ضَجَرٍ ، أَوْ سَامَةٍ ، أَوْ فَوَاتِ فُرْصَةٍ ، أَوْ مَحَافِظَةٍ عَلَى وَزْنٍ أَوْ سَجْعٍ أَوْ قَافِيَةٍ ، أَوْ نَحْوِ ذَلِكَ ، كَقَوْلِ الصِّيَادِ - غَزَالٌ - أَيِ - هَذَا غَزَالٌ - وَكَالْإِخْفَاءِ عَنْ غَيْرِ السَّامِعِ مِنَ الْحَاضِرِينَ مِثْلَ - جَاءَ - وَكَاتِبَاعِ الْإِسْتِعْمَالِ الْوَارِدِ عَلَى تَرْكِه مِثْلَ - رَمِيَّةٌ مِنْ غَيْرِ رَامٍ - أَوْ تَرْكِ نَظَائِرِهِ (٢) مِثْلَ الرَّفْعِ عَلَى الْمَدْحِ أَوْ الذَّمِّ أَوْ التَّرْحِمِ

(١) كَقَوْلِ الْأَقْبِشَرِ الْأَسَدِيِّ فِي ابْنِ عَمٍّ لَهُ يَهْجُوهُ .

سَرِيعٌ إِلَى ابْنِ الْعَمِّ يُلْطَمُ وَجْهُهُ وَلَيْسَ إِلَى دَاعِي النَّدَى بِسَرِيعٍ

(٢) الْفَرْقُ بَيْنَ هَذَا وَمَا قَبْلَهُ أَنَّهُ فِي الْأَوَّلِ يَكُونُ الْكَلَامُ فِي الْإِسْتِعْمَالِ وَاحِدًا وَلَوْ لَمْ يَكُنْ قِيَاسِيًا ، وَهَذَا بِخِلَافِ الثَّانِي ، فَإِنَّ الْكَلَامَ الثَّانِي فِيهِ غَيْرُ الْأَوَّلِ ، وَلَا يَدْرَأُ أَنَّ يَكُونُ الْكَلَامُ الْأَوَّلُ قِيَاسِيًا ،

تطبيقات على الحذف :

(١) سَأَلُونِي فِي سَقَامِي كَيْفَ حَالِي قُلْتُ نَضُوْ

(٢) وَمَا لِلْمَالِ وَالْأَهْلُوْنَ إِلَّا وَدَائِعُ وَلَا يَدَّ يَوْمًا أَنْ تَرُدَّ الْوَدَائِعُ

وَأَمَّا ذِكْرُهُ فَلْيَكُونَهُ الْأَصْلَ وَلَا مُقْتَضَى لِلْعُدُولِ عَنْهُ ، أَوْ لِلْإِحْتِيَاظِ لضعفِ  
التَّعْوِيلِ عَلَى الْقَرِينَةِ ، أَوْ التَّنْبِيهِ عَلَى غِبَاوَةِ السَّامِعِ ، أَوْ زِيَادَةِ الْإيضَاحِ وَالتَّقْرِيرِ ،  
أَوْ إظهارِ تعظيمِهِ

[ وأما ذكره ] أى ذكر المسند اليه [ فليكونه ] أى الذكر [ الأصل ] ولا مقتضى  
للعُدُولِ عنه أو للاحتياط لضعف التعويل [ أى الاعتماد ] على القرينة (١) أو للتنبيه  
على غباوة السامع أو زيادة الإيضاح والتقرير [ وعليه قوله تعالى - أُولَئِكَ عَلَى هُدًى  
مِّن رَّبِّهِمْ وَأُولَئِكَ هُمُ الْمُفْلِحُونَ (٢) ] [ أو إظهار تعظيمه ] ليكون اسمه مما يدل على التعظيم ،  
(٣) مِّن طَابَتْ سِرِّيْرَتُهُ ، حُمِدَتْ سِرِّيْرَتُهُ .

ففى الأول حذف المسند اليه لضيق المقام بضجر المتكلم ، وتقدير الكلام  
- أَنَا نُضَوِّ - وفى الثانى حذف المسند اليه وهو الفاعل وأنيب المفعول عنه فى قوله  
( ولا بد يوما أن ترد الودائع ) للمحافظة على القافية ، وفى الثالث حذف المسند اليه  
كذلك للمحافظة على السجع .

أمثلة أخرى :

- (١) - قوله تعالى - وَمَا أَدْرَاكَ مَا هِيَ ، نَارٌ حَامِيَةٌ .
- (٢) كَأَن كُنْتَ قَدْ بَلَغْتَ عَنِّي وَشَايَةً كَلْبُكَ الْوَاشِي أَغْشَ وَأَكْذَبُ
- (٣) وَأَنِّي رَأَيْتُ الْبَخْلَ يُزْرَى بِأَهْلِهِ فَأَكْرَمْتُ نَفْسِي أَنْ يَقَالَ بَخِيلٌ

(١) وهذا عند خفائها ، كما تقول - من حضرو من سافر - فيقال - الَّذِي حَضَرَ زَيْدٌ  
وَالَّذِي سَافَرَ عَمْرُو - ولا يقال - زَيْدٌ وَعَمْرُو - لأن السامع قد لا يعرف من السؤال  
تعيين ذلك (٢) الشاهد فى تكرير اسم الإشارة لزيادة الإيضاح والتقرير لثبوت ذلك لهم .

أَوْ إِهَاتَهُ ، أَوْ التَّبَرُّكَ بِذِكْرِهِ ، أَوْ اسْتِلْذَازَهُ ، أَوْ بَسْطِ الْكَلَامِ حَيْثُ الْإِصْغَاءُ  
مَطْلُوبٌ ، نَحْوُ

نَحْوُ - أَمِيرُ الْمُؤْمِنِينَ حَاضِرٌ - [ أَوْ إِهَاتَهُ ] أى إهانة المسند إليه لكون اسمه مما يدل على  
الاهانة ، مثل - السَّارِقُ اللَّئِيمُ حَاضِرٌ - [ أَوْ التَّبَرُّكَ بِذِكْرِهِ ] مثل - النَّبِيُّ عَلَيْهِ السَّلَامُ  
قَائِلٌ هَذَا الْقَوْلِ [ أَوْ اسْتِلْذَازَهُ ] مثل - الْحَبِيبُ حَاضِرٌ [ أَوْ بَسْطِ الْكَلَامِ حَيْثُ الْإِصْغَاءُ  
مَطْلُوبٌ ] أى فى مَقَامٍ يكون إصغاء السامع مطلوباً للمتكلم لعظمته وشرفه ، ولهذا  
يُطَالُ الْكَلَامُ مع الْأَحْبَاءِ ، وعليه [ نَحْوُ ] قوله تعالى حكاية عن موسى عليه السلام

#### تطبيقات على الذكر :

- (١) هَذَا ابْنُ خَيْرِ عِبَادِ اللَّهِ كُلِّهِمْ هَذَا التَّقِيُّ النَّقِيُّ الطَّاهِرُ الْعَلَمُ
  - (٢) فَعَبَّاسٌ يَصُدُّ الْخُطْبَ عَنَّا وَعَبَّاسٌ يُجِيرُ مِنْ اسْتِجَارَاً
  - (٣) وَلَمَّا لَخِطُّوا تَعْتَرِبْنِي مَرَارَةً وَلَمَّا لَتَرَاكَ لَمَّا لَمْ أَعُوذْ
- فذكر المسند إليه فى الأول للتسجيل على السامع حتى لا يتأق له الإنكار ، وفى  
الثانى لاستلذاذ ذكره ، وفى الثالث لبسط الكلام فى مقام الفخر .

#### أمثلة أخرى :

قال النبى صلى الله عليه وسلم :

أَنَا النَّبِيُّ لَا كَذِبَ أَنَا ابْنُ عَبْدِ الْمُطَّلَبِ

وقال حافظ إبراهيم فى وصف الشمس :

هِيَ أُمُّ الْأَرْضِ فى نسبتها هِيَ أُمُّ السَّكُونِ وَالْمَكُونِ جَنِينِ  
هِيَ أُمُّ النَّارِ وَالنُّورِ مَعًا هِيَ أُمُّ الرِّيحِ وَالْمَاءِ الْمَعِينِ

هِيَ عَصَايَ .

وَأَمَّا تَعْرِيفُهُ فَبِالْاضْمَارِ لِأَنَّ الْمَقَامَ لِلتَّكْلُمِ أَوْ الْخِطَابِ أَوْ الْغَيْبَةِ ،

[ هِيَ عَصَايَ ] أَوْ كَأَنَّهَا ، وَقَدْ يَكُونُ الذِّكْرُ لِلتَّوِيلِ ، أَوْ التَّعْجِبِ ، أَوْ الْإِشْهَادِ فِي

قَضِيَّةٍ ، أَوْ التَّسْجِيلِ عَلَى السَّمَاعِ حَتَّى لَا يَكُونَ لَهُ سَبِيلٌ إِلَى الْإِنْكَارِ .

[ وَأَمَّا تَعْرِيفُهُ ] أَيْ لِمُرَادِ الْمُسْنَدِ إِلَيْهِ مَعْرِفَةٌ ، وَإِنَّمَا قَدِمَ هُنَا التَّعْرِيفُ فِي الْمُسْنَدِ

التَّسْكِيرِ لِأَنَّ الْأَصْلَ فِي الْمُسْنَدِ إِلَيْهِ التَّعْرِيفُ وَفِي الْمُسْنَدِ التَّنْكِيرِ [ فَبِالْاضْمَارِ لِأَنَّ

الْمَقَامَ لِلتَّكْلُمِ ] نَحْوُ - أَنَا ضَرَبْتُ [ أَوْ الْخِطَابِ ] نَحْوُ - أَنْتَ ضَرَبْتَ [ أَوْ الْغَيْبَةِ ] نَحْوُ - هُوَ

ضَرَبَ - لِتَقْدِيمِ ذِكْرِهِ إِمَّا لَفْظًا تَحْقِيقًا أَوْ تَقْدِيرًا ، وَإِمَّا مَعْنَى لِدَلَالَةِ لَفْظِهِ عَلَيْهِ أَوْ قَرِينَةِ

حَالٍ ، وَإِمَّا حِكْمًا (١) .

(١) وَهَذِهِ أَمْثَلَةٌ ذَلِكَ عَلَى التَّرْتِيبِ - زَيْدٌ يَضْرِبُ ، فِي دَارِهِ زَيْدٌ ، اْعْدِلُوا هُوَ

أَقْرَبُ لِلتَّقْوَى - أَيْ الْعَدْلِ ، فَلَمَنْ ثَلَاثًا مَا تَرَكَ - أَيْ الْمَيْتَ :

تَطْبِيقَاتٌ عَلَى التَّعْرِيفِ بِالْاضْمَارِ :

(١) أَنَا الْمُرْعَثُ لَا أَخْفَى عَلَى أَحَدٍ ذَرْتُ فِي الشَّمْسِ لِلْقَاصِي وَالِدَانِي

(٢) إِذَا أَنْتَ لَمْ تَعْرِفْ لِنَفْسِكَ حَقَّهَا هَوَانًا بِهَا كَانَتْ عَلَى النَّاسِ أَهْوَانًا

فِي الْأَوَّلِ عَرَفَ الْمُسْنَدُ إِلَيْهِ بِضَمِيرِ الْمُتَكَلِّمِ لِأَنَّ الْمَقَامَ لِلتَّكْلُمِ ، وَفِي الثَّانِي خَوَّطَبَ

بِهِ غَيْرَ مُعَيَّنٍ لِأَنَّ ذَلِكَ الْحَكْمَ لَا يَخْتَصُّ بِهِ شَخْصٌ مِنَ الْمُخَاطَبِينَ دُونَ غَيْرِهِ .

أَمْثَلَةٌ أُخْرَى :

(١) - قَوْلُهُ تَعَالَى - فَقَالَ إِنِّي أَحْبَبْتُ حُبَّ الْخَيْرِ عَنْ ذِكْرِ رَبِّي حَتَّى تَوَارَتْ بِالْحِجَابِ

(٢) هِيَ الدُّنْيَا تَقُولُ يَمْلِكُ فِيهَا حَذَارِ حَذَارٍ مِنْ بَطْشِي وَفَتْكِي

وَأَصْلُ الْخُطَابِ أَنْ يَكُونَ لِمُعَيَّنٍ وَقَدْ يُتْرَكُ إِلَى غَيْرِهِ لِيُعَيَّنَ كُلَّ مُخَاطَبٍ ، نَحْوُ - وَلَوْ  
تَرَى إِذَ الْمَجْرُمُونَ نَاكِسُ رُؤُوسِهِمْ عِنْدَ رَبِّهِمْ ، أَى تَنَاهَتْ حَالُهُمْ فِي الظُّهُورِ فَلَا  
يَخْتَصُّ بِهِ مُخَاطَبٌ .

أَوْ بِالْعِلْمِيَّةِ لِإِحْضَارِهِ بَعِيْنَهُ فِي ذَهْنِ السَّامِعِ ابْتِدَاءً بِاسْمِهِ يَخْتَصُّ بِهِ ،

[ وَأَصْلُ الْخُطَابِ أَنْ يَكُونَ لِمُعَيَّنٍ ] وَاحِدًا كَانَ أَوْ أَكْثَرَ ، لِأَنَّ وَضْعَ الْمَعَارِفِ  
عَلَى أَنْ تَسْتَعْمَلَ لِمُعَيَّنٍ ، مَعَ أَنَّ الْخُطَابَ هُوَ تَوْجِيْهِهِ الْكَلَامَ إِلَى حَاضِرٍ [ وَقَدْ يُتْرَكُ ]  
الْخُطَابُ مَعَ مُعَيَّنٍ [ إِلَى غَيْرِهِ ] أَى غَيْرِ مُعَيَّنٍ [ لِيُعَيَّنَ ] الْخُطَابُ [ كُلِّ مُخَاطَبٍ ] عَلَى سَبِيلِ  
الْبَدْلِ [ نَحْوُ - وَلَوْ تَرَى إِذَ الْمَجْرُمُونَ نَاكِسُ رُؤُوسِهِمْ عِنْدَ رَبِّهِمْ ] لَا يَرِيدُ بِقَوْلِهِ - وَلَوْ  
تَرَى إِذَ الْمَجْرُمُونَ - مُخَاطَبًا مُعَيَّنًا قَصْدًا إِلَى تَفْظِيْعِ حَالِهِمْ [ أَى تَنَاهَتْ حَالُهُمْ فِي الظُّهُورِ ]  
لَا أَهْلَ الْمَحْشَرِ إِلَى حَيْثُ يَمْتَنِعُ خَفَاؤُهَا ، فَلَا يَخْتَصُّ بِهَا رُؤْيَا دُونَ رَأْيٍ ، وَإِذَا كَانَ  
كَذَلِكَ [ فَلَا يَخْتَصُّ بِهِ ] أَى بِهَذَا الْخُطَابِ [ مُخَاطَبٍ ] دُونَ مُخَاطَبٍ ، بَلْ كُلٌّ مِنْ يَتَأْتِي  
مِنَهُ الرُّؤْيَا فَلَهُ مَدْخَلٌ فِي هَذَا الْخُطَابِ ، وَفِي بَعْضِ الذَّنَخِ - فَلَا يَخْتَصُّ بِهَا - أَى بِرُؤْيَا  
حَالِهِمْ مُخَاطَبٍ ، أَوْ بِحَالِهِمْ رُؤْيَا مُخَاطَبٍ ، عَلَى حَذْفِ الْمُضَافِ .

[ وَبِالْعِلْمِيَّةِ ] أَى تَعْرِيفِ الْمُسْنَدِ إِلَيْهِ بِإِرَادِهِ عَلَنًا ، وَهُوَ مَا وَضِعَ لَشَيْءٍ مَعَ جَمِيعِ  
مُشَخَّصَاتِهِ [ لِإِحْضَارِهِ ] أَى الْمُسْنَدِ إِلَيْهِ [ بَعِيْنَهُ ] أَى بِشَخْصِهِ بِحَيْثُ يَكُونُ مُتَمَيِّزًا عَنْ  
جَمِيعِ مَا عَدَاهُ ، وَاحْتِزَّ بِهَذَا عَنْ إِحْضَارِهِ بِاسْمِ جَنْسِهِ ، نَحْوُ - رَجُلٌ عَالِمٌ جَاءَنِي [ فِي  
ذَهْنِ السَّامِعِ ابْتِدَاءً ] أَى أَوَّلَ مَرَّةٍ ، وَاحْتِزَّ بِهِ عَنْ نَحْوِ - جَاءَنِي زَيْدٌ وَهُوَ رَاكِبٌ  
[ بِاسْمِهِ يَخْتَصُّ بِهِ ] أَى بِالْمُسْنَدِ إِلَيْهِ بِحَيْثُ لَا يُطْلَقُ بِإِعْتِبَارِ هَذَا الْوَضْعِ عَلَى غَيْرِهِ ، وَاحْتِزَّ  
بِهِ عَنْ إِحْضَارِهِ بِضَمِيرِ الْمُتَكَلِّمِ . أَوْ الْمَخَاطَبِ ، وَاسْمِ الْإِشَارَةِ ، وَالْمَوْصُولِ ، وَالْمَعْرِفِ



نَحْو - قُلْ هُوَ اللَّهُ أَحَدٌ ، أَرَّ تَعَظِيمٍ ، أَوْ إِهَانَةٍ ، أَوْ كُنْيَاةٍ ،

بلام العهد ، والاضافة ، وهذه القيود لتحقيق مقام العلمية ، وإلا فالقيود الأخيرة مَعْنٍ عما سبق ، وقيل : احتراز بقوله - ابتداء - عن الاحضار بشرط ، كما في المضمر الغائب ، والمعرف بلام العهد ، فانه يشترط تقدم ذكره ، والموصول فانه يشترط تقدم العلم بالصلة ، وفيه نظر لأن جميع طرق التعريف كذلك حتى العلم ، فانه مشروط بتقدم العلم بالوضع [ نحو قل هو الله أحد ] فانه أصله الاله ، حذفت الهمزة وعوض عنها حرف التعريف (١) ثم جعل علماً للذات الواجب الوجود الخالق للعالم ، وزعم بعضهم انه اسم لمفهوم الواجب لذاته ، أَوْ الْمُسْتَحَقُّ لِلْعُبُودِيَّةِ لَهُ ، وكل منهما كُليٌّ أنحصر في فرد فلا يكون علماً ، لأن مفهوم العلم جزئي ، وفيه نظر لأننا لانسلم انه اسم لهذا المفهوم الكلي ، كيف وقد أجمعوا على أن قولنا - لا إله إلا الله - كلمة توحيد ، ولو كان الله اسماً لمفهوم كلي لما أفادت التوحيد ، لأن الكلي من حيث إنه كلي يحتمل الدثرة [ أَوْ تَعَظِيمٍ أَوْ إِهَانَةٍ ] كما في الألقاب الصالحة لذلك ، مثل - رَبِّكَ عَلِيٌّ ، وَهَرَبَ مُعَاوِيَةُ [ أَوْ كُنْيَاةٍ ] عن معنى يصلح العلم له ، نحو - أَبُو هَبٍّ فَعَلَّ كَذَا - كناية عن كونه جَهَنِمِيًّا بالنظر إلى الوضع الأول ، أعنى الاضافي ، لأن معناه مُلَازِمُ النَّارِ وَمُلَابِسُهَا ، ويلزمه أنه جهنمي ، فيكون انتقالاً من الملزوم إلى اللازم باعتبار الوضع الأول ، وهذا القدر كاف في الكناية ، وقيل في هذا المقام : إن الكناية كما يقال - جَاءَ حَاتِمٌ - ويراد به لازمه (٢) أي جَوَادٌ ، لا الشخص المسمى بحاتم ، ويقال - رَأَيْتُ أَبَا هَبٍّ ، أي جهنمياً ، وفيه (١) يريد أنه قصد ذلك التعويض ، لأن حرف التعريف موجود قبل حذف الهمزة ، ولم يكن غير موجود ثم أتى به للتعويض (٢) بأن يستعمل اللفظ ابتداء في ذلك اللازم ، ولهذا جاء الاعتراض عليه بأنه يكون استعارة لا كناية .

## أَوْ إِيَّاهُمْ اسْتَلْزَاذَهُ ،

نظر لأنه حيثئذ يكون استعارة لا كناية على ماسيحي . ، ولو كان المراد ما ذكره لكان قولنا - فَعَلَ هَذَا الرَّجُلُ كَذْبًا - مشيراً الى كافر ، وقولنا - أَبُوجْهِلٍ فَعَلَ كَذْبًا - كناية عن الجهنمي ، ولم يقل به أحد ، وبما يدل على فساد ذلك أنه مَثَلٌ صَاحِبُ الْمُفْتَاحِ وغيره في هذه الكناية بقوله تعالى - تَبَّتْ يَدَا أَبِي لَهَبٍ - ولا شك أن المراد به الشخص المسمى بأبي لهب لا كافر آخر [ أو إِيَّاهُمْ اسْتَلْزَاذَهُ ] أي وَجَدَانِ الْعِلْمِ لذيذاً ، ونحو قوله .  
بِاللَّهِ يَا ظِلِّيَاتِ الْقَاعِ قُلْنَ لَنَا لَيْلَايَ مَنْكُنَّ أَمْ لَيْلَى مِنَ الْبَشَرِ (١)

(١) هو لعبد الله بن عمرو بن عثمان بن عفان المعروف بالعرجي من شعراء الدولة الأموية ، والقاع هو الأرض السهلة المطمئنة قد انفرجت عنها الجبال والآكام ، والمسند اليه فيه ليلى ، وهو اسم مستلذ له ، وقيل إن البيت لمجنون ليلى .  
تطبيقات على التعريف بالعلمية :

- (١) أَبُو مَالِكٍ قَاصِرٌ فَقْرُهُ عَلَى نَفْسِهِ وَمُشِيعٌ غَنَاهُ  
(٢) - قوله تعالى ( مَا كَانَ مُحَمَّدٌ أَبَا أَحَدٍ مِنْ رِجَالِكُمْ وَلَكِنْ رَسُولَ اللَّهِ وَخَاتَمَ النَّبِيِّينَ وَكَانَ اللَّهُ بِكُلِّ شَيْءٍ عَلِيماً ) .

ففي الأول عرف المسند اليه بالعلمية لاحتضاره باسمه المختص به ، وفي الثاني للتسجيل على السامع حتى لا يتأتى له إنكاره .

أمثلة أخرى :

- (١) اللَّهُ يَعْلَمُ مَا تَرَكْتُ قَتْلَهُمْ حَتَّى عَلَوْا فَرَسِي بِأَشْقَرٍ مُزِيدٍ  
(٢) - قوله تعالى ( مُحَمَّدٌ رَسُولُ اللَّهِ وَالَّذِينَ مَعَهُ أَشِدَّاءُ عَلَى الْكُفَّارِ رُحَمَاءُ بَيْنَهُمْ ) .

أو التبرك به .

وَبِالْمَوْصُولِيَّةِ لَعَدَمَ عِلْمِ الْمُخَاطَبِ بِالْأَحْوَالِ الْمُخْتَصَّةِ بِهِ سِوَى الصَّلَاةِ ، كَقَوْلِكَ -  
الَّذِي كَانَ مَعْنَاهُ أَمْسَ رَجُلٌ عَالِمٌ ، أَوْ اسْتَهْجَانِ التَّصْرِيحِ بِالْإِسْمِ ، أَوْ زِيَادَةِ التَّقْرِيرِ ،  
نَحْوُ - وَرَأَوْدَتُهُ الَّتِي هُوَ فِي بَيْتِهَا عَنْ نَفْسِهِ ،

[ أو التبرك به ] نحو - اللَّهُ الْهَادِي ، وَ مُحَمَّدٌ الشَّافِعُ [ أو نحو ذلك ] كالتغاول ، والتطير ،  
والتسجيل على السامع ، وغيره مما يناسب اعتباره في الأعلام .

[ وبالموصولية ] أى تعريف المسند اليه بإيراده اسم موصول [ لعدم علم المخاطب  
بالأحوال المختصة به سوى الصلة كقولك الذى كان معنا أمس رجل عالم ] ولم يتعرض  
المصنف لما لا يكون للمتكلم أو لكليهما علم بغير الصلة ، نحو - الَّذِينَ فِي بِلَادِ الْمَشْرِقِ  
لَا أَعْرِفُهُمْ ، أَوْ لَا نَعْرِفُهُمْ - لقلة جندوى مثل هذا الكلام [ أو استهجان التصريح  
بالاسم ، أو زيادة التقرير ] أى تقرير الغرض المسوق له الكلام ، وقيل تقرير المسند ،  
وقيل المسند اليه [ نحو ورأودته ] أى يوسف عليه السلام ، والمرادة مفاعلة من - رَأَدَ  
يَرُودُ جَاءَ وَذَهَبَ - وكأن المعنى - خادعته عن نفسه ، وفعلت فعل المخادع لصاحبه عن  
الشيء الذى لا يريد أن يخرج من يده ، يحتمل عليه أن يغلبه ويأخذه منه ، وهى عبارة  
عن التمعل لمواقفته إياها ، والمسند اليه هو قوله [ التى هو فى بيتها عن نفسه ] متعلق  
برأودته ، فالغرض المسوق له الكلام نزاهة يوسف عليه السلام وطهارة ذيله ،  
والمذكور أدل عليه من - امرأة العزيز أَوْ زَلِيخَا - لأنه إذا كان فى بيتها وتمكن من  
نيل المراد منها ولم يفعل كان غاية فى النزاهة ، وقيل هو تقرير للمرادة (١) لما فيه

أَوِ التَّفْخِيمِ ، نَحْوُ - فَغَشِيَهُمْ مِنَ الْيَمِّ مَا غَشِيَهُمْ ، أَوْ تَنْبِيهِ الْمُخَاطَبِ عَلَى الْخَطَا ، نَحْوُ :  
 إِنَّ الَّذِينَ تَرَوْنَهُمْ إِخْوَانَكُمْ \* يَشْفِي غَلِيلَ صُدُورِهِمْ أَنْ تَصْرَعُوا  
 أَوِ الْإِيْمَاءَ إِلَى وَجْهِ بِنَاءِ الْخَبَرِ ، نَحْوُ - إِنَّ الَّذِينَ يَسْتَكْبِرُونَ عَنْ عِبَادَتِي  
 سَيَدْخُلُونَ جَهَنَّمَ دَاخِرِينَ .

من فرط الاختلاط والألفسة ، وقيل تقرير للمسند إليه لامكان وقوع الإبهام  
 والاشتراك في امرأة العزيز أو زليخا ، والمشهور أن الآية مثال لزيادة التقرير فقط ،  
 وظنى أنها مثال لها ولاستهجان التصريح بالاسم (١) وقد بينته في الشرح [ أو  
 التّفخيم ] أي التعظيم والتهويل [ نحو - فغشيهم من اليم ما غشيهم ] فان في هذا الإبهام  
 من التّفخيم ما لا يخفى [ أو تنبيهه المخاطب على الخطأ ، نحو - إن الذين ترونهم ] أي  
 تظنونهم [ إخوانكم \* يشفي غليل صدورهم أن تصرعوا (٢) ] أي تهلكوا أو تصابوا  
 بالحوادث ، ففيه من التنبيه على خطئهم في هذا الظن ما ليس في قولك - إِنَّ الْقَوْمَ الْفُلَانِيَّ  
 [ أو الإيماء ] أي الإشارة [ إلى وجه بناء الخبر ] أي إلى طريقه ، تقول - عمات هذا العمل  
 على وجه عمله وعلى جهته ، أي على طرزه وطريقته ، يعنى - تأتى بالموصول والصلة  
 للإشارة إلى أن بناء الخبر عليه من أى وجه وأى طريق من الثواب والعقاب ، والمدح  
 والذم ، وغير ذلك [ نحو - إن الذين يستكبرون عن عبادتي ] فان فيه إيماء إلى أن الخبر  
 المبني عليه أمر من جنس العقاب والاذلال ، وهو قوله تعالى [ سيدخلون جهنم داخرين ]  
 ومن الخطأ في هذا المقام تفسير الوجه في قوله - إلى وجه بناء الخبر - بالعلة والسبب ،  
 وقد استوفينا ذلك في الشرح .

(١) لاستحسان طلب التستر في مثل هذا (٢) هو لعبد بن الطيب من الشعراء  
 المخضرمين ، ويجوز أن يكون - ترونهم - من أرى المتعدي إلى ثلاثة مفاعيل ، فلا يكون بمعنى  
 تظن ، ومفعوله الأول نائب الفاعل ، والثاني - هم - والثالث - إخوانكم - والغليل الحقد

ثُمَّ إِنَّهُ رُبَّمَا جَعَلَ ذَرِيعَةً إِلَى التَّعْرِضِ بِالتَّعْظِيمِ لِشَأْنِهِ ، نَحْوُ :  
 إِنَّ الَّذِي سَمَكَ السَّمَاءَ بَنَى لَنَا بَيْتًا دَعَائِمُهُ أَعَزُّ وَأَطْوَلُ  
 أَوْ شَأْنٍ غَيْرِهِ ، نَحْوُ - الَّذِينَ كَذَّبُوا شُعَيْبًا كَانُوا هُمُ الْخَاسِرِينَ ، وَقَدْ يَجْعَلُ  
 ذَرِيعَةً إِلَى تَحْقِيقِ الْخَبَرِ .

[ ثُمَّ إِنَّهُ ] أي الإيماء إلى وجه بناء الخبر ، لا مجرد جعل المسند إليه موصولا كما  
 سبق إلى بعض الأوهام [ ربما جعل ذريعة ] أي وسيلة [ إلى التعريض بالتعظيم لشأنه ]  
 أي لشأن الخبر [ نحو - إن الذي سمك السماء ] أي رفع [ السماء ] بنايها [ أراد به الكعبة ،  
 أو بيت الشرف والمجد ] دعائمه أعز وأطول ( ١ ) [ من دعائمه كل بيت ، ففي قوله - إن  
 الذي سمك السماء - إيماء إلى أن الخبر المبني عليه أمر من جنس الرفعة والبناء عند من  
 له ذوق سليم ، ثم فيه تعريض بتعظيم بناء بيته ، لكونه فعل من رفع السماء التي لا بناء  
 أعظم منها وأرفع [ أو ] ذريعة إلى تعظيم [ شأن غيره ] أي غير الخبر [ نحو - الذين  
 كذبوا شعيبا كانوا هم الخاسرين ] ففيه إيماء إلى أن الخبر المبني عليه مما ينبغي عن الخيبة  
 والخسران ، وتعظيم لشأن شعيب عليه السلام ، وربما يجعل ذريعة إلى الإهانة لشأن  
 الخبر ، نحو - إِنَّ الَّذِي لَا يُحْسِنُ مَعْرِفَةَ الْفَقْهِ قَدْ صَنَّفَ فِيهِ - أو لشأن غيره ، نحو -  
 إِنَّ الَّذِي يَتَّبِعُ الشَّيْطَانَ خَاسِرٌ [ وقد يجعل ذريعة إلى تحقيق الخبر ] أي جعله محققا  
 ثابتا ، نحو :

إِنَّ الَّتِي ضَرَبْتُ بَيْتًا مُهَاجِرَةً بِكَوْفَةِ الْجَنْدِ غَالَتْ رِدْهَا غُولُ ( ٢ )

( ١ ) هو للفرزدق من قصيدة له يفتخر فيها على جرير ببيتته في تميم ، ولهذا . يكون حمل  
 البيت على بيت الشرف والمجد أولي من حمله على الكعبة ( ٢ ) هو لعبدة بن الطيب ، وكوفة

وَبِالْإِشَارَةِ لَتَمَيِّزِهِ أَكْمَلَ تَمَيِّزٍ ، نَحْوُ قَوْلِهِ :  
 هَذَا أَبُو الصَّقَرِ فَرْدًا فِي مَحَاسِنِهِ .

فان في ضَرْبِ البيت بكوفة الجند والمهاجرة إليها إيماءً إلى أن طريق بناء الخبر مما  
 ينبنى عن زوال المحبة وانقطاع المودة ، ثم لأنه يحقق زوال المودة ويقرره ، حتى كأنه  
 برهان عليه ، وهذا معنى تحقيق الخبر ، وهو مفقود في مثل - إن الذي سمك السماء -  
 إذ ليس في رَفْعِ الله السماء تحقيق وتثبيت لبنائه لهم بيتاً ، فظهر الفرق بين الإيماء  
 وتحقيق الخبر .

[ وبالإشارة ] أى تعريف المسند إليه بإيراده اسم إشارة [ لتمييزه ] أى المسند إليه  
 [ أَكْمَلَ تَمَيِّزٍ ] لغرض من الأغراض [ نحو - هذا أبو الصقر فرداً ] فصب على المدح  
 أو الحال [ فى محاسنه ] .

الجند هى مدينة الكوفة المعروفة بالعراق ، وغالت أكلت ، والغول حيوان خرافى ،  
 ويطلق أيضاً على الداهية .

تطبيقات على التعريف بالموصلية :

(١) مَضَى بِهَا ماضًى مِنْ عَقْلِ شَارِبِهَا وَفِي الرَّجَاجَةِ بَاقٍ يَطْلُبُ الْبَاقِ  
 (٢) إِنَّ الَّذِي الْوَحْشَةُ فِي دَارِهِ تَوْنِسُهُ الرَّحْمَةُ فِي كَلْبِهِ  
 ففي الأول عرف المسند اليه بالموصلية لافادة التفخيم ، وفي الثانى للإيماء إلى  
 وجه بناء الخبر وكونه مدحاً للمحدث عنه .

أمثلة أخرى :

(١) وَالَّذِي حَارَتْ الْبَرِيَّةُ فِيهِ حَيَوَانٌ مُسْتَحْدَثٌ مِنْ جَمَادٍ  
 (٢) وَأَخَذْتُ مَا جَادَ الْأَمِيرُ بِهِ وَقَضَيْتُ حَاجَاتِي كَمَا أَهْوَى

أَوِ التَّعْرِيضِ بِغَاوَةِ السَّامِعِ ، كَقَوْلِهِ :  
 أَوَلَيْكَ آبَائِي فَجَعَلْنِي بِمِثْلِهِمْ إِذَا جَمَعْتُنَا يَا جَرِيرُ الْمَجَامِعِ  
 أَوْ بَيَانِ حَالِهِ فِي الْقُرْبِ أَوِ الْبُعْدِ أَوِ التَّوَسُّطِ ، كَقَوْلِكَ . هَذَا أَوْ ذَلِكَ أَوْ  
 ذَلِكَ زَيْدٌ ، أَوْ تَحْقِيرِهِ بِالْقُرْبِ نَحْوُ - أَهَذَا الَّذِي يَذْكُرُ آهَتَكُمْ ، أَوْ تَعْظِيمِهِ بِالْبُعْدِ ،  
 نَحْوُ - أَلَمْ ، ذَلِكَ السَّكْتَابُ ،

مَنْ نَسَلَ شَيْبَانَ بَيْنَ الضَّالِّ وَالسَّالِمِ (١)  
 وهما شجرتان بالبادية ، يعنى يقيمون بالبادية ، لأن فقد العز في الحضر [ أَوْ  
 التعريض بغاوة السامع ] حتى كأنه لا يدرك غير المحسوس [ كَقَوْلِهِ :  
 أَوَلَيْكَ آبَائِي فَجَعَلْنِي بِمِثْلِهِمْ إِذَا جَمَعْتُنَا يَا جَرِيرُ الْمَجَامِعِ (٢)  
 أَوْ بَيَانِ حَالِهِ ] أي المسند إليه [ في القرب أَوِ الْبُعْدِ أَوِ التَّوَسُّطِ كَقَوْلِكَ - هَذَا  
 أَوْ ذَلِكَ أَوْ ذَلِكَ زَيْدٌ ] وَآخِرَ ذِكْرِ التَّوَسُّطِ لِأَنَّهُ إِنَّمَا يَتَحَقَّقُ بَعْدَ تَحَقُّقِ الطَّرْفَيْنِ ،  
 وَأَمْثَالُ هَذِهِ الْمُبَاحَثِ تَنْظُرُ فِيهَا اللَّفْظُ مِنْ حَيْثُ لَهَا تَبَيَّنَ أَنَّ هَذَا مِثْلًا لِلْقُرْبِ ، وَذَلِكَ  
 لِلتَّوَسُّطِ ، وَذَلِكَ لِلْبُعْدِ ، وَعِلْمُ الْمَعْنَى مِنْ حَيْثُ إِنَّهُ إِذَا أُريدَ بَيَانُ قُرْبِ الْمُسْنَدِ إِلَيْهِ  
 يُؤْتَى بِهَذَا ، وَهُوَ زَائِدٌ عَلَى أَصْلِ الْمُرَادِ الَّذِي هُوَ الْحَكْمُ عَلَى الْمُسْنَدِ إِلَيْهِ الْمَذْكُورِ الْمُعْبَرِ  
 عَنْهُ بِشَيْءٍ يَوْجِبُ تَصَوُّرَهُ عَلَى أَيِّ وَجْهِ كَانَ (٣) [ أَوْ تَحْقِيرَهُ ] أَوْ تَحْقِيرِ الْمُسْنَدِ إِلَيْهِ [ بِالْقُرْبِ  
 نَحْوُ - أَهَذَا الَّذِي يَذْكُرُ آهَتَكُمْ ، أَوْ تَعْظِيمِهِ بِالْبُعْدِ نَحْوُ - أَلَمْ ، ذَلِكَ السَّكْتَابُ ] تَنْزِيلًا لِبَعْدِ

(١) هُوَ ابْنُ الرَّومِيِّ مِنْ شُعْرَاءِ الدَّوْلَةِ الْعَبَّاسِيَّةِ فِي مَدْحِ أَبِي الصَّقَرِ الشَّيْبَانِيِّ ، وَالضَّالِّ  
 شَجَرُ السَّدْرِ الْبَرِّ ، وَالسَّالِمِ شَجَرُ ذُو شَوْكٍ (٢) هُوَ لِلْفَرَزْدَقِ ، وَالْأَمْرُ فِي قَوْلِهِ - فَجَعَلْنِي  
 لِلتَّعْجِيزِ ، وَإِنَّمَا كَانَ فِي اسْمِ الْإِشَارَةِ تَعْرِيضُ بَغَاوَتِهِ ، لِأَنَّ الْمُرَادَ مِنْهُ آبَاءُ الْفَرَزْدَقِ  
 وَهُمْ غَائِبُونَ لَا يَحْسُونُ (٣) هَذَا تَكْلَفٌ رَاحِلٌ عَنْهُ أَعْنَى أَصْلِي لَا ثَانَوِي .

أَوْ تَحْقِيرِهِ ، كَمَا يُقَالُ - ذَلِكَ اللَّعِينُ فَعَلَ كَذَا ، أَوِ اللَّتْنِيَّةِ عِنْدَ تَعْقِيبِ الْمُشَارِ إِلَيْهِ  
بِأَوْصَافٍ

درجته ورفعة محله منزلة بعد المسافة [ أَوْ تَحْقِيرِهِ بِالْبَعْدِ كَمَا يُقَالُ - ذَلِكَ اللَّعِينُ فَعَلَ كَذَا ]  
تنزيلاً لبعده عن ساحة عن الحضور والخطاب منزلة بعد المسافة ، ولفظ ذلك صالح  
للاشارة إلى كل غائب عينا كان أو معنى ، وكثيراً ما يذكّر المعنى الحاضر المتقدم بلفظ ذلك ،  
لأن المعنى غير مدرك بالحس فكأنه بعيد (١) [ أَوِ اللَّتْنِيَّةِ ] أى تعريف المسند إليه بالاشارة  
للتنبيه [ عِنْدَ تَعْقِيبِ الْمُشَارِ إِلَيْهِ بِأَوْصَافٍ ] أى عند إيراد الأوصاف على عقب المشار  
إليه ، يقال - عَقِبَهُ فَلَانٌ إِذَا جَاءَ عَلَى عَقْبِهِ ، ثُمَّ تُعَدِّيهِ بِالْبَاءِ إِلَى الْمَفْعُولِ الثَّانِي وَتَقُولُ -

(١) كَقَوْلِهِ تَعَالَى - كَذَلِكَ يَضْرِبُ اللَّهُ لِلنَّاسِ أَمْثَالَهُمْ - فان ذلك  
إشارة إلى ضرب المثل الحاضر المتقدم ذكره قريباً في قوله - ( ذَلِكَ بَانَ الَّذِينَ كَفَرُوا  
وَاتَّبَعُوا الْبَاطِلَ ) الآية .

تطبيقات على التعريف بالاشارة :

(١) تَقُولُ وَدَقَّتْ نَحْرَهَا بِيَمِينِهَا أَبَعْلَى هَذَا بِالرَّحَا الْمُتَقَاعِسُ

قوله تعالى - ( قَالَتْ فَذَلِكُنَّ الَّذِينَ لَمِنتُنِي فِيهِ ) .

عرف المسند اليه بالاشارة في الاول لافادة التحقير ، وفي الثاني لافادة التعظيم  
أمثلة أخرى :

(١) - قوله تعالى ( وَإِذَا رَأَوْكَ أَنْ يَنْتَحِدُوا فَكَفِّرْهُمْ سَرَعًا )

(٢) أُولَئِكَ قَوْمٌ إِنْ بُنُوا أَحْسَنُوا لَبِئْسَ مَا كَانُوا يَفْعَلُونَ وَإِنْ عَاهَدُوا أَوْفُوا وَإِنْ عَقَدُوا شَدُّوا



عَلَى أَنَّهُ جَدِيرٌ بِمَا يَرُدُّ بَعْدَهُ مِنْ أَجْلِهَا ، نَحْوُ - أَوْلَيْكَ عَلَى هُدًى مِنْ رَبِّهِمْ وَأَوْلَيْكَ هُمْ الْمُفْلِحُونَ .

وَبِاللَّامِ لِلإِشَارَةِ إِلَى مَعْمُودٍ ، نَحْوُ - وَلَيْسَ الذَّكَرُ كَالْأُنْثَى ، أَيْ لَيْسَ الَّذِي طَلَبَتْ كَالَّتِي وَهَبَتْ لَهَا ،

عَقَبَتُهُ بِالشَّيْءِ إِذَا جَعَلْتَ الشَّيْءَ عَلَى عَقْبِهِ ، وَهَذَا ظَهَرَ فساد ما قيل : إِنَّ مَعْنَاهُ عِنْدَ جَعْلِ اسْمِ الإِشَارَةِ بِعَقَبٍ أَوْصَافٍ [ عَلَى أَنَّهُ ] مُتَعَلِّقٌ بِالتَّنْبِيهِ ، أَيْ لِلتَّنْبِيهِ عَلَى أَنَّ الْمَشَارَ إِلَى [ جَدِيرٍ بِمَا يَرُدُّ بَعْدَهُ ] أَيْ بَعْدَ اسْمِ الإِشَارَةِ [ مِنْ أَجْلِهَا ] مُتَعَلِّقٌ بِجَدِيرٍ ، أَيْ حَقِيقٌ بِذَلِكَ لِأَجْلِ الْأَوْصَافِ الَّتِي ذَكَرْتَ بَعْدَ الْمَشَارِ إِلَى [ نَحْوُ ] ( الَّذِينَ يُؤْمِنُونَ بِالْغَيْبِ وَيُقِيمُونَ الصَّلَاةَ ) - إِلَى قَوْلِهِ [ أَوْلَيْكَ عَلَى هُدًى مِنْ رَبِّهِمْ وَأَوْلَيْكَ هُمْ الْمُفْلِحُونَ ] عَقَبَ الْمَشَارِ إِلَيْهِ وَهُوَ - ( الَّذِينَ يُؤْمِنُونَ ) بِأَوْصَافٍ مُتَعَدِّدَةٍ مِنَ الْإِيمَانِ بِالْغَيْبِ ، وَإِقَامَةِ الصَّلَاةِ ، وَغَيْرِ ذَلِكَ ، ثُمَّ عَرَّفَ الْمُسْنَدَ إِلَيْهِ بِالْإِشَارَةِ تَنْبِيْهَا عَلَى أَنَّ الْمَشَارَ إِلَيْهِمْ أَحَقُّ بِمَا يَرُدُّ بَعْدَ أَوْلَيْكَ ، وَهُوَ كَوْنُهُمْ عَلَى الْهُدَى عَاجِلًا ، وَالْفَوْزَ بِالْفَلَاحِ آجِلًا ، مِنْ أَجْلِ اتِّصَافِهِمْ بِالْأَوْصَافِ الْمَذْكُورَةِ .

[ وَبِاللَّامِ ] أَيْ تَعْرِيفَ الْمُسْنَدِ إِلَيْهِ بِاللَّامِ (١) [ لِلإِشَارَةِ إِلَى مَعْمُودٍ ] أَيْ إِلَى حِصَّةٍ مِنَ الْحَقِيقَةِ مَعْمُودَةٍ بَيْنَ الْمُتَكَلِّمِ وَالْمُخَاطَبِ وَاحِدًا كَانَ أَوْ اثْنَيْنِ أَوْ جَمَاعَةً ، يُقَالُ عَهَدْتُ فَلَانًا إِذَا أَدْرَكْتَهُ وَلَقِيتَهُ ، وَذَلِكَ لِتَقَدُّمِ ذِكْرِهِ صَرِيحًا أَوْ كُنْيَةً [ نَحْوُ - وَلَيْسَ الذَّكَرُ كَالْأُنْثَى - أَيْ لَيْسَ [ الذَّكَرُ ] طَلَبَتْ [ امْرَأَةً عِمْرَانَ ] كَالَّتِي [ أَيْ كَالْأُنْثَى الَّتِي ] وَهَبَتْ [ تِلْكَ ] الْأُنْثَى [ لَهَا ] أَيْ لَامْرَأَةِ عِمْرَانَ ، فَلَا تُنْثَى إِشَارَةً إِلَى مَا تَقَدَّمَ ذِكْرَهُ صَرِيحًا فِي قَوْلِهِ تَعَالَى

(١) وَقِيلَ إِنَّ الْمَعْرِفَ أَلْ لَا اللَّامَ وَحْدَهَا .

أَوْ إِلَى نَفْسِ الْحَقِيقَةِ ، كَقَوْلِكَ - الرَّجُلُ خَيْرٌ مِنَ الْمَرْأَةِ ، وَقَدْ يَأْتِي لِوَاحِدٍ  
بِاعْتِبَارِ عَهْدِيَّتِهِ فِي الذَّهْنِ ، كَقَوْلِكَ - ادْخُلِ السُّوقَ ، حَيْثُ لَا عَهْدَ ، وَهَذَا فِي  
الْمَعْنَى كَالنَّكْرَةِ ،

(قَالَتْ رَبِّ إِنِّي وَضَعْتُهَا أُنْثَى) - لكنه ليس بمسند إليه ، والذكر إشارة إلى ماسبق ذكره  
كناية في قوله تعالى (رَبِّ إِنِّي نَذَرْتُ لَكَ مَا فِي بَطْنِي مُحَرَّرًا) - فان لفظة ما - وإن كان يعبر  
الذكور والاناث ، لكن التحرير - وهو أن يعتق الولد لخدمة بيت المقدس - إنما كان  
للذكور دون الاناث ، وهو مسند إليه (١) وقد يستغنى عن ذكره لتقدم علم المخاطب  
به ، نحو - خَرَجَ الْأُمَيْرُ - إذا لم يكن في البلد إلا أمير واحد [أو] للإشارة [إلى نفس  
الحقيقة] ومفهوم المسمى من غير اعتبار لما صدق عليه من الافراد [كقولك الرجل  
خير من المرأة] .

[وقد يأتي] المعرف بلام الحقيقة (٢) [لواحد] من الافراد [باعتبار عهديته في  
الذهن] لِمُطَابَقَةِ ذَلِكَ الْوَاحِدِ الْحَقِيقَةِ ، يعنى يطلق المعرف بلام الحقيقة الذي هو موضوع  
للحقيقة المتحددة في الذهن على فَرْدٍ مَوْجُودٍ من الحقيقة باعتبار كونه معهودا في الذهن  
وَجُزْئِيًّا مِنْ جُزْئِيَّاتِ تِلْكَ الْحَقِيقَةِ مُطَابِقًا لِمَا هِيَ ، كما يطلق الْكُلِّيُّ الطَّبِيعِيُّ (٣) على كل جزئي  
من جزئياته ، وذلك عند قيام قرينة دالة على أنه ليس المقصد إلى نفس الحقيقة من  
حيث هي هي بل من حيث الوجود ، ولا من حيث وجودها في ضمن جميع الافراد  
بل بعضها [كقولك - ادخل السوق - حيث لا عهد] في الخارج ، ومثله قوله تعالى  
(وَإِخَافُ أَنْ يَأْكُلَهُ الذِّئْبُ) [وهذا في المعنى كالنكرة] وإن كان في اللفظ يجري عليه

(١) لأنه اسم ليس (٢) يشير إلى أن هذا هو القسم الثاني من لام الحقيقة ، وتسمى  
اللام فيه لام العهد الذهني ، وتسمى في القسم الأول لام الجنس ، وتسمى في القسم  
الثالث الآتي لام الاستغراق (٣) هو اسم الجنس المجرد من اللام .

وَقَدْ يُفِيدُ الْأَسْتِغْرَاقَ ، نَحْوُ - إِنَّ الْإِنْسَانَ إِنِّي خُسِرَ .

أحكام المعارف من وقوعه مبتدأ وذا حال ووصفا للمعرفة وموصوفاً بها ونحو ذلك ، وإنما قال - كالنكرة - لما بينهما من تَفَاوُتٍ ما ، وهو أن النكرة معناه بعض غير معين من جملة الحقيقة ، وهذا معناه نفس الحقيقة ، وإنما تستفاد البعضية من القرينة كالدخول والاعتماد على ما ، فالجحد وذو اللام بالنظر إلى القرينة سواء ، وبالنظر إلى أنفسهما مختلفان ، ولأنه في المعنى كالنكرة قد يعامل معاملة النكرة ويوصف بالجملة ، كقوله :

« ولقد أمر على اللّثيم يسبني » (١)

[وقد يفيد] المَعْرِفُ بِاللَّامِ الْمُشَارَ بِهَا إِلَى الْحَقِيقَةِ [الاستغراق نحو- إن الإنسان إنني خسِر] أشير باللام إلى الحقيقة ، لكن لم يقصد بها الماهية من حيث هي ، ولا من حيث تحققها في ضمن بعض الأفراد ، بل في ضمن الجميع ، بدليل صحة الاستثناء الذي شرطه دخول المستثنى في المستثنى منه لو سكنت عن ذكره ، فاللام التي لتعريف العهد الذهني أو الاستغراق هي لام الحقيقة حَمَلٌ (٢) على ما ذكرنا بحسب المقام والقرينة ، ولهذا قلنا : إن الضمير في قوله - يأتي ، وقد يفيد - عائد إلى المَعْرِفِ بِاللَّامِ الْمُشَارَ بِهَا إِلَى الْحَقِيقَةِ ، ولا بد في لام الحقيقة من أن يقصد بها الإشارة إلى الماهية باعتبار حضورها في الذهن ، ليتميز (٣) عن أسماء الأجناس النكرات ، مثل - الرجعي ، ورُجعي - وإذا

(١) هو لعميرة بن جابر الحنفي من قوله :

ولقد أمر على اللّثيم يسبني فضيتُ ثُمّتَ قلتُ لا يعنيني

وتمت حرف عطف لحقتها تاء التأنيث ، وإنما قال - فضيت - ولم يقل فامضى للإشارة إلى تحقق هذا منه ، والشاهد في قوله - يسبني - فهو جملة في محل جر صفة للمجرور قبله ، ولا يعرب حالاً منه .

(٢) أي مدخولهما (٣) أي اسم الجنس المَعْرِفِ .

وَهُوَ ضَرْبَانِ : حَقِيقِيٌّ - نَحْوُ عَالَمِ الْغَيْبِ وَالشَّهَادَةِ ، أَيْ كُلِّ غَيْبٍ وَشَهَادَةٍ ،  
وَعُرْفِيٌّ كَقَوْلِنَا - جَمَعَ الْأَمِيرُ الصَّاعَةَ ، أَيْ صَاعَةً بَلَدَهُ أَوْ مَمْلَكَتَهُ .  
وَأَسْتَغْرَقَ الْمُفْرَدُ أَشْمَلَ بِدَلِيلِ صِحَّةٍ - لَا رِجَالَ فِي الدَّارِ ، إِذَا كَانَ فِيهَا

اعتبر الحضور في الذهن فوجه امتيازه عن تعريف العهد أن لام العهد إشارة إلى حصّة  
معينة من الحقيقة واحداً كان أو اثنين أو جماعة ، ولام الحقيقة إشارة إلى نفس الحقيقة  
من غير نظر إلى الأفراد ، فليتناول .

[ وهو ] أى الاستغراق [ ضربان حقيقي ] وهو أن يراد كل فرد مما يتناول اللفظ  
بحسب اللغة [ نحو - عالم الغيب والشهادة - أى كل غيب وشهادة ، وعرفى ] وهو أن يراد  
كل فرد مما يتناول اللفظ بحسب مُتَفَاهِمِ الْعُرْفِ [ نحو - جمع الأمير الصاعّة - أى صاعّة  
بلده أو ] أطراف [ مملكته ] لأنه المفهوم عرفاً لصاعّة الدنيا ، فيسل المثال مبنى على  
مذهب المازنى ، وإلا فاللام في اسم الفاعل عند غيره موصول ، وفيه نظر لأن الخلاف  
إنما هو في اسم الفاعل والمفعول بمعنى الحدوث دون غيره (١) نحو المؤمن والكافر  
والعالم والجاهل ، لأنهم قالوا هذه الصفة فعل في صورة الاسم فلا بد فيه من معنى  
الحدوث ، ولو سلم فالمراد تقسيم مطلق الاستغراق سواء كان بحرف التعريف أو غيره  
والموصول أيضاً مما يأتى للاستغراق ، نحو - أَرْبَعُ الَّذِينَ يَأْتُونَكَ إِلَّا زَيْدًا ، وَأَضْرَبَ  
الْقَائِمِينَ إِلَّا عَمْرًا .

[ واستغراق المفرد ] سواء كان بحرف التعريف أو غيره [ أشمل ] من استغراق المثني  
والجَمْع ، بمعنى أنه يتناول كل واحد واحد من الأفراد ، والمثنى إنما يتناول كل اثنين  
اثنين ، والجمع إنما يتناول كل جماعة جماعة [ بدليل صحة لا رجال في الدار إذا كان فيها  
(١) وهو ما يدل على الدوام والثبات ، لأنه حينئذ من الصفة المشبهة ، كما في المثال -  
جمع الأمير الصاعّة .

رَجُلٌ أَوْ رَجُلَانِ ، دُونَ لَا رَجُلَ ، وَلَا تَنَافَى بَيْنَ الاسْتِغْرَاقِ وَإِفْرَادِ الْأَسْمِ ،  
لِأَنَّ الْحَرْفَ إِنَّمَا يَدْخُلُ عَلَيْهِ مَجْرَدًا عَنْ مَعْنَى الْوَحْدَةِ ، وَلِأَنَّهُ بِمَعْنَى كُلِّ فَرْدٍ  
لَا بِمَجْمُوعِ الْأَفْرَادِ ، وَلِهَذَا امْتَنَعَ وَصْفُهُ بِنَعْتِ الْجَمْعِ

رجل أو رجلان دون لا رجل [ فانه لا يصح إذا كان فيها رجل أو رجلان ، وهذا في  
النكرة المنفية مسلم ، وأما في المعرفة باللام فلا ، بل الجمع المعروف بالام الاستغراق  
يتناول كل واحد من الأفراد على ما ذكره أكثر أئمة الأصول والنحو ، ودل عليه  
الاستقراء ، وأشار إليه أئمة التفسير ، وقد أشبعنا الكلام في هذا المقام في الشرح فليطالع ثمة  
ولما كان ههنا مظنة اعتراض وهو أن إفراد الاسم يدل على وحدة معناه ، والاستغراق  
يدل على تعدده ، وهما متنافيان ، أجاب عنه بقوله [ ولا تنافي بين الاستغراق وإفراد الاسم ،  
لأن الحرف ] الدال على الاستغراق كحرف النفي ولام التعريف [ إنما يدخل عليه ]  
أي على الاسم المفرد حال كونه [ مجردا عن ] الدلالة على [ معنى الوحدة ] وامتناع  
وصفه بنعت الجمع للمحافظة على التشاكل اللفظي [ ولأنه ] أي المفرد الداخل عليه  
حرف الاستغراق [ بمعنى كل فرد لا بمجموع الأفراد (١) ] ولهذا امتنع وصفه بنعت الجمع  
(١) وعلى هذا الجواب الثاني لا تنافي الدلالة على الوحدة الدلالة على التعدد ، لأنه  
على طريق البديل ، فيبقيان معا بعد دخول حرف الاستغراق ، ولا يتجرد اللفظ عن  
الدلالة على الوحدة كما في الجواب الأول .

تطبيقات على التعريف باللام :

- (١) وَالْحُلُّ كَلَمًا يُبْدَى لِي ضَمَائِرُهُ مَعَ الصَّفَاءِ وَيُخْفِيهَا مَعَ الْكَدْرِ
- (٢) - قوله تعالى - ( وَالْعَصْرِ ، إِنَّ الْإِنْسَانَ لِرَبِّهِ خُسْرٍ ، إِلَّا الَّذِينَ آمَنُوا وَعَمِلُوا  
الصَّالِحَاتِ وَتَوَاصَوْا بِالْحَقِّ وَتَوَاصَوْا بِالصَّبْرِ ) .

فاللام في الأول - الحل - للجنس ، واللام في الآية للاستغراق ، بدليل الاستثناء

وَبِالْإِضَافَةِ لِأَنَّهَا أَخْصَرُ طَرِيقٌ ، نَحْوُ :

• هَوَايَ مَعَ الرِّكَبِ الْيَمَانِينَ مُصْعَدٌ •

أَوْ لَتَضْمُنَهَا تَعْظِيمًا لِشَأْنِ الْمُضَافِ إِلَيْهِ أَوْ الْمُضَافِ أَوْ غَيْرِهِمَا ، كَقَوْلِكَ -  
عَبْدِي حَضَرَ وَعَبْدُ الْخَلِيفَةِ رَكِبَ وَعَبْدُ السُّلْطَانِ عِنْدِي ،

عند الجمهور وإن حكاها لا تخفى في نحو - أَهْلَكَ النَّاسَ الدِّيَارُ الصُّفْرُ وَالْدَّرْهُمُ الْبَيْضُ .  
[وبالإضافة] أي تعريف المسند إليه بالإضافة إلى شيء من المعارف [لأنها] أي  
الإضافة [أخصر طريق] إلى إحضاره في ذهن السامع [نحو - هواي] أي مهوي ،  
وهذا أخصر من - الذي أهواه ونحو ذلك - والاختصار مطلوب لضيق المقام وفرط  
السآمة ، لكونه في السجن والحبيب على الرحيل [مع الركب اليمانيين مصعد] أي -  
مبعدٌ ذاهب في الأرض ، وتهامة :

جَنِيبٌ وَجُنَيْتَانِ بِمَكَّةَ مُوْتَقٌ

الجنيب المجنوب المستبغ ، والجثمان الشخص ، والموثق المقيد ، ولفظ البيت خبر  
ومعناه تأسفٌ وتحسرٌ [أو لتضمنها] أي لتضمن الإضافة [تعظيماً لشأن المضاف إليه أو  
المضافات أو غيرهما كقولك] في تعظيم المضاف إليه [عبدى حضر] تعظيماً لك بأن لك  
عبداً [أو] في تعظيم المضاف [عبد الخليفة ركب] تعظيماً للعبد بأنه عبد الخليفة [أو]  
في تعظيم غير المضاف والمضاف إليه [عبد السلطان عندي] تعظيماً للمتكلم بأن عبد

أمثلة أخرى :

(١) قوله تعالى - (الَّذِينَ آمَنُوا بِالْمُؤْمِنِينَ مِنْ أَنْفُسِهِمْ وَأَزْوَاجَهُمْ أَهْمَانَهُمْ) .

(٢) الْمُحْسِنُونَ هُمُ اللَّبَاءُ بُ وَسَائِرُ النَّاسِ النَّقَائِيَّةُ

أَوْ تَحْقِيرًا نَحْوُ - وَلَدُ الْحَجَّامِ حَاضِرٌ .  
وَأَمَّا تَنْكِيرُهُ فَلِلْأَفْرَادِ

السلطان عنده ، وهو غير المسند اليه المضاف وغير ما اضيف اليه المسند اليه ، وهذا معنى قوله - أو غيرهما [ أو ] لتضمنها [ تحقيراً ] للمضاف [ نحو ولد الحجام حاضر ] أو المضاف اليه نحو - ضاربُ زيدٍ حَاضِرٌ - أو غيرهما نحو - وَلَدُ الْحَجَّامِ جَلِيسُ زَيْدٍ - أو لاغنائها عن تفصيل متعذر ، نحو - اتَّفَقَ أَهْلُ الْحَقِّ عَلَى كَذْبِ - أو متعسر نحو - أَهْلُ الْبَلَدِ فَعَلُوا كَذْبًا - أو لأنه يمنع عن التفصيل مانع مثل تقديم البعض على بعض نحو - عُلَمَاءُ الْبَلَدِ حَاضِرُونَ - إلى غير ذلك من الاعتبارات (١) .

[ وأما تنكيره ] أى تنكير المسند اليه [ فللأفراد ] أى للقصد إلى فرد مما يقع عليه

(١) وهذا كالتصريح بالذم للمسند اليه نحو - علماء الدنيا لا يعملون بعلمهم - وكاغناء الاضافة عن تفصيل تركه أولى لسبب من الأسباب ، كما في قول الشاعر :  
قَوْمِي هُمْ قَتَلُوا أُمَّيْمَ أَخِي      فَاذَا رَمِيْتُ يَصِيبُنِي سَهْمِي  
فلم يصرح بأسمائهم انتقاء لنفرتهم منه ، وبعداً عن التصريح بذمهم .  
تطبيقات على التعريف بالاضافة :

(١) بَنُو مَطَرٍ يَوْمَ اللَّقَاءِ كَانَهُمْ      اسودُّ لَهَا فِي غَيْلٍ خَفَّانَ أَشْبَلُ  
(٢) قوله تعالى - ( إِنَّ عِبَادِي لَيْسَ لَكَ عَلَيْهِمْ سُلْطَانٌ إِلَّا مَنْ اتَّبَعَكَ مِنَ الْغَاوِينَ )  
فالاضافة في الاول للاغناء عن تفصيل متعذر ، وفي الثاني لتعظيم شأن المضاف .  
أمثلة أخرى :

(١) أَبُوكَ حُبَابٌ سَارِقُ الضَّيْفِ بُرْدُهُ      وَجَدِّي يَا حَجَّاجُ فَارِسُ شَمَّرَا  
(٢) قوله تعالى - ( إِنَّ رَسُولَكُمْ الَّذِي أُرْسِلَ إِلَيْكُمْ لَمُجْنُونٌ ) .

نَحْو - وَجَاءَ رَجُلٌ مِنْ أَقْصَى الْمَدِينَةِ يَسْعَى ، أَوِ النَّوعِيَّةِ نَحْو - وَعَلَى أَبْصَارِهِمْ  
غَشَاوَةٌ ، أَوِ التَّعْظِيمِ أَوِ التَّحْقِيرِ كَقَوْلِهِ :  
لَهُ حَاجِبٌ فِي كُلِّ أَمْرٍ يَشِئْنُهُ وَلَيْسَ لَهُ عَنْ طَالِبِ الْعُرْفِ حَاجِبٌ  
أَوِ التَّكْثِيرِ كَقَوْلِهِمْ إِنَّ لَهُ لَا بِلَا وَإِنَّ لَهُ لَغَنًا أَوِ التَّقْلِيلِ نَحْوُ وَرِضْوَانٍ مِنَ اللَّهِ أَكْبَرُ ،

اسم الجنس [ نحو - وجاء رجل من أقصى المدينة يسعى - أو النوعية ] أى للقصد إلى  
نوع منه [ نحو - وعلى أبصارهم غشاوة ] أى نوع من الاغطية ، وهو غطاء التعانى عن  
آيات الله تعالى ، وفي المفتاح أنه للتعظيم ، أى غشاوة عظيمة [ أو التعظيم أو التحقير  
كقوله (١) له حاجب ] أى مانع عظيم [ فى كل أمر يشئنه ] أى يعييه [ وليس له عن  
طالب العرف حاجب ] أى مانع حقير فكيف بالعظيم [ أو التثنية كقولهم - إن له  
لابلا ، وإن له لغنا . أو التقليل نحو - ورضوان من الله أكبر ] والفرق بين التعظيم  
والتكثير أن التعظيم بحسب ارتفاع الشأن وعلو الطبقة ، والتكثير باعتبار الكميات  
(١) البيت لأبي الطمحان حنظلة بن الشرق مولى بن أبى السمط من الشعراء  
المخضرمين .

تطبيقات على تنكير المسند اليه :

(١) وَلِلَّهِ مِنْ جَانِبٍ لَا أَضْيَعُهُ وَلِلَّهِ مِنْ جَانِبٍ لَا أَضْيَعُهُ

(٢) وَفِي السَّمَاءِ نُجُومٌ لَا عَدَادَ لَهَا وَلَيْسَ يُكْمَفُ إِلَّا الشَّمْسُ وَالْقَمَرُ

نكر المسند اليه فى البيت الأول - وهو جانب - للتعظيم فى أوله والتحقير فى آخره ،  
وفى البيت الثانى وهو - نجوم - للدلالة على التكثير .

أمثلة أخرى :

(١) - قَوْلُهُ تَعَالَى - (وَأَمْطَرْنَا عَلَيْهِمْ مَطَرًا فَسَاءَ مَطَرُ الْمُنْذَرِينَ) :

(٢) شَقَّتْ لِمَنْظَرِكَ الْجُيُوبَ عَقَائِلُ وَبَكَتْكَ بِالْذَّمِّ اهْتُونِ غَوَانِ



وَقَدْ جَاءَ لِلتَّعْظِيمِ وَالتَّكْثِيرِ نَحْوٌ - وَإِنْ يُكْذَّبُوكَ فَقَدْ كُذِّبَتْ رُسُلٌ ، أَيْ ذُوو عَدَدٍ  
كَثِيرٍ وَآيَاتٍ عَظَامَ ، وَمَنْ تَكْثِيرُ غَيْرِهِ لِلأَفْرَادِ أَوْ النَّوْعِيَّةِ نَحْوٌ - وَاللَّهُ خَالِقُ كُلِّ  
دَابَّةٍ مِنْ مَاءٍ ، وَلِلتَّعْظِيمِ نَحْوٌ - فَأَذْنُوا بِحَرْبٍ مِنَ اللَّهِ وَرَسُولِهِ ، وَلِلتَّحْقِيرِ - نَحْوٌ  
إِنْ نَظُنُّ إِلَّا ظَنًّا .

والمقادير ، تحقيقا كما في الابل ، أو تقديرا كما في الرضوان ، وكذا التحقير والتقليل ،  
والإشارة إلى أن بينهما فرقا قال [ وقد جاء ] التأكيد [ للتعظيم والتكثير نحو - وَإِنْ  
يُكْذَّبُوكَ فَقَدْ كُذِّبَتْ رُسُلٌ ] من قبلك [ أي ذوو عدد كثير ] هذا ناظر إلى التأكيد  
[ و ] ذوو [ آيات عظام ] هذا ناظر إلى التعظيم ، وقد يكون للتحقير والتقليل معا ،  
نحو - حَصَلَ لِي مِنْهُ شَيْءٌ - أي حقير قليل .

[ ومن تكثير غيره ] أي غير المسند إليه [ للأفراد أو النوعية نحو - وَاللَّهُ خَالِقُ كُلِّ  
دَابَّةٍ مِنْ مَاءٍ ] أي كل فرد من أفراد الدواب من نطفة معينة هي نطفة أبيه المختصة به ،  
أو كل نوع من أنواع الدواب من نوع من أنواع المياه ، وهو نوع النطفة التي تخص  
بذلك النوع من الدابة [ و ] من تكثير غيره [ للتعظيم نحو - فَأَذْنُوا بِحَرْبٍ مِنَ اللَّهِ  
وَرَسُولِهِ ] أي حرب عظيم [ وللتحقير نحو - إِنْ نَظُنُّ إِلَّا ظَنًّا ] أي ظنا حقيرا ضعيفا ،  
إذ الظن مما يقبل الشدة والضعف ، فالمفعول المطلق ههنا للنوعية لا للتأكيد ، وبهذا  
الاعتبار صح وقوعه بعد الاستثناء مفرغا مع امتناع نحو - ما ضربته إلا ضربا - على  
أن يكون المصدر للتأكيد ، لأن مصدر - ضَرَبْتُهُ - لا يحتمل غير الضرب ، والمستثنى  
منه يجب أن يكون متعددا يحتمل المستثنى وغيره ، واعلم أنه كما أن التأكيد الذي في  
معنى البعضية يفيد التعظيم فكذلك صريح لفظة البعض ، كما في قوله تعالى - وَرَفَعَ  
بَعْضُهُمْ دَرَجَاتٍ - أراد محمدا صلى الله عليه وسلم ، ففي هذا الإبهام من تفخيم فضله

وَأَمَّا وَصْفُهُ فَلَمَّا كَوَّنَهُ مَبِينًا لَهُ كَاشِفًا عَنْ مَعْنَاهُ ، كَقَوْلِكَ - الْجِسْمُ الطَّوِيلُ  
الْعَرِيضُ الْعَمِيقُ يَحْتَاجُ إِلَى فَرَاغٍ يَشْغَلُهُ ، وَنَحْوَهُ فِي الْكَشْفِ قَوْلُهُ :  
الْأَلْمَعِيُّ الَّذِي يَظُنُّ بِكَ الظَّ نَّ كَانَ قَدْ رَأَى وَقَدْ سَمِعَا  
أَوْ مَخْصَصًا

وإعلاء قدره ما لا يخفى .

[ وأما وصفه ] أى وصف المسند إليه ، والوصف قد يطلق على نفس التابع  
المختص ، وقد يطلق بمعنى المصدر ، وهو أنسب ههنا وأوفق بقوله - وأما بياناه ،  
وأما الإبدال منه - أى وأما ذكر النعت له [ فلما كَوَّنَهُ ] أى الوصف بمعنى المصدر ،  
والأحسن أن يكون بمعنى النعت ، على أن يراد باللفظ أحد معنييه وبضميره معناه  
الآخر على ما سيبيحى في البديع (١) [ مَبِينًا لَهُ ] أى للمسند إليه [ كاشفا عن معناه ،  
كقولك - الجسم الطويل العريض العميق يحتاج إلى فراغ يشغله ] فإن هذه الأوصاف  
عما يوضح الجسم ويقع تعريفها له [ ونحوه في الكشف ] أى مثل هذا القول في كون  
الوصف للكشف والإيضاح وإن لم يكن وصفا للمسند إليه [ قوله

الْأَلْمَعِيُّ الَّذِي يَظُنُّ بِكَ الظَّ نَّ كَانَ قَدْ رَأَى وَقَدْ سَمِعَا ] (٢)

فإن الألمعي معناه الذى المتوقد ، والوصف بعده عما يكشف معناه ويوضحه ،  
لكنه ليس بمسند إليه لأنه إما مرفوع على أنه خبر إن في البيت السابق ، أعنى قوله .

إِنَّ الَّذِي يَجْمَعُ السَّاحَةَ وَالنَّجْمَ دَةَ وَالْبَرَّ وَالْتَقَى جَمْعًا (٣)

أومنصوب على أنه صفة لاسم إن ، أو بتقدير أعني (٤) [ أو ] لكون الوصف [مخصصا]

(١) لأنه من الاستخدام المعداد من المحسنات البديعية (٢) هو لاقوس بن حجر من  
شعراء الجاهلية (٣) هو توكيد للأربعة قبله (٤) وخبر إن على هذا قوله بعد عدة أبيات :

أَوْدَى فَلَا تَنْفَعُ الْإِشَاحَةُ مِنْ أَمْرِ لَمَرَةٍ يُحَاوِلُ الْبَدْعَا

نحو - زيد التاجر عندنا ، أو مدحا أو ذما ، نحو - جاءني زيد العالم أو الجاهل  
حيث يتعين الموصوف قبل ذكره ، أو تأكيداً ، نحو - أمس الدابر كان يوماً عظيماً  
وأما تأكيداً فالتقرير

للمسند إليه ، أي مقلداً اشتراكاً أو رافعاً احتماله ، وفي عرف النحاة التخصيص عبارة  
عن تقليل الاشتراك في النكرات ، والتوضيح عبارة عن رفع الاحتمال الحاصل في  
المعارف [ نحو - زيد التاجر عندنا ] فإن وصفه بالتاجر يرفع احتمال التاجر وغيره  
[ أو ] ليكون الوصف [ مدحا أو ذما نحو - جاءني زيد العالم أو الجاهل - حيث  
يتعين الموصوف ] أعني زيدا [ قبل ذكره ] أي ذكر الوصف ، وإلا لكان  
الوصف مخصصاً [ أو ] لكونه [ تأكيداً نحو - أمس الدابر كان يوماً عظيماً ] فإن لفظ  
الأمس مما يدل على الدبور ، وقد يكون الوصف لبيان المقصود وتفسيره ، كقوله  
تعالى - (وَمِمَّنْ دَابَّةٌ فِي الْأَرْضِ وَلَا طَائِرٌ يَطِيرُ بِجَنَاحَيْهِ) حيث وصف - دابة وطائر -  
بما هو من خواص الجنس لبيان أن القصد منهما إلى الجنس دون الفرد ، وبهذا  
الاعتبار أفاد هذا الوصف زيادة التعميم والاحاطة (١) .

[وأما تأكيداً] أي تأكيد المسند إليه [ فالتقرير ] أي تقرير المسند إليه ، أي تحقيق

(١) أما أصل التعميم فحاصل من وقوع النكرة في سياق النفي ، ولسكنه يجوز أن  
يراد دواب أرض واحدة وطيور جو واحد ، فبني الوصف هذا الاحتمال .

تطبيقات على تقييد المسند إليه بالوصف :

(١) إلهي عبدك العاصي أتاك مقرأ بالذنوب وقد دغاك

(٢) لا يبعدن قومي الذين هم سم العداة وآفة الجزر

فوصف المسند إليه في البيت الأول بقوله - العاصي - لقصد الترحم ، وفي الثاني

بقوله - الذين هم سم العداة - لقصد المدح .

أَوْ دَفَعَ تَوْهْمَ التَّجَوُّزِ أَوْ السَّهْوِ أَوْ عَدَمِ الشُّمُولِ .

مفهومه ومدلوله ، أعنى جعله مستقرا ثابتا بحيث لا يُظَنُّ به غيره ، نحو - جَاءَنِي زَيْدٌ زَيْدٌ - إذا ظن المتكلم غفلة السامع عن سماع لفظ المسند اليه أو عن جملة على معناه ، وقيل المراد تقرير الحكم ، نحو - أَنَا عَرَفْتُ - أو المحكوم عليه نحو - أَنَا سَعَيْتُ فِي حَاجَتِكَ وَحَدِيدِي أَوْ لَا غَيْرِي - وفيه نظر لأنه ليس من تأكيد المسند اليه في شيء (١) وتأكيد المسند اليه لا يكون لتقرير الحكم قط ، وسيصرح المصنف رحمه الله بهذا [أو لدفع توهم التجوز] أي التكلم بالمجاز ، نحو - قَطَعَ اللَّصُّ الْأَمِيرُ الْأَمِيرُ ، أَوْ نَفْسُهُ ، أَوْ عَيْنُهُ - لئلا يتوهم أن إسناد القطع إلى الأمير مجاز ، وإنما القاطع بعض غلبانه [أو] لدفع توهم [السهو] نحو - جَاءَنِي زَيْدٌ زَيْدٌ - لئلا يتوهم أن الجائي غير زيد ، وإنما ذكر زيد على سبيل السهو [أو] لدفع توهم [عدم الشمول] نحو - جَاءَنِي الْقَوْمُ كُلُّهُمْ أَوْ أَجْمَعُونَ - لئلا يتوهم أن بعضهم لم يحىء إلا أنك لم تعتد بهم ، أو أنك جعلت الفعل الواقع من البعض كالواقع من الكل ، بناء على أنهم في حكم شخص واحد ، كقولك - بنو فلان قتلوا زيدا ، وإنما قتله واحد منهم .

(١) وإنما هو من تأكيد الحكم أو تأكيد التخصيص على ماسياتي .

تطبيقات على تقييد المسند اليه بالتوكيد :

(١) - قوله تعالى ( فَسَيَجِدُ الْمَلَائِكَةَ كُلُّهُمْ أَجْمَعُونَ ) .

(٢) فِدَاكَ حَتَّى خَوْلَانُ جَمِيعِهِمْ وَهَدَانُ

التوكيد فيها لدفع توهم عدم الشمول .

وَأَمَّا بَيَانُهُ فَلَا يَضَاحُهُ بِاسْمٍ مُخْتَصٍّ بِهِ ، نَحْوُ - قَدِمَ صَدِيقُكَ خَالِدٌ .  
وَأَمَّا الْإِبْدَالُ مِنْهُ فَلَزِيَادَةُ التَّقْرِيرِ ، نَحْوُ - جَاءَ فِي أَخْوَكِ زَيْدٌ وَجَاءَ .

[وَأَمَّا بَيَانُهُ] أى تعقيب المسند اليه بعطف البيان [فلا يضاحه باسم مختص به نحو -  
قدم صديقك خالد] ولا يلزم أن يكون الثانى أوضح ، لجواز أن يحصل الايضاح من  
اجتماعهما ، وقد يكون عطف البيان بغير اسم مختص به ، كقوله :

وَالْمُؤْمِنِ الْعَائِدَاتِ الطَّيْرِ يَمَسُّهَا رُكْبَانُ مَكَّةَ بَيْنَ الْغَيْلِ وَالسَّنَدِ (١)

فان الطير عطف بيان للعائدات مع أنه ليس اسما مختصا بها ، وقد يجىء عطف البيان  
لغير الايضاح كما فى قوله تعالى ( جَعَلَ اللَّهُ الْكَعْبَةَ الْبَيْتَ الْحَرَامَ قِيَامًا لِلنَّاسِ ) ذكر  
صاحب الكشف أن البيت الحرام عطف بيان للكعبة ، جىء به للمدح لا للايضاح كما  
تجىء الصفة لذلك .

[وَأَمَّا الْإِبْدَالُ مِنْهُ] أى من المسند اليه [فلزيادة التقرير] من إضافة المصدر إلى  
المعمول ، أو من إضافة البيان أى الزيادة التى هى التقرير ، وهذا من عادة افتتان صاحب  
المفتاح حيث قال فى التأكيده - للتقرير - وههنا - لزيادة التقرير - ومع هذا فلا يخلو عن  
نسبته لطيفة وهى الايماء إلى أن الغرض من البديل هو أن يكون مقصودا بالنسبة ،  
والتقرير زيادة تحصل تبعا وضمنا ، بخلاف التأكيده فان الغرض منه نفس التقرير  
والتحقيق [نحو جاءنى أخوك زيد] فى بدل الكل ، ويحصل التقرير بالتكرير [وجاءنى]

(١) هو للناطقة الذبياني فى الاعتذار للنعمان بن المنذر ، والواو فى قوله - والمؤمن -  
للقسم ، وجواب القسم فى قوله بعد هذا البيت :

مَا إِنْ آتَيْتَ بِشَيْءٍ أَنْتَ تَكْرَهُهُ إِذَنْ فَلَا رَفْعَ سَوْطًا إِلَى يَدَيَّ

والغيل والسند موضعان فى جانب الحرم فيهما ماء .

الْقَوْمُ أَكْثَرُهُمْ وَسَلَبَ زَيْدٌ ثَوْبَهُ :

وَأَمَّا الْعَطْفُ فَلْتَفْصِيلُ الْمُسْنَدِ إِلَيْهِ مَعَ

القوم أكثرهم [ في بدل البعض ] وسلب زيد ثوبه [ في بدل الاشتغال ، ويَبَيَّنُ التقرير فيهما أن المتبوع يشتمل على التابع إجمالاً حتى كأنه مذكور ، أما في البعض فظاهر ، وأما في الاشتغال فلأن معناه أن يشتمل المبدل منه على البدل لا كاشتغال الظرف على المظروف ، بل من حيث كونه مشعراً به إجمالاً ومتقاضياً له بوجه ما ، بحيث تبقى النفس عند ذكر المبدل منه متشوقة إلى ذكره منتظرة له ، وبالجملـة يجب أن يكون المتبوع فيه بحيث يطلق ويراد به التابع ، نحو - أعجبني زيد - إذا أعجبك عليه ، بخلاف - ضربت زيدا - إذا ضربت حمارة ، ولهذا صرحوا بأن نحو - جاءني زيد أخوه - بدل غلط لا بدل اشتغال كما زعم بعض النحاة ، ثم بدل البعض والاشتغال بل بدل الكل أيضاً لا يخلو عن إيضاح وتفسير ، ولم يتعرض لبدل الغلط لأنه لا يقع في فصيح الكلام (١) [ وأما العطف ] أي جعل الشيء معطوفاً على المسند إليه [ فلتفصيل المسند إليه مع

(١) وقد يقع فيه إذا كان بدل بداء ، وهو أن تذكر المبدل منه عن قصد ثم تذكر البدل بعده فتوهم أنك غلط لقصد المبالغة والتفنن ، فيستحسن البدل في هذا كما يستحسن في العطف ببل ، نحو قوله :

الْمُعْ بَرَقَ سَرَى أَمْ ضَوْءُ مَصْبَاحٍ أَمْ ابْتَسَامَتُهَا بِالْمَنْظَرِ الضَّاحِي

تطبيقات على تقييد المسند إليه بالبدل :

(١) - قوله تعالى ( وَلِلَّهِ عَلَى النَّاسِ حِجُّ الْبَيْتِ مَنْ اسْتَطَاعَ إِلَيْهِ سَبِيلًا ) .

(٢) بلغنا السماءَ مجئنا وسناؤنا وإنما لئرجو فوق ذلك مظهرًا

أبدل في الأول لفظ - من استطاع - من المسند إليه بدل اشتغال ، وفي الثاني لفظ - مجئنا - بدل اشتغال أيضاً ، لزيادة التقرير والإيضاح .

اَخْتَصَارٌ ، نَحْوُ - جَاءَنِي زَيْدٌ وَعَمْرُو ، اَوْ الْمُسْنَدُ كَذَلِكَ ، نَحْوُ - جَاءَنِي زَيْدٌ  
فَعَمْرُو اَوْ سَمِعَ عَمْرُو اَوْ جَاءَنِي الْقَوْمُ حَتَّى خَالَدٌ ،

اختصار نحو - جاءني زيد وعمرو [ فان فيه تفصيلا للفاعل بأنه زيد وعمرو من غير  
دلالة على تفصيل الفعل بأن المجيئين كانا معا أو مرتين مع مهلة أو بلا مهلة ، واحترز  
بقوله - مع اختصار - عن نحو - جاءني زيد وجاءني عمرو - فان فيه تفصيلا للمسند  
اليه مع أنه ليس من عطف المسند اليه بل من عطف الجمل ، وما يقال من أنه احتراز  
عن نحو - جاءني زيد وجاءني عمرو - من غير عطف فليس بشيء ، إذ ليس فيه دلالة على  
تفصيل المسند اليه ، بل يحتمل أن يكون إضرابا عن الكلام الأول ، نص عليه الشيخ  
في دلائل الإعجاز [ أو ] لتفصيل [ المسند ] بأنه قد حصل من أحد المذكورين أو لا  
ومن الآخر بعده مع مهلة أو بلا مهلة [ كذلك ] أي مع اختصار ، واحترز بقوله -  
كذلك - عن نحو - جاءني زيد وعمرو بعده بيوم أو سنة [ نحو جاءني زيد فعمر ، أو  
ثم عمرو ، أو جاءني القوم حتى خالد ] فالثلاثة تشترك في تفصيل المسند إلا أن الفاء تدل  
على التعقيب من غير ترأخ ، وثم على التراخي ، وحتى على أن أجزاء ما قبلها مترتبة في  
الذهن من الأضعف إلى الأقوى أو بالعكس ، فعنى تفصيل المسند فيها أن يعتبر تعلقه  
بالمتبوع أولاً وبالتابع ثانياً ، من حيث إنه أقوى أجزاء المتبوع أو أضعفها ، ولا يشترط  
فيها الترتيب الخارجي (١) فان قلت في هذه الثلاثة أيضا تفصيل للمسند اليه فلم لم يقل

(١) لأنه يجوز أن تقول فيها - مات كل أب لي حتى آدم عليه السلام .

تطبيقات على تقييد المسند اليه بالعطف :

(١) - قوله تعالى - ( إِنَّ فِرْعَوْنَ وَهَامَانَ وَجُنُودَهُمَا كَانُوا خَاطِئِينَ ) .

(٢) وَقَدْ زَعَمْتَ لَيْلَى بَأْسَ فَاجِرٍ لِنَفْسِي تُقَاهَا اَوْ عَلَيْهَا فَجُورُهَا

أَوْ رَدَّ السَّامِعَ إِلَى الصَّوَابِ ، نَحْوُ - جَاءَنِي زَيْدٌ لَا عَمْرُو ، أَوْ صَرَفَ الْحُكْمَ إِلَى  
آخَرٍ ، نَحْوُ - جَاءَنِي زَيْدٌ بَلْ عَمْرُو وَمَا جَاءَنِي عَمْرُو بَلْ زَيْدٌ ،

أو لتفصيلهما معا ، قلت فرَّق بين أن يكون الشيء حاصلًا من شيء وبين أن يكون  
مقصودًا منه ، وتفصيل المسند إليه في هذه الثلاثة وإن كان حاصلًا ، لكن ليس العطف  
بهذه الثلاثة لأجله ، لأن الكلام إذا اشتمل على قيد زائد على مجرد الاثبات أو النفي  
فهو الغرض الخاص والمقصود من الكلام ، ففي هذه الأمثلة تفصيل المسند إليه كأنه  
أمر كان معلوماً ، وإنما سيق الكلام لبيان أن مجيء أحدهما كان بعد الآخر ،  
فليتأمل ، وهذا البحث مما أورده الشيخ في دلائل الإعجاز ووصى بالمحافظة عليه  
[ أورد السامع ] عن الخطأ في الحكم [ إلى الصواب نحو - جاءني زيد لا عمرو ]  
لمن اعتقد أن عمرا جاءك دون زيد ، أو أنهما جاءاك جميعاً ، ولكن أيضاً للرد  
إلى الصواب لإلانه لا يقال لنفي الشركة ، حتى إن نحو - ما جاءني زيد لكن  
عمرو - إنما يقال لمن اعتقد أن زيدا جاءك دون عمرو ، لا لمن اعتقد أنهما  
جاءاك جميعاً ، وفي كلام النحاة ما يشعر بأنه إنما يقال لمن اعتقد انتفاء المجيء عنهما  
جميعاً [ أو صرف الحكم ] عن محكوم عليه [ إلى ] محكوم عليه [ آخر نحو - جاءني زيد  
بل عمرو ، أو ما جاءني عمرو بل زيد ] فإن بل للاضراب عن المتبوع وصرف الحكم  
إلى التابع ، ومعنى الاضراب عن المتبوع أن يجعل في حكم المسدود عنه لأن ينفي عنه

(٣) عَفَّتِ الدِّيَارُ مَحَلَّهَا فُقُومَهَا بِمَنْ تَابَدَ غَوْلَهَا فَرَجَامَهَا

فَدَافِعُ الرِّيَّانِ عُرِّيَ رَسْمُهَا خَلَقًا كَمَا ضَمَّنَ الْوَحْيُ سَلَامَهَا

عطف المسند إليه بالواو في الأول لأجل تفصيله مع الاختصار ، وبأو في الثاني  
لإفادة الإبهام والتلطف مع محبوبته ، وبالفاء في الثالث لأجل تفصيل المسند مع  
الاختصار .



أَوِ الشَّكِّ أَوْ التَّشْكِيكِ ، نَحْوُ - جَاءَنِي زَيْدٌ أَوْ عَمْرُو .  
وَأَمَّا فَصْلُهُ فَلْتَنْخَصِيصُهُ بِالْمُسْنَدِ .

الحكم قطعا خلافا لبعضهم ، ومعنى صرف الحكم في المثبت ظاهر ، وكذا في المنفى إن جعلناه بمعنى نفي الحكم عن التابع والمتبوع في حكم المسكوت عنه أو مُحَقِّقُ الحكم له ، حتى يكون معنى - ما جاءني زيد بل عمرو - أن عمرا لم يجرى ، وعدم مجرى زيد ومجيئه على الاحتمال ، أو مجيئه محقق ، كما هو مذهب الميرد ، وإن جعلناه بمعنى ثبوت الحكم للتابع ، حتى يكون معنى - ما جاءني زيد بل عمرو - أن عمرا جاءك كما هو مذهب الجمهور ففيه إشكال [أو الشك] من المتكلم [أو التشكيك للسامع] أى إبقائه في الشك [نحو جاءني زيد أو عمرو] أوللا بهام نحو قوله تعالى ( وَإِنَّا أَكُنَّا لَعَلَىٰ هُدًى أَوْ فِي ضَلَالٍ مُّبِينٍ ) أو للتخيير أو للإباحة نحو - لِيَدْخُلِ الدَّارَ زَيْدٌ أَوْ عَمْرُو - والفرق بينهما أن في الإباحة يجوز الجمع بينهما بخلاف التخيير .

[وَأَمَّا فَصْلُهُ] أى تعقيب المسند إليه بضمير الفصل ، وإنما جعله من أحوال المسند إليه لأنه يقترن به أولا ، ولأنه في المعنى عبارة عنه وفي اللفظ مطابق له [فلتنخصيصه] أى المسند إليه [بالمسند] يعنى لقصر المسند على المسند إليه (١) لأن معنى قولنا - زيد

(١) فتكون الباء في قوله - فلتنخصيصه بالمسند - داخلة على المقصور لا على المقصور عليه .

تطبيقات على تقييد المسند إليه بضمير الفصل :

(١) - قوله تعالى - ( إِنَّ اللَّهَ هُوَ الرزاقُ ذُو الْقُوَّةِ الْمَتِينُ ) :

(٢) وَكَانَ بِالْأَبْطَاحِ مِنْ صَدِيقٍ تَرَاهُ لَوْ أَصَبْتَ هُوَ الْمُصَابُ

أتى بضمير الفصل في الأول لقصر المسند وهو - الرزاق - على المسند إليه وهو

وَأَمَّا تَقْدِيمُهُ فَلَسَكُونُ ذَكَرَهُ أَهْمٌ ، إِمَّا لِأَنَّهُ الْأَصْلُ وَلَا مُقْتَضَى لِلْعُدُولِ عَنْهُ ،  
وَأَمَّا لِيَتِمَّ كُنْ الْخَبَرُ فِي ذَهْنِ السَّامِعِ ، لِأَنَّ فِي الْمُبْتَدَأِ تَشْوِيقًا إِلَيْهِ ، كَقَوْلِهِ :  
وَالَّذِي حَارَتْ الْبَرِيَّةُ فِيهِ حَيَوَانٌ مُسْتَحْدَثٌ مِنْ جَمَادٍ

هُوَ الْقَائِمُ - أَنْ الْقِيَامَ مَقْصُورٌ عَلَى زَيْدٍ لَا يَتَجَاوَزُهُ إِلَى عَمْرٍو ، فَالْبَاءُ فِي قَوْلِهِ - فَلَتَحْتَضِيصُهُ  
بِالْمُسْنَدِ - مِثْلَهَا فِي قَوْلِهِمْ - خَصَّصْتُ فَلَانَا بِالذِّكْرِ - أَيْ ذَكَرْتُهُ دُونَ غَيْرِهِ ، كَأَنَّكَ  
جَعَلْتَهُ مِنْ بَيْنِ الْأَشْخَاصِ مَخْتَصًا بِالذِّكْرِ ، أَيْ مُتَفَرِّدًا بِهِ ، وَالْمَعْنَى هَهُنَا جَعَلَ الْمُسْنَدَ  
إِلَيْهِ مِنْ بَيْنِ مَا يَصِحُّ اتِّصَافُهُ بِكَوْنِهِ مُسْنَدًا إِلَيْهِ مَخْتَصًا بِأَنْ يَثْبُتَ لَهُ الْمُسْنَدُ ، كَمَا يُقَالُ فِي  
- إِيَّاكَ نَعْبُدُ - مَعْنَاهُ نَخْصُكَ بِالْعِبَادَةِ وَلَا نَعْبُدُ غَيْرَكَ .

[ وَأَمَّا تَقْدِيمُهُ ] أَيْ تَقْدِيمَ الْمُسْنَدِ إِلَيْهِ [ فَلَسَكُونُ ذَكَرَهُ أَهْمٌ ] وَلَا يَكْفِي فِي التَّقْدِيمِ  
بِجَرْدِ ذِكْرِ الْإِهْتِمَامِ ، بَلْ لَا بُدَّ مِنْ أَنْ يَبِينُ أَنَّ الْإِهْتِمَامَ مِنْ أَيْ جِهَةٍ وَبِأَيِّ سَبَبٍ ، فَلِذَا  
فَصَلَهُ بِقَوْلِهِ [ إِمَّا لِأَنَّهُ ] أَيْ تَقْدِيمَ الْمُسْنَدِ إِلَيْهِ [ الْأَصْلُ ] لِأَنَّهُ الْمَحْكُومُ عَلَيْهِ ، وَلَا بُدَّ  
مِنْ تَحْقِيقِهِ قَبْلَ الْحُكْمِ ، فَقَصَدُوا أَنْ يَكُونَ فِي الذِّكْرِ أَيْضًا مَقْدَمًا [ وَلَا مُقْتَضَى لِلْعُدُولِ  
عَنْهُ ] أَيْ عَنْ ذَلِكَ الْأَصْلِ ، إِذْ لَوْ كَانَ أَمْرٌ يَقْتَضِي الْعُدُولَ عَنْهُ فَلَا يَقْدَمُ كَمَا فِي الْفَاعِلِ ،  
فَإِنْ مَرَّتَبَةُ الْعَامِلِ التَّقَدُّمَ عَلَى الْمَعْمُولِ [ وَإِمَّا لِيَتِمَّ كُنْ الْخَبَرُ فِي ذَهْنِ السَّامِعِ لِأَنَّ فِي الْمُبْتَدَأِ  
تَشْوِيقًا إِلَيْهِ ] أَيْ الْخَبَرِ [ كَقَوْلِهِ :

( وَالَّذِي حَارَتْ الْبَرِيَّةُ فِيهِ حَيَوَانٌ مُسْتَحْدَثٌ مِنْ جَمَادٍ (١) )

يَعْنِي تَحْيِيرَ الْخَلَائِقِ فِي الْمَعَادِ الْجَسْمَانِي ، وَالنَّشُورَ الَّذِي لَيْسَ بِنَفْسَانِي ، بِدَلِيلٍ مَاقْبَلِهِ :

بَانَ أَمْرُ الْإِلَهِ وَاخْتَلَفَ النَّاسُ فِدَاعٍ إِلَى ضَلَالٍ وَهَادٍ

- لَفْظُ الْجَلَالَةِ - وَفِي الثَّانِي لِقَصْرِ الْمُسْنَدِ وَهُوَ - الْمَصَابِ - عَلَى الْمُسْنَدِ إِلَيْهِ وَهُوَ ضَمِيرُ  
الْغَائِبِ فِي قَوْلِهِ - تَرَاهُ - .

(١) هُوَ لِأَبِي الْعَلَاءِ أَحْمَدُ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ الْمَعْرِيُّ مِنْ شُعْرَاءِ الدَّوْلَةِ الْعَبَّاسِيَّةِ .

وَأَمَّا لَتَعْجِيلِ الْمَسْرَةِ أَوْ الْمَسَاءَةِ لِلتَّفَاوُلِ أَوْ التَّطِيرِ ، نَحْوُ - سَعِدَ فِي دَارِكَ ،  
وَالسَّفَاحُ فِي دَارِ صَدِيقِكَ - وَأَمَّا لَا يَهَامُ أَنَّهُ لَا يَزُولُ عَنِ الْخَاطِرِ ، أَوْ أَنَّهُ يَسْتَلْذُ  
بِهِ ، وَأَمَّا لَنَحْوِ ذَلِكَ .

قَالَ عَبْدُ الْقَاهِرِ : وَقَدْ يُقَدِّمُ لِيُفِيدَ تَخْصِيصَهُ بِالْخَبَرِ الْفَعْلِيِّ إِنْ وَلِيَ حَرْفَ النَّفْيِ ،  
نَحْوُ - مَا أَنَا قُلْتُ هَذَا - أَيْ لَمْ أَقُلْهُ مَعَ أَنَّهُ مَقُولٌ لْغَيْرِي ،

يعنى بعضهم يقول بالمعاد ، وبعضهم لا يقول به [ وأما لتعجيل المسرة أو المساءة  
للتفاؤل ] عِلَّةٌ لتعجيل المسرة [ أو التطير ] عِلَّةٌ لتعجيل المساءة [ نحو - سعد في دارك ]  
لتعجيل المسرة [ والسفاح في دار صديقك ] لتعجيل المساءة [ وإما لا يهَامُ أَنَّهُ ] أي المستند  
إليه [ لا يزول عن خاطر ] لكونه مطلوباً [ أو أَنَّهُ يَسْتَلْذُ بِهِ ] لكونه محبوباً [ وإما لنحو  
ذلك ] كإظهار تعظيمه أو تحقيره أو ما أشبه ذلك (١) .

[ قَالَ عَبْدُ الْقَاهِرِ : وَقَدْ يُقَدِّمُ ] المستند إليه [ لِيُفِيدَ ] التقديم [ تَخْصِيصَهُ بِالْخَبَرِ الْفَعْلِيِّ ]  
أي قصر الخبر الفعلي عليه [ إِنْ وَلِيَ ] المستند إليه [ حَرْفَ النَّفْيِ ] أي وقع بعدها بلا  
فصل (٢) [ نَحْوُ مَا أَنَا قُلْتُ هَذَا أَيْ لَمْ أَقُلْهُ مَعَ أَنَّهُ مَقُولٌ لْغَيْرِي ] ، فالتقديم يفيد نفياً .

(١) ومن التقديم للاستلذاذ بالمسند إليه قول جميل :

بُشَيْمَةُ مَا فِيهَا إِذَا مَا تَبَصَّرْتُ مَعَابٌ وَلَا فِيهَا إِذَا نَسَبْتُ أَشْبُ

ومن التقديم لتعظيمه قوله تعالى ( مُحَمَّدٌ رَسُولُ اللَّهِ وَالَّذِينَ مَعَهُ أَشِدَّاءُ عَلَى الْكُفَّارِ

رَحْمَاءُ بَيْنَهُمْ ) ومن التقديم لتحقيره قول الشاعر :

أَبُوكَ حَيَّابٌ سَارِقُ الْعَنُفِ بَرْدُهُ وَجَدِّي يَاحْجَاجُ فَارُسُ شَمَرَا

(٢) عدم الفصل ليس بشرط ، فيدخل في هذا نحو - ما زيداً أنا ضربتُ - وقد

أنث الضمير في قوله - بعدها - باعتبار أن حرف النفي أداة أو كلمة .

وَلِهَذَا لَمْ يَصَحَّ - مَا أَنَا قُلْتُ وَلَا غَيْرِي ، وَلَا مَا أَنَا رَأَيْتُ أَحَدًا ، وَلَا مَا أَنَا  
ضَرَبْتُ إِلَّا زَيْدًا - وَإِلَّا فَقَدْ يَأْتِي لِلتَّخْصِصِ رَدًّا عَلَى مَنْ زَعَمَ انْفِرَادَ غَيْرِهِ بِهِ أَوْ  
مُشَارَكَتَهُ فِيهِ ، نَحْوُ - أَنَا سَعَيْتُ فِي حَاجَتِكَ - وَيُوكَّدُ عَلَى الْأَوَّلِ

الفعل عن المتكلم وثبوته لغيره على الوجه الذي نفى عنه من العموم أو الخصوص ،  
ولا يلزم ثبوته لجميع من سواك ، لأن التخصيص ههنا إنما هو بالنسبة إلى من توهم  
المخاطب اشتراكك معه في القول أو انفرادك به دونه [ ولهذا ] أي لأن التقديم  
يفيد التخصيص ونفى الحكم عن المذكور مع ثبوته للغير [ لم يصح - ما أنا قلت ] هذا  
[ ولا غيري ] لأن مفهوم - ما أنا قلت - ثبوت قاطبة هذا القول لغير المتكلم ، ومنطوق  
اللا غيري نفيها عنه ، وهما متناقضان [ ولا ما أنا رأيت أحدا ] لأنه يقتضي أن يكون  
إنسان غير المتكلم قد رأى كل أحد من الإنسان ، لأنه قد نفى عن المتكلم الرؤية  
على وجه العموم في المفعول ، فيجب أن يثبت لغيره على وجه العموم في المفعول ،  
ليتحقق تخصيص المتكلم بهذا النفي [ ولا ما أنا ضربت إلا زيدا ] لأنه يقتضي أن  
يكون إنسان غيرك قد ضرب كل أحد سوى زيد ، لأن المستثنى منه مقدر عام ، وكل  
ما نفىته عن المذكور على وجه الحصر يجب ثبوته لغيره تحقيقا لمعنى الحصر ، إن عامًّا  
فعمًّا وإن خاصًّا فخاصًّا ، وفي هذا المقام مباحث نفيسة وشحناء بها في الشرح .

[ وإلا ] أي وإن لم يل المسند إليه حرف النفي ، بأن لا يكون في الكلام حرف  
النفي ، أو يكون حرف النفي متأخرا عن المسند إليه [ فقد يأتي ] التقديم [ للتخصيص  
ردًّا على من زعم انفراد غيره ] أي غير المسند إليه المذكور [ به ] أي بالخبر الفعلي  
[ أو ] زعم [ مشاركته ] أي مشاركة الغير [ فيه ] أي في الخبر الفعلي [ نحو أنا سعت في  
حاجتك ] لمن زعم انفراد الغير بالسعي ، فيكون قصر قلب ، أو زعم مشاركته لك في  
السعي ، فيكون قصر أفراد [ ويؤكد على الأول ] أي على تقدير كونه ردًّا على من

بَنَحُو - لَا غَيْرِي - وَعَلَى الثَّانِي بَنَحُو - وَحْدِي - وَقَدْ يَأْتِي لَتَقْوَى الْحُكْمُ نَحُو -  
 هُوَ يَعطَى الْجَزِيلَ - وَكَذَا إِذَا كَانَ الْفِعْلُ مَنْفِيًّا نَحُو - أَنْتَ لَا تَكْذِبُ - فَانَّهُ  
 أَشَدُّ لِنَفْيِ الْكَذِبِ مِنْ - لَا تَكْذِبُ - وَكَذَا مِنْ - لَا تَكْذِبُ أَنْتَ - لِأَنَّهُ لَتَأْكِيدِ  
 الْمُحْكُومِ عَلَيْهِ لَا الْحُكْمِ .

زعم انفراد الغير [ بنحو - لا غيري ] مثل - لا زيد ولا عمرو ولا من سواي ، لأنه  
 الدال صريحا على نفي شبهة أَنَّ الفعل صدر عن الغير [ و ] يؤكِّد [ على الثاني ] أى على  
 تقدير كونه ردا على من زعم المشاركة [ بنحو وحدي ] مثل - منفردا ، أو متوحدا ،  
 أو غير مشارك ، أو غير ذلك ، لأنه الدال صريحا على إزالة شبهة اشتراك الغير في  
 الفعل ، والتأكيد إنما يكون لدفع شبهة خالجت قلب السامع [ وقد يأتي لتقوى الحكم ]  
 وتقريره في ذهن السامع دون التخصيص [ نحو - هو يعطى الجزيل ] قصدا إلى تحقيق  
 أنه يفعل [ عطاء الجزيل ، وسيرد عليك تحقيق معنى التقوى .

[ وكذا إذا كان الفعل منفيًا ] فقد يأتي التقديم للتخصيص ، وقد يأتي للتقوى ،  
 فالأول نحو - أنت ما سعت في حاجتي - قصدا إلى تخصيصه بعدم السعي ، والثاني  
 [ نحو - أنت لا تكذب ] وهو لتقوية الحكم المنفي وتقريره [ فانه أشد لنفي الكذب  
 من - لا تكذب ] لما فيه من تكرار الاسناد المفقود في - لا تكذب - واقتصر المصنف  
 على مثال التقوى ليفرع عليه التفرقة بينه وبين تأكيد المسند اليه ، كما أشار اليه بقوله  
 [ وكذا من - لا تكذب أنت ] يعنى أنه أشد لنفي الكذب من - لا تكذب أنت -  
 مع أن فيه تأكيدا [ لأنه ] أي لأن لفظ - أنت - أو لأن لفظ - لا تكذب أنت -  
 [ لتأكيد المحكوم عليه ] بأنه ضمير المخاطب تحقيقا ، وليس الاسناد اليه على سبيل  
 السهو أو التجوز أو النسيان [ لا ] لتأكيد [ الحكم ] لعدم تكرار الاسناد .

وهذا الذى ذكر من أن التقديم للتخصيص تارة وللتقوى أخرى إذا بنى الفعل على

وَلِإِنْ بَنِيَ الْفَعْلُ عَلَى مُنْكَرٍ أَفَادَ تَخْصِصَ الْجِنْسِ أَوِ الْوَاحِدِ بِهِ ، نَحْوُ - رَجُلٌ  
جَاءَنِي - أَيْ لَا أَمْرَأَةً أَوْ لَا رَجُلَانِ ، وَوَافَقَهُ السَّكَّاكِيُّ عَلَى ذَلِكَ ، إِلَّا أَنَّهُ قَالَ :  
التَّقْدِيمُ يُفِيدُ الْأَخْتِصَاصَ إِنْ جَازَ تَقْدِيرُ كَوْنِهِ فِي الْأَصْلِ

مُعَرَّفٍ [ وَلِإِنْ بَنِيَ الْفَعْلُ عَلَى مُنْكَرٍ أَفَادَ ] التَّقْدِيمُ [ تَخْصِصَ الْجِنْسِ أَوِ الْوَاحِدِ بِهِ ] أَيْ  
بِالْفَعْلِ [ نَحْوُ - رَجُلٌ جَاءَنِي - أَيْ لَا أَمْرَأَةً ] فَيَكُونُ تَخْصِصَ جِنْسٍ [ أَوْ لَا رَجُلَانِ ]  
فَيَكُونُ تَخْصِصَ وَاحِدٍ ، وَذَلِكَ أَنَّ اسْمَ الْجِنْسِ حَامِلٌ لِمَعْنَيْنِ : الْجِنْسِيَّةِ وَالْعَدَدِ الْمَعْنَيْنِ ،  
أَعْنَى الْوَاحِدِ إِنْ كَانَ مُفْرَدًا ، وَالْإِثْنَيْنِ إِنْ كَانَ مَثْنًى ، وَالزَّائِدِ عَلَيْهِ إِنْ كَانَ جَمْعًا ، فَأَصْلُ  
الْمَثْرَةِ الْمَفْرَدَةِ أَنْ تَكُونَ لِوَاحِدٍ مِنَ الْجِنْسِ ، فَقَدْ يَقْصَدُ بِهِ الْجِنْسُ فَقَطْ ، وَقَدْ يَقْصَدُ بِهِ  
الْوَاحِدُ فَقَطْ ، وَالَّذِي يَشْعُرُ بِهِ كَلَامُ الشَّيْخِ فِي دَلَائِلِ الْأَعْجَازِ أَنَّهُ لَا فَرْقَ بَيْنَ الْمَعْرِفَةِ  
وَالْمَثْرَةِ فِي أَنْ الْبِنَاءَ عَلَيْهِ قَدْ يَكُونُ لِلتَّخْصِصِ ، وَقَدْ يَكُونُ لِلتَّقْوَى (١) .

[ وَوَافَقَهُ ] أَيْ عَبْدُ الْقَاهِرِ [ السَّكَّاكِيُّ عَلَى ذَلِكَ ] أَيْ عَلَى أَنَّ التَّقْدِيمَ يُفِيدُ التَّخْصِصَ وَ  
لَكِنْ خَالَفَهُ فِي شُرَاطِطٍ وَتَفَاصِيلَ ، فَإِنَّ مَذْهَبَ الشَّيْخِ أَنَّهُ إِنْ وَلِيَ حَرْفَ النِّهْيِ فَهُوَ  
لِلتَّخْصِصِ قَطْعًا ، وَإِلَّا فَقَدْ يَكُونُ لِلتَّخْصِصِ ، وَقَدْ يَكُونُ لِلتَّقْوَى ، مَضْمُرًا كَانَ الْاسْمُ  
أَوْ مَظْهَرًا ، مُعَرَّفًا كَانَ أَوْ مُنْكَرًا ، مُثَبَّتًا كَانَ الْفَعْلُ أَوْ مُنْفِيًا ، وَمَذْهَبُ السَّكَّاكِيِّ أَنَّهُ إِنْ  
كَانَ نَكْرَةً فَهُوَ لِلتَّخْصِصِ إِنْ لَمْ يَمْنَحْ مِنْهُ مَانِعٌ ، وَإِنْ كَانَ مَعْرِفَةً فَإِنْ كَانَ مَظْهَرًا فَلَيْسَ  
إِلَّا لِلتَّقْوَى ، وَإِنْ كَانَ مَضْمُرًا فَقَدْ يَكُونُ لِلتَّقْوَى ، وَقَدْ يَكُونُ لِلتَّخْصِصِ ، مِنْ غَيْرِ  
تَفَرُّقٍ بَيْنَ مَا بَلَى حَرْفَ النِّهْيِ وَغَيْرِهِ ، وَإِلَى هَذَا أَشَارَ بِقَوْلِهِ [ إِلَّا أَنَّهُ ] أَيْ السَّكَّاكِيُّ  
[ قَالَ : التَّقْدِيمُ يُفِيدُ الْأَخْتِصَاصَ إِنْ جَازَ تَقْدِيرُ كَوْنِهِ ] أَيْ الْمُسْتَدُّ إِلَيْهِ [ فِي الْأَصْلِ

(١) هَذَا غَيْرُ صَحِيحٍ ، لِأَنَّ كَلَامَ الشَّيْخِ فِي دَلَائِلِ الْأَعْجَازِ صَرِيحٌ فِي أَنَّ الْبِنَاءَ عَلَى  
الْمَثْرَةِ لَا يَكُونُ إِلَّا لِلتَّخْصِصِ كَمَا ذَكَرَهُ هُنَا الْخَطِيبُ .

مُؤَخَّرًا عَلَى أَنَّهُ فَاعِلٌ مَعْنَى فَقَطْ ، نَحْوُ - أَنَا قُتْتُ - وَقَدَرْتُ ، وَإِلَّا فَلَا يُفِيدُ إِلَّا  
تَقْوَى الْحَكَمِ ، سِوَاهُ جَازَ كَمَا مَرَّ وَلَمْ يَقْدَرْ ، أَوْ لَمْ يَجْزْ ، نَحْوُ - زَيْدٌ قَامَ - وَاسْتَنْتَى  
الْمُنْكَرَ - جَعَلَهُ مِنْ بَابٍ - وَأَسْرَوْا النَّجْوَى الَّذِينَ ظَلَمُوا - أَيْ عَلَى الْقَوْلِ بِالْإِبْدَالِ  
مِنَ الضَّمِيرِ ، لِثَلَا يَنْتَفِي التَّخْصِصُ إِذْ لَا سَبَبَ لَهُ سِوَاهُ

مؤخرا على أنه فاعل معنى فقط [نحو - أنا قمت - وقدرت] فانه يجوز أن يقدر أن أصله  
- قمت أنا - فيكون - أنا - فاعلا معنى تأكيذا لفظا [وقدرت] عطفت على جاز ، يعنى أن  
إفادة التخصيص مشروط بشرطين : أحدهما جواز التقدير ، والآخر أن يعتبر ذلك ،  
أي يُقَدَّرُ أنه كان في الأصل مؤخرا [وإلا] أى وإن لم يوجد الشرطان [فلا يفيد]  
التقديم [إلا تقوى الحكم] سواء [جاز] تقدير التأخير [كما مر] في نحو - أنا قمت  
[ولم يقدر أو لم يجوز] تقدير التأخير أصلا [نحو - زيد قام] فانه لا يجوز أن يقدر  
أن أصله - قام زيد - فقدم لما سنده ، ولما كان مقتضى هذا الكلام ألا يكون نحو  
- رجل جاءني - مفيدا للتخصيص لأنه إذا أخر فهو فاعل له ظاهرا لا معنى (١) استثناء السكاكى ،  
وأخرجه من هذا الحكم ، بأن جملة في الأصل مؤخرا على أنه فاعل معنى لا لفظا ، بأن  
يكون بدلا من الضمير الذي هو فاعل لفظا ، وهذا معنى قوله [واستثنى] السكاكى  
[المنكر بجعله من باب - وأسروا النجوى الذين ظلموا - أى على القول بالابدال من  
الضمير] يعنى قَدَّرَ أَنَّ أصل - رجل جاءني - جاءني رجل - على أن - رجل -  
ليس بفاعل ، بل هو بدل من الضمير في جاءني ، كما ذكر في قوله تعالى - وأسروا  
النجوى الذين ظلموا - أن الواو فاعل والذين ظلموا بدل منه ، وإنما جعله من هذا  
الباب [لثلا ينتفى التخصيص إذا سبب له] أى للتخصيص [سواء] أى سوى تقدير

(١) المراد فهو فاعل لفظا ومعنى لا معنى فقط .

بِخِلَافِ الْمَعْرِفِ - ثُمَّ قَالَ : وَشَرَطُهُ الْأَيْمَنُ مِنَ التَّخْصِصِ مَانِعٌ كَقَوْلِنَا - رَجُلٌ  
جَاءَنِي - عَلَى مَا مَرَّ ، دُونَ - قَوْلِهِمْ - شَرُّهُرَ ذَا نَابٍ - أَمَّا عَلَى التَّقْدِيرِ الْأَوَّلِ  
فَلَا مَتَنَاعَ أَنْ يُرَادَ الْمَهْرُ شَرُّهُ لَا خَيْرَ ، وَأَمَّا عَلَى الثَّانِي فَلَنَبُوهُ عَنْ مَظَانِّ اسْتِعْمَالِهِ ،  
وَأِذَا قَدْ صَرَحَ الْأَتَمَةُ بِتَخْصِصِهِ حَيْثُ تَأْوَلُوهُ - بِمَا أَهَرُ ذَا نَابٍ إِلَّا شَرُّهُ - فَالْوَجْهُ

كَوْنُهُ مُؤَخَّرًا فِي الْأَصْلِ عَلَى أَنَّهُ فَاعِلٌ مَعْنَى ، وَلَوْلَا أَنَّهُ مُخَصَّصٌ لَمَّا صَحَّ وَقُوعُهُ مَبْتَدَأً  
[بِخِلَافِ الْمَعْرِفِ] فَانْهُ يَجُوزُ وَقُوعُهُ مَبْتَدَأً مِنْ غَيْرِ اعْتِبَارِ التَّخْصِصِ ، فَلَزِمَ ارْتِكَابُ  
هَذَا الْوَجْهِ الْبَعِيدُ فِي الْمُنْكَرِ دُونَ الْمَعْرِفِ ، فَإِنَّ قِيلَ فَيَلْزِمُهُ إِبْرَازُ الضَّمِيرِ فِي مِثْلِ -  
جَاءَنِي رَجُلَانِ ، وَجَاؤُونِي رَجَالٌ وَالْإِسْتِعْمَالُ بِخِلَافِهِ ، فَلَمَّا لَيْسَ مُرَادُهُ أَنْ الْمَرْفُوعُ  
فِي قَوْلِنَا - جَاءَنِي رَجُلٌ - بَدَلُ لَافَاعِلٍ ، فَانْهُ يَمَّا لَا يَقُولُ بِهِ عَاقِلٌ فَضْلًا عَنْ فَاضِلٍ ، بَلِ  
الْمُرَادُ أَنَّ فِي مِثْلِ قَوْلِنَا - رَجُلٌ جَاءَنِي - يُقَدَّرُ (١) أَنَّ الْأَصْلَ - جَاءَنِي رَجُلٌ - عَلَى أَنْ  
- رَجُلٌ - بَدَلُ لَافَاعِلٍ ، فَفِي مِثْلِ - رَجَالٌ جَاؤُونِي - يَقْدَرُ أَنَّ الْأَصْلَ - جَاؤُونِي  
رَجَالٌ - فَلْيَتَأَمَّلْ .

[ثُمَّ قَالَ] السَّكَاكِيُّ [وَشَرَطُهُ] أَيُّ وَشَرَطُ كَوْنِ الْمُنْكَرِ مِنْ هَذَا الْبَابِ وَاعْتِبَارِ  
التَّقْدِيمِ وَالتَّأْخِيرِ فِيهِ [أَلَا يَمْنَعُ مِنَ التَّخْصِصِ مَانِعٌ كَقَوْلِكَ - رَجُلٌ جَاءَنِي - عَلَى  
هَامِرٍ] أَنْ مَعْنَاهُ وَجَلْ جَاءَنِي لَا امْرَأَةً أَوْ لَا رَجُلَانِ [دُونَ قَوْلِهِمْ شَرُّهُرَ ذَا نَابٍ] فَإِنْ  
فِيهِ مَانِعٌ مِنَ التَّخْصِصِ [أَمَّا عَلَى التَّقْدِيرِ الْأَوَّلِ] يَعْنِي تَخْصِصِ الْجُلُوسِ [فَلَا مَتَنَاعَ  
أَنْ يُرَادَ أَنَّ الْمَهْرَ شَرُّهُ لَا خَيْرَ] لِأَنَّ الْمَهْرَ لَا يَكُونُ إِلَّا شَرًّا [وَأَمَّا عَلَى] التَّقْدِيرِ [الثَّانِي]  
يَعْنِي تَخْصِصِ الْوَاحِدِ [فَلَنَبُوهُ عَنْ مَظَانِّ اسْتِعْمَالِهِ] أَيُّ لَنَبُو تَخْصِصِ الْوَاحِدِ عَنْ  
مَوَاضِعِ اسْتِعْمَالِ هَذَا الْكَلَامِ ، لِأَنَّهُ لَا يَقْصِدُ بِهِ أَنَّ الْمَهْرَ شَرٌّ لَا شَرَّانَ ، وَهَذَا ظَاهِرٌ  
[وَأِذَا قَدْ صَرَحَ الْأَتَمَةُ بِتَخْصِصِهِ حَيْثُ تَأْوَلُوهُ بِمَا أَهَرُ ذَا نَابٍ إِلَّا شَرُّهُرَ] أَيُّ وَجْهِ

(١) وَهَذَا كَمَا يَقْدَرُ الْحَالُ فَلَا يَلْزَمُ وَقُوعُهُ بِالْفِعْلِ .

تَقْدِيرُ  
أَمَّا  
فِي  
فَلَا  
و-  
مَص-  
ض-  
مِنْ  
هَذَا  
الْثَانِ  
الْم-  
بِأَد-



تَفْظِيعُ شَأْنِ الشَّرِّ بِتَكْثِيرِهِ ، وَفِيهِ نَظَرٌ - إِذِ الْفَاعِلُ اللَّفْظِيُّ وَالْمَعْنَوِيُّ سَوَاءٌ فِي  
امْتِنَاعِ التَّقْدِيمِ مَا بَقِيََا عَلَى حَالِهِمَا ، فَتَجْوِيزُ تَقْدِيمِ الْمَعْنَوِيِّ دُونَ الْفَظِيِّ تَحْكَمُ ،  
ثُمَّ لَا نُسَلِّمُ انْتِفَاءَ التَّخْصِيسِ لَوْلَا تَقْدِيرُ التَّقْدِيمِ لِحُصُولِهِ بَغْيَرُهُ كَمَا ذَكَرَهُ ،

الجمع بين قولهم بتخصيصه وقولنا بالمانع من التخصيص [تفطيع شأن الشر به بتكثيره]  
أى جعل التنكير للتعظيم والتحويل ، ليكون المعنى - شر عظيم فظيع أهر ذا ناب لا شر  
حقير - فيكون تخصيصا نوعيا ، والمانع إنما كان من تخصيص الجنس أو الواحد  
[وفيه] أى فيما ذهب إليه السكاكى [نظر] إذ الفاعل اللفظى والمعنوى] كالنا كيد والبدل  
[سواء فى امتناع التقديم ما بقيا على حالهما] أى مادام الفاعل فاعلا والتابع تابعا ، بل  
امتناع تقديم التابع أولى [فتجوز تقديم المعنوى دون اللفظى تحكماً] وكذا تجوز الفسخ  
فى التابع دون الفاعل تحكماً ، لأن امتناع تقديم الفاعل إنما هو عند كونه فاعلا ، وإلا  
فلا امتناع فى أن يقال فى نحو - زيد قام - إنه كان فى الأصل - قام زيد - فقدم زيد  
وجعل مبتدأ كما يقال فى - جرد قطيفة - إنَّ جردا كان فى الأصل صفة فقدم وجعل  
مضافا ، وامتناع تقديم التابع حال كونه تابعا مما أجمع عليه النحاة إلا فى العطف فى  
ضرورة الشعر (١) فمنع هذا مكابرة ، والقول بأنه فى حالة تقديم الفاعل ليجعل  
مبتدأ يلزم خلو الفعل عن الفاعل وهو محال بخلاف الخلو عن التابع فاسد ، لأن  
هذا اعتبار محض [ثم لأنسلم انتفاء التخصيص] فى نحو - رجل جامى [لولا تقدير  
التقديم لحصوله] أى التخصيص [بغيره] أى بغير تقدير التقديم [كما ذكره]  
السكاكى من التحويل وغيره كالتحقير والتكثير والتقليل ، والسكاكى وإن لم يصرح  
بأن لا سبب للتخصيص سواء ، لكن لزم ذلك من كلامه حيث قال : إنما يرتكب

(١) كما فى قول الشاعر :

ألا يا نخلَةَ من ذاتِ عِرْقٍ عليك ورحمةُ اللهِ السَّلامُ

فان الأصل - عليك السلام ورحمة الله .

ثُمَّ لَا نَسْلُمُ امْتِنَاعَ أَنْ يَرَادَ الْمُهْرُ شَرًّا لَا خَيْرَ ،

ذلك الوجه البعيد عند المنكر لفوات شرط الابتداء ، ومن العجائب أن السكاكي إنما ارتسب في مثل - رجل جاءني - ذلك الوجه البعيد لئلا يكون المبتدأ نكرة محضة ، وبعضهم يزعم أنه عند السكاكي بدل مقدم لا مبتدأ ، وأن الجملة فعلية لا اسمية ، ويتمسك في ذلك بتلويحات بعيدة من كلام السكاكي ، وبما وقع من السهو للشارح العلامة في مثل - زيد قام وعمر و قعد - أن المرفوع يحتمل أن يكون فاعلا مقدما أو بدلا مقدما ، ولا يلتفت إلى تصرّحاتهم بامتناع تقديم التوابع ، حتى قال الشارح العلامة في هذا المقام : إن الفاعل هو الذي لا يتقدم بوجه ما ، وأما التوابع فتحتمل التقديم على طريق الفسخ ، وهو أن يفسخ كونه تابعا ويقدم ، وأما لأعلى طريق الفسخ فيمتنع تقديمها أيضا ، لاستحالة تقديم التابع على المتبوع من حيث هو تابع ، فافهم [ ثم لا نسلم امتناع أن يراد - المهر شر لا خير ] كيف وقد قال الشيخ عبد القاهر : قدم - شر - لأن المعنى أن الذي أهره من جنس الشر لا من جنس الخير (١) .

(١) لأن الهرير صوت الكلب مطلقا لخير أو شر ، فيتأني تخصيصه بأحدهما .  
تطبيقات على تقديم المسند إليه :

(١) قوله تعالى - ( مَا كَانَ مُحَمَّدٌ أَبَا أَحَدٍ مِنْ رِجَالِكُمْ وَلَكِنْ رَسُولَ اللَّهِ وَخَاتَمَ النَّبِيِّينَ ) وَكَانَ اللَّهُ بِكُلِّ شَيْءٍ عَلِيمًا .

(٢) المشرقان عليك ينتحبان قاصيهما في مائتم والداني

(٣) وما أنا أسقمتم جسمي به ولا أنا أضرمتم في القلب نارا

فتقدم في الأول للاهتمام والتعظيم ، وفي الثاني لتقوية الحكم ، وفي الثالث للتخصيص بالخبر الفعلي :  
أمثلة أخرى :

(١) هما يلبسان المجد أحسن لبسة شحيحان ما استطاعا عليه كلاهما

ثُمَّ قَالَ : وَيَقْرُبُ مِنْ - هُوَ قَامَ - زَيْدٌ قَائِمٌ - فِي التَّقْوَى لِتَضَمُّنِهِ الضَّمِيرَ ، وَشَبَّهَهُ بِالْخَالِي عَنْهُ مِنْ جِهَةٍ عَدَمَ تَغْيِيرِهِ فِي التَّكْلُمِ وَالْخَطَابِ وَالْغَيْبَةِ ، وَلِهَذَا لَمْ يَحْكَمْ بِهِ جُمْلَةً ، وَلَا عُمَلًا مُعَامَلَتَهَا فِي الْبِنَاءِ .

وَمَا يَرَى تَقْدِيمَهُ كَاللَّازِمِ لَفْظُ مِثْلٍ وَغَيْرٍ فِي نَحْوِ - مِثْلُكَ لَا يَبْخُلُ ، وَغَيْرُكَ

[ ثُمَّ قَالَ ] السَّكَاكِي [ وَيَقْرُبُ مِنْ ] قَبِيلِ [ هُوَ قَامَ - زَيْدٌ قَائِمٌ - فِي التَّقْوَى لِتَضَمُّنِهِ ]  
 أَيْ لِتَضَمُّنِ - قَائِمٌ - [ الضَّمِيرِ ] مِثْلُ - قَامَ - فَيَحْصُلُ لِلْحَكْمِ تَقْوًى [ وَشَبَّهَهُ ] أَيْ شَبَّهَ  
 السَّكَاكِي مِثْلُ - قَائِمٌ - الْمُتَضَمِّنُ لِلضَّمِيرِ [ بِالْخَالِي عَنْهُ ] أَيْ عَنِ الضَّمِيرِ مِنْ جِهَةٍ [ عَدَمَ  
 تَغْيِيرِهِ فِي التَّكْلُمِ وَالْخَطَابِ وَالْغَيْبَةِ ] نَحْوِ - أَنَا قَائِمٌ ، وَأَنْتَ قَائِمٌ ، وَهُوَ قَائِمٌ - كَمَا لَا يَتَغَيَّرُ  
 الْخَالِي عَنِ الضَّمِيرِ ، نَحْوِ - أَنَا رَجُلٌ ، وَأَنْتَ رَجُلٌ ، وَهُوَ رَجُلٌ - وَبِهَذَا الْإِعْتِبَارُ قَالَ  
 - يَقْرُبُ - وَلَمْ يَقُلْ نَظِيرَهُ ، وَفِي بَعْضِ النُّسخِ - وَشَبَّهَهُ - بِالْفِظِ الْأَسْمِ بِحُرُورِ عَظَمًا عَلَى  
 - تَضَمُّنِهِ - يَعْنِي أَنَّ قَوْلَهُ - يَقْرُبُ - مُشْعِرٌ بِأَن فِيهِ شَيْئًا مِنَ التَّقْوَى وَلَيْسَ مِثْلُ التَّقْوَى  
 فِي - زَيْدٌ قَامَ - فَالْأَوَّلُ لِتَضَمُّنِهِ الضَّمِيرِ وَالثَّانِي لِشَبَّهِهِ بِالْخَالِي عَنِ الضَّمِيرِ [ وَلِهَذَا ] أَيْ  
 وَلِشَبَّهِهِ بِالْخَالِي عَنِ الضَّمِيرِ [ لَمْ يَحْكَمْ بِهِ ] أَيْ مِثْلُ - قَائِمٌ - مَعَ الضَّمِيرِ ، وَكَذَا مَعَ  
 فَاعِلِهِ الظَّاهِرِ أَيْضًا [ جُمْلَةً وَلَا عُمَلًا ] قَائِمٌ مَعَ الضَّمِيرِ [ مُعَامَلَتَهَا ] أَيْ مُعَامَلَةُ الْجُمْلَةِ [ فِي  
 الْبِنَاءِ ] حَيْثُ أَعْرَبَ فِي مِثْلِ - رَجُلٌ قَائِمٌ ، وَرَجُلًا قَائِمًا ، وَرَجُلٌ قَائِمٌ .

[ وَبِمَا يَرَى تَقْدِيمَهُ ] أَيْ مِنَ الْمُسْنَدِ إِلَيْهِ الَّذِي يَرَى تَقْدِيمَهُ عَلَى الْمُسْنَدِ [ كَاللَّازِمِ لَفْظُ  
 مِثْلٍ وَغَيْرٍ ] إِذَا اسْتَعْمَلَا عَلَى سَبِيلِ الْكِنَايَةِ [ فِي نَحْوِ - مِثْلُكَ لَا يَبْخُلُ ، وَغَيْرُكَ

(٢) لَمَسْتُ بِكَفِّي كَفَّهُ أَبْغَى الْغَنَى وَلَمْ أَدْرِ أَنَّ الْجُودَ مِنْ كَفِّهِ يُعَدَّى

فَلَا أَنَا مِنْهُ مَا أَفَادَ ذُورَا الْغَنَى أَفَدْتُ وَأَعْدَانِي فَأَتَلَفْتُ مَا عِنْدِي

لَا يَجُودُ - بِمَعْنَى - أَنتَ لَا تَبْخُلُ وَأَنْتَ تَجُودُ - مِنْ غَيْرِ إِرَادَةِ تَعْرِيزِ بَغِيرِ  
الْمُخَاطَبِ، لَسُكُونِهِ أَعُونَ عَلَى الْمُرَادِ بِهِمَا .

قِيلَ وَقَدْ يُقَدَّمُ لِأَنَّهُ دَالٌّ عَلَى الْعُمُومِ نَحْوُ - كُلُّ إِنْسَانٍ لَمْ يَقُمْ - بِخِلَافِ مَالُو  
أَخْرَ نَحْوُ - لَمْ يَقُمْ كُلُّ إِنْسَانٍ - فَإِنَّهُ يُفِيدُ نَفْيَ الْحُكْمِ عَنْ جُمْلَةِ الْأَفْرَادِ

لَا يَجُودُ - بِمَعْنَى أَنْتَ لَا تَبْخُلُ وَأَنْتَ تَجُودُ مِنْ غَيْرِ إِرَادَةِ تَعْرِيزِ بَغِيرِ الْمُخَاطَبِ [بأن (١)  
يراد بالمثُل والغير لإنسان آخر مماثل للمخاطب أو غير مماثل ، بل المراد نفي البخل عنه على  
طريق الكناية ، لأنه إذا نفي عن كان على صفة من غير قصد إلى مماثل لزم نفيه  
عنه ، وإثبات (٢) الجود له بنفيه عن غيره مع اقتضائه محلا يقوم به ، وإنما يرى التقديم في  
مثل هذه الصورة كاللزام [ لسكونه ] أى التقديم [ أعون على المراد بهما ] أي بهذين  
التركيبين ، لأن الغرض منهما إثبات الحكم بطريق الكناية التي هي أبلغ من التصريح ،  
والتقديم لإفادته التقوى أعون على ذلك ، وليس معنى قوله - كاللزام - أنه قد يقدم  
وقد لا يقدم ، بل المراد أنه كان مقتضى القياس أن يجوز التأخير لكن لم يرد الاستعمال  
إلا على التقديم كما نص عليه في دلائل الإعجاز .

[ قيل وقد يقدم ] المسند إليه المَسُورُ بكل على المسند المقرون بحرف النفي [لأنه]  
أى التقديم [ دال على العموم ] أى على نفي الحكم عن كل فرد من أفراد ما أضيف إليه لفظ  
كل [ نحو - كل إنسان لم يقم ] فإنه يفيد نفي القيام عن كل واحد من أفراد الإنسان  
[ بخلاف مَالُو آخر نحو - لم يقم كل إنسان - فإنه يفيد نفي الحكم عن جملة الأفراد

(١) هذا تصوير للتعريض المنفي (٢) عطف على نفي البخل لاعتبار قوله بنفيه عنه .

وما جاء من تقديم لفظ مثل وغير في الكناية بهما عن ذلك المعنى :

مِثْلُكَ يَنْبِي الْحُزْنَ عَنْ صَوْبِهِ وَيَسْتَرْدُّ الدَّمْعَ عَنْ غَرْبِهِ

وغيرى يأكل المعروف سَحْتًا وَيَشْحَبُ عِنْدَهُ يَبِضُ الْأَيْدَى

لَا عَنْ كُلِّ فَرْدٍ ، وَذَلِكَ لِثَلَا يُلْزَمُ تَرْجِيحُ التَّأْكِيدِ عَلَى التَّأْسِيسِ ، لِأَنَّ الْمَوْجِبَةَ  
الْمَهْمَلَةَ الْمَعْدُولَةَ الْمُحْمُولَ فِي قُوَّةِ السَّالِبَةِ الْجُزْئِيَّةِ الْمُسْتَلْزِمَةِ نَفْيِ الْحُكْمِ عَنِ الْجُمْلَةِ

لَا عَنْ كُلِّ فَرْدٍ [ فالتقديم يفيد عموم السلب وشمول النفي ، والتأخير لا يفيد إلا سلب  
العموم ونفي الشمول ، وذلك أى كون التقديم مفيداً للعموم دون التأخير ] ثلثاً يلزم  
ترجيح التأكيد وهو أن يكون لفظ كل لتقرير المعنى الحاصل قبله [على التأسيس] وهو  
أن يكون لافادة معنى جديد ، مع أن التأسيس راجح ، لأن الافادة خير من الاعداء ،  
وبيان لزوم ترجيح التأكيد على التأسيس أمّا في صورة التقديم فلأن قولنا - إنسان لم يقيم -  
موجبة مهملة ، أما الإيجاب فلأنه حكم فيها بثبوت عدم القيام لإنسان ، لا بنفي القيام  
عنه ، لأن حرف السلب وقع جزءاً من المحمول ، وأما الإهمال فلأنه لم يذكر فيها  
ما يدل على كمية أفراد الموضوع ، مع أن الحكم فيها على ما صدق عليه الإنسان (١) وإذا  
كان - إنسان لم يقيم - موجبة مهملة يجب أن يكون معناه نفي القيام عن جملة الأفراد  
لَا عَنْ كُلِّ فَرْدٍ [ لأن الموجبة المهملة المعدولة المحمولة في قوة السالبة الجزئية ] عند  
وجود الموضوع ، نحو - لم يقيم بعض الإنسان - بمعنى أنهما متلازمان في الصدق ،  
لأنه قد حكم في المهملة بنفي القيام عما صدق عليه الإنسان أعم من أن يكون جميع  
الأفراد أو بعضها ، وأياً ما كان يصدق نفي القيام عن البعض ، وكلما صدق نفي القيام  
عن البعض صدق نفيه عما صدق عليه الإنسان في الجملة ، فهي في قوة السالبة الجزئية  
[ المستلزمة نفي الحكم عن الجملة ] لأن صدق السالبة الجزئية الموجودة الموضوع [أمّا  
بنفي الحكم عن كل فرد أو نفيه عن البعض مع ثبوته للبعض ، وأياً ما كان يلزمها نفي  
(١) هذا من تنمة الدليل على أنها مهملة ، ولو لم يذكره لوردت القضية الطبيعية  
مثل - الإنسان نوع - فانه لم يذكر فيها ما يدل على كمية الأفراد أيضاً ، ولكن الحكم  
فيها ليس على ما صدق عليه الإنسان .

دُونَ كُلِّ فَرْدٍ ، وَالسَّالِبَةُ الْمُهِمَلَةُ فِي قُوَّةِ السَّالِبَةِ الْكُلِّيَّةِ الْمُقْتَضِيَةِ لِلنَّفْيِ عَنْ كُلِّ فَرْدٍ ،  
لِوُرُودِ مَوْضُوعِهَا فِي سِيَاقِ النَّفْيِ ، وَفِيهِ نَظَرٌ - لِأَنَّ النَّفْيَ عَنِ الْجُمْلَةِ فِي الصُّورَةِ  
الْأُولَى وَعَنْ كُلِّ فَرْدٍ فِي الثَّانِيَةِ إِنَّمَا أَفَادَهُ الْأَسْنَادُ إِلَى مَا أُضِيفَ إِلَيْهِ كُلٌّ وَقَدْ ،  
زَالَ ذَلِكَ

الحكم عن جملة الأفراد [دون كل فرد] لجواز أن يكون منفيا عن البعض ثابتا للبعض ،  
وإذا كان - إنسان لم يقم - بدون كل معناه نفى القيام عن جملة الأفراد لاعت كل فرد ،  
فلو كان بعد دخول كل أيضا معناه كذلك كان كل لتأكيد المعنى الأول ، فيجب أن  
يحمل على نفى الحكم عن كل فرد ليكون كل لتأسيس معنى آخر ترجيحاً للتأسيس على التأكيد .  
وأما في صورة التأخير فلا ت قولنا - لم يقم إنسان - سالبة مهملة لا سور فيها  
[ والسالبة المهملة في قوة السالبة الكلية المقتضية للنفي عن كل فرد ] نحو - لا شيء من  
الإنسان بقائم - ولما كان هذا مخالفا لما عندهم من أن المهملة في قوة الجزئية بيته بقوله  
[ لورود موضوعها ] أى موضوع المهملة [ في سياق النفي ] حال كونه نكرة غير  
مصدرة بلفظ كل ، فانه يفيد نفى الحكم عن كل فرد ، وإذا كان - لم يقم إنسان -  
بدون كل معناه نفى القيام عن كل فرد ولو كان بعد دخول كل أيضا كذلك كان كل لتأكيد  
المعنى الأول ، فيجب أن يحمل على نفى القيام عن جملة الأفراد ، لتكون كل لتأسيس  
معنى آخر ، وذلك لأن لفظ كل في هذا المقام لا يفيد إلا أحد هذين المعنيين ، فعند  
انتفاء أحدهما يثبت الآخر ضرورة ، والحاصل أن التقديم بدون كل لسلب العموم  
ونفى الشمول والتأخير لعموم السلب وشمول النفي ، فبعد دخول كل يجب أن  
يعكس هذا ليكون كل لتأسيس الراجع دون التأكيد المرجوح [ وفيه نظر لأن النفي  
عن الجملة في الصورة الأولى ] يعنى الموجبة المهملة المعدولة المحمول ، نحو - إنسان  
لم يقم [وعن كل فرد في] الصورة [ الثانية ] يعنى السالبة المهملة ، نحو - لم يقم إنسان  
[ إنما أفاده الأسناد إلى ما أضيف إليه كل ] وهو لفظ إنسان [ وقد زال ذلك ] الأسناد

بالاستناد إليها ، فيكون تأسيساً لا تأكيداً ، ولأن الثانية إذا أفادت النفي عن كل فرد فقد أفادت النفي عن الجملة ، فإذا حملت على الثاني لا يكون كل تأسيساً ،

المفيد لهذا المعنى [ بالاستناد إليها ] أي إلى كل ، لأن إنساناً صار مضافاً إليه فلم يبق مسنداً إليه [ فيكون ] أي على تقدير أن يكون الاستناد إلى كل أيضاً مفيداً للمعنى الحاصل من الاستناد إلى إنسان يكون كل [ تأسيساً لا تأكيداً ] لأن التأكيد لفظ يفيد تقوية ما يفيد لفظ آخر ، وهذا ليس كذلك ، لأن هذا المعنى (١) حينئذ إنما أفاده الاستناد إلى لفظ كل لا شيء آخر حتى يكون كل تأكيداً له ، وحاصل هذا الكلام أنا لا نسلم أنه لو حمل الكلام بعد دخول كل على المعنى الذي حمل عليه قبل كل كان كل للتأكيد ، ولا يخفى أن هذا إنما يصح على تقدير أن يراد به التأكيد الاصطلاحي ، أما لو اريد بذلك أن يكون كل لإفادة معنى كان حاصلاً بدونه فاندفاع المنع ظاهر ، وحينئذ يتوجه ما أشار إليه بقوله [ ولأن ] الصورة [ الثانية ] يعني السالبة الممثلة نحو - لم يقيم إنسان [ إذا أفادت النفي عن كل فرد فقد أفادت النفي عن الجملة فإذا حملت ] كل [ على الثاني ] أي على إفادة النفي عن جملة الأفراد ، حتى يكون معنى - لم يقيم كل إنسان - نفي القيام عن الجملة لا عن كل فرد [ لا يكون ] كل [ تأسيساً ] بل تأكيداً ، لأن هذا المعنى كان حاصلاً بدونه ، وحينئذ فلو جعلنا - لم يقيم كل إنسان - لعموم السلب مثل - لم يقيم إنسان - لم يلزم ترجيح التأكيد على التأسيس ، إذ لا تأسيس أصلاً ، بل إنما يلزم ترجيح أحد التأكيدين على الآخر ، وما يقال إن دلالة - لم يقيم إنسان - على النفي عن الجملة بطريق الالتزام ودلالة - لم يقيم كل إنسان - عليه بطريق المطابقة فلا يكون تأكيداً ففيه نظر ، إذ لو اشترط في التأكيد اتحاد الدالتين لم يكن حينئذ - كل إنسان لم يقيم - على تقدير كونه لنفي الحكم عن الجملة تأكيداً ، لأن دلالة - إنسان لم يقيم -

(١) وهو النفي عن كل فرد في الصورة الثانية ، والنفي عن الجملة في الصورة

الاولى .

وَلَاَنَّ النَّكْرَةَ الْمَنْفِيَّةَ إِذَا عَمَّتْ كَانَ قَوْلُنَا - لَمْ يَقُمْ إِنْسَانٌ - سَالِبَةً كَلِمَةً لَا مَهْمَلَةً .  
وَقَالَ عَبْدُ الْقَاهِرِ : إِنْ كَانَتْ كُلُّ دَاخِلَةٍ فِي حَيْزِ النِّفْيِ بَانَ أُخِرَتْ عَنْ آدَاتِهِ  
نحو :

مَا كُلُّ مَا يَتَمَنَّى الْمَرْءُ يَدْرِكُهُ

أَوْ مَعْمُولَةٌ لِلْفِعْلِ الْمَنْفِيِّ

على هذا المعنى التزام (١) [ وَلَاَنَّ النَّكْرَةَ الْمَنْفِيَّةَ إِذَا عَمَّتْ كَانَ قَوْلُنَا - لَمْ يَقُمْ إِنْسَانٌ -  
سَالِبَةً كَلِمَةً لَا مَهْمَلَةً ] كما ذكره هذا القائل ، لأنه قد بُيِّنَ فيها أن الحكم مسلوب عن كل  
واحد من الأفراد ، والبيان لا بد له من مَبِينٍ ، ولا محالة ههنا شيء (٢) يدل على أن  
الحكم فيها على كَلِمَةِ أفراد الموضوع ، ولا نغنى بالسور سوى هذا ، وحينئذ يندفع  
ما قيل سماها مَهْمَلَةً باعتبار عدم السور .

[ وَقَالَ عَبْدُ الْقَاهِرِ : إِنْ كَانَتْ ] كَلِمَةً [ كُلُّ دَاخِلَةٍ فِي حَيْزِ النِّفْيِ بَانَ أُخِرَتْ عَنْ  
آدَاتِهِ ] سواء كانت معمولة لآداة النفي أولا ، وسواء كان الخبر فعلا [ نحو - ما كل  
ما يتمنى المرء يدركه ] .

تجري الرياح بما لا تشتهي السفن (٣)

أو غير فعل ، نحو قولك - ما كل مُتَمَنَّى المرء حاصلًا [ أَوْ مَعْمُولَةٌ لِلْفِعْلِ الْمَنْفِيِّ ]  
الظاهر أنه عَطْفٌ على - دَاخِلَةٍ - وليس بسديد ، لأن الدخول في حيز النفي شامل  
لذلك ، وكذا لو عطفها على أُخِرَتْ بمعنى - أو جعلت معمولة - لَأَنَّ التَّأْخِيرَ عَنْ

- (١) لأن مدلوله المطابق ثبوت النفي عن إنسان ما ويلزمه النفي عن الجملة .  
(٢) وهو وقوع النكرة في سياق النفي - وبعد فهذا البحث على طوله لا طائل  
تحتة ، ولا يليق الاشتغال به في علوم البلاغة (٣) هو لا مَبْنِي الطيب المتنبى .



نَحْو - مَا جَاءَ الْقَوْمُ كُلُّهُمْ ، أَوْ مَا جَاءَ كُلُّ الْقَوْمِ ، وَلَمْ أَخُذْ كُلَّ الدَّرَاهِمِ ، أَوْ كُلَّ الدَّرَاهِمِ لَمْ أَخُذْ - تَوَجَّهَ النَّفْيُ إِلَى الشُّمُولِ خَاصَّةً ، وَأَفَادَ ثُبُوتَ الْفِعْلِ أَوْ الْوَصْفِ لِبَعْضٍ أَوْ تَعَلُّقَهُ بِهِ ، وَإِلَّا عَمَّ كُلُّ فَرْدٍ ، كَقَوْلِ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ لَمَّا قَالَ لَهُ ذُو الْيَدَيْنِ - أَقْصَرْتَ الصَّلَاةَ أَمْ نَسِيتَ :

أداة النفي أيضا شامل له ، اللهم إلا أن يخصص التأخير بما إذا لم تدخل الأداة على فعل عامل في كل على ما يشعر به المثال ، والمعمول أعم من أن يكون فاعلا أو مفعولا أو تأكيذا لا محدهما أو غير ذلك [ نحو ما جاءني القوم كلهم ] في تأكيد الفاعل [ أو ما جاءني كل القوم ] في الفاعل ، وقدم التأكيذ على الفاعل لأن كلاً أصل فيه [ أو لم آخذ كل الدراهم ] في المفعول المتأخر [ أو كل الدراهم لم آخذ ] في المفعول المتقدم ، وكذا لم - آخذ الدراهم كلها أو الدراهم كلها لم آخذ - ففي جميع هذه الصور [ توجه النفي إلى الشمول خاصة ] لا إلى أصل الفعل [ وأفاد ] الكلام [ ثبوت الفعل أو الوصف لبعض ] مما أضيف إليه كل إن كانت كل في المعنى فاعلا للفعل أو الوصف المذكور في الكلام [ أو ] أفاد [ تعلقه ] أي تعلق الفعل أو الوصف [ به ] أي ببعض مما أضيف إليه كل إن كان كل في المعنى مفعولا للفعل أو الوصف ، وذلك بدليل الخطاب وشهادة الذوق والاستعمال ، والحق أن هذا الحكم أكثرى لا كلى بدليل قوله تعالى ( وَاللَّهُ لَا يُحِبُّ كُلُّ خُنَّالٍ فَخُورٍ ) ( وَاللَّهُ لَا يُحِبُّ كُلُّ كَفَّارٍ أَثِيمٍ ) ( وَلَا تُطِيعُ كُلُّ حَلَافٍ مَهِينٍ ) [ وإلا ] أي وإن لم تكن داخلة في حيز النفي ، بأن قدمت على النفي لفظا ولم تقع معمولة للفعل المنفي [ عم ] النفي كل فرد مما أضيف إليه كل ، وأفاد نفي أصل الفعل عن كل فرد [ كقول النبي صلى الله عليه وسلم لما قال له ذو اليدين ] اسم واحد من الصحابة (١) [ أقصرت الصلاة ] بالرفع فاعل - أقصرت [ أم نسيت ]

(١) هو لقبه لا اسمه ، أما اسمه فالخرباق أو العرابض بن عمرو .

كُلِّ ذَاكَ لَمْ يَكُنْ ، وَعَلَيْهِ قَوْلُهُ :

قَدْ أَصْبَحَتْ أُمُّ الْخِيَارِ تَدْعِي عَلَى ذَنْبِهَا كُلِّهِ لَمْ أَصْنَعْ  
وَأَمَّا تَأْخِيرُهُ فَلَا قِتْضَاءَ الْمَقَامِ تَقْدِيمِ الْمُسْنَدِ .

يا رسول الله [ كل ذلك لم يكن ] هذا قول النبي صلى الله تعالى عليه وسلم ، والمعنى لم يقع واحد من القصر والنسيان على سبيل شهول النفي وعمومه لوجهين : أحدهما أن جواب - أم - إما بتعيين أحد الأمرين أو بنفيهما جميعا تخطئة للمستفهم ، لا بنفي الجمع بينهما ، لأنه عارف بأن الكائن أحدهما ، والثاني ما روى أنه لما قال النبي عليه السلام : كل ذلك لم يكن - قال له ذو اليمين : بل بعض ذلك قد كان - ومعلوم أن الشبوت للبعض إنما ينافي النفي عن كل فرد لا النفي عن المجموع [ وعليه ] أي على عموم النفي عن كل فرد [ قوله ] أي قول أبي النجم .

[ قد أصبحت أم الخيار تدعي على ذنبا كله لم أصنع ]

يرفع - كله - على معنى لم أصنع شيئا مما تدعيه على من الذنوب ، ولا فائدة هذا المعنى عدل عن النصب المستغنى عن الاضرار إلى الرفع المفتقر إليه ، أي لم أصنعه .  
[ وأما تأخيرته ] أي تأخير المسند إليه [ فلا قِتْضَاءَ الْمَقَامِ تَقْدِيمِ الْمُسْنَدِ ] وسيجيء بيانه (١) .

هذا وما نقله عن عبد القاهر لا يكاد يفرق عما نقله قبله ، وإنما ذكره بعده لاستقامة أدلته - ومن أمثلة ذلك أيضا :

(١) وما كُلُّ ذِي لُبٍّ بِمُؤْتِيكَ نُصْحَهُ وَمَا كُلُّ مُؤْتٍ نَصَحَهُ بِبَلِيْبٍ

(٢) مَا كُلُّ رَأْيٍ الْفَتَى يَدْعُو إِلَى رَشْدٍ إِذَا بَدَأَ لَكَ رَأْيٌ مُشْكَلٌ قَفَفَ

(٣) إِنَّ الْمَعْلَمَ وَالطَّبِيْبَ كِلَاهُمَا لَا يَنْصَحَانِ إِذَا هُمَا لَمْ يُكْرَمَا

(١) أي في باب المسند الآتي بعد هذا الباب .

هَذَا كُلُّهُ مُقْتَضَى الظَّاهِرِ وَقَدْ يُخْرَجُ الْكَلَامُ عَلَى خِلَافِهِ ، فَيُوضَعُ الْمُضْمَرُ  
مَوْضِعَ الْمَظْهَرِ كَقَوْلِهِمْ - نَعَمْ رَجُلًا - مَكَانَ - نَعَمْ الرَّجُلُ زَيْدٌ - فِي أَحَدِ الْقَوْلَيْنِ ،  
وَقَوْلِهِمْ - هُوَ أَوْ هِيَ زَيْدٌ عَالِمٌ - مَكَانَ الشَّانِ أَوْ الْقِصَّةِ ، لِيَتِمَّ مَعْنَى مَا يَعْقِبُهُ فِي ذَهْنِ  
السَّامِعِ ، لِأَنَّهُ إِذَا لَمْ يَفْهَمْ مِنْهُ

### وضع المضمير موضع المظهر

[ هذا ] أى الذى ذكر من الحذف والاضمار وغير ذلك فى المقامات  
المدكورة [ كله مقتضى الظاهر ] من الحال [ وقد يخرج الكلام على خلافه ] أى على  
خلاف مقتضى الظاهر لاقتضاء الحال إِيَّاهُ [ فيوضع المضمير موضع المظهر كقولهم - نعم  
رجلاً ] زَيْدٌ [ مكان - نعم الرجل زيد ] فان مقتضى الظاهر فى هذا المقام هو الاظهار  
دون الاضمار ، لعدم تقدم ذكر المسند إليه ، وعدم قرينة تدل عليه ، وهذا الضمير  
عائد إلى مُتَعَقِّلٍ معهود فى الذهن ، والتزم تفسيره بشكراً ليعلم جنس المُتَعَقِّلِ ، وإنما  
يكون هذا من وضع المضمير موضع المظهر [ فى أحد القولين ] أى قول من يجعل  
المخصوص خبر مبتدأ محذوف ، وأما من يجعله مبتدأ ونعم رجلاً - خبره فيجتمعل عنده  
أن يكون الضمير عائداً إلى المخصوص وهو متقدم تقديراً ، ويكون التزام أفراد الضمير  
حيث لم يقل - نعماً ونعموا - من خواص هذا الباب ، لكونه من الأفعال الجامدة  
[ وقولهم - هو أو هي زيد عالم - مكان الشان أو القصة ] فالاضمار فيه أيضاً على خلاف  
مقتضى الظاهر لعدم التقدم ، واعلم أن الاستعمال على أن ضمير الشان إنما يؤنث إذا  
كان فى الكلام مؤنث غير فضلة ، فقوله - هي زيد عالم - مجرد قياس ، ثم علل وضع  
المضمير موضع المظهر فى البابين بقوله [ لىتمكن ما يعقبه ] أى يعقب الضمير ، أى يحى  
على عقبه [ فى ذهن السامع لأنه ] أى السامع [ إذا لم يفهم منه ] أى من الضمير

مَعْنَى أَنْتَظَرُهُ ، وَقَدْ يُعَكِّسُ فَإِنْ كَانَ اسْمُ إِشَارَةٍ فَلِكَمَالِ الْعُنَايَةِ بِتَمْيِيزِهِ لَاخْتِصَاصَهُ  
بِحُكْمٍ بَدِيعٍ ، كَقَوْلِهِ :

كَمْ عَاقِلٍ عَاقِلٍ أَعَيْتَ مَذَاهِبَهُ وَجَاهِلٍ جَاهِلٍ تَلَقَّاهُ مَرَزُوقًا  
هَذَا الَّذِي تَرَكَ الْأَوْهَامَ حَائِرَةً وَصَيَّرَ الْعَالَمَ النَّحْرِيرَ زَنْدِيقًا

[ معنى انتظره ] أى انتظر السامع ما يعقب الضمير ليفهم منه معنى ، فيتمكن بعد  
وروده فضل تمكن ، لأن الحصول بعد الطلب أعز من المُتَسَاقِ بلا تعب ، ولا يخفى  
أن هذا لا يحسن فى باب - نعم - لأن السامع مالم يسمع المُفَسِّرَ لم يعلم أن فيه ضميرا ،  
فلا يتحقق فيه التشوق والانتظار (١) .

### وضع المظهر موضع المضمهر

[ وقد يعكس ] وَضَعُ المضمهر موضع المظهر ، أى يوضع المظهر موضع المضمهر  
[ فإن كان ] المظهر الذى وضع موضع المضمهر [ اسم ] إشارة فلكمال العُنَايَةِ بِتَمْيِيزِهِ [ أى  
تمييز المسند اليه ] لااختصاصه بحكم بديع كقوله : كَمْ عَاقِلٍ عَاقِلٍ [ هو وصف عاقل  
الاول ، بمعنى كامل العقل مُتَنَاهٍ فيه ] أَعَيْتَ [ أى أَعَيْتَهُ وَأَعْجَزْتَهُ ، أَوْ أَعَيْتَ عَلَيْهِ  
وصعبت (٢) ] مَذَاهِبَهُ [ أى طرق معاشه ] وَجَاهِلٍ جَاهِلٍ تَلَقَّاهُ مَرَزُوقًا \* هَذَا الَّذِي  
تَرَكَ الْأَوْهَامَ حَائِرَةً \* وَصَيَّرَ الْعَالَمَ النَّحْرِيرَ [ أى المتنن من - نَحَرَ الْأُمُورَ عِلْمًا أَنْقَنَاهَا  
[ زنديقا ] (٣) كَافِرًا نَافِيًا لِلصَّانِعِ الْعَدْلَ الْحَكِيمَ ، فَقَوْلُهُ - هَذَا - إِشَارَةٌ إِلَى حُكْمٍ سَابِقٍ غَيْرِ

(١) قد أجيب عن هذا بأنه يجوز أن يعرف أن فيه ضميرا قبل سماع المفسر بقريئة  
أو نحوها (٢) هو متعد على التقدير الاول ، ولازم على الثانى (٣) البيتان لأحمد بن  
يحيى بن إسحاق الراوندى من شعراء الدولة العباسية ، وقد جاء قبل البيتين :

أَوِ التَّهْكُمِ بِالسَّامِعِ كَمَا إِذَا كَانَ فَاقْدَا الْبَصَرَ ، أَوِ النَّدَاءِ عَلَى كَيْلِ بِلَادَتِهِ أَوْ  
فَطَاتَتِهِ ، أَوْ ادْعَاءِ كَمَا لظهوره ، وَعَلَيْهِ مِنْ غَيْرِ هَذَا الْبَابِ .  
تَعَالَلْتُ كَيْ أَشْجَى وَمَا بِكَ عِلَّةٌ تُرِيدِينَ قَتْلِي قَدْ ظَفَرْتُ بِذَلِكَ

محسوس ، وهو كَوْنُ العاقل محروما والجاهل مرزوقا ، فكان القياس فيه الاضمار ، فعدل  
الى اسم الاشارة لكمال العناية بتمييزه ، لِبَرِي السامعين أن هذا الشيء المتميز المتعين  
هو الذي له الحكم العجيب ، وهو جعل الالهام حائرة والعالم التحرير زنديقا ، فالحكم  
البديع هو الذي اثبت للمسند اليه المعبر عنه باسم الاشارة [ أو التهكم ] عطف على كمال  
العناية [ بالسامع كما إذا كان ] السامع [ فاقد البصر ] أو لا يكون ثمة مشار إليه أصلا  
[ أو النداء على كمال بِلَادَتِهِ ] أي بِلَادَةِ السامع بأنه لا يدرك غير المحسوس [ أو ] على  
كَمَالِ [ فطَاتَتِهِ ] بأن غير المحسوس عنده بمنزلة المحسوس [ أو ادعاء كمال ظهوره ] أي  
ظهور المسند اليه [ وعليه ] أي على وضع اسم الاشارة موضع المضمحل لادعاء كمال الظهور  
[ من غير هذا الباب ] أي باب المسند اليه [ تعاللت ] أي أظهرت العلة والمرض [ كي  
أشجى ] أي أحزن ، من - شَجِيَّ بالسكسر - أي صار حزينا ، لا من - شَجَا الْعُظْمُ -  
بمعنى - نَشِبَ في حلقه [ وما بك علة \* ترِيدِينَ قَتْلِي قَدْ ظَفَرْتُ بِذَلِكَ ] (١) أي بقتلي ،

(١) سُبْحَانَ مَنْ وَضَعَ الْأَشْيَاءَ مَوَاضِعَهَا وَفَرَّقَ الْعِزَّ وَالْإِذْلَالَ تَفَرِّقًا

البيت لعبد الله بن الدمينه من شعراء الدولة الأموية :

تطبيقات على وضع المضمحل موضع المظهر وبالعكس :

(١) نَعَمْ أَمْرَيْنِ حَاتِمٌ وَكَعْبٌ كَلَاهُمَا غَيْثٌ وَسَيْفٌ عَضْبٌ

(٢) إِنْ تَسْأَلُوا الْحَقَّ نَعَطِ الْحَقِّ سَائِلُهُ وَالدرعُ مُحَقَّبَةٌ وَالسيفُ مَقْرُوبٌ

وَأِنْ كَانَ غَيْرُهُ فَلِزِيَادَةِ التَّمَكُّينِ ، نَحْوُ ( قُلْ هُوَ اللَّهُ أَحَدٌ ۝ اللَّهُ الصَّمَدُ )  
وَنَظِيرُهُ مِنْ غَيْرِهِ - وَبِالْحَقِّ أَنْزَلْنَاهُ وَبِالْحَقِّ نَزَلَ - أَوْ إِدْخَالَ الرُّوحِ فِي ضَمِيرِ  
السَّامِعِ وَتَرْبِيَةِ الْمَهَابَةِ ، أَوْ تَقْوِيَةِ دَاعِي الْمَأْمُورِ ، مِثَالَهُمَا قَوْلُ الْخُلَفَاءِ - أَمِيرُ  
الْمُؤْمِنِينَ يَا مَرْكَ بَكَدَا -

كان مقتضى الظاهر أن يقول - به - لأنه ليس بمحسوس ، فعدل إلى - ذلك - إشارة  
إلى أن قتله قد ظهر ظهور المحسوس .

[وإن كان] المظهر الذى وضع موضع المضمّر [غيره] أى غير اسم الإشارة  
[لزيادة التمكن] أى جعل المسند إليه متمكناً عند السامع [نحو - قل هو الله أحد ،  
الله الصمد] أى الذى يُصمَدُ إليه ويُقصدُ فى الحوائج ، لم يقل - هو الصمد - لزيادة  
التمكن [ونظيره] أى نظير - قُلْ هُوَ اللَّهُ أَحَدٌ ، اللَّهُ الصَّمَدُ - فى وضع المظهر موضع  
المضمّر لزيادة التمكن [من غيره] أى من غير باب المسند إليه [وبالحق] أى بالحكمة  
المقتضية للانزال [أنزلناه] أى القرآن [وبالحق نزل] حيث لم يقل وبه نزل [أو  
إدخال الروح] عطفت على زيادة التمكن [فى ضمير السامع وتربية المهابة] عنده ، هذا  
كالتأكيّد لإدخال الروح [أو تقوية داعي المأمور ، مثالهما] أى مثال التقوية وإدخال  
الروح مع التربية [قول الخلفاء - أمير المؤمنين يأمر بكذا] مكان - أنا آمرك  
فالأول ( نعم امرأين ) من وضع المضمّر موضع المظهر لأجل إفادة التشويق ،  
والثانى من وضع المظهر موضع المضمّر لزيادة التمكن .

أمثلة أخرى :

(١) - قوله تعالى - فَانْهَآ لَا تَعْبَى الْآبْصَارُ وَلَكِنْ تَعْبَى الْقُلُوبُ الَّتِي فِي الصُّدُورِ .

(٢) شَدَدْنَا شِدَّةَ اللَّيْثِ غَدَاً وَاللَّيْثُ غَضْبَانُ

وَعَلَيْهِ مِنْ غَيْرِهِ - فَإِذَا عَزَمْتَ فَتَوَكَّلْ عَلَى اللَّهِ - أَوْ اسْتَغْطَافٍ كَقَوْلِهِ :

إِلَهِي عَبْدُكَ الْعَاصِي أَنَا كَا

قَالَ السَّكَّاكِيُّ : هَذَا غَيْرُ مُخْتَصٍّ بِالْمُسْنَدِ إِلَيْهِ وَلَا بِهَذَا الْقَدْرِ بَلْ كُلُّ مِنَ التَّكْلِيمِ وَالْخُطَابِ وَالْغَيْبَةِ مُطْلَقًا يُنْقَلُ إِلَى الْآخِرِ ،

[وعليه] أى على وضع المظهر موضع المضمحل لتقوية داعى المأمور [من غيره] أى من غير باب المسند إليه [فإذا عزم فتوكل على الله] لم يقل - عَلَى - لما فى لفظ الله من تقوية الداعى إلى التوكل عليه ، لدلالته على ذات موصوفة بالأوصاف الكاملة من القدرة الباهرة وغيرها [أو الاستغطاف] أى طالب العطف والرحمة [كقوله :

إِلَهِي عَبْدُكَ الْعَاصِي أَنَا كَا مُقَرَّرًا بِالذُّنُوبِ وَقَدْ دَعَا كَا

لم يقل - أَنَا - لما فى لفظ - عَبْدُكَ الْعَاصِي - من التَّخَضُّعِ واستحقاق الرحمة وترقب الشفقة .

### الالتفات

[قال السكاكى هذا] أعنى نقل الكلام عن الحكاية إلى الغيبة [غير مختص بالمسند إليه ولا] النقل مطلقا مختص [بهذا القدر] أى بأن يكون عن الحكاية إلى الغيبة ، ولا تخلو العبارة عن تسامح (١) [بل كل من التكلم والخطاب والغيبة مطلقا] أى سواء كان فى المسند إليه أو غيره ، وسواء كان كل منها واردا فى الكلام أو كان مقتضى الظاهر إيرادها [ينقل إلى الآخر] فتصير الأقسام ستة حاصلة من ضرب الثلاثة

(١) لأن ظاهر كلام الخطيب أن النقل عن الحكاية إلى الغيبة هو الذي لا يختص بهذا القدر ، مع أن الذي لا يختص به هو النقل مطلقا كما جرى عليه السعد دفعا لما فى هذا الظاهر من التهاافت .

وَيُسَمَّى هَذَا النَّقْلُ الْتَفَاتًا ، كَقَوْلِهِ :

تَطَاوَلَ لَيْلُكَ بِالْأَثْمَدِ

وَالْمَشْهُورُ أَنَّ الْاَلْتَفَاتَ هُوَ التَّعْبِيرُ عَنْ مَعْنَى بِطَرِيقٍ مِنَ الثَّلَاثَةِ بَعْدَ التَّعْبِيرِ عَنْهُ بِآخَرِ مِنْهَا ،

فِي الْاِثْنَيْنِ (١) وَلَفْظٌ مُطْلَقًا لَيْسَ فِي عِبَارَةِ السَّكَاكِيِّ ، لَكِنَّهُ مُرَادُهُ بِحَسَبِ مَا عَلِمَ مِنْ مَذْهَبِهِ فِي الْاَلْتَفَاتِ بِالنَّظَرِ إِلَى الْاَمْتِلَةِ [ وَيُسَمَّى هَذَا النَّقْلُ ] عِنْدَ عُلَمَاءِ الْمَعَانِي [ الْتَفَاتًا ] مَأْخُوذٌ مِنَ التَّفَاتِ الْاِنْسَانِ عَنْ يَمِينِهِ إِلَى شِمَالِهِ وَبِالْعَكْسِ [ كَقَوْلِهِ ] أَيْ قَوْلِ امْرِئٍ الْقَيْسِ (٢) [ تَطَاوَلَ لَيْلُكَ ] خُطَابًا لِنَفْسِهِ الْتَفَاتًا ، وَمَقْتَضَى الظَّاهِرِ - لَيْلِي [ بِالْأَثْمَدِ ] بِفَتْحِ الْهَمْزَةِ وَضَمِّ الْمِيمِ اسْمَ مَوْضِعٍ [ وَالْمَشْهُورُ ] عِنْدَ الْجُمْهُورِ [ أَنَّ الْاَلْتَفَاتَ هُوَ التَّعْبِيرُ عَنْ مَعْنَى بِطَرِيقٍ مِنَ ] الطَّرِيقِ [ الثَّلَاثَةِ ] التَّكْلِمِ وَالْخُطَابِ وَالْغَيْبَةِ [ بَعْدَ التَّعْبِيرِ عَنْهُ ] أَيْ عَنْ ذَلِكَ الْمَعْنَى [ بِآخَرِ مِنْهَا ] أَيْ بِطَرِيقٍ آخَرَ مِنَ الطَّرِيقِ الثَّلَاثَةِ ، بِشَرَطِ أَنْ يَكُونَ التَّعْبِيرُ الثَّانِي عَلَى خِلَافِ مَا يَقْتَضِيهِ الظَّاهِرُ وَيَتَرَقَّبُهُ السَّامِعُ ، وَلَا بُدَّ مِنْ هَذَا الْقَيْدِ لِيُخْرَجَ مِثْلُ قَوْلِنَا - أَنَا زَيْدٌ وَأَنْتَ عَمْرُو ،

وَنَحْنُ اللَّذُونَ صَبَحُوا الصَّبَاحَ (٣)

(١) الثَّلَاثَةُ هِيَ التَّكْلِمُ وَالْخُطَابُ وَالْغَيْبَةُ ، وَالْاِثْنَانِ مَا بَقِيَ مِنْهَا بَعْدَ اعْتِبَارِ أَخْذِ وَاحِدٍ مِنْهَا مَقُولًا إِلَى غَيْرِهِ :

(٢) هُوَ امْرُؤُ الْقَيْسِ بْنِ عَانَسٍ الْكَنْدِيُّ الصَّحَابِيُّ ، وَذَلِكَ مِنْ قَوْلِهِ :

تَطَاوَلَ لَيْلُكَ بِالْأَثْمَدِ وَنَامَ الْحُلِيُّ وَلَمْ تَرُقْدِ

وَبَاتَ وَبَاتَتْ لَهُ لَيْلَةٌ كَلِيلَةُ ذِي الْعَائِرِ الْأَرْمَدِ

(٣) هُوَ مِنْ قَوْلِ رَجُلٍ جَاهِلِيٍّ مِنْ بَنِي عَقِيلَ :



وَهَذَا أَخْصَ ، مِثَالُ الْاَلْتِفَاتِ مِنَ التَّكَلُّمِ إِلَى الْخِطَابِ - وَمَالِي لَا أَعْبُدُ الَّذِي  
فَطَرَنِي وَإِلَيْهِ تُرْجَعُونَ -

وقوله تعالى - وَإِلَيْكَ نَسْتَعِينُ ، و- اهْدِنَا - و- أَنْعِمْتَ - فان الالتفات إنما هو في - إِيَّاكَ  
نَعْبُدُ - والباقي جَارٍ عَلَى أَسْلُوبِهِ ، ومن زعم أن في مثل - يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا - الالتفات والقياس  
أنتم فقد سها ، على ما يشهد به كتب النحو (١) [وهذا] أى الالتفات بتفسير الجمهور  
[أخص منه] بتفسير السكاكي ، لأن النقل عنده أعم من أن يكون قد عبر عنه  
بطريق من الطرق ثم بطريق آخر ، أو يكون مقتضى الظاهر أن يعبر عنه بطريق منها  
فترك وعدل إلى طريق آخر ، فيتحقق الالتفات بتعبير واحد ، وعند الجمهور مخصوص  
بالأول ، حتى لا يتحقق الالتفات بتعبير واحد ، فكلُّ التفات عندهم التفات عنده من  
غير عكس ، كما في - تَطَاوَلَ لَيْلُكَ [مثال الالتفات من التكلم إلى الخطاب - ومالي لا  
أعبد الذى فطرني وإليه ترجعون] ومقتضى الظاهر - أَرْجِعْ - والتحقيق أن المراد  
مالكهم لا تعبدون ، لكن لما عبر عنهم بطريق التكلم كان مقتضى ظاهر السوق إجراء  
باقى الكلام على ذلك الطريق ، فعدل عنه إلى طريق الخطاب ، فيكون التفاتاً على

نحن اللذون صبحوا الصباحا يوم النخيل غارة ملحاحا  
والصبحاحا ظرف زمان متعلق بقوله - صبحوا - وألفه للاطلاق ، والنخيل موضع  
بالشام ، وملحاحا صيغة مبالغة من اللحاح ، والشاهد في انتقاله من ضمير المتكلم وهو  
- نحن - إلى الغيبة وهو - اللذون - وهو جار على ما يقتضيه الظاهر .  
(١) من أن عائد الموصول قياسه أن يكون بلفظ الغيبة ، لأن الموصول اسم  
ظاهر ، فهو من قبيل الغيبة وإن عرض له الخطاب بالنداء ، وحينئذ يكون - آمنا -  
جاريا على مقتضى الظاهر .

وَالْإِلَى الْغَيْبَةِ (لَمَّا أَعْطَيْنَاكَ الْكَوْثَرَ فَصَلَ لِرَبِّكَ وَانْحَر) وَمِنْ الْخُطَابِ إِلَى التَّكَلُّمِ :  
 طَحَا بِكَ قَلْبٌ فِي الْحَسَانِ طُرُوبُ بُعِيدَ الشَّبَابِ عَصَرَ حَانَ مَشِيبُ  
 يَكْلَفُنِي لَيْلِي وَقَدْ شَطَّ وَلَيْهَا وَعَادَتْ عَوَادُ بَيْنَنَا وَخُطُوبُ  
 وَإِلَى الْغَيْبَةِ - حَتَّى إِذَا

المذهبين [ و ] مثال الالتفات من التكلم [ إلى الغيبة - لَمَّا أَعْطَيْنَاكَ الْكَوْثَرَ ، فصل  
 لِرَبِّكَ وانحر ] ومقتضى الظاهر - لنا [ و ] مثال الالتفات [ من الخطاب إلى التكلم ]  
 قول الشاعر (١) [ طحا ] أى ذهب [ بك قلب في الحسان طروب ] ومعنى طروب في  
 الحسان أن له طربا في طلب الحسان ونشاطا في مراودتها [ بعيد الشباب ] تصغير -  
 بعُد - للقرب ، أي حين ولى الشباب وكاد ينصرم [ عصر ] ظرف زمان مضاف إلى  
 الجملة الفعلية ، أعني قوله [ حان ] أى قُرِبَ [ مشيب \* يكلفني ليل ] فيه التفات من  
 الخطاب في - بك - إلى التكلم ، ومقتضى الظاهر - يكلفك - وفاعل - يكلفني - ضمير  
 القلب ، و - ليلي - مفعوله الثاني ، والمعنى - يطالبني القلب بوصيل ليلي ، وروى  
 - تكلفني - بالتاء الفوقانية ، على أنه مسند إلى - ليلي - والمفعول محذوف أى شذائد  
 فراقها ، أو على أنه خطاب للقلب ، فيكون التفاتا آخر من الغيبة إلى الخطاب [ وقد  
 شط ] أى بعُدَ [ وليها ] أى قربها [ وعادت عواد بيننا وخطوب ] قال المرزوق : عادت  
 يجوز أن يكون فاعلت من (٢) المُعَادَاة ، كَأَنَّ الصَّوَارِفَ وَالْخُطُوبَ صَارَتِ تَعَادِيهِ ،  
 ويجوز أن يكون من عَادَ يَعُودُ - أى عادت عَوَادٌ وعَوَائِقُ كانت تحول بيننا إلى  
 ما كانت عليه قبل [ و ] مثل الالتفات من الخطاب [ إلى الغيبة ] قوله تعالى [ حتى إذا

(١) هو علقمة بن عبدة الفحل من الشعراء الجاهليين .

(٢) لأن أصل عَادَتْ عَادَوْتُ ، قلبت الواو ألفا لتحركها وانفتاح ما قبلها ، ثم  
 حذفت الألف لالتقاء الساكنين فصارت عَادَتْ على وزن فَاعَتْ بحذف لام الكلمة .

كُنْتُمْ فِي الْفُلْكِ وَجَرَيْنَ بِهِمْ - وَمِنَ الْغَيْبَةِ إِلَى التَّكْلُمِ - وَاللَّهُ الَّذِي أَرْسَلَ الرِّيَّاحَ فَتَثِيرُ سَحَابًا فُسْقَنَاهُ - وَإِلَى الْخُطَابِ - مَالِكِ يَوْمِ الدِّينِ [يَاكَ نَعْبُدُ - .

وَوَجْهَهُ أَنَّ الْكَلَامَ إِذَا نُقِلَ مِنْ أُسْلُوبٍ إِلَى أُسْلُوبٍ كَانَ أَحْسَنَ تَطْرِيقًا  
لِلنَّشَاطِ السَّامِعِ ، وَأَكْثَرَ إِيقَاضًا لِلِاصْغَاءِ إِلَيْهِ ، وَقَدْ تَخْتَصُّ مَوَاقِعُهُ بِلَطَائِفَ ، كَمَا  
فِي الْفَاتِحَةِ ، فَإِنَّ الْعَبْدَ إِذَا ذَكَرَ الْحَقِيقَ بِالْحَمْدِ عَنْ قَلْبٍ حَاضِرٍ يَجِدُ مِنْ نَفْسِهِ مُحَرِّكًَا  
لِلْإِقْبَالِ عَلَيْهِ ، وَكُلَّمَا أَجْرَى عَلَيْهِ صِفَةٌ مِنْ تِلْكَ الصِّفَاتِ الْعِظَامِ قَوَى ذَلِكَ الْمُحَرِّكَ  
إِلَى أَنْ يُؤَوَّلَ الْأَمْرُ إِلَى خَاتِمَتِهَا الْمُفِيدَةِ أَنَّهُ مَالِكُ الْأَمْرِ كُلِّهِ فِي يَوْمِ الْجَزَاءِ ،

كُنْتُمْ فِي الْفُلْكِ وَجَرَيْنَ بِهِمْ [و] مِثَالِ الْإِنْفَاتِ [مِنَ الْغَيْبَةِ إِلَى التَّكْلُمِ]  
قَوْلُهُ تَعَالَى [اللَّهُ الَّذِي أَرْسَلَ الرِّيَّاحَ فَتَثِيرُ سَحَابًا فُسْقَنَاهُ] وَمَقْتَضَى الظَّاهِرِ فُسْقَاهُ ، أَيْ  
سَاقَ اللَّهُ ذَلِكَ السَّحَابَ وَأَجْرَاهُ إِلَى بَلَدٍ هَيْتَ [و] مِثَالِ الْإِنْفَاتِ مِنَ الْغَيْبَةِ [إِلَى  
الْخُطَابِ] قَوْلُهُ تَعَالَى [مَالِكِ يَوْمِ الدِّينِ ، يَاكَ نَعْبُدُ] وَمَقْتَضَى الظَّاهِرِ إِيَّاهُ .

[وَوَجْهَهُ] أَيْ وَجْهَ حَسَنِ الْإِنْفَاتِ [أَنَّ الْكَلَامَ إِذَا نُقِلَ مِنْ أُسْلُوبٍ إِلَى أُسْلُوبٍ  
كَانَ] ذَلِكَ الْكَلَامَ [أَحْسَنَ تَطْرِيقًا] أَيْ تَجْدِيدًا وَإِحْدَانًا ، مِنْ - طَرِيقِ الثُّبُوتِ  
[لِلنَّشَاطِ السَّامِعِ وَ] كَانَ [أَكْثَرَ إِيقَاضًا لِلِاصْغَاءِ إِلَيْهِ] أَيْ إِلَى ذَلِكَ الْكَلَامِ ، لِأَنَّ  
لِكُلِّ جَدِيدٍ لَذَةً ، وَهَذَا وَجْهَ حَسَنِ الْإِنْفَاتِ عَلَى الْإِطْلَاقِ [وَقَدْ تَخْتَصُّ مَوَاقِعُهُ  
بِلَطَائِفَ] غَيْرَ هَذَا الْوَجْهِ الْعَامِ [كَمَا فِي] سُورَةِ [الْفَاتِحَةِ] ، فَإِنَّ الْعَبْدَ إِذَا ذَكَرَ الْحَقِيقَ  
بِالْحَمْدِ عَنْ قَلْبٍ حَاضِرٍ يَجِدُ [ذَلِكَ الْعَبْدَ] مِنْ نَفْسِهِ مُحَرِّكًَا لِلْإِقْبَالِ عَلَيْهِ [أَيْ عَلَى ذَلِكَ  
الْحَقِيقِ بِالْحَمْدِ] وَكُلَّمَا أَجْرَى عَلَيْهِ صِفَةٌ مِنْ تِلْكَ الصِّفَاتِ الْعِظَامِ قَوَى ذَلِكَ الْمُحَرِّكَ إِلَى  
أَنْ يُؤَوَّلَ الْأَمْرَ إِلَى خَاتِمَتِهَا [أَيْ خَاتِمَةَ تِلْكَ الصِّفَاتِ] ، يَعْنِي - مَالِكِ يَوْمِ الدِّينِ [الْمُفِيدَةِ  
أَنَّهُ] أَيْ ذَلِكَ الْحَقِيقُ بِالْحَمْدِ [مَالِكُ الْأَمْرِ كُلِّهِ فِي يَوْمِ الْجَزَاءِ] لِأَنَّهُ أَضْيَفُ مَالِكٍ إِلَى

فَجَبِئْتُ يُوْجِبُ الْاِقْبَالَ عَلَيْهِ وَالْخُطَابَ بِتَخْصِيصِهِ بِغَايَةِ الْخُضُوعِ وَالْاِسْتِعَانَةِ فِي الْمَهْمَاتِ .

يوم الدين على طريق الاتساع (١) والمعنى على الظرفية ، أى مآلِكَ في يوم الدين ، والمفعول محذوف دلالة على النعميم (٢) [فَجَبِئْتُ يُوْجِبُ] ذلك المحرك لتناهيهِ في القوة [الاقبال عليه] أى إقبال العبد على ذلك الحقيق بالحمد [والخطاب بتخصيصه بغاية الخضوع والاستعانة في المهمات] فالبناء في - بتخصيصه - متعلق بالخطاب ، يقال - حَاطَبْتُهُ بالدعاء - إذا دعوت له مواجهة ، وغاية الخضوع هو معنى العبادة ، وعموم المهمات مستفاد من حذف مفعول - نستعين (٣) والتخصيص مستفاد من تقديم

(١) يعنى به المجاز العقلي في النسبة الاضافية ، فقد أضيف اسم الفاعل إلى الظرف ، وَحَقُّهُ أَنْ يضاف إلى المفعول به (٢) وهو الذى قدره الخطيب في قوله - مالك الامر كله في يوم الجزاء (٣) يعنى مفعوله الثانى ، ومفعوله الاول هو الضمير المقدم عليه .  
تطبيقات على الالتفات :

(١) - قوله تعالى - وَلَوْ أَنَّهُمْ إِذْ ظَلَمُوا أَنْفُسَهُمْ جَاءُوكَ فَاسْتَغْفَرُوا اللَّهَ وَاسْتَغْفَرَ لَهُمُ الرَّسُولُ لَوَجَدُوا اللَّهَ تَوَّابًا رَحِيمًا .

(٢) بَأَنْتَ سَعَادُ فامسى القلب معموداً وَأَخْلَفْتُكَ ابْنَةُ الْحُرِّ المَوَاعِيدَ

(٣) - قوله تعالى - وَاسْتَغْفِرُوا رَبَّكُمْ ثُمَّ تُوبُوا إِلَيْهِ إِنَّ رَبِّي رَحِيمٌ وَدُودٌ .

فالاول فيه انتقال من الخطاب إلى الغيبة في قوله - واستغفر لهم الرسول ، والثانى فيه انتقال من التكلم إلى الخطاب في قوله (وأخلفتك) والثالث فيه انتقال من الخطاب إلى التكلم في قوله (إن ربى) .

أمثلة أخرى :

(١) - قوله تعالى - قُلْ يَا عِبَادِيَ الَّذِينَ أَسْرَفُوا عَلَى أَنْفُسِهِمْ لَا تَقْنَطُوا مِنْ رَحْمَةِ اللَّهِ

وَمَنْ خَلَّافَ الْمُقْتَضَى تَلَقَّى الْمُخَاطَبَ بَغَيْرَ مَا يَتَرَقَّبُ بِحَمَلِ كَلَامِهِ عَلَى خَلَّافٍ مُرَادِهِ تَنْبِيْهَا عَلَى أَنَّهُ هُوَ الْأَوَّلَى بِالْقَصْدِ ، كَقَوْلِ ابْنِ الْقُبَيْعَرِيِّ لِلْحِجَّاجِ وَقَدْ قَالَ لَهُ مُتَوَعِّدًا - لَا حَمْلَ لَكَ

المفعول ، فاللطيفة المختص بها موقع هذا الالتفات هي أن فيه تنبيها على أن العبد إذا أخذ في القراءة يجب أن تكون قراءته على وجه يجد من نفسه ذلك المحرك .

### الأسلوب الحكيم

ولما انجز الكلام إلى ذكر خلاف مقتضى الظاهر أورد عدة أقسام منه وإن لم تكن من مباحث المسند إليه فقال [ ومن خلاف المقتضى ] أي مقتضى الظاهر [ تلقى الخطاب ] من إضافة المصدر إلى المفعول ، أي تلقى المتكلم الخطاب [ بغير ما يترقب ] الخطاب ، والباء في - بغير - للتعدية وفي [ بحمل كلامه ] للسببية ، أي إنما تلقاه بغير ما يترقب بسبب أنه حمل كلامه ، أي الكلام الصادر عن الخطاب [ على خلاف مراده ] أي مراد الخطاب ، وإنما حمل كلامه على خلاف مراده [ تنبيها ] للخطاب [ على أنه ] أي ذلك الغير هو [ الأولى بالقصد ] والارادة [ كقول ابن القبيعري (١) للحجاج وقد قال ] الحجاج [ له ] أي لابن القبيعري حال كون الحجاج [ متوعدا ] إياه [ لا حمل لك ]

إِنَّ اللَّهَ يَغْفِرُ الذُّنُوبَ جَمِيعًا إِنَّهُ هُوَ الْغَفُورُ الرَّحِيمُ :

(٢) لَفُوكَ فِي عِلْمِ الْبِلَادِ مِنْكَسًا جَزَعَ الْهَلَالُ عَلَى قَتَى الْفَتَيَانِ

(٣) أَعْيَاكَ رَسْمُ الدَّارِ لَمْ يَتَكَلَّمْ حَتَّى تَكَلَّمَ كَالْأَصَمِّ الْأَعْجَمِ

(١) هو الغضبان بن القبيعري الشيباني من خطباء العرب وفصحائهم .

عَلَى الْأَدْهَمِ : مِثْلُ الْأَمِيرِ يَحْمِلُ عَلَى الْأَدْهَمِ وَالْأَشْهَبِ ؛ أَيُّ مَنْ كَانَ مِثْلَ الْأَمِيرِ  
فِي السُّلْطَانِ وَبَسْطَةِ الْيَدِ فَجَدِيرٌ بَأَنَّهُ يَصْفَدُ لَا أَنَّ يَصْفَدَ ، أَوِ السَّائِلِ بِغَيْرِ مَا يَتَطَلَّبُ ،  
بِتَنْزِيلِ سُؤَالِهِ مَنْزِلَةً غَيْرَهُ تَنْبِيْهَا أَنَّهُ الْأَوَّلَى بِحَالِهِ أَوِ الْمُهْمُّ لَهُ ، كَقَوْلِهِ تَعَالَى -  
يَسْأَلُونَكَ عَنِ الْأَهْلِ قُلْ هِيَ مَوَاقِيتُ لِلنَّاسِ وَالْحَجِّ -

عَلَى الْأَدْهَمِ [ يعني القيد ، هذا مَقُولُ قَوْلِ الْحِجَاجِ ] مِثْلُ الْأَمِيرِ يَحْمِلُ عَلَى الْأَدْهَمِ  
وَالْأَشْهَبِ [ هذا مَقُولُ قَوْلِ ابْنِ الْقَيْمِ عَثْرَى ، فَأَبْرَزَ وَعِيدَ الْحِجَاجِ فِي مَعْرِضِ الْوَعْدِ ، وَتَلَقَّاهُ  
بِغَيْرِ مَا يَتَرَقَّبُ ، بَأَنَّهُ حَمَلَ الْأَدْهَمَ فِي كَلَامِهِ عَلَى الْفَرَسِ الْأَدْهَمِ ، أَيُّ الَّذِي غَلَبَ سَوَادُهُ  
حَتَّى ذَهَبَ الْبَيَاضُ الَّذِي فِيهِ ، وَضُمَّ إِلَيْهِ الْأَشْهَبُ ، أَيُّ الَّذِي غَلَبَ بَيَاضُهُ حَتَّى ذَهَبَ  
سَوَادُهُ ، وَمَرَادُ الْحِجَاجِ إِنَّمَا هُوَ الْقَيْدُ ، فَتَنَبَّهَ عَلَى أَنَّ الْحَمْلَ عَلَى الْفَرَسِ الْأَدْهَمِ هُوَ الْأَوَّلَى  
بَأَنَّهُ يَقْصِدُهُ الْأَمِيرُ [ أَيُّ مَنْ كَانَ مِثْلَ الْأَمِيرِ فِي السُّلْطَانِ ] أَيُّ الْغَلْبَةِ [ وَبَسْطَةِ الْيَدِ ] أَيُّ  
السُّكْرِ وَالْمَالِ وَالنِّعْمَةِ [ فَجَدِيرٌ بَأَنَّهُ يَصْفَدُ ] أَيُّ يُعْطَى ، مِنْ - أَصْفَدُهُ [ لِأَنَّهُ يَصْفَدُ ] أَيُّ  
يَقْبِدُ مِنْ - صَفَدَهُ [ أَوِ السَّائِلِ ] عَطَفَ عَلَى الْمُخَاطَبِ ، أَيُّ تَلَقَّى السَّائِلَ [ بِغَيْرِ مَا يَتَطَلَّبُ  
بِتَنْزِيلِ سُؤَالِهِ مَنْزِلَةً غَيْرَهُ ] أَيُّ مَنْزِلَةً غَيْرَ ذَلِكَ السُّؤَالِ [ تَنْبِيْهَا ] لِلْسَّائِلِ [ عَلَى أَنَّهُ ] أَيُّ  
ذَلِكَ الْغَيْرِ [ الْأَوَّلَى بِحَالِهِ أَوِ الْمُهْمُّ لَهُ ، كَقَوْلِهِ تَعَالَى - يَسْأَلُونَكَ عَنِ الْأَهْلِ قُلْ هِيَ  
مَوَاقِيتُ لِلنَّاسِ وَالْحَجِّ ] سَأَلُوا عَنْ سَبَبِ اخْتِلَافِ الْقَمَرِ فِي زِيَادَةِ النُّورِ وَنَقْصَانِهِ ،  
فَأَجَبُوا بِدِيَانِ الْغَرَضِ مِنْ هَذَا الْاِخْتِلَافِ ، وَهِيَ أَنَّ الْأَهْلَ بِحَسَبِ ذَلِكَ الْاِخْتِلَافِ  
مَعَالِمُ يَوْقَتُ بِهَا النَّاسُ أُمُورَهُمْ مِنَ الْمَزَارِعِ وَالْمَتَاجِرِ وَمَحَالِّ الدِّيُونِ وَالصُّومِ وَغَيْرِ ذَلِكَ ،  
وَمَعَالِمُ لِلْحَجِّ يَعْرِفُ بِهَا وَقْتَهُ ، وَذَلِكَ لِلتَّنْبِيْهِ عَلَى أَنَّ الْأَوَّلَى وَالْأَلْيَقَ بِحَالِهِمْ أَنْ يَسْأَلُوا  
عَنْ ذَلِكَ ، لِأَنَّهُمْ لَيْسُوا بِمَنْ يَطْلَعُونَ بِسَهُولَةٍ عَلَى دَقَائِقِ عِلْمِ الْهَيْئَةِ ، وَلَا يَتَعَلَّقُ لَهُمْ بِهِ

وَكَقَوْلِهِ تَعَالَى - يَسْأَلُونَكَ مَاذَا يُنْفِقُونَ قُلْ مَا أَنْفَقْتُ مِنْ خَيْرٍ فَلِلَّهِ وَالَّذِينَ  
وَالْأَقْرَبِينَ وَالْيَتَامَىٰ وَالْمَسَاكِينِ وَابْنِ السَّبِيلِ -

غرض [وَكَقَوْلِهِ تَعَالَى - يَسْأَلُونَكَ مَاذَا يُنْفِقُونَ قُلْ مَا أَنْفَقْتُ مِنْ خَيْرٍ فَلِلَّهِ وَالَّذِينَ  
وَالْأَقْرَبِينَ وَالْيَتَامَىٰ وَالْمَسَاكِينِ وَابْنِ السَّبِيلِ] سألوا عن بيان ماذا ينفقون ، فأجيبوا  
ببيان المصارف تنبيها على أن المهم هو السؤال عنها ، لأن النفقة لا يعتد بها إلا أن تقع  
موقعها (١) .

(١) ويسمى كل من ذيك القسمين ( تلقى المخاطب بغير ما يترقب والسائل بغير  
ما يتطلب ) الأسلوب الحكيم .  
تطبيقات على الأسلوب الحكيم :

(١) قُلْتُ ثَقُلْتُ إِذْ أَتَيْتُ مَرَارًا قَالَ ثَقُلْتُ كَاهِلِي بِالْأَيْدِي  
(٢) أَنْتَ تَشْتَكِي عِنْدِي مِنْ أَوَّلَةِ الْفَرِيِّ وَقَدْ رَأَيْتَ الضَّيْفَانَ يَنْجُونَ مِنْزِلِي  
فَقُلْتُ كَأَنِّي مَا سَمِعْتُ كَلَامَهَا هُمُ الضَّيْفُ جَدِّي فِي قِرَاهِمُ وَعَجَلِي  
فالأول وقع فيه لفظ (ثقلت) في كلام المتكلم بمعنى حملتك المؤونة ، فحمله المخاطب  
على تثقيل عاتقه باليمن والأيدى ، والثاني من تلقى السائل بغير ما يتطلب ، تنبيها على  
أن الأولى بها الاستعداد لهم ، لا الشكوى منهم .  
أمثلة أخرى :

(١) قَالُوا سَلَوْتُ لِبُعْدِ الْأَلْفِ قُلْتُ لَهُمْ سَلَوْتُ عَنْ صَحْتِي وَالْبُرْءِ مِنْ سَقَمِي  
(٢) وَإِخْوَانٌ حَسِبْتُهُمْ دُرُوعًا فَكَانُواهَا وَلَكِنْ لِلْإِعَادِي  
وَقَالُوا قَدْ صَفَّتْ مِنَّا قُلُوبٌ نَعَمْ صَدَقُوا وَلَكِنْ عَنْ وَدَادٍ

وَمِنْهُ التَّعْبِيرُ عَنِ الْمُسْتَقْبَلِ بِلَفْظِ الْمَاضِي تَنْبِيْهَا عَلَى تَحَقُّقِ وَقُوْعِهِ نَحْوُ - وَيَوْمَ يَنْفَخُ فِي الصُّورِ فَفَزَعَ مَنْ فِي السَّمَوَاتِ وَمَنْ فِي الْأَرْضِ - وَمِثْلُهُ - وَإِنَّ الدِّينَ لَوَاقِعٌ - وَنَحْوُهُ - ذَلِكَ يَوْمَ يَجْمَعُ لَهُ النَّاسُ -

### التعبير عن المستقبل بلفظ الماضي

[ومنه] أى من خلاف مقتضى الظاهر [التعبير عن] المعنى [المستقبل بلفظ الماضي] تنبيها على تحقق وقوعه (١) نحو - ويوم ينفخ في الصور ففزع من في السموات ومن في الأرض [بمعنى - يَفْزَعُ] [ومثله] التعبير عن المقصود المستقبل بلفظ اسم الفاعل ، (٢) كقوله تعالى [وإن الدين لواقع] مكان - يَقَعُ [ونحوه] التعبير عن المستقبل بلفظ اسم المفعول ، كقوله تعالى [ذلك يوم يجمع له الناس] مكان - يَجْمَعُ ، وههنا بحث وهو أن كلا من اسمي الفاعل والمفعول قد يكون بمعنى الاستقبال وإن لم يكن ذلك بحسب أصل الوضع ، فيكون كل منهما ههنا واقعا في موقعه ، واردا على حسب مقتضى الظاهر ، والجواب أن كلا منهما حقيقة فيما تحقق فيه وقوع الوصف ، وقد استعمل ههنا فيما لم يتحقق مجازا (٣) تنبيها على تحقق وقوعه .

(١) وكذلك التعبير عن الماضي بلفظ المستقبل ، كقوله تعالى - وَأَتَّبِعُوا مَا تَتْلُوا الشَّيَاطِينُ عَلَىٰ مُلْكٍ سُلَيْمَانَ - أى ماتلت .

(٢) لأن اسم الفاعل حقيقة في الحال مجاز في الاستقبال كما سيأتى ، وكذا اسم المفعول .

(٣) وإذا كان مجازا كان من خلاف مقتضى الظاهر أيضا كما هو شأن كل مجاز ، وقد نازع بعضهم في عد المجاز من خلاف مقتضى الظاهر .

تطبيقات على التعبير عن المستقبل بلفظ الماضي وبالعكس :

(١) - قوله تعالى - (أَنِّي أَمَرُ اللَّهَ فَلَا تَسْتَعْجِلُوهُ سُبْحَانَهُ وَتَعَالَىٰ عَمَّا يُشْرِكُونَ) .



وَمِنْهُ الْقَلْبُ نَحْوُ عَرَضَتْ النَّاقَةُ عَلَى الْحَوْضِ وَقَبْلَهُ السَّكَايَ مُطْلَقًا، وَرَدَهُ غَيْرُهُ  
مُطْلَقًا، وَالْحَقُّ أَنَّهُ إِنْ تَضَمَّنَ اعْتِبَارًا لَطِيفًا قَبْلَ كَقَوْلِهِ :  
وَمِمِّهِ مَغْبِرَةٌ أَرْجَاؤُهُ كَانَ لَوْنُ أَرْضِهِ سَمَاؤُهُ

[ومنه] أى من خلاف مقتضى الظاهر .

### القلب

[القلب] وهو أن يجعل أحد أجزاء الكلام مكان الآخر والآخر مكانه [نحو -  
عرضت الناقة على الحوض] مكان - عرضت الحوض على الناقة - أي أظهرته عليها  
للتشرب [وقبله] أى القلب [السكاي مطلقا] وقال : [إنه مما يورث الكلام ملاحظة  
[ورده غيره] أى غير السكاي [مطابقا] لأنه عكس المطلوب ، ونقيض المقصود  
[والحق أنه إن تضمن اعتبارا لطيفا] غير الملاحظة التي أورثها نفس القلب [قبل  
كقوله : ومممه] أى مفازة [مغبرة] أى مملوءة بالغبرة [أرجاؤه] أى أطرافه  
ونواحيه ، جمع الرجاء مقصورا [كان لون أرضه سماؤه (١)] على حذف المضاف  
(٢) قوله تعالى - (وَاللَّهُ الَّذِي أَرْسَلَ الرِّيَّاحَ فَتُثِيرُ سُدُوحًا فَسُقْنَاهُ إِلَى بَلَدٍ مَيِّتٍ فَأَحْيَيْنَا  
بِهِ الْأَرْضَ بَعْدَ مَوْتِهَا كَذَلِكَ الْفُشُورُ) .

فالأول فيه لفظ - أتى - بمعنى يأتى ، والثانى فيه لفظ - فتثير - بمعنى فأنارت .

أمثلة أخرى :

(١) - قوله تعالى - (وَنَادُوا يَا مَالِكُ لِيَقْضِ عَلَيْنَا رَبُّكَ قَالَ إِنَّكُمْ مَا كُتُبُونَ) .

(٢) (وَلَقَدْ أَمَرْتُ عَلَى اللَّيْمِ يَسْبِنِي فَضَيْتُ نَمَتَ قُلْتُ لَا يَعْنِينِي

(١) هو من أرجوزة لرؤبة بن العجاج من شعراء الدولة الأموية .

أَيُّ لَوْنُهَا، وَإِلَّا رُدَّ كَقَوْلِهِ :

كَمَا طَيَّنَتْ بِالْفَدَنِ السِّيَاعَا

[أَيُّ لَوْنُهَا] بمعنى لون السماء ، فالمصراع الأخير من باب القلب ، والمعنى - كأن لون سماءه لغبرتها لون أرضه ، والاعتبار اللطيف هو المبالغة في وصف لون السماء بالغبرة ، حتى كأنه صار بحيث يشبه به لون الأرض في ذلك ، مع أن الأرض أصل فيه [وإلا] أى وإن لم يتضمن اعتبارا لطيفا [رد] لأنه عدول عن مقتضى الظاهر من غير نكتة يعتد بها [كقوله] :

\* فَلَمَّا أَنْ جَرَى سَمْنٌ عَلَيْهَا \*

[كَمَا طَيَّنَتْ بِالْفَدَنِ] أى بالقصر [السِّيَاعَا (١)] أى الطين بالتبين ، والمعنى - كما طيئت الفدن بالسِّياع ، يقال - طَيَّنْتُ السُّطْحَ والبيت ، ولقائل أن يقول : إنه يتضمن من المبالغة في وصف الناقة بالسمن ما لا يتضمنه قوله - كما طيئت الفدن بالسِّياع - لا يهامه أن السِّياع قد بلغ مبلغا من العظم والكثرة إلى أن صار بمنزلة الأصل ، والفدن بالنسبة إليه كالسِّياع بالنسبة إلى الفدن (٢) .

(١) هذا البيت لعمير بن شَيْمٍ التَّغْلِيّ المعروف بِالْقُطَامِيّ ، والضمير في قوله - عليها - للناقة ، وأن في قوله - فلما أن جرى - زائدة ، وجواب لما في قوله بعد هذا البيت :

أَمَرْتُ بِهَا الرِّجَالَ لِيَأْخُذُوهَا وَنَحْنُ نَنْظُرُ أَنْ لَنْ نُسْتَطَاعَا

(٢) يعنى أن الفدن فرع له في هذه الحالة ، كما أن السِّياع فرع له في غيرها ، ولا شك أن هذا القول صحيح إذا حمل السِّياع على الطين المخروط بالتبين ، أما إذا حمل على الآلة التى يطين بها فلا يتأتى فيه ذلك الاعتبار اللطيف .

تطبيقات على القلب :

(١) لُعَابُ أَلْفَاعِي الْقَاتِلَاتِ لُعَابُهُ وَارِي الْجَنَى اشْتَارَتْهُ أَيْدٍ عَوَّاسِلُ

## أحوال المسند

أَمَا تَرَكُهُ فَلَمَّا مَرَّ كَقَوْلِهِ :

فَإِنِّي وَقَيَّارٌ بِهَا لَغَرِيبٌ \*

## أحوال المسند

[ أَمَا تَرَكُهُ فَلَمَّا مَرَّ ] في حذف المسند إليه [ كَقَوْلِهِ ] :

وَمَنْ يَكُ أَمْسَى بِالْمَدِينَةِ رَحْلُهُ [ فَإِنِّي وَقَيَّارٌ بِهَا لَغَرِيبٌ ]

الرحل هو المنزل والمأوى ، وقيار اسم فرس أو جمل للشاعر ، وهو ضاني بن الحارث - كَذَا فِي الصَّحَاحِ - وَلَفْظُ الْبَيْتِ خَبَرٌ وَمَعْنَاهُ التَّحَسُّرُ وَالتَّوَجُّعُ ، فَالْمُسْنَدُ إِلَى - قِيَارٍ - مُحذوف (١) لِقَصْدِ الْإِخْتِصَارِ وَالِاحْتِرَازِ عَنِ الْعَيْثِ بِنَاءً عَلَى الظَّاهِرِ مَعَ

(٢) قَفِي قَبْلَ التَّفْرِيقِ يَا ضَبَاعًا وَلَا يَكُ مَوْقِفٌ مِنْكَ الْوَدَاعَا

فَالْأَوَّلُ فِيهِ تَشْبِيهُ مَقْبُولٍ لِّلْمَبَالِغَةِ ، وَالْأَصْلُ - لَعَابُهُ لَعَابُ الْإِفَاعِي - وَهُوَ قَلْبٌ مَقْبُولٌ ، وَالثَّانِي فِيهِ قَلْبٌ غَيْرُ مَقْبُولٍ ، وَالْأَصْلُ - وَلَا يَكُنِ الْوَدَاعُ مَوْقِفًا مِنْكَ ، لَا نِ الْأَصْلُ فِي التَّكْرَةِ إِذَا كَانَ مَعَهَا مَعْرِفَةٌ أَنْ تَكُونَ هِيَ الْخَبَرُ .

أَمْثَلَةٌ أُخْرَى :

(١) وَبَدَأَ الصَّبَاحُ كَانَ غُرَّتَهُ وَجَهُ الْخَلِيفَةِ حِينَ يُمْتَدِّحُ

(٢) فَلَوْ أَنِّي شَهِدْتُ أَبَا سَعَادٍ غَدَاةَ غَدَا لِمُجْتَهَةِ يَفْرُقُ

فَدَيْتُ بِنَفْسِهِ نَفْسِي وَمَالِي وَمَا آلُوكَ إِلَّا مَا أُطِيقُ

(١) وَالتَّقْدِيرُ - وَقَيَّارٌ غَرِيبٌ أَيْضًا ، وَقَوْلُهُ - لَغَرِيبٌ - فِي الْبَيْتِ خَبَرٌ إِنْ ، وَلَا يَصِحُّ

وقوله :

نَحْنُ بِمَا عِنْدَنَا وَأَنْتَ بِمَا عِنْدَكَ رَاضٍ وَالرَّأْيُ مُخْتَلَفٌ  
وَقَوْلُكَ - زَيْدٌ مُنْطَلِقٌ وَعَمْرُو - وَقَوْلُكَ - خَرَجْتُ فَذَا زَيْدٌ - وَقَوْلُهُ :  
\* إِنْ مَحَلًّا وَإِنْ مَرْتَحَلًّا \*

ضيق المقام بسبب التوجع ومحافظة الوزن ، ولا يجوز أن يكون - قيار - عطفًا على محل اسم إن وغريب خبرا عنهما لامتناع العطف على محل اسم إن قبل مضي الخبر لفظًا أو تقديرًا ، وأما إذا قدرنا له خبرًا محذوفًا فيجوز أن يكون هو عطفًا على محل اسم إن ، لأن الخبر مقدم تقديرًا ، فلا يكون مثل - إن زيدا وعمرو ذاهبان - بل مثل - إن زيدا وعمرو لذهاب - وهو جائز ، ويجوز أن يكون مبتدأ والمحذوف خبره والجملة بأسرها عطف على جملة إن مع اسمها وخبرها ، [ وكقوله :

[ نحن بما عندنا وأنت بما عندك راضٍ والرأي مختلف (١) ]

فقوله نحن مبتدأ محذوف الخبر لما ذكرنا ، أي نحن بما عندنا راضون ، فالمحذوف ههنا هو خبر الأول بقرينة الثاني ، وفي البيت السابق بالعكس [ وقولك زيد منطلق وعمرو ] أي وعمرو منطلق ، فحذف للاحتراز عن العبث من غير ضيق المقام [ وقولك خرجت فاذا زيد ] أي موجود أو حاضر أو واقف أو بالباب أو ما أشبه ذلك ، فحذف لما مر مع اتباع الاستعمال ، لأن إذا المفاجأة تدل على مطلق الوجود ، وقد ينضم إليها قرائن تدل على نوع خصوصية ، كلفظ الخروج المشعر بأن المراد فاذا زيد بالباب أو حاضر أو نحو ذلك [ وقوله :

[ إن محلا وانت مرتحلا ] وان في السفر إذ مضوا مهلا (٢)

أن يكون خبر قيار لا قرآنه باللام .

(١) هو لعمر بن امرئ القيس الخزرجي من الشعراء المحضرين (٢) هو لعمارة بن قيس

أَيُّ إِنَّا لَنَا فِي الدُّنْيَا وَلَنَا عَنْهَا ، وَقَوْلُهُ تَعَالَى (قُلْ لَوْ أَنْتُمْ تَمْلِكُونَ خَزَائِنَ رَحْمَةِ رَبِّي) وَقَوْلُهُ تَعَالَى (فَصَبِّرْ جَمِيلٌ) يَحْتَمِلُ الْأَمْرَيْنِ : أَيُّ أَجْمَلٍ أَوْ فَأَمْرِي .

[أي إن لنا في الدنيا] حُلُولًا [و] [إن] [لنا عنها] إلى الآخرة ارتحالاً ، والمسافرون قد تَوَغَّلُوا في الماضي لإرجوع لهم ، ونحن على أثرهم عن قريب ، فحذف المسند الذي هو ظرف قطعاً لقصد الاختصار والعسول إلى أقوى الدليلين ، أعنى العقل ، واضيق المقام ، أعنى المحافظة على الشعر ، ولاتباع الاستعمال لَأَطْرَادِ الحذف في مثل - إِنَّ مَا لَا وَإِنَّ وَلَدًا - وقد وضع سيبويه في كتابه لهذا باباً فقال - هذا باب - إن ما لا وإن ولداً (١) [وقوله تعالى - قل لو أنتم تملكون خزائن رحمة ربى - أتم - ليس بمبتدأ ، لأن لو إنما تدخل على الفعل ، بل هو فاعل فعل محذوف ، والاصل - لو تملكون تملكون - حذف الفعل الأول احترازاً عن العبث لوجود المفسر ، ثم أبدل من الضمير المتصل ضمير منفصل على ما هو القانون عند حذف العامل ، فالمسند المحذوف هنا فعل وفيما سبق اسم أو جملة [وقوله تعالى - فصبر جميل - يحتمل الأمرين] حذف المسند أو المسند إليه [أى] [فَصَبَّرْ جَمِيلٌ] [أجمل أو فأمرى] [صَبَّرْ جَمِيلٌ] ، ففي الحذف تكثير للفائدة بإمكان حمل الكلام على كل من المعنيين ، بخلاف ما لو ذكر فانه يكون نصاً في أحدهما .

من شعراء الجاهلية ، ومجلاً ومرتحلاً مصدران ميميان ، والسفر اسم جمع بمعنى المسافرين ، ويعنى بهم الموتى ، والمهل مصدر بمعنى الامهال وطول الغيبة .  
(١) وضابط هذا الباب أن تتكرر إن ويتعدد اسمها ، فيطرد في هذه الحالة حذف خبرها .

وَلَا بَدَّ مِنْ قَرِينَةٍ ، كَوُقُوعِ الْكَلَامِ جَوَابًا لِسُؤَالِ مُحَقِّقٍ نَحْوُ ( وَلَنْ سَأَلَ  
مَنْ خَلَقَ السَّمَاوَاتِ وَالْأَرْضَ لَيَقُولَنَّ اللَّهُ ) أَوْ مُقَدَّرٍ ، نَحْوُ :  
\* لِيُبَيِّنَكَ يَزِيدُ ضَارِعٌ لِحُصُومَةٍ \*

[ولابد] للحذف [من قرينة] دالة عليه ليفهم منه المعنى [كوقوع الكلام] جواباً عن سؤال محقق نحو - ولئن سألتهم من خلق السماوات والأرض ليقولن الله [أى خلة الله ، لحذف المسند لأن هذا الكلام عند تحقق ما فرض من الشرط والجزاء يك جواباً عن سؤال محقق (١) ، والدليل على أن المرفوع فاعل والمحذوف فعله أنه جاء عدم الحذف كذلك ، كقوله تعالى ( وَلَنْ سَأَلْتَهُمْ مَنْ خَلَقَ السَّمَاوَاتِ وَالْأَرْضَ لَيَقُولَنَّ خَلَقْنَهُ الْعَزِيزُ الْعَلِيمُ ) وكقوله تعالى ( قَالَ مَنْ يُحْيِي الْعِظَامَ وَهِيَ رَمِيمٌ ، قُلْ يُحْيِيهَا الَّذِي أَنْشَأَهَا أَوَّلَ مَرَّةٍ ) [أو مقدر] عطف على محقق [نحو] قول ضرار بن نهشل يرفى ير ابن نهشل [ليبك يزيد] كأنه قيل من يسكيه فقال [ضارع] أى يسكيه ضارع أى إذا [لحسومة] لأنه كان ملجأً للذلاء ، وعرونا للضعفاء ، تمامه :

( وَخُتِّبَتْ بِمَا تُطِيعُ الطَّوَائِعُ )

والمختبظ هو الذي يأتى إليك للمعروف من غير وسيلة ، والاطاحة الاذهار والاهلاك ، والطوائع جمع مطيعة على غير القياس ، (٢) كلواثق جمع ملقعة ، و

(١) الأولى أن يقال فى التعليل : لأن السؤال مذكور صريحاً .

(٢) وجمعها القياسى مطاوح ومطيحات .

تطبيقات على حذف المسند :

(١) لولا المشقة ساد الناس كلهم الجود يفتقر والاقدام قتال

وَفَضْلُهُ عَلَى خِلَافِهِ بِتَكَرُّرِ الْإِسْنَادِ إجمالاً ثُمَّ تَفْصِيلاً ، وَبُوقُوعِ نَحْوِ - يَزِيدُ -  
غَيْرِ فَضْلَةٍ ،

مُتَعَلِّقٌ بِمُخْتَبِطٍ ، وما مصدرية ، أى سائل من أجل إذهاب الوقائع ماله ، أو يبسكى  
المقدر ، أى يبسكى لا أجل لهلاك المنايا يزيد [ وفصله ] أى رجحان نحو - لِيَبْكُ يَزِيدُ  
ضَارِعٌ - مبنيًا للمفعول [ على خلافه ] يعنى - لِيَبْكُ يَزِيدُ ضَارِعٌ - مبنيًا للفاعل ، ناصبًا  
ليزيد ورافعًا لضارع [ بتكرار الاسناد ] بأن أَجْمَلَ أَوَّلًا [ إجمالاً ثم ] فَصَلَ ثانياً  
[ تفصيلاً ] أما التفصيل فظاهر ، وأما الإجمال فلا منه لما قيل - لِيَبْكُ - علم أن هناك  
باكياً يسند إليه هذا البكاء ، لأن المسند إلى المفعول لابد له من فاعل محذوف أقيم  
المفعول مقامه ، ولا شك أن المُتَكَرِّرَ أؤكد وأقوى ، وأن الإجمال ثم التفصيل اوقع  
في النفس [ وبوقوع نحو - يزيد - غير فضلة ] لكونه مسنداً إليه لا مفعولاً كما في خلافه

(٢) لِيَهْ بِاطِيرٍ أَلَا مِنْ مُسْعِدٍ لَمَنِّي قَدْ شَفَقَنِي طُولُ السَّهَرِ

ظهر الفجر وقعد عودتي ان تغنني إذا الفجر ظهر

حذف في الأول خبر المبتدأ لمجازاة الاستعمال ، والتقدير - لولا المشقة موجودة -  
وحذف في الثاني خبر المبتدأ أيضاً للاختصار وضيق المقام ، والتقدير - ألا من مسعد  
فيك ، وحذف في الثالث الفعل للاحتراز عن العبث ، والتقدير - إذا ظهر الفجر .

أمثلة أخرى :

(١) قوله تعالى (وَلَمَّا ضَرَبَ ابْنُ مَرْيَمَ مَثَلًا إِذَا قَوْمُكَ مِنْهُ يَصِدُونُ) .

(٢) وَالنَّاسُ هَذَا حَظُّهُ مَالٌ وَذَا عِلْمٌ وَذَاكَ مَكَارِمُ الْأَخْلَاقِ

(٣) وَالطَّيْرُ أَقْنَدَمَا الْكَرَى وَالنَّاسُ نَامَتْ وَالْوُجُودُ

وَيَكُونُ مَعْرِفَةُ الْفَاعِلِ كَحُصُولِ نِعْمَةٍ غَيْرِ مُتَرَقِّبَةٍ ، لِأَنَّ أَوَّلَ الْكَلَامِ غَيْرُ مُطْمَعٍ فِي ذِكْرِهِ .

وَأَمَّا ذِكْرُهُ فَلَهَا مَرَّةٌ

[وَيَكُونُ مَعْرِفَةُ الْفَاعِلِ كَحُصُولِ نِعْمَةٍ غَيْرِ مُتَرَقِّبَةٍ ، لِأَنَّ أَوَّلَ الْكَلَامِ غَيْرُ مُطْمَعٍ فِي ذِكْرِهِ] أى ذكر الفاعل لاسناد الفعل الى المفعول وتمام الكلام به ، بخلاف ما إذا بنى للفاعل فانه مطمئع في ذكر الفاعل ، إذ لا بد للفعل من شئ، يسند هو اليه .

[وَأَمَّا ذِكْرُهُ] أى ذكر المسند [فلها مرة] فى ذكر المسند اليه ، من كَوْنِ الذِّكْرِ هو الأصل مع عدم المقتضى للعدول عنه ، ومن الاحتياط لضعف التعويل على القرينة مثل (خَلَقْنِ الْعَزِيزُ الْعَلِيمُ) (١) ومن التعريض بغباوة السامع ، نحو - محمد نبينا - فى

(١) إنما ذكر المسند هنا مع أنه وقع جوابا لسؤال محقق فى الآية (وَلَكِنَّ سَأَلْتَهُمْ مَنْ خَلَقَ السَّمَاوَاتِ وَالْأَرْضَ لَيَقُولُنَّ خَلَقْنِ الْعَزِيزُ الْعَلِيمُ) لأن الكفار لغباوتهم - قد يتوهمون فى بعض الحالات أن السائل عن تجوز عليه الغفلة عن السؤال ، أو تجوز على من معه بمن يقصد إسماعه .

تطبيقات على ذكر المسند :

(١) قوله تعالى (قَالُوا أَنْتَ فَعَلْتَ هَذَا بَالِهْتِنَا يَا إِبْرَاهِيمُ ، قَالَ بَلْ فَعَلَهُ كَبِيرُهُمْ هَذَا فَاسْأَلُوهُمْ إِنْ كَانُوا يَنْطَلِقُونَ) .

(٢) قوله تعالى (إِنَّ الْمُنَافِقِينَ يُخَادِعُونَ اللَّهَ وَهُوَ خَادِعُهُمْ وَإِذَا قَامُوا إِلَى الصَّلَاةِ قَامُوا كُسَالَى يُرَاؤُونَ النَّاسَ وَلَا يَذْكُرُونَ اللَّهَ إِلَّا قَلِيلًا) .

ذكر المسند فى الأول - بل فعلة كبيرهم - لضعف التعويل على القرينة تعريضا



أَوْ أَنْ يَتَّعِينَ كَوْنَهُ اسْمًا أَوْ فِعْلًا .

وَأَمَّا إِفْرَادُهُ فَلَمْ يَكُنْ غَيْرَ سَبَبِيٍّ مَعَ عَدَمِ إِفَادَةِ تَقْوَى الْحُكْمِ ، وَالْمُرَادُ بِالسَّبَبِيِّ

جواب من قال : من نسيكم ؟ وغير ذلك [أو] لا أجل [أن يتعين] بذكر المسند [كونه] اسما [يفيد الثبوت والدوام] [أو فعلا] فيفيد التجدد والحدوث .

[وأما إفراده] أي جعل المسند غير جملة [فلكونه غير سببي مع عدم إفادة تقوى

الحكم] إذ لو كان سببيا نحو - زَيْدٌ قَامَ أَبُوهُ - أو مفيدا للتقوى نحو - زَيْدٌ قَامَ - فهو جملة قطعا ، وأما نحو - زَيْدٌ قَامَ - فليس بمفيد للتقوى ، بل هو قريب من - زيد قام -

في ذلك ، وقوله - مع عدم إفادة التقوى - معناه مع عدم إفادة نفس التركيب تَقْوَى الْحُكْمِ ، فيخرج ما يفيد التقوى بحسب التكرير ، نحو - عرفت عرفت - أو بحرف التأكيدي نحو - إن زيدا عارف - أو نقول : إن تَقْوَى الْحُكْمِ في الاصطلاح هو تأكيده بالطريق المخصوص ، نحو - زيد قام - فإن قلت : المسند قد يكون غير سببي ولا مفيد للتقوى ومع هذا لا يكون مفردا ، كقولنا - أنا سعت في حاجتك ، ورجل جاءني ، وما أنا فعلت هذا - عند قصد التخصيص ، قلت : سلمنا أن ليس القصد في هذه الصور إلى التَقْوَى ، لكن لا نسلم أنها لا تفيد التقوى ، ضرورة حصول تكرار الاسناد الموجب

بغباوتهم ، وذكر في الثاني - يخادعون الله وهو خادعهم - لأن قوله يخادعون يفيد التجدد حينما بعد آخر ، وقوله - وهو خادعهم - يفيد الثبوت ، وكل منهما مطلوب في مقامه .

أمثلة أخرى :

- (١) يقولون من يَرْقُ إِلَى الْفُلْكِ مُصْعَدًا فَقُلْتُ لَهُمْ يَرْقُ إِلَيْهَا النَّوَاعِجُ
- (٢) لَوْلَا التَّقَى لَجَعَلْتُ قَبْرَكَ كَتَعْتِي وَجَعَلْتُ قَوْلَكَ سِتِّي وَكِتَابِي

نحو - زيد أبوه منطلق .

للتقوى ، ولو سلم فالمراد أن أفراد المسند يكون لاجل هذا المعنى ، ولا يلزم منه تحقق الأفراد في جميع صور تحقق هذا المعنى .

ثم السببي والفعل من اصطلاحات صاحب المفتاح حيث سمي في قسم النحو الوصف بحال الشيء نحو - رجل كريم - وصفا فعليا ، والوصف بحال ما هو من سببيه ، نحو - رجل كريم أبوه - وصفا سببيا ، وسمي في علم المعاني المسند في نحو - زيد قام - مسندا فعليا ، وفي نحو - زيد قام أبوه - مسندا سببيا ، وفسرهما بما لا يخلو عن صعوبة وانغلاق فلماذا اكتفى المصنف في بيان المسند السببي بالمثال ، وقال [ والمراد بالسببي نحو - زيد أبوه منطلق ] وكذا - زيد انطلق أبوه - ويمكن أن يفسر المسند السببي بجملة علقت على مبتدأ بعائد لا يكون مسندا اليه في تلك الجملة ، فيخرج عنه المسند في نحو - زيد منطلق أبوه لأنه مفرد ، وفي نحو ( قل هو الله أحد ) لأن تعليقها على المبتدأ ليس بعائد (١) ، وفي نحو - زيد قام ، وزيد هو قائم - لأن العائد فيهما مسند اليه ، ودخل

(١) لاتحاد المبتدأ والخبر فيها ، فلا تحتاج إلى رابط ، والمسند فيها ليس بفعل أيضا لأنه جملة ، وإنما خرجت عنهما لأن الفعلية والسببية في المسند إنما تقالان عند تغاير المبتدأ والخبر .

هذا والذي يهم في هذا العلم من ذلك أن أفراد المسند لا يفيد تقوية الحكم ، وأن عدم أفرادها يفيد تقويته .

تطبيقات على أفراد المسند :

(١) خير الصنائع في الانام صنعة تنبؤ بحاملها عن الاذلال

(٢) أنا لا أختار تقييل يد قطعها أفضل من تلك القبل

أنى بالمسند في الاول مفردا - صنعة - لظهور الحكم في نفسه بحيث لا يحتاج إلى

وَأَمَّا كَوْنُهُ فَعَمَلًا فَلِلتَّقْيِيدِ بِأَحَدِ الْأَزْمِنَةِ الثَّلَاثَةِ عَلَى اخْتِصَارِ وَجْهِهِ مَعَ إِفَادَةِ التَّجَدُّدِ ، كَقَوْلِهِ :

فيه نحو - زيد أبوه قائم ، وزيد قام أبوه ، وزيد مررت به ، وزيد ضرب عمرا في داره وزيد ضربته - ونحو ذلك من الجمل التي وقعت خبر مبتدأ ولا تفيد التقوى ، والعمدة في ذلك تتبع كلام السكاكي ، لأننا لم نجد هذا الاصطلاح لمن قبله .

[ وأما كونه ] أي المسند [ فعلا فالتقييد ] أي تقييد المسند [ بأحد الأزمنة الثلاثة ] أعني الماضي وهو الزمان الذي قبل زمانك الذي أنت فيه ، والمستقبل وهو الزمان الذي يتربق وجوده بعد هذا الزمان ، والحال وهو أجزاء من أواخر الماضي وأوائل المستقبل متعاقبة من غير مهلة وتراخ ، وهذا أمر عرفي (١) ، وذلك لأن الفعل دال بصيغته على أحد الأزمنة الثلاثة من غير احتياج إلى قرينة تدل على ذلك ، بخلاف الاسم فإنه لا يمايل عليه بقرينة خارجية ، كقولنا - زيد قائم الآن أو أمس ، أو غدا - ولهذا قال [ على اختصار وجه ] ولما كان التجدد لازما للزمان لسكونه كما غير قار الذات ، أي لا يجتمع أجزاءه في الوجود ، والزمان جزء من مفهوم الفعل ، كان الفعل مع إفادته التقييد بأحد الأزمنة الثلاثة مفيدا للتجدد ، وإليه أشار بقوله [ مع إفادة التجدد ، كقوله ] أي كقول طريف بن تميم تقوية ، وأتى به في الثاني غير مفرد - لا اختار - لقصد التقوية في مقام افتخاره بنفسه .

أمثلة أخرى :

(١) بَيْدَ الْعَفَافِ أَصُونُ عَزِّ حِجَابِي وَبَعْصَمَتِي أَسْمُو عَلَى أَتْرَابِي

(٢) نَحْنُ فِي الْمَشْتَاةِ نَدْعُو الْجَفَلَ لَا تَرَى الْآدَبَ فِينَا يَنْتَقِرُ

(١) وأما الحال الحقيقي فهو الآن الذي لا يتجزأ .

أَوْكَلَا وَرَدَتْ عَكَظَ قَبِيلَةً بَعَثُوا إِلَى عَرِيفِهِمْ يَتَوَسَّمُ  
وَأَمَّا كَوْنُهُ اسْمًا فَلَا فَاذَةَ عَدَمِهِمَا ، كَقَوْلِهِ :  
لَا يَأْلَفُ الدَّرْهَمُ الْمَضْرُوبُ صَرْتَنَا لَكِنْ يَمُرُّ عَلَيْهَا وَهُوَ مُنْطَلِقٌ

[أوكلا وردت عكاظ] هو مَسْئُوقٌ للعرب كانوا يجتمعون فيه ، فيتناشدون ويتفاخرون ،  
وكانت فيه وقائع [ قبيلة \* بعثوا إلى عريفهم ] وعريف القوم الْقِيمُ بِأمرهم الذي  
شهر وعرف بذلك [ يتوسم ] أى يصدر عنه تَفَرُّسُ الوجوه وتأملها شيئا فشيئا  
ولحظة فلاحظة (١) .

[ وأما كونه ] أى المسند [ اسما فلا فاذة عدمهما ] أى عدم التقييد المذكور لإفادة  
التجدد ، يعنى لإفادة الدوام والثبوت لأغراض تتعلق بذلك [ كقوله : لا يألَفُ الدَرْمُ  
المضروب صرتنا \* ] وهو ما يجتمع فيه الدرام [ لكن يمر عليها وهو منطلق (٢) ]  
يعنى أن الانطلاق من الصرة ثابت للدَرم دائما ، قال الشيخ عبد القاهر : موضوع الاسم  
على أن يثبت به الشيء للشيء من غير اقتضاء أنه يتجدد ويحدث شيئا فشيئا ، فلا تعرض  
فى - زيد منطلق - لآكثر من إثبات الانطلاق فعلا له ، كما فى - زيد طويل ،  
وعمر قصير (٣) .

(١) إفادة الاستمرار التجددى فى البيت بحسب المقام ، وهذا غير التجدد الذى  
يستفاد من نفس الفعل ، لأنه بمعنى الحصول بعد أن لم يكن (٢) البيت للنظر بن جوية ،  
والمشهور نصب - صرتنا - على أنه مفعول والاحسن نصب - الدرهم - ليكون عدم  
الالفظة من جانب الصرة (٣) فالاسم على هذا لا يدل إلا على مجرد الثبوت ، وأما  
إفادته للدوام والاستمرار فأنما يكون بحسب المقام أيضا ، كغرض المدح أو الذم  
ونحوهما :

وَأَمَّا تَقْيِيدُ الْفَعْلِ بِمَفْعُولٍ وَنَحْوِهِ فَلتَرْبِيَّةُ الْفَائِدَةِ ، وَالْمَقِيدُ فِي نَحْوِ - كَانَ زَيْدٌ مُنْطَلِقًا - هُوَ مُنْطَلِقًا لَا كَانَ .

[ وَأَمَّا تَقْيِيدُ الْفَعْلِ ] وما يشبهه من اسم الفاعل والمفعول وغيرهما [ بِمَفْعُولٍ ] مطلق أو به أو فيه أو له أو معه [ وَنَحْوِهِ ] من الحال والتمييز والاستثناء (١) [ فَلتَرْبِيَّةُ الْفَائِدَةِ ] لأن الحكم كلما زاد خصوصاً زاد غرابة ، وكلما زاد غرابة زاد إفادة ، كما يظهر بالنظر إلى قولنا - شَيْءٌ مَأْمُوجٌ - وفلان بن فلان حفظ التوراة سنة كذا في بلد كذا . ولما استشعر سؤالا وهو أن خبر كان من مُشَبِّهَاتِ الْمَفْعُولِ ، والتقييد به ليس لتربية الفائدة لعدم الفائدة بدونه ، أشار إلى جوابه بقوله [ وَالْمَقِيدُ فِي نَحْوِ - كَانَ زَيْدٌ مُنْطَلِقًا - هُوَ مُنْطَلِقًا لَا كَانَ ] لأن منطلقا هو نفس المسند وكان قيد له للدلالة على

تطبيقات على المسند إذا كان فعلا أو اسما :

(١) قوله تعالى (وَكَلَّهْمُ بِأَسْطٍ ذِرَاعِيهِ بِالْوَصِيدِ) :

(٢) نَزَّوْحٌ وَنَغْدُو لِحَاجَاتِنَا وَحَاجَةٌ مِنْ عَاشٍ لَا تَنْقُضِي

(٣) كَعَمْرِي لَقَدْ لَاحَتْ عَيُونٌ كَثِيرَةٌ إِلَى ضَرْءِ نَارٍ فِي يَفَاقٍ تَحْرَقُ

أتى بالمسند اسما في الأول - بأسط - لإفادة الثبوت والدوام ، وأتى به فعلا في الثاني والثالث - نزوح ونغدو - تحرق - لإفادة التجدد والاستمرار بمعونة المقام .

أمثلة أخرى :

(١) السيف أصدق أنباء من الكتب في حده الحد بين الجد واللعب

(٢) لا خير في ود امرئ متملق حلوا اللسان وقلبه يتلهم

(١) تقييد الفعل بذلك من مباحث متعلقات الفعل ، وسيأتي هذا بعد الكلام .

وَأَمَّا تَرْكُهُ فَلْيَنْعِ مِنْهَا .  
وَأَمَّا تَقْيِيدُهُ بِالشَّرْطِ فَلَا عِبَارَاتٍ لَا تُعْرَفُ إِلَّا بِمَعْرِفَةِ مَا بَيْنَ أَدَوَاتِهِ مِنَ  
التَّفْصِيلِ ، وَقَدْ بَيَّنَّ ذَلِكَ فِي عِلْمِ النَّحْوِ ،

زمان النسبة ، كما إذا قلت : زيد منطلق في الزمان الماضي .

[ وأما تركه ] أى ترك التقييد [ فليانع منها ] أى من تربية الفائدة ، مثل خوف  
انقضاء الفرصة أو إرادة ألا يطلع الحاضرون على زمان الفعل أو مكانه أو مفعوله  
أو عدم العلم بالمقيدات أو نحو ذلك .

[ وأما تقييده ] أى الفعل [ بالشرط ] مثل - أَكْرَمَكَ إِنْ تَسْكِرْنِي ، وَإِنْ تَسْكِرْنِي  
أَكْرَمَكَ [ فلا عبارات ] وحالات تقتضى تقييده به [ لا تعرف إلا بمعرفة ما بين أدواته ]  
يعنى حروف الشرط وأسماءه [ من التفصيل ، وقد بين ذلك ] أى التفصيل [ فى علم  
النحو ] وفى هذا الكلام إشارة إلى أن الشرط فى عرف أهل العربية قيد لحكم الجزاء (١)  
مثل المفعول ونحوه ، فقولك - إِنْ جِئْتَنِي أَكْرَمَكَ - بمنزلة قولك - أَكْرَمَكَ وَقْتُ  
جِئْتِكَ لِأَيِّ - ولا يخرج الكلام بهذا القيد عما كان عليه من الخبرية والإنشائية ، بل  
إِنْ كَانَ الْجُزَاءُ خَبَرًا فَالْجُمْلَةُ شَرْطِيَّةٌ خَبَرِيَّةٌ ، نَحْوُ - إِنْ جِئْتَنِي أَكْرَمَكَ - وَإِنْ كَانَ  
إِنْشَائِيًا فَالْجُمْلَةُ نَحْوُ - إِنْ جَاءَكَ زَيْدٌ فَأَكْرَمَهُ - وَأَمَّا نَفْسُ الشَّرْطِ فَقَدْ أُخْرِجَتْهُ الْأَدَاةُ  
عَنِ الْخَبَرِيَّةِ وَاحْتِمَالِ الصَّدَقِ وَالْكَذِبِ ، وَمَا يُقَالُ مِنْ أَنَّ كُلًّا مِنَ الشَّرْطِ وَالْجُزَاءِ  
مُخَارِجٌ عَنِ الْخَبَرِيَّةِ وَاحْتِمَالِ الصَّدَقِ وَالْكَذِبِ وَإِنَّمَا الْخَبَرُ هُوَ مَجْمُوعُ الشَّرْطِ وَالْجُزَاءِ  
عَلَى أَحْوَالِ الْمُسْتَدِ .

(١) محل هذا عندهم إذا لم تكن أداة الشرط اسما وجعلنا خبرها جزاء الشرط  
أو مجموعهما ، فإذا جعلنا خبرها الشرط وحده كان الكلام هو الجزاء ، والشرط قيد  
له كما فى أداة الشرط إذا كانت حرفا ، وهذا هو الأصح عند النحاة .

وَلَكِنْ لَا بُدَّ مِنَ النَّظَرِ هُنَا فِي إِنْ وَإِذَا وَلَوْ ، فَإِنْ وَإِذَا لِلشَّرْطِ فِي الْاِسْتِقْبَالِ ،  
لَكِنْ أَصْلُ إِنْ عَدَمُ الْجَزْمِ بِوُقُوعِ الشَّرْطِ ، وَأَصْلُ إِذَا الْجَزْمُ بِوُقُوعِهِ ، وَلِذَلِكَ كَانَ  
النَّادِرُ مَوْقِعًا لِأَنَّ ، وَغَلَبَ لَفْظُ الْمَاضِي مَعَ إِذَا ، نَحْوُ (فَإِذَا جَاءَتْهُمْ الْحَسَنَةُ قَالُوا لَنَا هَذِهِ

المحكومُ فيه بلزوم الثاني للأول فانما هو اعتبار المنطقيين ، فَفَهْمُ قَوْلِنَا - كلما كانت  
الشمس طالعة فالنهار موجود - باعتبار أهل العربية الحكم بوجود النهار في كل وقت  
من أوقات طلوع الشمس ، فالمحكوم عليه هو النهار ، والمحكوم به هو الوجود ، وباعتبار  
المنطقيين الحكم بلزوم وجود النهار لطلوع الشمس ، فالمحكوم عليه طلوع الشمس  
والمحكوم به وجود النهار ، فبُحْثُ مِنْ فَرْقٍ بَيْنِ الْاِعْتِبَارَيْنِ .

[وَلَكِنْ لَا بُدَّ مِنَ النَّظَرِ هُنَا فِي إِنْ وَإِذَا وَلَوْ] لِأَنَّ فِيهَا أَجْحَاثًا كَثِيرَةً لَمْ يُتَعَرَّضْ لَهَا  
فِي عِلْمِ النُّحُو [فَإِنْ وَإِذَا لِلشَّرْطِ فِي الْاِسْتِقْبَالِ ، لَكِنْ أَصْلُ إِنْ عَدَمُ الْجَزْمِ بِوُقُوعِ  
الشَّرْطِ] فَلَا يَقَعُ فِي كَلَامِ اللَّهِ تَعَالَى عَلَى الْأَصْلِ إِلَّا حِكَايَةُ أَوْ عَلَى ضَرْبٍ مِنَ التَّأْوِيلِ  
[وَأَصْلُ إِذَا الْجَزْمُ] بِوُقُوعِهِ ، فَإِنْ وَإِذَا يَشْتَرِكَانِ فِي الْاِسْتِقْبَالِ بِخِلَافِ لَوْ ، وَيَفْتَرِقَانِ  
بِالْجَزْمِ بِالْوُقُوعِ وَعَدَمِ الْجَزْمِ بِهِ ، وَأَمَّا عَدَمُ الْجَزْمِ بِأَلَّا وَقُوعِ الشَّرْطِ فَلَمْ يُتَعَرَّضْ لَهُ  
لِكَوْنِهِ مُشْتَرَكًا بَيْنَ إِذَا وَإِنْ (١) وَالْمَقْصُودُ بَيَانُ وَجْهِ الْاِفْتِرَاقِ [وَلِذَلِكَ] أَيْ وَلِأَنَّ  
أَصْلَ إِنْ عَدَمَ الْجَزْمِ بِالْوُقُوعِ [كَانَ] الْحُكْمُ [النَّادِرُ] لِكَوْنِهِ غَيْرَ مَقْطُوعٍ بِهِ فِي الْغَالِبِ  
[مَوْقِعًا لِأَنَّ ، وَ] لِأَنَّ أَصْلَ إِذَا الْجَزْمَ بِالْوُقُوعِ [غَلَبَ لَفْظُ الْمَاضِي] لِذِلَالَتِهِ عَلَى  
الْوُقُوعِ قَطْعًا نَظَرًا إِلَى نَفْسِ اللَّفْظِ ، وَإِنْ نَقَلَ هُنَا إِلَى مَعْنَى الْاِسْتِقْبَالِ [مَعَ إِذَا ، نَحْوُ -  
فَإِذَا جَاءَتْهُمْ] أَيْ قَوْمِ مُوسَى [الْحَسَنَةَ] كَالْخُصْبِ وَالرَّخَاءِ [قَالُوا لَنَا هَذِهِ] أَيْ هَذِهِ مَخْصُصَةٌ  
(١) وَلَكِنْ عَدَمُ الْجَزْمِ بِأَلَّا وَقُوعِ الشَّرْطِ فِي - إِنْ - مَعْنَاهُ أَنَّهُ جَائِزٌ ، وَعَدَمُ الْجَزْمِ  
بِأَلَّا وَقُوعِهِ فِي - إِذَا - مَعْنَاهُ أَنَّهُ مُتَنَبِّ ، فَلَا اشْتِرَاكَ فِي الْحَقِيقَةِ بَيْنَهُمَا فِي هَذَا أَيْضًا .

وإن تصبهم سيئة يطيروا بموسى ومن معه ( لأن المراد الحسنة المطلقة ، ولهذا عرفت تعريف الجنس ، والسيئة نادرة بالنسبة إليها ، ولهذا نسكت .  
وقد تستعمل إن في الجزم تجاهلاً أو لعدم جزم المخاطب كقولك لمن يكذبك .  
إن صدقت فإذا تفعل ، أو تنزله منزلة الجاهل لمخالفته مقتضى العلم ، أو التوبيخ

بنا ونحن مستحقوها [ وإن تصبهم سيئة ] أى جذب وبلاء [ يطيروا ] أى يتشاموا [ بموسى ومن معه ] من المؤمنين ، جىء في جانب الحسنة بلفظ الماضى مع إذا [ لأن المراد الحسنة المطلقة ] التى حصولها مقطوع به [ ولهذا عرفت ] الحسنة [ تعريف الجنس ] أى الحقيقة ، لأن وقوع الجنس كالواجب لسكوثه واتساعه لتحققه في كل نوع بخلاف النوع ، وجىء في جانب السيئة بلفظ المضارع مع إن لما ذكره بقوله [ والسيئة نادرة بالنسبة إليها ] أى إلى الحسنة المطلقة [ ولهذا نسكت ] السيئة لتدل على التقليل .  
[ وقد تستعمل إن ( ١ ) في ] مقام [ الجزم ] بوقوع الشرط [ تجاهلاً ] كما إذا سئل العبد عن سيده - هل هو في الدار - وهو يعلم أنه فيها ، فيقول - إن كان فيها أخبرك - يتجاهل خوفاً من السيد [ أو لعدم جزم المخاطب ] بوقوع الشرط ، فيجوز الكلام على سنن اعتقاده [ كقولك لمن يكذبك ( ٢ ) - إن صدقت فإذا تفعل ] مع عليك بأنك صادق [ أو تنزله ] أى تنزيل المخاطب العالم بوقوع الشرط [ منزلة الجاهل لمخالفته مقتضى العلم ] كقولك لمن يؤذى أباه - إن كان أباك فلا تؤذه [ أو التوبيخ ] أى تعير

( ١ ) وقد تستعمل إذا أيضاً في مقام الشك للإشارة إلى أن الشرط لا ينبغي أن يشك فيه ، أو لعدم شك المخاطب ، أو لتنزله منزلة غير الشاك ، أو لتغليب غير الشاك على الشاك ( ٢ ) أى لمن يشك في صدقك ، كما هو فرض هذا المقام .



وَتَصْوِيرُ أَنَّ الْمَقَامَ لاشْتِمَالَهُ عَلَى مَا يَقْلَعُ الشَّرْطُ عَنْ أَصْلِهِ لَا يَصْلَحُ إِلَّا لِفَرْضِهِ  
كَمَا يُفَرِّضُ الْحَالُ ، نَحْوُ - أَفَنَضْرِبُ عَنْكُمْ الذِّكْرَ صَفْحًا إِنْ كُنْتُمْ قَوْمًا مُسْرِفِينَ -  
فَيَمْنُ قَرَأَ إِنْ بِالْكَسْرِ ، أَوْ تَغْلِبُ غَيْرَ الْمُتَنَصِّفِ بِهِ عَلَى الْمُتَنَصِّفِ ، وَقَوْلُهُ تَعَالَى  
(وَإِنْ كُنْتُمْ فِي رَيْبٍ مِمَّا نَزَّلْنَا عَلَى عَبْدِنَا) يَحْتَمِلُهُمَا .

المخاطب على الشرط [وتصوير أن المقام لاشتماله على ما يقلع الشرط عن أصله لا يصلح  
إلا لفرضه] أي فرض الشرط [كما يفرض الحال] لغرض من الافتراض [نحو -  
أفَنَضْرِبُ عَنْكُمْ الذِّكْرَ] أي أنهم أنكم فنضرب عنكم القرآن ، وما فيه من الأمر والنهي  
والوعد والوعيد [صفحة] أي إعراضاً أو للاعراض أو معرضين (١) [إن كنتم قوماً  
مُسْرِفِينَ ، فيمن قرأ إن بالكسر] فَكُونُوهُمْ مُسْرِفِينَ أمرٌ مقطوع به ، لكن جيء بالنفط  
إن لقصد التوبيخ وتصوير أن الاسراف من العاقل في هذا المقام يجب ألا يكون إلا  
على سبيل الفرض والتقدير كالتحالات ، لاشتمال المقام على الآيات الدالة على أن  
الاسراف بما لا ينبغي أن يصدر عن العاقل أصلاً ، فهو بمنزلة المحال ، والمحال وإن كان  
مقطوعاً بعدم وقوعه لكنهم يستعملون فيه إن لتنزيله منزلة ما لا قطع بعدمه على سبيل  
المساهلة وإرخاء العنان ، لقصد التبيكيت ، كما في قوله تعالى (قُلْ إِنْ كَانَ لِلرَّحْمَنِ وَلَدٌ  
فَأَنَّا أَوَّلَ الْعَابِدِينَ) [أو تغليب غير المتصف به] أي بالشرط (٢) [على المتصف به]  
كما إذا كان القيام قطعي الحصول لزيد غير قطعي لعمره ، فنقول - إن قتما كان كذا  
[وقوله تعالى] للمخاطبين المرتابين - [وإن كنتم في ريب مما نزلنا على عبدنا - يحتملها]

(١) يشير بهذا إلى أنه يجوز أن يكون مفعولاً مطلقاً أو لا مجله أو حالاً .

(٢) المراد غير محقق الاتصاف به ، كما هو الأصل في - إن .

وَالْتَغْلِبُ يَجْرَى فِي فُنُونٍ كَثِيرَةٍ ، كَقَوْلِهِ تَعَالَى ( وَكَانَتْ مِنَ الْقَاتِنِينَ ) ،  
وَقَوْلِهِ تَعَالَى ( بَلْ أَنْتُمْ قَوْمٌ تَجْهَلُونَ ) ،

أى يحتمل أن يكون للتوبيخ والتصوير المذكور ، وأن يكون لتغليب غير المرتابين على المرتابين ، لأنه كان (١) في المخاطبين من يعرف الحق وإنما ينكر عنادا ، فجعل الجميع كأنه لا ارتياب لهم ، وههنا بحث وهو أنه إذا جعل الجميع بمنزلة غير المرتابين كان الشرط قَطْعِيَّ الْأَوْفُوعِ ، فلا يصح استعمال إن فيه ، كما إذا كان قَطْعِيَّ الْوُفُوعِ ، لأنها إنما تستعمل في المعاني المحتملة المشكوكة ، وليس المعنى ههنا على حدوث الارتياب في المستقبل ، ولهذا زعم السكوفيون أن إن ههنا بمعنى إذ (٢) ونص المبرد والزجاج على أن إن لا تقلب - كان - إلى معنى الاستقبال ، لقوة دلالاته على الماضى ، فمجرد التغليب لا يصح استعمال إن ههنا ، بل لابد من أن يقال : لَمَّا غَابَ صَارَ الْجَمْعُ بِمَنْزِلَةِ غير المرتابين ، فصار الشرط قطعى الاتقاء ، فاستعمل فيه إن على سبيل الفرض والتقدير للتبكيك والالزام ، كقوله تعالى ( فَأَنْ آمَنُوا بِمِثْلِ مَا آمَنْتُمْ بِهِ فَقَدْ اهْتَدَوْا ) (قُلْ إِنْ كَانَ لِلرَّحْمَنِ وَلَدٌ فَأَنَا أَوَّلُ الْعَابِدِينَ) .

[ والتغليب ] باب واسع [ يجرى في فنون كثيرة كقوله تعالى - وكانت من القاتنين ] غلب الذكر على الانثى ، بأن أجرى الصفة المشتركة بينهما على طريقة إجرائها على الذكور خاصة ، فإن القنوت مما يوصف به الذكور والاناث ، لكن لفظ - قاتنين - إنما يجرى على الذكور فقط [ و ] نحو [ قوله تعالى - بل أنتم قوم تجهلون ] غلب جانب المعنى على جانب اللفظ ، لأن القياس - يجهلون - بياء الغيبة ، لأن الضمير عائد إلى -

(١) هذا تعليل لقوله غير المرتابين - وهم الذين لم يتحقق فيهم الانصاف بالشرط .  
وهو الارتياب في الآية (٢) لأن إذ ظرف للزمان الماضى .

وَمِنْهُ أَبَوَانِ وَنَحْوُهُ .

وَلَا يَكُونُهَا تَعْلِيْقٌ أَمْرٌ بغيرِهِ فِي الاسْتِقْبَالِ كَانَ كُلٌّ مِنْ جُمْلَتِي كُلِّ فِعْلِيَّةٍ اسْتِقْبَالِيَّةٍ .

قوم - ولفظه لفظ الغائب لكونه اسما مظهرا ، لكنه في المعنى عبارة عن المخاطبين ، فغلب جانب الخطاب على جانب الغيبة [ ومنه ] أي من التغليب [ أبوان ] للآب والام [ ونحوه ] كَالْعُمَرَيْنِ لَامِي بَكَرٍ وَعُمَرُ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا ، والقمرين للشمس والقمر ، وذلك بأن يُغْلَبَ أَحَدُ الْمُتَصَاحِبِينَ أَوْ الْمُتَشَابِهِينَ عَلَى الْآخَرِ ، بأن يجعل الآخر مُتَّفَقًا لَهُ فِي الْأَسْمِ ، ثُمَّ يُبْنَى ذَلِكَ الْأَسْمُ وَيُقَصَّدَ الْفَرْقُ إِلَيْهِمَا جَمِيعًا ، فمثل - أبوان - ليس من قَبِيلِ قَوْلِهِ تَعَالَى ( وَكَانَتَا مِنَ الْقَائِمِينَ ) كَمَا تَوَهَّمَهُ بَعْضُهُمْ ، لِأَنَّ الْأَبَوَةَ لَا يَسْتَصِفُّهُ مَشْتَرَكُهُ بَيْنَهُمَا كَالْقَنُوتِ ، فَالْحَاصِلُ أَنَّ مَخَالَفَةَ الظَّاهِرِ فِي مِثْلِ - الْقَائِمِينَ - مِنْ جِهَةِ الْهَيْئَةِ وَالصِّيغَةِ ، وَفِي مِثْلِ - أَبَوَانِ - مِنْ جِهَةِ الْمَادَّةِ وَجَوْهَرِ الْفَرْقِ بِالْكُلِّيَّةِ .

[ وَلَا يَكُونُهَا ] أي إن وإذا [ لتعليق أمر ] هو حصول مضمون الجزاء [ بغيره ] يعني حُصُولَ مضمون الشرط [ فِي الاسْتِقْبَالِ ] مُتَعَلِّقٌ بغيرِهِ عَلَى مَعْنَى أَنَّهُ يَجْعَلُ حُصُولَ الْجُزْأِ مُتَرَتِّبًا وَمُتَعَلِّقًا عَلَى حُصُولِ الشَّرْطِ فِي الاسْتِقْبَالِ ، وَلَا يَجُوزُ أَنْ يَتَعَلَّقَ بِتَعْلِيْقِ أَمْرٍ ، لِأَنَّ التَّعْلِيْقَ إِنَّمَا هُوَ فِي زَمَانِ التَّكَلُّمِ لَا فِي الاسْتِقْبَالِ ، لَا تَرَى أَنَّكَ إِذَا قُلْتَ - إِنْ دَخَلْتَ الدَّارَ فَأَنْتَ حُرٌّ - فَقَدْ عُلِّقْتَ فِي هَذِهِ الْحَالِ حُرِّيَّتَهُ عَلَى دُخُولِ الدَّارِ فِي الاسْتِقْبَالِ [ كَانَ كُلٌّ مِنْ جُمْلَتِي كُلِّ ] مِنْ إِنْ وَإِذَا ، يَعْنِي الشَّرْطَ وَالْجُزْأَ [ فِعْلِيَّةٍ اسْتِقْبَالِيَّةٍ ] أَمَّا الشَّرْطُ فَلَا أَنَّهُ مَفْرُوضُ الْحُصُولِ فِي الاسْتِقْبَالِ ، فَيَمْتَنِعُ ثَبُوتُهُ ( ١ ) وَمُضِيَّتُهُ ، وَأَمَّا الْجُزْأُ فَلَا أَنَّهُ حُصُولُهُ مُتَعَلِّقٌ عَلَى حُصُولِ الشَّرْطِ فِي الاسْتِقْبَالِ ، وَيَمْتَنِعُ تَعْلِيْقُ حُصُولِ

( ١ ) أي أن يكون جملة اسمية ، لأن معناها الثبوت .

وَلَا يُخَالَفُ ذَلِكَ لَفْظًا إِلَّا لِنِسْكَتِهِ ، كَأَبْرَازِ غَيْرِ الْحَاصِلِ فِي مَعْرِضِ الْحَاصِلِ لِقُوَّةِ  
الْأَسْبَابِ ، أَوْ كَوْنِ مَا هُوَ لِلْوُقُوعِ كَالْوَاقِعِ ، أَوْ

الحاصل الثابت على حصول ما يحصل في المستقبل [ ولا يخالف ذلك لفظًا إلا لنسكته ]  
لامتناع مخالفة مقتضى الظاهر من غير فائدة ، وقوله - لفظًا - إشارة إلى أن الجملة  
وإن جعلت كلاًهما أو إحداهما اسمية أو فعلية ماضوية فالمعنى على الاستقبال ، حتى  
إن قولنا - إن أكرمتني الآن فقد أكرمتك أمس - معناه - إن تعتدّ باكرامك إياي  
الآن فاعتدّ باكرامى إياك أمس ، وقد تستعمل إن في غير الاستقبال قياساً مطرداً مع  
كان ، نحو ( وَإِنْ كُنْتُمْ فِي رَيْبٍ ) كما مرّ ، وكذا إذا جيء بها في مقام التأكيد بعد واو  
الحال لمجرد الوصل والربط دون الشرط ، نحو - زيد وإن كثرت ماله بخيل ، وعمر  
وإن أعطى جاهاً لئيم - وفي غير ذلك قليلاً ، كقوله :

فَيَا وَطَنِي إِنِّي فَاتِنِي بِكَ سَابِقٌ مِنَ الدَّهْرِ فَلْيَنْعَمْ لِسَاكِنِكَ الْبَالُ (١)

ثم أشار إلى تفصيل النسكته الداعية إلى العدول عن لفظ الفعل المستقبل بقوله  
[ كأبراز غير الحاصل في معرض الحاصل لقوة الأسباب ] المتأخذه في حصوله ، نحو  
- إن اشتريت كان كذا - حال انعقاد أسباب الاشتراء [ أو كون ما هو للوقوع كالواقع ]  
هذا عطف على قوة الأسباب ، وكذا المعطوفات بعد ذلك ، لأنها كلها علل لأبراز  
غير الحاصل في معرض الحاصل ، على ما أشار إليه في إظهار الرغبة (٢) ومن زعم  
أنها كلها عطف على إبراز غير الحاصل في معرض الحاصل فقد سهواً بيناً [ أو

(١) هو لابي العلاء المعري ، والشاهد في قوله - إن فاتني - فإنه ماض لفظاً ومعنى

(٢) أى في قوله فيما سيأتى - فإن الطالب إذا عظمت رغبته الخ .

التفأول ، أو إظهار الرغبة في وقوعه ، نحو - إن ظفرت بحسن العاقبة فهو المرام ،  
فإن الطالب إذا عظمت رغبته في حصول أمر يكثر تصويره إياه ، فربما يخيل إليه  
حاصلاً ، وعليه - إن أردن تحصناً - قال السكاكي : أو للتعريض ، نحو

التفأول أو إظهار الرغبة في وقوعه [ أى وقوع الشرط ] نحو - إن ظفرت بحسن  
العاقبة فهو المرام [ هذا يصلح مثالا للتفأول ولاظهار الرغبة ، ولما كان اقتضاء إظهار  
الرغبة إبراز غير الحاصل في معرض الحاصل يحتاج إلى بيان ما أشار إليه بقوله ] فإن  
الطالب إذا عظمت رغبته في حصول أمر يكثر تصويره [ أى الطالب ] إياه [ أى ذلك  
الأمر ] [ فربما يخيل ] أى ذلك الأمر [ إليه حاصلاً ] فيعبر عنه بلفظ الماضى [ وعليه ] أى  
على استعمال الماضى مع إن لإظهار الرغبة في الوقوع ورد قوله تعالى - وَلَا تُكْرِهُوا  
فِتْيَانَكُمْ عَلَىٰ الْبَغَاءِ - [ إن أردن تحصناً ] حيث لم يقل - إن يردن - فان قيل تعليق النهى  
عن الإكراه بإرادتهن التحصن يشعر بجواز الإكراه عند انتفاءها على ما هو مقتضى  
التعليق بالشرط ، أجيب بأن القائلين بأن التقيد بالشرط يدل على نفي الحكم عند انتفائه  
إنما يقولون به إذا لم يظهر للشرط فائدة أخرى ، ويجوز أن يكون فائدته فى الآية  
المبالغة فى النهى عن الإكراه ، يعنى أنهم إذا أردن العفة فالمولى أحق بإرادتها ، وأيضاً  
دلالة الشرط على انتفاء الحكم إنما هو بحسب الظاهر ، والاجتماع القاطع على حرمة  
الإكراه مطلقاً ، فقد عارضه (١) والظاهر يدفع بالقاطع .

[ قال السكاكي : أو للتعريض ] أى إبراز غير الحاصل فى معرض الحاصل إما لما  
ذكر ، وإما للتعريض ، بأن ينسب الفعل إلى واحد والمراد غيره [ نحو ] قوله تعالى  
(١) فاعل - عارضه - ضمير يعود إلى الاجتماع ، والضمير المفعول عائد إلى  
مفهوم الشرط .

- أَشْرَكَتَ لِيَجْبَطَنَّ عَمَلُكَ - وَنَظِيرُهُ فِي التَّعْرِيزِ - وَمَالِي لَا أَعْبُدُ الَّذِي فَطَرَنِي -  
أَيُّ وَمَالِكُمْ لَا تَعْبُدُونَ الَّذِي فَطَرَكُمْ ، بِدَلِيلٍ - وَإِلَيْهِ تَرْجِعُونَ - وَوَجْهٌ حُسْنُهُ

### إِسْمَاعُ الْمُخَاطَبِينَ

- وَلَقَدْ أُوحِيَ إِلَيْكَ وَإِلَى الَّذِينَ مِنْ قَبْلِكَ [ لَنْ أَشْرَكَتَ لِيَجْبَطَنَّ عَمَلُكَ ] فَالْمُخَاطَبُ  
هُوَ النَّبِيُّ صَلَّى اللَّهُ تَعَالَى عَلَيْهِ وَسَلَّمَ ، وَعَدَمُ إِشْرَاكَه مَقْطُوعٌ بِهِ ، لَكِنْ جِيءَ بِالْفِظِ الْمَاضِي  
إِبْرَازًا لِلْإِشْرَاكِ الْغَيْرِ الْحَاصِلِ فِي مَعْرِضِ الْحَاصِلِ عَلَى سَبِيلِ الْفَرْضِ وَالتَّقْدِيرِ ، تَعْرِيزًا  
بِمَنْ صَدَرَ عَنْهُمْ الْإِشْرَاكُ بِأَنَّهُ قَدْ حَبِطَتْ أَعْمَالُهُمْ ، كَمَا إِذَا شَتَمَكَ أَحَدٌ ، فَتَقُولُ - وَاللَّهِ  
إِنْ شَتَمَنِي إِلَّا مِرْضًا ضَرَبْتَهُ - وَلَا يَخْفَى أَنَّهُ لَا مَعْنَى لِلتَّعْرِيزِ بِمَنْ لَمْ يَصْدُرْ عَنْهُمْ الْإِشْرَاكُ  
وَأَنْ ذَكَرَ الْمَضَارِعَ لَا يَفِيدُ التَّعْرِيزَ لِكَوْنِهِ عَلَى أَصْلِهِ (١) وَلَمَّا كَانَ فِي هَذَا الْكَلَامِ  
نَوْعُ خَفَاءٍ وَضَعْفٍ (٢) نَسَبَهُ إِلَى السَّكَاتِي ، وَإِلَّا فَهُوَ قَدْ ذَكَرَ جَمِيعَ مَا تَقَدَّمَ ، ثُمَّ قَالَ  
[ وَنَظِيرُهُ ] أَيُّ نَظِيرٍ - لَنْ أَشْرَكَتَ [ فِي التَّعْرِيزِ ] لَا فِي اسْتِعْمَالِ الْمَاضِي مَقَامِ الْمَضَارِعِ  
فِي الشَّرْطِ لِلتَّعْرِيزِ - قَوْلُهُ تَعَالَى [ - وَمَالِي لَا أَعْبُدُ الَّذِي فَطَرَنِي - أَيُّ وَمَالِكُمْ  
لَا تَعْبُدُونَ الَّذِي فَطَرَكُمْ ، بِدَلِيلٍ - وَإِلَيْهِ تَرْجِعُونَ ] إِذْ لَوْلَا التَّعْرِيزُ لَسَكَانَ الْمُنَاسِبِ  
أَنْ يُقَالَ - وَإِلَيْهِ أَرْجِعْ - عَلَى مَا هُوَ الْمَوَافِقُ لِلْسِّيَاقِ (٣)

[ وَوَجْهٌ حُسْنُهُ ] أَيُّ حُسْنِ هَذَا التَّعْرِيزِ [ إِسْمَاعُ ] الْمُتَكَلِّمِ [ الْمُخَاطَبِينَ ] الَّذِينَ هُمْ

(١) يَجِبُ الشَّارِحُ بِهَذَا عَنْ اعْتِرَاضِ الْخُلُخَالَى عَلَى السَّكَاتِي بِأَنَّ التَّعْرِيزَ عَامٌ  
فِيمَنْ وَقَعَ مِنْهُمْ الْإِشْرَاكُ فِي الْمَاضِي وَغَيْرِهِمْ ، وَأَنَّهُ يَحْصُلُ بِاسْتِنَادِ الْفِعْلِ إِلَى مَنْ لَا يَتَنَبَّأُ  
مِنْهُ وَلَوْ كَانَ مُسْتَقْبَلًا (٢) لَعَلَّهُ يَقْصِدُ بِهِ ضَعْفَهُ مِنْ وَجْهِ آخَرٍ غَيْرِ الَّذِي ذَكَرَهُ الْخُلُخَالَى .  
(٣) وَيَجُوزُ أَنْ يَكُونَ هَذَا مِنَ الْإِلْتِفَاتِ عَلَى مَا سَبَقَ فِي الْكَلَامِ عَلَيْهِ ، وَالْفَرْقُ  
بَيْنَهُمَا أَنَّ الْمُخَاطَبِينَ يَفْهَمُونَ مِنَ اللَّفْظِ فِي الْإِلْتِفَاتِ عَلَى طَرِيقِ الْمَجَازِ ، وَهَذَا بِخِلَافِ  
التَّعْرِيزِ ، لِأَنَّ دَلَالَتَهُ غَيْرَ لَفْظِيَّةٍ ، وَإِنَّمَا يَفْهَمُ بَوْسَاطَةِ الْقَرَأَنِ .

الْحَقُّ عَلَى وَجْهِ لَا يَزِيدُ غَضَبَهُمْ ، وَهُوَ تَرَكَ التَّصْرِيحَ بِنِسْبَتِهِمْ إِلَى الْبَاطِلِ ، وَيَعِينُ عَلَى قَبُولِهِ لِكَوْنِهِ ادْخَلَ فِي إِحْضَاضِ النَّصْحِ ، حَيْثُ لَا يَرِيدُ لَهُمْ إِلَّا مَا يَرِيدُ لِنَفْسِهِ .

أعداؤه [ الحق ] هو المفعول الثاني لاسماع [ على وجه لا يزيد ] ذلك الوجه [ غضبهم وهو ] أي ذلك الوجه [ ترك التصريح بنسبتهم إلى الباطل ، ويعين ] عطف على - لا يزيد - وليس هذا في كلام السكاكي ، أي على وجه يعين [ على قبوله ] أي قبول الحق [ لكونه ] أي لكون ذلك الوجه [ أدخل في إحضار النصيحة لهم ، حيث لا يريد ] المتكلم [ لهم إلا ما يريد لنفسه ] .

تطبيقات على التقييد بأن وإذا :

(١) قوله تعالى ( إِذَا جَاءَ نَصْرُ اللَّهِ وَالْفَتْحُ ، وَرَأَيْتَ النَّاسَ يَدْخُلُونَ فِي دِينِ اللَّهِ أَفْوَاجًا ، فَسَبِّحْ بِحَمْدِ رَبِّكَ وَاسْتَغْفِرْهُ إِنَّهُ كَانَ تَوَّابًا ) .

(٢) فوالله ما أدرى وإني لصادقٌ أَدَاةَ عَرَانِي مِنْ حَبَابِكَ أَمْ سِحْرُ

فإن كان سِحْرًا فاعذريني على الهوي وإن كان داءً غيره فلك العذر

أني إذا في الاول للجزم بوقوع الشرط ، وعبر عن الشرط بالماضى للإشارة إلى تحققه وإن كان في المستقبل ، وأتى بأن في الثانى للشك في وقوع الشرط ، والحباب فيه هو الحب .

أمثلة أخرى :

(١) إِذَا قُبِحَ الْبَكَاءُ عَلَى قَتِيلٍ رَأَيْتُ بِكَاءَكَ الْحَسَنَ الْجَمِيلَ

(٢) إِنْ يَسْمَعُوا الْخَيْرَ يُخَفِّضُوهُ وَإِنْ سَمِعُوا شَرًّا أَذَاعُوا وَإِنْ لَمْ يَسْمَعُوا كَذَبُوا

## وَلَوْ لِلشَّرْطِ فِي الْمَاضِي مَعَ الْقَطْعِ بِاتِّفَاءِ الشَّرْطِ ،

[ولو للشرط] أى لتعليق حصول مضمون الجزاء بحصول مضمون الشرط فرض [فى الماضى مع القطع باتتفاء الشرط] فيلزم انتفاء الجزاء ، كما تقول - لو جئتني أكرمتك. معلقا الاكرام بالمجيء مع القطع باتتفائه فيلزم انتفاء الاكرام ، فهى لامتناع الثانى أعنى - الجزاء - لامتناع الاول أعنى - الشرط - يعنى أن الجزاء مُتَتَفٍّ بسبب انتفاء الشرط هذا هو المشهور بين الجمهور ، واعترض عليه ابن الحاجب بأن الاول سبب والثانى مسبب <sup>مُسَبَّبٌ</sup> ، وانتفاء السبب لا يدل على انتفاء المسبب ، لجواز أن يكون للشيء أسباب متعددة ، بل الأمر بالعكس ، لأن انتفاء المسبب يدل على انتفاء جميع أسبابه ، فهو لامتناع الاول لامتناع الثانى ، ألا ترى أن قوله تعالى (لَوْ كَانَ فِيهِمَا آلِهَةٌ إِلَّا اللَّهُ لَفَسَدَتَا) إنما سيق ليستدل بهما بامتناع الفساد على امتناع تعدد الآلهة دون العكس واستحسن المتأخرون رأى ابن الحاجب ، حتى كادوا أن يجمعوا على أنها لامتناع الاول لامتناع الثانى ، إنما ذكره ، ولما لأن الاول ملزوم والثانى لازم ، وانتفاء اللازم يوجب انتفاء الملزوم من غير عكس ، لجواز أن يكون اللازم أعم ، وأنا أقول منشأ هذا الاعتراض قلة التأمل ، لأنه ليس معنى قولهم - لو لامتناع الثانى لامتناع الاول أنه يُسْتَدَلُّ بامتناع الاول على امتناع الثانى ، حتى يرد عليه أن انتفاء السبب أو الملزوم لا يوجب انتفاء المسبب أو اللازم ، بل معناه أنها للدلالة على أن انتفاء الثانى فى الخارج إنما هو بسبب انتفاء الاول ، فعنى (لَوْ شَاءَ اللَّهُ لَهَدَأْتُكُمْ) أن انتفاء الهدى إنما هو بسبب انتفاء المشيئة ، يعنى أنها تستعمل للدلالة على أن علة انتفاء مضمون الجزاء فى الخارج هى انتفاء مضمون الشرط ، من غير التفتات إلى أن علة العلم بانتفاء الجزاء ما هى ، ألا ترى أن قولهم : لَوْلَا لامتناع الثانى لوجود الاول ، نحو - لو



عَلَى لَهْلَهكَ عُمَرُ - معناه أن وجود على سبب لعدم هلاك عمر ، لا أن وجوده دليل على أن عمر لم يهلك ، ولهذا صح مثل قولنا - لو جئتنى لا كرمتك لكنك لم تجي - . أعني عدم الاكرام بسبب عدم المجي . (١) قال الحماسي :

ولو طار ذو حافر قبلها لطارت وليكنه لم يطر (٢)

يعني أن عدم طيران تلك الفرس بسبب أنه لم يطر ذو حافر قبلها ، وقال أبو العلام المعري :

ولودامت الدولات كانوا كغيرهم رعايا وليكن مالهن دوام (٣)

وأما المنطقيون فقد جعلوا إن ولو أداة للزوم (٤) وإنما يستعملونها في القياسات لحصول العلم بالنتائج ، فهي عندهم للدلالة على أن العلم بانتفاء الثاني علة للعلم بانتفاء الاول ، ضرورة انتفاء الملزوم بانتفاء اللازم ، من غير التفات إلى أن علة انتفاء الجزاء في الخارج ماهي ، وقوله تعالى (لَوْ كَانَتْ فِيهِمَا آلِهَةٌ إِلَّا اللَّهُ لَفَسَدَتَا) وأرد على هذه القاعدة ، لكن الاستعمال على قاعدة اللغة هو الشائع المستفيض ، وتحقيق هذا البحث على ما ذكرنا من أسرار هذا الفن ، وفي هذا المقام مباحث أخرى شريفة أوردناها في الشرح .

(١) وإنما دل هذا على صحة ما ذكره ، لأنها لو كانت للاستدلال لما صح ذلك القول لما فيه من استثناء نقيض المقدم ، وهو لا ينتج شيئاً عند علماء المنطق .

(٢) هو لابي بن سلمي الضبي من شعراء الجاهلية (٣) الدولات بضم الدال جمع دولة بمعنى الملك ، والمعنى أن أهل الدولات الماضية لو داموا كانوا كغيرهم رعايا للممدوح بهذا الشعر (٤) أي للدلالة على لزوم التالي للمقدم .

فَلِزَمَ عَدَمَ الثَّبُوتِ وَالْمَضَى فِي جُمْلَتَيْهَا ، فَدَخُولُهَا عَلَى الْمُضَارِعِ فِي نَحْوِ - لَوْ يُطِيعُكُمْ  
فِي كَثِيرٍ مِنَ الْأَمْرِ لَعَنْتُمْ - لِقَصْدِ اسْتِمْرَارِ الْفِعْلِ فِيمَا مَضَى وَقَتًا فَوْقَتًا ،

وإذا كان لو للشرط في الماضي [ فيلزم عدم الثبوت والمضى في جملتها ] إذ الثبوت  
ينافي التعليق ، والاستقبال ينافي المضى ، فلا يعدل في جملتها عن الفعلية الماضية  
إلا لنسكتة ، ومذهب المبرد أنها تستعمل في المستقبل استعمال إن (١) وهو مع قلته  
ثابت ، نحو قوله عليه السلام - اطلبوا العلم ولو بالصين - و - فاني أباهي بكم الأمم  
يوم القيامة ولو بالسقط (٢) [ فدخولها على المضارع في نجر ] واعلموا  
أَنَّ فِيكُمْ رَسُولَ اللَّهِ [ لو يطيعكم في كثير من الأمر لعنتم ] أى لو قمتم في جهدٍ وهلاك  
[ لقصد استمرار الفعل فيما مضى وقتاً فوقتاً ] والفعل هو الاطاعة ، يعنى أَنَّ امْتِنَاعَ  
عَنْتُمْ بسبب امتناع استمراره على إطاعتكم ، فان المضارع يفيد الاستمرار ، ودخول  
- لو - عليه يفيد امتناع الاستمرار ، ويجوز أن يكون الفعل امتناع الاطاعة ، يعنى  
أَنَّ امْتِنَاعَ عَنْتُمْ بسبب استمرار امتناعه عن إطاعتكم ، لأنه (٣) كما أن المضارع المثبت

(١) فلا يحتاج استعمالها فيه على هذا إلى نسكتة (٢) صدر الحديث - تنا كحوا  
تناسلوا فاني الخ - والتقدير في الحديثين - ولو يكون بالصين ، ولو يكون بالسقط -  
وهذا على أن - لو - فيهما شرطية جوابها محذوف ، لا وصلة للربط في الجملة الحالية ،  
ومن استعمالها في المستقبل قول الشاعر :

وَلَوْ تَلَقَّيْتُ أَصْدَاؤُنَا بَعْدَ مَوْتِنَا وَمِنْ دُونِ رَمْسَيْنَا مِنَ الْأَرْضِ سَبَبُ

الظَّلِّ صَدَيِّ صَوْتِي وَإِنْ كُنْتُ رَمَةً لَصَوْتُ صَدَيِّ لَيْلِي يَهْشُ وَيَطْرَبُ

(٣) هذا تعليل لقوله - ويجوز الخ - لأنه يلزمه أن المضارع إنما أفاد استمرار  
معنى - لو - لامتناه ، وخلاصة التعليل أنه لا مانع من إفادة الفعل المضارع استمرار

كما في قوله تعالى - اللَّهُ يَسْتَهْزِئُ بِهِمْ - وَفِي نَحْوِ قَوْلِهِ تَعَالَى - وَلَوْ تَرَى إِذْ وَقَفُوا عَلَى النَّارِ - لَتَنَزَّلَ مِنْزِلَةٌ الْمَاضِي لِصُدُورِهِ عَنْ لَّا خِلَافَ فِي إِخْبَارِهِ ،

يفيد استمرار الثبوت يجوز أن يفيد المنفى استمرار النفي ، والداخل عليه - لو - يفيد استمرار الامتناع ، كما أن الجملة الاسمية المثبتة تفيد تأكيد الثبوت ودوامه ، والمنفية تفيد تأكيد النفي ودوامه ، لا نفي التأكيد والدوام ، كقوله تعالى ( وَمَا هُمْ بِمُؤْمِنِينَ ) رَدًّا لِقَوْلِهِمْ ( إِنَّا آمَنَّا ) على أبلغ وجه وآكده [ كما في قوله تعالى - اللَّهُ يَسْتَهْزِئُ بِهِمْ ] حيث لم يقل - اللَّهُ مَسْتَهْزِئٌ - بهم قصداً إلى استمرار الاستهزاء وتجدده وقتنا فوقتنا [و] دخولها على المضارع [في نحو قوله تعالى - ولو ترى] الخطاب لمحمد عليه السلام ، أو لسل من تتأتى منه الرؤية [ إذ وقفوا على النار ] أى أُررَها حتى يعاينوها أو أَطْلَعُوا عليها إطلاَعاً هي تحتهم ، أو أَدْخَلُوهَا فَعَرَفُوا مقدار عذابها ، وجواب - لو - محذوف ، أى لرأيت أمراً فظيعاً [لتنزيلة] أى المضارع [ منزلة الماضى ، لصدوره ] أى المضارع أو الكلام [ عن لا خلاف في إخباره ] فهذه الحالة إنما هي في القيامة ، لكنها جعلت النفي ، كما أن المثبت يفيد استمرار الثبوت .

تطبيقات على التقييد بلو :

(١) قوله تعالى ( وَلَوْ تَرَى إِذِ الْمُجْرِمُونَ نَاكِسُوا رُءُوسِهِمْ عِنْدَ رَبِّهِمْ رَبَّنَا أَبْصَرْنَا وَسَمِعْنَا فَارْجِعْنَا نَعْمَلْ صَالِحًا إِنَّا مُوقِنُونَ ) .

(٢) لو يسمعون كما سمعت حديثها خَرُّوا لِعِزَّةِ خَاشِعِينَ سُجُودًا

دخلت لو على المضارع في الاول لاستحضار تلك الصورة الفظيعة ، وفي الثانى لاستحضار تلك الصورة المحبوبة .

كما في - ربما يود الذين كفروا ، أو لاستحضار الصورة

بمنزلة الماضي المتحقق ، فاستعمل فيها - لو وإذ - المختصان بالماضي ، لكن عدل عن لفظ الماضي ولم يقل - ولو رأيت - إشارة إلى أنه كلام من لا خلاف في إخباره ، والمستقبل عنده بمنزلة الماضي في تحقق الوقوع ، فهذا الأمر مستقبل في التحقيق ، ماض بحسب التأويل ، كأنه قيل : قد انقضى هذا الأمر ، لكنك ما رأيته ولو رأيته لرأيت أمراً فظيماً [ كما ] عدل عن الماضي إلى المضارع [ في - ربما يود الذين كفروا ] لتنزيله بمنزلة الماضي لصدوره عن لا خلاف في إخباره ، وإنما كان الأصل هنا هو الماضي ، لأنه قد التزم ابن السراج وأبو علي في الإيضاح أن الفعل الواقع بعد رب المكشوفة بما يجب أن يكون ماضياً ، لأنها للتقليل في الماضي ، ومعنى التقليل هنا أنه تدهشهم أهوال القيامة فيبتهون ، فإن وجدت منهم إفاقة ما آمنوا ذلك ، وقيل هي مستعارة للتكثير أو للتحقيق ، ومفعول - يود - محذوف لدلالة - لو كانوا مسلمين - عليه ، ولو للتمني حكاية لودادتهم ، وأما على رأى من جعل - لو - التي للتمني حرفاً مصدرية فمفعول - يود - هو قوله - لو كانوا مسلمين - [ أو لاستحضار الصورة ] عطف على قوله - لتنزيله - يعني أن العدول إلى المضارع في نحو - ولو تري - لما ذكر ، ولما لاستحضار صورة رؤية الكافرين موقوفين على النار ، لأن المضارع بما يدل على الحال الحاضر

أمثلة أخرى :

(١) ولو ليس الحار ثياب خَزٍ لقال الناس يالك من حمار

(٢) قالوا الحماية زالت قلت لأعجب بل كان باطلا فيكم هو العجبا

لو تسألون (النبي) يوم جندلها بأي سيف على يافوخها ضرباً

أبا لذي جر يوم السلم متشعاً أم بالذي هز يوم الحرب مختضباً

كما في قوله تعالى - فَتَشِيرُ سَحَابًا - استحضاراً لتلك الصورة البديعة الدالة على القدرة الباهرة .

وأما تنكيره فلإرادة عدم الحصر والعهد ، كقولك - زيد كاتب وعمرو شاعر ، أو للتفخيم ، نحو - هدى للمتقين ، أو للتحقير .

الذى من شأنه أن يشاهد ، كأنه يستحضر بلفظ المضارع تلك الصورة لمشاهدها السامعون ، ولا يفعل ذلك إلا في أمر يتم بمشاهدته لغرابته أو فظاعته أو نحو ذلك [ كما في قوله تعالى - فتشير سحاباً ] بلفظ المضارع بعد قوله تعالى ( الله الذى أرسل الرياح ) [ استحضاراً لتلك الصورة البديعة الدالة على القدرة الباهرة ] يعنى صورة إثارة السحاب مسخراً بين السماء والأرض على الكيفيات المخصوصة والانقلابات المتفاوتة .

[ وأما تنكيره ] أى تنكير المسند [ فلإرادة عدم الحصر والعهد ] الدالّ عليهما التعريف [ كقولك - زيد كاتب وعمرو شاعر ، أو للتفخيم نحو - هدى للمتقين ] بناءً على أنه خبر مبتدأ محذوف ، أو خبر ذلك الكتاب (١) [ أو للتحقير ] نحو - ما زيد شيئاً .

(١) ويجوز أن يكون حالاً ، فلا يكون من هذا الباب .

تطبيقات على تنكير المسند :

(١) قوله تعالى ( وَلَئِنْ مَسَّتْهُمُ نَفْحَةٌ مِنْ عَذَابِ رَبِّكَ لَيَقُولُنَّ يَا وَيْلَنَا إِنَّا كُنَّا ظَالِمِينَ )

(٢) آراؤه وعطاياه ونعمته وعفوه رحمة للناس كلهم

وَأَمَّا تَخْصِيصُهُ بِالْإِضَافَةِ أَوْ الْوَصْفِ فَلْيَتَكُونِ الْفَائِدَةُ أَتَمَّ كَمَا مَرَّ .  
وَأَمَّا تَرْكُهُ فظَاهِرٌ مِمَّا سَبَقَ .

وَأَمَّا تَعْرِيفُهُ فَلِلْفَائِدَةِ السَّامِعِ حُكْمًا عَلَى أَمْرٍ مَعْلُومٍ لَهُ بِأَحَدَى طَرُقِ التَّعْرِيفِ

[ وَأَمَّا تَخْصِيصُهُ ] أى المسند [ بِالْإِضَافَةِ ] نحو - زَيْدٌ غُلَامٌ رَجُلٌ [ أَوْ الْوَصْفِ ]  
نحو زَيْدٌ رَجُلٌ عَالِمٌ [ فَلْيَتَكُونِ الْفَائِدَةُ أَتَمَّ ] لَمَّا مَرَّ مِنْ أَنْ زِيَادَةَ الْخُصُوصِ تَوْجِبُ أَتَمَّةَ  
الْفَائِدَةِ ، وَاعْلَمْ أَنَّ جَعَلَ مَعْمُولَاتِ الْمُسْنَدِ كَالْحَالِ وَنَحْوَهُ مِنَ الْمُقِيدَاتِ ، وَجَعَلَ  
الْإِضَافَةَ وَالْوَصْفَ مِنَ الْمُخَصَّصَاتِ إِنَّمَا هُوَ مُجَرَّدُ اصْطِلَاحٍ ، وَقِيلَ لَا مَنَ التَّخْصِيصِ  
عِبَارَةً عَنْ نَقْصِ الشُّيُوعِ ، وَلَا شُيُوعَ لِلْفِعْلِ ، لِأَنَّهُ إِنَّمَا يَدُلُّ عَلَى مُجَرَّدِ الْمَفْهُومِ وَالْحَالِ  
تَقْيِيدِهِ ، وَالْوَصْفُ يَجِيءُ فِي الْأَسْمِ الَّذِي فِيهِ الشُّيُوعُ فَيَخْصِيصُهُ ، وَفِيهِ نَظَرٌ (١) .  
[ وَأَمَّا تَرْكُهُ ] أى ترك تَخْصِيصِ الْمُسْنَدِ بِالْإِضَافَةِ أَوْ الْوَصْفِ [ فظَاهِرٌ مِمَّا سَبَقَ ]  
بِقِي تَقْيِيدِ الْمُسْنَدِ لِمَانَعٍ مِنْ تَرْبِيَةِ الْفَائِدَةِ .

[ وَأَمَّا تَعْرِيفُهُ فَلِلْفَائِدَةِ السَّامِعِ حُكْمًا عَلَى أَمْرٍ مَعْلُومٍ لَهُ بِأَحَدَى طَرُقِ التَّعْرِيفِ ]

نَكَرَ الْمُسْنَدُ فِي الْأَوَّلِ لِلدَّلَالَةِ عَلَى التَّحْقِيرِ ، وَفِي الثَّانِي لِلدَّلَالَةِ عَلَى التَّعْظِيمِ .

أَمْثَلَةٌ أُخْرَى :

(١) وَقَدْ يَتْرَكَ الْغَدْرُ الْفَتَى وَطَعَامُهُ إِذَا هُوَ أَمْسَى حَلْبَةً مِنْ دَمِ الْفَصْدِ

(٢) لَيْسَ الْجَمَالُ بِمُتَزَرٍّ فَاعْلَمْ وَإِنْ رُدَّتْ بَرْدًا

إِنَّ الْجَمَالَ مَعَادِنٌ وَمَنَاقِبٌ أَوْرَثَنَ بِحَدَا

(١) لِأَنَّ الْفِعْلَ فِيهِ شُّيُوعٌ أَيْضًا بِاعْتِبَارِ احْتِمَالِهِ الصَّدَقَ عَلَى كُلِّ فَرْدٍ يَفْرَضُ مِنْ  
غَيْرِ دَلَالَةٍ عَلَى التَّعْيِينِ ، كَمَا فِي قَوْلِكَ - جَاءَنِي زَيْدٌ - لِأَنَّهُ يَحْتَمِلُ الْجَمْعَ عَلَى حَالَةِ الرُّكُوبِ

بآخر مثله أو لازم حكم كذلك ، نحو - زيد أخوك وعمرو المنطلق ، باعتبار  
تعريف العهد أو الجنس وعكسهما ،

يعنى أنه يجب عند تعريف المسند تعريف المسند إليه ، إذ ليس في كلامهم مسند إليه  
نسكرة ومسند معرفة في الجملة الخبرية (١) [ بآخر مثله ] أى حكماً على أمر معلوم بأمر  
آخر مثله في كونه معلوماً للسامع باحدى طرق التعريف ، سواء اتحد الطريقان ، نحو -  
الراكب هو المنطلق - أو اختلفا ، نحو - زيد هو المنطلق [ أو لازم حكم ] عطف على -  
حكماً [ كذلك ] أى على أمر معلوم بآخر مثله ، وفي هذا تنبيه على أن كون المتبداً  
والخبر معلومين لا ينافى إفادة الكلام للسامع فائدة بجهولة ، لأن العلم بنفس المتبداً  
والخبر لا يستلزم العلم باسناد أحدهما إلى الآخر [ نحو - زيد أخوك ، وعمرو المنطلق ]  
حال كون - المنطلق - معرّفاً [ باعتبار تعريف العهد أو الجنس ] وظاهر لفظ الكتاب  
أن نحو - زيد أخوك - إنما يقال لمن يعرف أن له أخاً ، والمذكور في الايضاح أنه  
يقال لمن يعرف زيداً بعينه ، سواء كان يعرف أن له أخاً أم لم يعرف ، ووجه التوفيق  
ما ذكره بعض المحققين من النحاة أن أصل وضع تعريف الاضافة على اعتبار العهد ،  
والألم لم يبق فرق بين - غلام زيد ، وغلام لزيد - فلم يكن أحدهما معرفة والآخر  
نسكرة ، لكن كثيراً ما يقال - جاءني غلام زيد - من غير إشارة إلى معين (٢) كالمعرف  
باللام ، وهو خلاف وضع الاضافة ، فإني الكتاب ناظر إلى أصل الوضع ، وما في  
الايضاح إلى خلافه [ وعكسهما ] أى نحو عكس المثالين المذكورين ، وهو - أخوك  
زيد ، والمنطلق عمرو - والضابط في التقديم أنه إذا كان للشئ صفتان من صفات  
وغيره (١) بخلاف الجملة الانشائية ، فانه يجوز أن يكون الخبر فيها معرفة والمتبداً  
نسكرة ، نحو قولك - من أبوك - فان - من - مبتدأ عند سيبويه مع كونها نسكرة  
وخبيرها معرفة (٢) أى من غلاماته .

وَالثَّانِي قَدْ يُفِيدُ قَصْرَ الْجِنْسِ عَلَى شَيْءٍ تَحْقِيقًا نَحْوُ - زَيْدُ الْأَمِيرِ ، أَوْ مِبَالِغَةً لِكَمَالِهِ فِيهِ ، نَحْوُ - عَمْرُو الشَّجَاعِ ،

التعريف وعرف السامع اتصافه باحدهما دون الأخرى ، فأيهما كان بحيث يعرف السامع اتصاف الذات به وهو كالطالب بحسب زعمك أن تحكم عليه بالآخر يجب أن تقدم اللفظ الدال عليه وتجعله مبتدأ ، وإيهما كان بحيث يحمل اتصاف الذات به وهو كالطالب بحسب زعمك أن تحكم بثبوته للذات أو انتفائه عنها يجب أن تؤخر اللفظ الدال عليه وتجعله خبراً ، فإذا عرف السامع زيدا بعينه واسمه ولا يعرف اتصافه بأنه أخوة وأردت أن تعرفه ذلك ، قلت - زيد أخوك - وإذا عرف أحامله ولا يعرفه على التعيين وأردت أن تعينه عنده ، قلت - أخوك زيد - ولا يصح - زيد أخوك - ويظهر ذلك في نحو قولنا - رَأَيْتُ أَسْوَدًا غَابَهَا الرَّمَا حُ - ولا يصح - رماحها الغاب (١) [والثاني] يعني اعتبار تعريف الجنس [قد يفيد قصر الجنس على شيء تحقيقاً نحو - زيد الأمير] إذا لم يكن أمير سواه [أو مبالغة لكمال فيه] أي لكمال ذلك الشيء في ذلك الجنس أو بالعكس [نحو - عمرو الشجاع] أي الكامل في الشجاعة ، كأنه لا اعتداد بشجاعة غيره لقصورها عن رتبة الكمال ، وكذا إذا جعل المعرف بلام الجنس مبتدأ ، نحو - الأمير زيد ، والشجاع عمرو - ولا تفاوت بينهما وبين ما تقدم في إفادة قصر الامارة على زيد والشجاعة على عمرو ، والحاصل أن المعرف بلام الجنس إن جعل مبتدأ فهو مقصور على الخبر ، سواء كان الخبر معرفة أو نكرة ، وإن جعل خبراً فهو مقصور على المبتدأ ، والجنس قد يبقى على إطلاقه كما مر ، وقد يقيد بوصف أو حال أو ظرف أو مفعول أو نحو ذلك ، نحو - هو الرجل الكريم ، وهو السائر راكبا ، وهو الأمير في البلد ، وهو الواهب ألف قنطار - وجميع ذلك معلوم بالاستقراء وتصفح تراكيب البلغاء ، وقوله - قد يفيد - بلفظ قد إشارة إلى أنه قد لا يفيد القصر ، كما في قول الخنساء :

(١) وهذا لأن المعلوم للأسود هو الغاب لأنه مبيتها ، فيجب تقديمه وجعله



وَقِيلَ الْإِسْمُ مُتَعَيِّنٌ لِلإِبْتِدَاءِ لِذِلَالَتِهِ عَلَى الذَّاتِ ، وَالصِّفَةُ لِلْخَبَرِ لِذِلَالَتِهَا عَلَى أَمْرِ نَسْبِيٍّ ، وَرَدَّ بِأَنَّ الْمَعْنَى الشَّخْصَ الَّذِي لَهُ الصِّفَةُ صَاحِبُ الْإِسْمِ .

إِذَا قُبِحَ الْبُكَاءُ عَلَى قَتِيلٍ رَأَيْتُ بُكَاءَكَ الْحَسَنَ الْجَمِيلَا .

فَإِنَّهُ يُعْرَفُ بِحَسَبِ الذَّوْقِ السَّلِيمِ وَالطَّبْعِ الْمُسْتَقِيمِ وَالتَّدَرُّبِ فِي مَعْرِفَةِ مَعَانِي كَلَامِ الْعَرَبِ أَنَّ لَيْسَ الْمَعْنَى هَهُنَا عَلَى الْقَصْرِ (١) وَإِنْ أُمِكنَ ذَلِكَ بِحَسَبِ النَّظَرِ الظَّاهِرِ وَالتَّأَمُّلِ الْقَاصِرِ [ وَقِيلَ ] فِي نَحْوِ - زَيْدٍ الْمُنْطَلِقِ ، أَوْ الْمُنْطَلِقِ زَيْدٍ - [ الْإِسْمُ مُتَعَيِّنٌ لِلإِبْتِدَاءِ ] تَقَدَّمَ أَوْ تَأَخَّرَ [ لِذِلَالَتِهِ عَلَى الذَّاتِ ، وَالصِّفَةُ ] مُتَعَيِّنَةٌ [ لِلْخَبَرِ ] تَقَدَّمتْ أَوْ تَأَخَّرَتْ [ لِذِلَالَتِهَا عَلَى أَمْرِ نَسْبِيٍّ ] لِأَنَّ مَعْنَى الْمُبْتَدَأِ الْمُنْسُوبِ إِلَيْهِ ، وَمَعْنَى الْخَبَرِ الْمُنْسُوبِ ، وَالذَّاتُ هِيَ الْمُنْسُوبُ إِلَيْهَا ، وَالصِّفَةُ هِيَ الْمُنْسُوبُ ، فَسَوَاءٌ قُلْنَا - زَيْدٍ الْمُنْطَلِقِ ، أَوْ الْمُنْطَلِقِ زَيْدٍ - يَكُونُ - زَيْدٌ - مُبْتَدَأًا وَالْمُنْطَلِقُ خَبَرٌ ، وَهَذَا رَأْيُ الْإِمَامِ الرَّازِيِّ قَدَسَ اللَّهُ سِرَّهُ [ وَرَدَّ بِأَنَّ الْمَعْنَى الشَّخْصَ الَّذِي لَهُ الصِّفَةُ صَاحِبُ الْإِسْمِ ] يَعْنِي أَنَّ الصِّفَةَ تَجْعَلُ دَلَالَةً عَلَى الذَّاتِ وَمُسْتَدًّا إِلَيْهَا ، وَالْإِسْمُ يَجْعَلُ دَالًا عَلَى أَمْرِ نَسْبِيٍّ وَمُسْتَدًّا .

مُبْتَدَأًا (١) وَهَذَا لِأَنَّ الْكَلَامَ لِلرَّدِّ عَلَى مَنْ يَتَوَهَّمُ أَنَّ الْبُكَاءَ عَلَى هَذَا الْمُرْتَبِ قَبِيحٌ كَغَيْرِهِ ، وَهُوَ يَحْصُلُ بِمَجْرَدِ إِخْرَاجِ بُكَاءِهِ مِنَ الْقُبْحِ إِلَى الْحَسَنِ ، وَلَا يَحْتَاجُ إِلَى الْقَصْرِ فِي ذَلِكَ إِلَّا إِذَا كَانَ الْكَلَامُ وَارِدًا فِي مَقَامٍ مِنْ يَسْلَمُ حَسَنُ الْبُكَاءِ عَلَى الْمُرْتَبِ وَلَكِنَّهُ يَدْعَى حَسَنَ الْبُكَاءِ عَلَى غَيْرِهِ أَيْضًا ، فَيُرَدُّ عَلَيْهِ بِقَصْرِ حَسَنِ الْبُكَاءِ عَلَى الْمُرْتَبِ دُونَ غَيْرِهِ .

تَطْبِيقَاتٌ عَلَى تَعْرِيفِ الْمُسْتَدِّ :

(١) هُوَ الْوَاهِبُ الْمِائَةَ الْمُصْطَفَاةَ إِمَّا مَخَاضًا وَإِمَّا عِشَارًا

(٢) وَنَحْنُ التَّارِكُونَ لِمَا سَخَطْنَا وَنَحْنُ الْآخِذُونَ لِمَا رَضِينَا

عَرَفَ الْمُسْتَدُّ فِي الْأَوَّلِ وَفِي الثَّانِي لَافَادَةَ قَصْرِ الْخَبَرِ عَلَى الْمُبْتَدَأِ عَلَى سَبِيلِ الْمُبَالَغَةِ

وَأَمَّا كَوْنُهُ جُمْلَةً فَلِلتَّقْوَىٰ أَوْ لِكَوْنِهِ سَبَبِيًّا كَمَا مَرَّ ،

[ وأما كونه (١) ] أى المسند [ جملة للتقوى ] نحو - زيد قام [ أو لكونه سببياً ] نحو - زيد أبوه قائم [ كما مر ] من أن إفراده يكون لكونه غير سببى مع عدم إفادة التقوى ، وسبب التقوى فى مثل - زيد قام - على ما ذكره صاحب المفتاح هو أن المبتدأ لكونه مبتدأ يستدعى أن يسند إليه شئ ، فإذا جاء بعده ما يصلح أن يسند إلى ذلك المبتدأ صرفه ذلك المبتدأ إلى نفسه ، سواء كان خالياً عن الضمير أو متضمناً له ، فينعتقد بينهما حكم ، ثم إذا كان متضمناً لضميره المعتد به بالآ لا يكون مشابهاً للخالى عن الضمير ، كما فى - زيد قائم - صرفه ذلك الضمير إلى المبتدأ ثانياً ، فيكتسب الحكم قوة ، فعلى هذا يختص التقوى بما يكون مسنداً إلى ضمير المبتدأ ، ويخرج عنه نحو - زيد ضربته - . ويجب أن يجعل سببياً (٢) وأما على ما ذكره الشيخ فى دلائل الإعجاز ، وهو أن الاسم لا يؤتى به معزى عن العوامل اللفظية إلا لحديث قد نوى إسناده إليه ، فإذا قلت - زيد - فقد أشعرت قلب السامع بأنك تريد الإخبار عنه ، فهذا توطئة له وتقدمة للإعلام به ، فإذا قلت - قام - دخل فى قلبه دخول المأنوس ، وهذا أشد للثبوت وأمنع من الشبهة والشك ، وبالجملة ليس الإعلام بالشئ بغتة مثل الإعلام به بعد التنبيه عليه

فى مقام المدح والفخر .

أمثلة أخرى :

(١) أخوك الذى إن تدعته لملة يُجَبِّكَ وإن تعصَّب إلى السيف يعصَّب

(٢) وإن سنَّامَ المجد من آل هاشم بنو بخت مخزوم ووالدك العبد

(١) هذا مقابل قوله فيما سبق - وأما إفراده - وما ذكره بعد هذا من كونه فعلاً أو اسماً الخ داخل فى كونه مفرداً (٢) لأن الاثنيان بالجملة إما للتقوى وإما للسببية ، فإذا انتفى أحدهما تعين الآخر .

وَأَسْمِيَّتُهَا وَفَعْلِيَّتُهَا وَشَرْطِيَّتُهَا لِمَا مَرَّ ، وَظَرْفِيَّتُهَا لِإِخْتِصَارِ الْفَعْلِيَّةِ إِذْ هِيَ مُقَدَّرَةٌ  
بِالْفِعْلِ عَلَى الْأَصَحِّ .

وَأَمَّا تَأْخِيرُهُ فَلَانِ ذِكْرَ الْمُسْنَدِ إِلَيْهِ أَهَمُّ كَمَا مَرَّ

والتقدمة ، فإن ذلك يجري مجرى تأكيد الاعلام في التقوى والاحكام ، ويدخل فيه نحو - زيد ضربته ، وزيد مررت به - وما يكون المسند فيه جملة لا للسببية أو التقوى خبر ضمير الشأن ، ولم يتعرض له لشهرة أمره ، وكونه معلوما عما سبق ، وأما صورة التخصيص نحو - أنا سمعت في حاجتك ، ورجل جاءني - فهي داخلية في التقوى على ما مر (١) [ واسميَّتْها وفعلِيَّتْها وشَرْطِيَّتْها لما مر ] يعنى أن كون المسند جملة للسببية أو التقوى ، وكون تلك الجملة اسمية للدوام والثبوت ، وكونها فعلية للتجدد والحدوث والدلالة على أحد الأزمنة الثلاثة على أخصر وجه ، وكونها شرطية للاعتبارات المختلفة الحاصلة من أدوات الشرط [ وظَرْفِيَّتْها لِإِخْتِصَارِ الْفَعْلِيَّةِ إِذْ هِيَ ] أى الظرفية [ مقدرة بالفعل على الأصح ] لأن الفعل هو الأصل في العمل ، وقيل باسم الفاعل لأن الأصل في الخبر أن يكون مفردا ، ورجح الأول بوقوع الظرف صلة للبوصول (٢) نحو - الذى فى الدار أخوك - وأجيب بأن الصلة من مَظَانَّ الجملة بخلاف الخبر ، ولو قال - إذا الظرف مقدر بالفعل على الأصح - لكان أصوب ، لأن ظاهر عبارته يقتضى أن الجملة الظرفية مقدرة باسم الفاعل على القول الغير الأصح ، ولا ينفى فسادَه .

[ وأما تأخيرَه ] أى تأخير المسند [ فلأن ذكر المسند إليه أهم كما مر ] فى تقديم المسند إليه .

(١) من أن صورة التخصيص فيها تقوية أيضا (٢) فإنه فى هذه الحالة يجب تقدير الفعل ، لأن الصلة يجب أن تكون جملة .

وَأَمَّا تَقْدِيمُهُ فَلِتَخْصِيصِهِ بِالْمُسْنَدِ إِلَيْهِ ، نَحْو - لَا فِيهَا غَوْلٌ - أَيْ بِخِلَافِ خُمُورِ  
الدُّنْيَا ، وَلِهَذَا لَمْ يُقَدِّمِ الظَّرْفُ فِي - لَا رَيْبَ فِيهِ - لِثَلَاثٍ يُفِيدُ ثُبُوتَ الرَّيْبِ فِي  
سَائِرِ كُتُبِ اللَّهِ تَعَالَى ،

[ وَأَمَّا تَقْدِيمُهُ ] أَيْ تَقْدِيمِ [ الْمُسْنَدِ فَلِتَخْصِيصِهِ بِالْمُسْنَدِ إِلَيْهِ ] أَيْ لِقَصْرِ الْمُسْنَدِ إِلَيْهِ  
عَلَى الْمُسْنَدِ عَلَى مَا حَقَّقْنَاهُ فِي ضَمِيرِ الْفَصْلِ ، لِأَن مَعْنَى قَوْلِنَا - تَمَيِّزُ أَنَا - هُوَ أَنَّهُ مَقْصُورٌ  
عَلَى التَّمْيِيزِ لَا يَتَجَاوِزُهَا إِلَى الْقَيْسِيَّةِ [ نَحْو - لَا فِيهَا غَوْلٌ - أَيْ بِخِلَافِ خُمُورِ الدُّنْيَا ]  
فَإِنْ فِيهَا غَوْلٌ ، فَإِنَّ قُلْتَ : الْمُسْنَدُ هُوَ الظَّرْفُ ، أَعْنَى - فِيهَا - وَالْمُسْنَدُ إِلَيْهِ لَيْسَ بِمَقْصُورٍ  
عَلَيْهِ ، بَلْ عَلَى جِزْمٍ مِنْهُ ، أَعْنَى الضَّمِيرِ الْمَجْرُورِ الرَّاجِعِ إِلَى خُمُورِ الْجَنَّةِ - قُلْتَ : الْمَقْصُودُ  
أَن عَدَمَ الْغَوْلِ مَقْصُورٌ عَلَى الْإِتِّصَافِ بِبَنِي خُمُورِ الْجَنَّةِ لَا يَتَجَاوِزُهُ إِلَى الْإِتِّصَافِ بِبَنِي  
خُمُورِ الدُّنْيَا ، وَإِنْ اعْتَبِرْتَ النِّهْيَ فِي جَانِبِ الْمُسْنَدِ فَالْمَعْنَى أَنَّ الْغَوْلَ مَقْصُورٌ عَلَى عَدَمِ  
الْحَصُولِ فِي خُمُورِ الْجَنَّةِ لَا يَتَجَاوِزُهُ إِلَى عَدَمِ الْحَصُولِ فِي خُمُورِ الدُّنْيَا ، فَالْمُسْنَدُ إِلَيْهِ مَقْصُورٌ  
عَلَى الْمُسْنَدِ قَصْرًا غَيْرَ حَقِيقِيٍّ ، وَكَذَا الْقِيَاسُ فِي قَوْلِهِ تَعَالَى (لَكُمْ دِينُكُمْ وَلِيَ دِينِ) وَلِظَاهِرِهِ  
مَا ذَكَرَ صَاحِبُ الْمِفْتَاحِ فِي قَوْلِهِ تَعَالَى (إِنْ حَسَابُهُمْ إِلَّا عَلَى رَبِّي) مِنْ أَنَّ الْمَعْنَى - حَسَابُهُمْ  
مَقْصُورٌ عَلَى الْإِتِّصَافِ بِعَلَى رَبِّي لَا يَتَجَاوِزُهُ إِلَى الْإِتِّصَافِ بِعَلَى ، فَجَمِيعُ ذَلِكَ مِنْ قَصْرِ  
الْمَوْصُوفِ عَلَى الصِّفَةِ دُونَ الْعَكْسِ ، كَمَا تَوَهَّمَهُ بَعْضُهُمْ [ وَلِهَذَا ] أَيْ وَلِأَنَّ التَّقْدِيمَ يُفِيدُ  
التَّخْصِيصَ [ لَمْ يُقَدِّمِ الظَّرْفُ ] الَّذِي هُوَ الْمُسْنَدُ عَلَى الْمُسْنَدِ إِلَيْهِ [ فِي - لَا رَيْبَ فِيهِ ] وَلَمْ  
يَقُلْ - لَا فِيهِ رَيْبٌ [ لِثَلَاثٍ يُفِيدُ ] تَقْدِيمَهُ عَلَيْهِ [ ثُبُوتَ الرَّيْبِ فِي سَائِرِ كُتُبِ اللَّهِ تَعَالَى ] بِنَاءً  
عَلَى اخْتِصَاصِ عَدَمِ الرَّيْبِ بِالْقُرْآنِ ، وَإِنَّمَا قَالَ فِي سَائِرِ كُتُبِ اللَّهِ تَعَالَى لَا أَنَّهُ الْمَعْتَبَرُ  
فِي مُقَابَلَةِ الْقُرْآنِ ، كَمَا أَنَّ الْمَعْتَبَرُ فِي مُقَابَلَةِ خُمُورِ الْجَنَّةِ هِيَ خُمُورُ الدُّنْيَا لَا مَطْلُوقُ الْمَشْرُوبَاتِ

أَوِ التَّنْبِيهِ مَنْ أَوَّلَ الْأَمْرِ عَلَى أَنَّهُ خَيْرٌ لَا نَعْتَ ، كَقَوْلِهِ :  
لَهُ هَمٌّ لَا مَتْنَهَى لِكِبَارِهَا وَهَمَّتْهُ الصَّغَرَى أَجَلَ مِنَ الدَّهْرِ  
أَوِ التَّفَاوُلِ أَوِ التَّشْوِيقِ إِلَى ذِكْرِ الْمُسْنَدِ إِلَيْهِ ، كَقَوْلِهِ :

وغيرها [ أو التنبية ] عطف على تخصيصه ، أى تقديم المسند للنبية [ من أول الأمر على أنه ] أى المسند [ خير لا نعت ] إذ النعت لا يتقدم على المنعوت ، وإنما قال - من أول الأمر - لأنه ربما يعلم أنه خير لا نعت بالتأمل فى المعنى ، والنظر الى أنه لم يرد فى الكلام خبر للمبتدأ [ كقوله :

لَهُ هَمٌّ لَا مَتْنَهَى لِكِبَارِهَا وَهَمَّتْهُ الصَّغَرَى أَجَلَ مِنَ الدَّهْرِ (١)  
حيث لم يقل - هَمٌّ لَهُ [ أو التفاؤل نحو ] :

سَعِدَتْ بِغُرَّةٍ وَجْهَكَ الْإِيَّامُ (٢)

[ أو التشويق الى ذكر المسند اليه ] بأن يكون فى المسند المتقدم طول يُشَوِّقُ النفس الى ذكر المسند اليه ، فيكون له وَقَعٌ فى النفس ، وَحُلٌّ من القبول ، لأنَّ الحاصل بعد الطلب أَعَزُّ من الْمُنْسَاقِ بلا تعب [ كقوله :

(١) هو لبكر بن النطاح من شعراء الدولة العباسية ، أو لحسان بن ثابت من الشعراء المخضرمين ، والشاهد فى قوله - له هم - فلو أخرج المسند فيه لنوهم أنه نعت للذكورة قبله والجملة بعده خبر ، وهذا خلاف مقصوده .

(٢) هو من قول بعضهم :

سَعِدَتْ بِغُرَّةٍ وَجْهَكَ الْإِيَّامُ وَتَزَيَّنَتْ بِبَقَائِكَ الْأَعْوَامُ  
والشاهد فى قوله - سعدت - وتزينت - فالتقديم فيهما للتفاؤل .

ثَلَاثَةٌ تُشْرِقُ الدُّنْيَا بِيَهْجَتِهَا شَمْسُ الضُّحَى وَأَبُو إِسْحَاقَ وَالْقَمَرُ

ثلاثة [ هذا هو المسند المتقدم الموصوف بقوله [ تشرق ] من أشرق - بمعنى صار مضيئاً [ الدنيا ] فاعل - تشرق - والعائد الى الموصوف هو الضمير المجزوف في قوله [ بيهجتها ] أى بحسنها ونضارتها ، أى تصوير الدنيا منورة بيهجة هذه الثلاثة وبهاثها ، والمسند اليه المتأخر هو قوله [ شمس الضحى وأبو إسحاق والقمر ] (١) .

(١) هو لمحمد بن وهيب من شعراء الدولة العباسية ، وأبو إسحاق هو المعتصم بالله الملك العباسي .

#### تطبيقات على تقديم المسند :

(١) ثلاثة ليس لها إِيَابُ الوقت والجمال والشباب

(٢) سلام الله يامطر عليها وليس عليك يامطر السلام

(٣) يمين الله طلعة المهرجانات كل يمين على الأمير الهجانات

قدم المسند في الأول - ثلاثة - لفائدة التشويق ، وفي الثاني - عليك - لمجرد الاهتمام ، وفي الثالث - يمين - للتفاؤل .

#### أمثلة أخرى :

(١) قوله تعالى - ( وَلَكُمْ فِي الْأَرْضِ مُسْتَقَرٌّ وَمَتَاعٌ إِلَىٰ حِينٍ )

(٢) ومن نكّدت الدنيا على الحرّ أن يرى عدواً له ما من صداقته بد

(٣) إن في الغرب أعيناً راصدات كحلتها الاطماع فيكم يسد

### تَنْبِيْهٌ

كثير مما ذكر في هذا الباب والذي قبله غير مختص بهما كالذكر والحذف وغيرهما ، والفطن اذا اتقن اعتبار ذلك فيهما لا يخفى عليه اعتباره في غيرهما .

### ( تنبيه )

[ كثير مما ذكر في هذا الباب ] يعنى باب المسند [ والذي قبله ] يعنى باب المسند اليه [ غير مختص بهما ، كالذكر والحذف وغيرهما ] من التعريف والتشكيك والتقديم والتأخير والاطلاق والتقيد وغير ذلك مما سبق ، وإنما قال - كثير مما ذكر - لأن بعضها مختص بالباين ، كضمير الفصل المختص بما بين المسند اليه والمسند ، وكذلك المسند فعلا ، فانه مختص بالمسند ، إذ كل فعل مسند دائما ، وقيل هو إشارة الى أن جميعها لا يجري في غير الباين ، كالتعريف فانه لا يجري في الحال والتمييز ، وكذلك التقديم فانه لا يجري في المضاف اليه ، وفيه نظر ، لأن قولنا - جميع ما ذكر في الباين غير مختص بهما - لا يقتضى أن يجري شيء من المذكورات في كل واحد من الامور التي هي غير المسند اليه والمسند ، فضلا عن أن يجري كل منها فيه ، إذ يسكني لعدم الاختصاص بالباين ثبوته في شيء مما يفايرهما ، فافهم [ والفطن اذا اتقن اعتبار ذلك فيهما ] أى في الباين [ لا يخفى عليه اعتباره في غيرهما ] من المفاعيل والمُلَحَقَات بها (١) والمضاف اليه

(١) هى الحال والتمييز وما أشبههما .

تطبيقات على هذه الأحوال في غير الباين :

(١) قوله تعالى - (فَإِنْ لَمْ تَفْعَلُوا فَأْذَنُوا بِحَرْبٍ مِنَ اللَّهِ وَرَسُولِهِ وَإِنْ تُبْتُمْ فَلَكُمْ رُؤُوسُ أَمْوَالِكُمْ لَا تَظْلِمُونَ وَلَا تُظْلَمُونَ) .

## أَحْوَالُ مُتَعَلِّقَاتِ الْفِعْلِ

الْفِعْلُ مَعَ الْمَفْعُولِ كَالْفِعْلِ مَعَ الْفَاعِلِ فِي أَنْ الْغَرَضُ مِنْ ذِكْرِهِ مَعَهُ

### أحوال متعلقات الفعل

قد أُشير في التنبيه إلى أن كثيرا من الاعتبارات السابقة يجري في مُتَعَلِّقَاتِ الْفِعْلِ ،  
لكن ذكر في هذا الباب تفصيل بعض (١) من ذلك لاختصاصه بمزيد بحث ، ومهد  
لذلك مقدمة (٢) فقال :

### حذف المفعول

[ الفعل مع المفعول كالفعل مع الفاعل في أن الغرض من ذكره معه ] أى ذكر

(٢) لَعَزَّةٌ مُوَحِّشًا طَلَّلَ يَلُوحُ كَأَنَّهُ خِلَلٌ

نكر المجرور في الأول - بحرب - للدلالة على التعظيم ، وقدم الحال في الثانى  
- موحشا - للاهتمام به .

### أمثلة أخرى :

(١) وَمَالِي إِلَّا آلَ أَحْمَدَ شَيْعَةً وَمَالِي إِلَّا مَذْهَبَ الْحَقِّ مَذْهَبُ

(٢) بِكَ أَقْدَتِ الْإِيَّامُ فِي حَسَنَاتِهَا وَشِيَمَتُهَا لَوْلَاكَ هُمْ وَتَكْرِيْبُ

(١) وهو ثلاثة اعتبارات : حذف المفعول ، وتقديمه على الفعل ، وتقديم بعض  
المعمولات على بعض .

(٢) هذا التمهيد لاعتبار حذف المفعول وحده ، لا للاعتبارات الثلاثة .



إِفَادَةٌ تَلْبَسُهُ بِهِ لَا إِفَادَةٌ وَقُوعُهُ مُطْلَقًا ، فَإِذَا لَمْ يُذَكَّرْ مَعَهُ فَالْغَرَضُ إِنْ كَانَ إِثْبَاتُهُ  
لِفَاعِلِهِ أَوْ نَفْيِهِ عَنْهُ مُطْلَقًا نَزَلَ مَنْزِلَةَ اللَّازِمِ وَلَمْ يَقْدَرْ لَهُ مَفْعُولٌ ، لِأَنَّ الْمُقْدَرِ  
كَالْمَذْكُورِ ، وَهُوَ ضَرْبَانِ : لِأَنَّهُ إِمَّا أَنْ يَجْعَلَ الْفِعْلُ مُطْلَقًا كِنَايَةً عَنْهُ

كل من الفاعل والمفعول مع الفعل أو ذكر الفعل مع كل منهما [ إفادة تلبسه به ] أي  
تلبس الفعل بكل منهما ، أما بالفاعل فمن جهة وقوعه منه ، وأما بالمفعول فمن جهة  
وقوعه عليه [ لا إفادة وقوعه مطلقا ] أي ليس الغرض من ذكره معه إفادة وقوع الفعل  
وثبوته في نفسه من غير إرادة أَنْ يُعْلَمَ مِنْ وَقْعٍ وَعَلَى مِنْ وَقْعٍ ، إِذْ لَوْ أُرِيدَ ذَلِكَ  
لَقِيلَ - وَقَعَ الضَرْبُ ، أَوْ وَجِدَ ، أَوْ ثَبَتَ - مِنْ غَيْرِ ذِكْرِ الْفَاعِلِ أَوْ الْمَفْعُولِ لِكَوْنِهِ عَيْنًا  
[ فإذا لم يذكر ] المفعول به [ معه ] أي مع الفعل المتعدي المسند إلى فاعله [ فالغرض إن  
كان إثباته ] أي إثبات الفعل [ لفاعله أو نفيه عنه مطلقا ] أي من غير اعتبار عموم في  
الفعل بأن يراد جميع أفرادهِ ، أَوْ خُصُوصَ أَنْ يَرَادَ بَعْضُهَا ، وَمِنْ غَيْرِ اعْتِبَارِ تَعَلُّقِهِ  
بِمَنْ وَقَعَ عَلَيْهِ فَضْلًا عَنْ عُمُومِهِ وَخُصُوصِهِ [ نزل ] الفعل المتعدي [ منزلة اللازم ولم  
يقدر له مفعول ، لِأَنَّ الْمُقْدَرِ كَالْمَذْكُورِ ] فِي أَنْ السَّمَاعَ يَفْهَمُ مِنْهُمَا أَنَّ الْغَرَضَ الْإِخْبَارَ  
بِوُقُوعِ الْفِعْلِ مِنَ الْفَاعِلِ بِاعْتِبَارِ تَعَلُّقِهِ بِمَنْ وَقَعَ عَلَيْهِ ، فَانْ قَوْلُنَا - فَلَانِ يُعْطَى الدَّنَائِرَ -  
يَكُونُ لِبَيَانِ جَنْسِ مَا يُتَنَاوَلُ الْإِعْطَاءُ ، لِأَلْبَيَانِ كَوْنَهُ مُعْطَا ، وَيَكُونُ كَلَامًا مَعَ مَنْ أُثْبِتَ  
لَهُ إِعْطَاءُ غَيْرِ الدَّنَائِرِ ، لِأَمْعَ مِنْ نَفْيِ أَنْ يَوْجِدَ مِنْهُ إِعْطَاءُ [ وهو ] أي هَذَا الْقِسْمَ الَّذِي  
نَزَلَ مَنْزِلَةَ اللَّازِمِ [ ضربان : لِأَنَّهُ إِمَّا أَنْ يَجْعَلَ الْفِعْلَ ] حَالِ كَوْنِهِ [ مطلقا ] أي من  
غَيْرِ اعْتِبَارِ عُمُومٍ أَوْ خُصُوصٍ فِيهِ ، وَمِنْ غَيْرِ اعْتِبَارِ تَعَلُّقِهِ بِالْمَفْعُولِ [ كِنَايَةً عَنْهُ ] (١)

(١) فَيَكُونُ الْفِعْلُ الْمَطْلُوقَ مَلْزُومًا وَالْفِعْلُ الْمُقَيَّدَ لَازِمًا ، لِأَنَّ السَّكْنَاءَ يَنْتَقِلُ فِيهَا مِنَ  
الْمَلْزُومِ إِلَى اللَّازِمِ ، وَلَا يَخْفَى أَنَّ الْمُقَيَّدَ لَيْسَ لَازِمًا لِلْمَطْلُوقِ إِلَّا أَنَّهُ يَكْفَى فِي هَذَا اللَّزُومِ

مُتَعَلِّقًا بِمَفْعُولٍ مَخْصُوصٍ دَلَّتْ عَلَيْهِ قَرِينَةٌ أَوَّلًا ، الثَّانِي كَقَوْلِهِ تَعَالَى - قُلْ هَلْ يَسْتَوِي الَّذِينَ يَعْلَمُونَ وَالَّذِينَ لَا يَعْلَمُونَ - ( السَّكَاكِي ) ثُمَّ إِذَا كَانَ الْمَقَامُ خَطَايَا لَا اسْتِدْلَالِيًّا أَفَادَ ذَلِكَ مَعَ التَّعْمِيمِ دَفْعًا لِلتَّحَكُّمِ ،

أى عن ذلك الفعل حال كونه [ متعلقًا بمفعول مخصوص دلت عليه قرينة أولا ] يجعل كذلك [ الثانى كقوله تعالى - قل هل يستوى الذين يعلمون والذين لا يعلمون (١) ] أى لا يستوى من يوجد له حقيقة العلم ومن لا يوجد ، وإنما قدم الثانى لأنه باعتبار كثرة وقوعه أشد اهتماما بحاله [ السكاكى ] ذَكَرَ في بحث إفادة اللام الاستغراق أنه إذا كان المقام خطايا لا استدلاليا ، كقوله صلى الله عليه وسلم - « المؤمن غر كريم والمنافق خبث لئيم » - حَمَلَ الْمَعْرُفَ بِاللَّامِ مَفْرُودًا ثَانٍ أَوْ جَمْعًا عَلَى الْإِسْتِغْرَاقِ بِعِلَّةِ إِيهَامِ أَنْ الْقَصْدَ إِلَى فَرْدٍ دُونَ آخَرَ مَعَ تَحَقُّقِ الْحَقِيقَةِ فِيهِمَا تَرْجِيحَ لِأَحَدِ الْمُنْتَاسَوِينَ عَلَى الْآخَرِ ، ثُمَّ ذَكَرَ فِي بَحْثِ حَذْفِ الْمَفْعُولِ أَنَّهُ قَدْ يَكُونُ لِلْقَصْدِ إِلَى نَفْسِ الْفِعْلِ بِتَنْزِيلِ الْمُتَعَدِّى مَنْزِلَةَ الْإِزْمِ ذَهَابًا فِي نَحْوِ - فَلَانْ يَعْطَى - إِلَى مَعْنَى يَفْعَلُ الْإِعْطَاءِ وَيُوجَدُ هَذِهِ الْحَقِيقَةُ لِيَهَامَا لِلْمُبَالَغَةِ بِالطَّرِيقِ الْمَذْكُورِ فِي إِفَادَةِ اللَّامِ الْإِسْتِغْرَاقِ ، فَجَعَلَ الْمُصَنِّفُ قَوْلَهُ - بِالطَّرِيقِ الْمَذْكُورِ - إِشَارَةً إِلَى قَوْلِهِ - ثُمَّ إِذَا كَانَ الْمَقَامُ خَطَايَا لَا اسْتِدْلَالِيًّا حَمَلَ الْمَعْرُفَ بِاللَّامِ عَلَى الْإِسْتِغْرَاقِ - وَإِلَيْهِ أَشَارَ بِقَوْلِهِ [ ثُمَّ ] أَى بَعْدَ كَوْنِ الْغَرَضِ ثُبُوتَ أَصْلِ الْفِعْلِ وَتَنْزِيلَهُ مَنْزِلَةَ الْإِزْمِ مِنْ غَيْرِ اعْتِبَارِ كَوْنِهِ كُنَايَةً [ إِذَا كَانَ الْمَقَامُ خَطَايَا ] يَكْتَفَى فِيهِ بِمَجْرَدِ الظَّنِّ [ لَا اسْتِدْلَالِيًّا ] يُطْلَبُ فِيهِ الْيَقِينُ الْبَرَهَانِي [ أَفَادَ ] الْمَقَامِ أَوْ الْفِعْلِ [ ذَلِكَ ] أَى كَوْنِ الْغَرَضِ ثُبُوتَهُ لِفَاعِلِهِ أَوْ نَفْيِهِ عَنْهُ مُطْلَقًا [ مَعَ التَّعْمِيمِ ] فِي أَفْرَادِ الْفِعْلِ [ دَفْعًا لِلتَّحَكُّمِ ] الْإِزْمِ مِنْ حَمَلِهِ عَلَى فَرْدٍ دُونَ آخَرَ ، وَتَحَقُّقِهِ أَنَّ مَعْنَى يَعْطَى الْإِدْعَائِي (١) أَصْلُ هَذَا - الَّذِينَ يَعْلَمُونَ الدِّينَ وَالَّذِينَ لَا يَعْلَمُونَهُ - فَحُذِفَ الْمَفْعُولُ وَنَزَلَ الْفِعْلُ مَنْزِلَةَ الْإِزْمِ مُبَالَغَةً فِي الدِّينِ ، وَإِشَارَةً إِلَى أَنَّ الْجَاهِلِينَ بِالدِّينِ لَا عِلْمَ عَنْدهُمْ أَصْلًا .

وَالْأَوَّلُ كَقَوْلِ الْبَحْتَرِيِّ فِي الْمُعْتَرِّ بِاللَّهِ .

شَجَرُ حَسَّادِهِ وَغَيْظُ عَدَاةٍ أَنْ يَرَى مُبْصِرٌ وَيَسْمَعُ وَاعٍ  
أَيُّ أَنْ يَكُونَ ذُو رُؤْيَةٍ وَذُو سَمْعٍ فَيُدْرِكُ حَاسِنَهُ وَأَخْبَارُهُ الظَّاهِرَةَ الدَّالَّةَ  
عَلَى اسْتِحْقَاقِهِ الْإِمَامَةَ دُونَ غَيْرِهِ فَلَا يَجِدُوا إِلَى مُنَازَعَتِهِ سَبِيلًا ،

حيثُ يُفْعَلُ الْإِعْطَاءُ ، فَالْإِعْطَاءُ الْمَعْرُوفُ بِإِلَامِ الْحَقِيقَةِ يَحْمِلُ فِي الْمَقَامِ الْخَطَاطِيِّ عَلَى  
اسْتِغْرَاقِ الْإِعْطَاءِ وَشُمُولِهَا مِبَالِغَةً لِمَا يُلْزَمُ تَرْجِيحَ أَحَدِ الْمُتَسَاوِينَ عَلَى الْآخَرِ ،  
لَا يُقَالُ لِمُفَادَةِ التَّعْمِيمِ فِي أَفْرَادِ الْفِعْلِ تَنَافِي كَوْنِ الْغَرَضِ الثَّبُوتِ أَوِ النِّفْيِ عَنْهُ مُطْلَقًا ، أَيْ  
مِنْ غَيْرِ اعْتِبَارِ عُمُومٍ وَلا خُصُوصٍ ، لَأَنَّا نَقُولُ لَا نَسْلَمُ ذَلِكَ فَإِنْ عَدِمَ كَوْنُ الشَّيْءِ مُعْتَبَرًا  
فِي الْغَرَضِ لَا يَسْتَلْزِمُ عَدَمَ كَوْنِهِ مُفَادًا مِنَ الْكَلَامِ ، فَالتَّعْمِيمُ مُفَادٌ غَيْرُ مُقْصُودٍ ، (١)  
وَلِبَعْضِهِمْ فِي هَذَا الْمَقَامِ تَخِيلَاتٌ فَاسِدَةٌ لَا طَائِلَ تَحْتَهَا ، فَلَمْ تَعْرُضْ لَهَا .  
[ وَالْأَوَّلُ ] وَهُوَ أَنْ يَجْعَلَ الْفِعْلَ مُطْلَقًا كُنَايَةً عَنْهُ مُتَعَلِّقًا بِمَفْعُولٍ مُخْصُوصٍ  
[ كَقَوْلِ الْبَحْتَرِيِّ فِي الْمُعْتَرِّ بِاللَّهِ ] تَعْرِيضًا بِالْمُسْتَعِينِ بِاللَّهِ :

شَجَرُ حَسَّادِهِ وَغَيْظُ عَدَاةٍ أَنْ يَرَى مُبْصِرٌ وَيَسْمَعُ وَاعٍ  
[ أَيُّ أَنْ يَكُونَ ذُو رُؤْيَةٍ وَذُو سَمْعٍ فَيُدْرِكُ ] بِالْبَصْرِ [ حَاسِنَهُ وَ ] بِالسَّمْعِ [ أَخْبَارُهُ  
الظَّاهِرَةَ الدَّالَّةَ عَلَى اسْتِحْقَاقِهِ الْإِمَامَةَ دُونَ غَيْرِهِ فَلَا يَجِدُوا ] نَصْبٌ عَطْفٌ عَلَى - يَدْرِكُ -  
أَيُّ فَلَا يَجِدُ أَعْدَاؤَهُ وَحَسَّادَهُ الَّذِينَ يَتَمَنُّونَ الْإِمَامَةَ [ إِلَى مُنَازَعَتِهِ ] الْإِمَامَةَ [ سَبِيلًا ]  
فَالْحَاصِلُ أَنَّهُ نَزَلَ - يَرَى وَيَسْمَعُ - مُنْزَلَةً اللَّازِمَ ، أَيُّ مِنْ يُصْدَرُ عَنْهُ السَّمَاعُ وَالرُّؤْيَةُ

(١) رد هذا بأن ما يستفاد من التركيب بلا قصد ليس من البلاغة في شيء ، إذ  
البلاغ لا يعملون في الافادة إلا على ما يقصدونه ، فالأولى في الجواب أن يقال إن  
الغرض من نفس الفعل الثبوت أو النفي مطلقا ، وأما التعميم في أفراد الفعل فاستفاد  
بمعونة المقام الخطاطي .

وَلَا وَجِبَ التَّقْدِيرُ بِحَسَبِ الْقَرَأْنِ .

ثُمَّ الحَذْفُ إِمَّا لِلْبَيَانِ بَعْدَ الْإِبْهَامِ كَمَا فِي فِعْلِ الْمَشْيَةِ مَا لَمْ يَكُنْ تَعَلُّقُهُ بِهِ غَرِيبًا  
نَحْوُ - فَلَوْ شَاءَ لَهَدَاكُمْ أَجْمَعِينَ -

من غير تعلق بمفعول مخصوص، ثم جعلهما كناية عن الرؤية والسماع المتعلقين بمفعول مخصوص هو محاسنه وأخباره بادعاء الملازمة بين مطلق الرؤية ورؤية آثاره ومحاسنه ، وكذا بين مطلق السماع وسماع أخباره ، للدلالة على أن آثاره وأخباره بلغت من الكثرة والاشتهار إلى حيث يمتنع خفاؤها ، فأبصرها كل رآه وسمعها كل واعم ، بل لا يبصر الرائي إلا تلك الآثار ، ولا يسمع الواعي إلا تلك الأخبار ، فذكر المألوم وأراد اللازم على ما هو طريق الكناية ، ففى ترك المفعول والاعراض عنه إشعار بأن فضائله قد بلغت من الظهور والكثرة إلى حيث يكفى فيها مجرد أن يكون ذو سمع وذو بصر حتى يعلم أنه المتقرر بالفضائل ، ولا يخفى أنه يفوت هذا المعنى عند ذكر المفعول أو تقديره .

[ولإ] أى وإن لم يكن الغرض عند عدم ذكر المفعول مع الفعل المتعدى المستند إلى فاعله لإثباته لفاعله أو نفيه عنه مطلقا ، بل قصد تعلقه بمفعول غير مذكور [وجب التقدير بحسب القرائن] الدالة على تعيين المفعول ، إن عاماً فعام وإن خاصاً فخاص ، ولما وجب تقدير المفعول تعين أنه مراد فى المعنى ومحدوف من اللفظ لغرض ، فأشار إلى تفصيل الغرض بقوله [ثم الحذف إما للبيان بعد الإبهام كما فى فعل المشية] والارادة ونحوهما إذا وقع شرطاً (١) فإن الجواب يدل عليه ويبينه ، لكنه إنما يحذف [ما لم يكن تعلقه به] أى تعلق فعل المشية بالمفعول [غريباً نحو - فلو شاء لهداكم أجمعين] أى لو شاء الله هدايتكم لهداكم أجمعين ، فانه لما قيل - لو شاء - علم السامع أن (١) مثل الشرط غيره ، نحو - بمشيته الله تهتدون - أى بمشيته هدايتكم تهتدون .

بِخِلَافٍ نَحْوُ :

وَلَوْ شِئْتُ أَنْ أَبْكِي دَمَا لِبَكَايَتِهِ

وَأَمَّا قَوْلُهُ :

وَلَمْ يَبْقَ مِنِّي الشَّوْقُ غَيْرَ تَفْكَرِي فَلَوْ شِئْتُ أَنْ أَبْكِي بِبَكَايَتِ تَفْكَرِي  
فَلَيْسَ مِنْهُ لِأَنَّ الْمُرَادَ بِالْأَوَّلِ الْبُكَاءَ الْحَقِيقِيَّ .

هناك شيئا علق المشيئة عليه لكنه مبهم عنده ، فاذا جرى بجواب الشرط صار مبينا له ، وهذا أوقع في النفس [ بخلاف ] ما إذا كان تعلق فعل المشيئة به غريبا ، فانه لا يحذف حينئذ ، كما في [ نحو ] قوله :

[ ولو شئت أن أبكي دما لبكايته ] عليه ولكن ساحة الصبر أوسع (١)  
فان تعلق فعل المشيئة ببكاء الدم غريب ، فذكره ليتقرر في نفس السامع ويأنس به [ وأما قوله :

وَلَمْ يَبْقَ مِنِّي الشَّوْقُ غَيْرَ تَفْكَرِي فَلَوْ شِئْتُ أَنْ أَبْكِي بِبَكَايَتِ تَفْكَرِي (٢)  
فليس منه ] أي عما ترك فيه حذف مفعول المشيئة بناء على غرابة تعلقها به (٣) على ما ذهب اليه صدر الافاضل في ضرام السقط ، من أن المراد - لو شئت أن أبكي تفكرا بكيت تفكرا - فلم يحذف منه مفعول المشيئة ولم يقل - لو شئت بكيت تفكرا - لأن تعلق المشيئة ببكاء التفكير غريب كتعلقها ببكاء الدم ، وإنما لم يكن من هذا القليل [ لأن المراد بالأول البكاء الحقيقي ] لا البكاء التفكري ، لأنه أراد أن يقول :

(١) هو لاسحاق بن حسان الخزيمى من شعراء الدولة العباسية ، والمراد أن ساحة الصبر أوسع من ساحة البكاء (٢) هو لابي الحسن علي بن أحمد الجوهري من شعراء الدولة العباسية (٣) بل ليس من الحذف مطلقا ، لأن المفعول فيه مذكور وهو أن أبكي .

وَأَمَّا لِدَفْعِ تَوَهُمٍ إِرَادَةِ غَيْرِ الْمُرَادِ ابْتِدَاءً كَقَوْلِهِ :  
وَكَمْ ذُدَّتْ عَنِّي مِنْ تَحَامُلِ حَدَثٍ وَسُورَةِ أَيَّامٍ حَزَزْنَ إِلَى الْعَظَمِ

أفنانى النحول فلم يبق منى غير خواطر تجول في ، حتى لو شئت البكاء فَمَرِيتُ جفوني  
وعصرت عيني ليسيل منها دمع لم أجده وخرج منها بدل الدمع التفكير ، فالبكاء الذى  
أراد إيقاع المشيئة عليه بكاء مطلق مبهم غير مُعَدَّى إلى التفكير البتة ، والبكاء الثانى  
مُقَيَّدٌ مُعَدَّى إلى التفكير ، فلا يصلح أن يكون تفسيراً للأول وبياناً له (١) كما إذا  
قلت - لو شئت أن تُعْطِيَ درهما أعطيت درهمين - كذا فى دلائل الإعجاز ، وبما نشأ  
فى هذا المقام من سوء الفهم وقلة التدبر ما قيل إن الكلام فى مفعول - أبكى - والمراد  
أن البيت ليس من قبيل ما حذف فيه المفعول للبيان بعد الإبهام ، بل إنما حذف لغرض  
آخر ، وقيل (٢) يحتمل أن يكون المعنى - لو شئت أن أبكى تفكراً بكيت تفكراً - أى  
لم يبق في مادة الدمع ، فصرت بحيث أقدر على بكاء التفكير ، فيكون من قبيل ما ذكر  
فيه مفعول المشيئة لغرابته ، وفيه نظر لأن ترتب هذا الكلام على قوله - لم يبق منى  
الشوق غير تفكرى - يأبى هذا المعنى عند التأمل الصادق ، لأن القدرة على بكاء التفكير  
لا تتوقف على ألا يبقى فيه غير التفكير ، فافهم .

[ وإما لدفع توهم إرادة غير المراد ] عَطَفَ عَلَى - إما للبيان [ ابتداء ] متعلق بتوهم  
[ كقوله : وكم ذدت ] أى دفعت [ عنى من تحامل حدث ] يقال - تَحَامَلَ فلانٌ عَلَى -  
إذا لم يعدل ، وكم خبرية يميزها قوله - من تحامل - قالوا وإذا فصل بين كم الخبرية  
ويزيها بفعل متعد وجب الاتيان بمن ثلثا يلتبس بالمفعول ، ومحل كم النصب على أنها  
مفعول - ذدت - وقيل المميز محذوف - أى لم مرة - ومن فى - من تحامل - زائدة ،  
(١) ولهذا ذكر مفعول المشيئة هنا مع عدم غرابته (٢) هذا هو قول صدر الأفاضل ،  
ولما أعاده ليين وجه فساد .

إِذْ لَوْ ذَكَرَ اللَّحْمَ لَرُبَّمَا تَوَهَّمْ قَبْلَ ذِكْرِ مَا بَعْدَهُ أَنَّ الْحَزَّ لَمْ يَنْتَهَ إِلَى الْعَظْمِ .  
وَلَمَّا لَا أَنَّهُ أُرِيدَ ذِكْرُهُ ثَانِيًا عَلَى وَجْهِهُ يَتَضَمَّنُ إِبْقَاعَ الْفِعْلِ عَلَى صَرِيحِ لَفْظِهِ  
إِظْهَارًا لِكَمَالِ الْعِنَايَةِ بِوُقُوعِهِ عَلَيْهِ ، كَقَوْلِهِ :  
قَدْ طَلَبْنَا فَلَمْ نَجِدْ لَكَ فِي السُّوِ دَدَ وَالْمَجْدَ وَالْمَكَارِمَ مِثْلًا

وفيه نظر للاستغناء عن هذا الحذف والزيادة بما ذكرناه [ وسورة أيام ] أى شدتها  
وصولتها [ حزن ] أى قطع اللحم [ إلى العظم (١) ] حذف المفعول ، أعنى اللحم  
[ إذ لو ذكر اللحم لرُبَمَا توهم قبل ذكر ما بعده ] أى ما بعد اللحم ، يعنى إلى العظم [ أن  
الحز لم ينته إلى العظم ] وإنما كان فى بعض اللحم ، حذف دفعا لهذا التوهم [ ولما  
لأنه أريد ذكره ] أى ذكر المفعول [ ثانيا على وجهه يتضمن إيقاع الفعل على صريح  
لفظه ] لا على الضمير العائد إليه [ إظهارا لكمال العناية بوقوعه ] أى الفعل [ عليه ] أى  
على المفعول ، حتى كأنه لا يرضى أن يوقعه على ضميره وإن كان كناية عنه [ كقوله :  
قد طلبنا فلم نجد لك فى السو دد والمجد والمكارم مثلا ] (٢)  
أى قد طلبنا لك مثلا ، حذف - مثلا - إذا لو ذكره لكان المناسب فلم نجده

(١) البيت للبحترى فى مدح أبى الصقر من قصيدة مطالعها :

أَعْنِ سَمْعَهُ يَوْمَ الْإِبْرَاقِ أَمْ حَلِمَ وَقُوفٌ بَرَبَعٌ أَوْ بَكَاءٌ عَلَى رَسَمِ

(٢) هو للبحترى فى مدح المعتز من قصيدة مطالعها :

إِنَّ سِيرَ الْخَلِيطِ حِينَ اسْتَقْلَا كَانَ عَوْنًا لِلدَّمْعِ لَمَّا اسْتَهْلَا

تطبيقات على حذف المفعول :

(١) فلو أن قومي أنطقني رماحهم نطقْتُ ولكنَّ الرماحَ أجزَّتْ

وَيَجُوزُ أَنْ يَكُونَ السَّبَبُ تَرَكَ مُوَاجَهَةَ الْمَدْمُوحِ بِطَلَبِ مِثْلٍ لَهُ ، وَإِمَّا  
لِلتَّعْمِيمِ مَعَ الْاِخْتِصَارِ كَقَوْلِكَ - قَدْ كَانَ مِنْكَ مَا يُؤْلَمُ - أَيْ كُلِّ أَحَدٍ ، وَعَلَيْهِ -  
وَاللَّهُ يَدْعُو إِلَى دَارِ السَّلَامِ -

فيفوت الغرض ، أعنى إيقاع عدم الوجدان على صريح لفظ المثل [ ويجوز أن يكون  
السبب ] في حذف مفعول - طلبنا [ ترك مواجَهة الممدوح بطلب مثل له ] قصداً إلى  
المبالغة في التأدب معه ، حتى كأنه لا يجوز وجود المثل له ليطالبه ، فإن العاقل لا يطلب  
إلا ما يرجى وجوده .

[ وإما للتعميم ] في المفعول [ مع الاختصار ، كقولك - قد كان منك ما يؤلم -  
أى كل أحد ] بقرينة أن المقام مقام المبالغة ، وهذا التعميم وإن أمكن أن يستفاد من  
ذكر المفعول بصيغة العموم ، لكن يفوت الاختصار حينئذ [ وعليه ] أى وعلى  
حذف المفعول للتعميم مع الاختصار ورد قوله تعالى [ والله يدعو إلى دار السلام ]  
أى جميع عباده ، فالمثال الأول يفيد العموم بمبالغة ، والثاني تحقيقاً .

(٢) لو شئت لم تُفسد سباحة حاتم كراماً ولم تهدم مآثر خالد

(٣) قوله تعالى - ( وَلَمَّا وَرَدَ مَاءَ مَدْيَنَ وَجَدَ عَلَيْهِ أُمَّةً مِنَ النَّاسِ يَسْقُونَ ) .

حذف المفعول في الأول - والأصل ( أجزتني ) لأنه نزله منزلة اللازم ليثبت أنه كان  
من الرماح لجرار وحبس اللسان عن مدحهم ، حتى يلزم منه بطريق السكناية مطلوبه .  
وهو أنها أجزته - وحذفه في الثاني - والأصل ( لو شئت عدم الافساد ) لارادة  
البيان بعد الإبهام - وحذفه في الثالث - والأصل ( يسقون غنمهم أو نحوه ) للاختصار  
أو لأن المراد إثبات الفعل في نفسه .

أمثلة أخرى :

(١) بَرْدٌ حَشَاىَ إِنْ اسْتَطَعْتَ بِلَفْظِهِ فَلَقَدْ تَضَرَّ إِذَا تَشَاءَ وَتَنْفَعُ



وَأَمَّا الْمَجْرَدُ الْاِخْتِصَارُ عِنْدَ قِيَامِ قَرِينَةٍ ، نَحْوُ - أَصْغَيْتُ إِلَيْهِ - أَيْ أَذْنِي ، وَعَلَيْهِ -  
أَرْنِي أَنْظُرَ إِلَيْكَ - أَيْ ذَاتَكَ ، وَأَمَّا لِلرَّعَايَةِ عَلَى الْفَاصِلَةِ ، نَحْوُ - مَا وَدَّكَ رَبُّكَ  
وَمَا قَلِيَ - وَأَمَّا لِاسْتَهْجَانِ ذِكْرِهِ ، كَقَوْلِ عَائِشَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا - مَا رَأَيْتُ مِنْهُ وَلَا  
رَأَى مِنِّي - أَيْ الْعَوْرَةَ .

[ وإما لمجرد الاختصار ] من غير أن يعتبر معه فائدة أخرى من التعميم وغيره ،  
وفي بعض النسخ [ عند قيام قرينة ] وهو تذكرة لما سبق ولا حاجة إليه ، وما يقال  
من أن المراد عند قيام قرينة دالة على أن الحذف لمجرد الاختصار ليس بسديد ، لأن  
هذا المعنى معلوم ، ومع هذا جار في سائر الأقسام ، فلا وجه لتخصيصه بمجرد  
الاختصار [ نحو - أصغيت إليه - أَيْ أَذْنِي ، وعليه ] أي على الحذف لمجرد الاختصار  
[ قوله تعالى - رب أرني أنظر إليك - أَيْ ذَاتَكَ ] وهما بحث وهو أن الحذف للتعميم  
مع الاختصار إن لم يكن فيه قرينة دالة على أن المقدر عام فلا تعميم أصلاً ، وإن كانت  
فالتعميم مستفاد من عموم المقدر سواء حُذِفَ أو لم يحذف ، فالحذف لا يكون إلا لمجرد  
الاختصار .

[ وإما للرعاية على الفاصلة نحو ] قوله تعالى ( وَالضُّحَى وَاللَّيْلُ إِذَا سَجَى )  
[ ما ودَّكَ رَبُّكَ وَمَا قَلِيَ ] أي وما فلاك ، وحصول الاختصار أيضاً ظاهر .  
[ وإما لاستهجان ذكره ] أي ذكر المفعول [ كقول عائشة رضي الله عنها -  
ما رأيت منه ] أي من النبي عليه السلام [ ولا رأي مني ، أَيْ الْعَوْرَةَ ] ، وإما لنكتة  
أخرى كاخفائه ، أو التمكن من إنكاره إن مست إليه حاجة ، أو تعينه حقيقة أو

(٢) وَإِذَا الْمُنِيَّةُ أَنْشَبَتْ أَظْفَارَهَا      أَلْفَيْتَ كُلَّ تَمِيمَةٍ لَا تَنْفَعُ

(٣) لَوْلَا الْمَشَقَّةُ سَادَ النَّاسُ كُلُّهُمْ      الْجُودُ يُفْقِرُ وَالْأَقْدَامُ قَتَالُ

وَتَقْدِيمُ مَفْعُولِهِ وَنَحْوُهُ عَلَيْهِ لَرَدِّ الْخَطَا فِي التَّعْيِينَ ، كَقَوْلِكَ - زَيْدًا عَرَفْتُ -  
لَمَنْ اَعْتَقَدْتُ اَنْكَ عَرَفْتَ اِنْسَانًا وَاَنَّهُ غَيْرُ زَيْدٍ ، وَتَقُولُ لَتَأْكِيدهُ - لَا غَيْرُهُ - وَلِذَلِكَ  
لَا يَقَالُ - مَا زَيْدًا ضَرَبْتُ وَلَا غَيْرُهُ ، وَلَا مَا زَيْدًا ضَرَبْتُ وَلَكِنْ اَكْرَمْتُهُ -

ادعاء ونحو ذلك .

### تقديم المفعول ونحوه

[ وتقديم مفعوله ] أى مفعول الفعل [ ونحوه ] أى نحو المفعول من الجار والمجرور  
والظرف والحال وما أشبه ذلك [ عليه ] أى على الفعل [ لرد الخطأ فى التعيين كقولك -  
زيدا عرفت - لمن اعتقد أنك عرفت إنسانا ] وأصاب فى ذلك [ و ] [ اعتقد ] [ أنه غير  
زيد ] وأخطأ فيه [ وتقول لتأكيده ] أى تأكيد هذا الرد - زيدا عرفت [ لا غيره ]  
وقد يكون أيضا لرد الخطأ فى الاشتراك ، كقولك - زيدا عرفت - وكذا فى نحو - زيدا  
عرفت زيدا وعمرا ، وتقول لتأكيده - زيدا عرفت وحده - وكذا فى نحو - زيدا  
أكرم ، وعمرا لا تُكْرِم - أمراً ونهياً ، فكان الأحسن أن يقول لافادة الاختصاص (١)  
[ ولذلك ] أى ولأن التقديم لرد الخطأ فى تعيين المفعول مع الاصابة فى اعتقاد وقوع  
الفعل على مفعول ما [ لا يقال - ما زيدا ضربت ولا غيره ] لأن التقديم يدل على وقوع  
الضرب على غير زيد تحقيقاً لمعنى الاختصاص ، وقولك - ولا غيره - ينفى ذلك ،  
فيكون مفهوم التقديم مناقضاً لمنطوق - لا غيره - نعم لو كان التقديم لغرض آخر  
غير التخصيص جاز - ما زيدا ضربت ولا غيره ، وكذا - زيدا ضربت وغيره [ ولأما  
زيدا ضربت ولكن أكرمته ] لأن مبنى الكلام ليس على أن الخطأ واقع فى الفعل  
بأنه الضرب حتى ترده إلى الصواب بأنه الاكرام ، وإنما الخطأ فى تعيين المضروب ،

(١) وهذا يشمل القصر بأنواعه الثلاثة - الافراد والقلب والتعيين .

وَأَمَّا نَحْوُ - زَيْدًا عَرَفْتَهُ - فَنَأْكِدُ أَنْ قُدِّرَ الْمَفْسَرُ قَبْلَ الْمَنْصُوبِ وَإِلَّا فَتَخْصِصُ ،  
وَأَمَّا نَحْوُ - وَأَمَّا ثُمُودَ فَهَدَيْنَاهُمْ - فَلَا يُفِيدُ إِلَّا التَّخْصِصَ ، وَكَذَلِكَ

فَالصَّوَابُ وَلَسَكُنْ عَمْرًا [ وَأَمَّا نَحْوُ - زَيْدًا عَرَفْتَهُ - فَنَأْكِدُ أَنْ قُدِّرَ ] الْفِعْلُ الْمَحْذُوفُ  
[ الْمَفْسَرُ ] بِالْفِعْلِ الْمَذْكُورِ [ قَبْلَ الْمَنْصُوبِ ] أَيْ عَرَفْتُ زَيْدًا عَرَفْتَهُ [ وَإِلَّا ] أَيْ وَإِنْ لَمْ  
يَقْدِرِ الْمَفْسَرُ قَبْلَ الْمَنْصُوبِ بَلْ بَعْدَهُ [ فَتَخْصِصُ ] أَيْ - زَيْدًا عَرَفْتُ عَرَفْتَهُ - لِأَنَّ  
الْمَحْذُوفَ الْمَقْدَرُ الْمَذْكُورُ ، فَالتَّحْدِيدُ عَلَيْهِ كَالْتَقْدِيمِ عَلَى الْمَذْكُورِ فِي إِفَادَةِ الْاِخْتِصَاصِ ،  
كَمَا فِي بِسْمِ اللَّهِ ، فَنَحْوُ - زَيْدًا عَرَفْتَهُ - مُحْتَمِلٌ لِلْمَعْنَيْنِ - التَّخْصِصِ وَالتَّأْكِدِ - فَالْجَوْعُ  
فِي التَّعْيِينِ إِلَى الْقَرَأَتَيْنِ ، وَعِنْدَ قِيَامِ الْقَرِينَةِ عَلَى أَنَّهُ لِلتَّخْصِصِ يَكُونُ أَوْكَدَ مِنْ قَوْلِنَا -  
زَيْدًا عَرَفْتُ - لِمَا فِيهِ مِنَ التَّكْرَارِ ، وَفِي بَعْضِ النُّسخِ [ وَأَمَّا نَحْوُ - وَأَمَّا ثُمُودَ فَهَدَيْنَاهُمْ -  
فَلَا يَفِيدُ إِلَّا التَّخْصِصَ ] لَامْتِنَاعِ أَنْ يَقْدَرَ الْفِعْلُ مَقْدَمًا ، نَحْوُ - أَمَّا ثُمُودَ فَهَدَيْنَاهُمْ -  
لِلاتِّزَامِ وَجُودِ فَاصِلٍ بَيْنَ أَمَّا وَالفَاءِ ، بَلِ التَّقْدِيرُ - أَمَّا ثُمُودَ فَهَدَيْنَاهُمْ فَهَدَيْنَاهُمْ - بِتَقْدِيمِ  
الْمَفْعُولِ ، وَفِي كَوْنِ هَذَا التَّقْدِيمِ لِلتَّخْصِصِ نَظَرٌ ، لِأَنَّهُ يَكُونُ مَعَ الْجَهْلِ بِثَبُوتِ أَصْلِ  
الْفِعْلِ (١) كَمَا إِذَا جَاءَكَ زَيْدٌ وَعَمْرُو ثُمَّ سَأَلَكَ سَائِلٌ مَا فَعَلْتَ بِهِمَا ، فَتَقُولُ - أَمَّا زَيْدًا  
فَضَرَبْتَهُ ، وَأَمَّا عَمْرًا فَأُكْرِمْتَهُ - فَتَأْمَلُ [ وَكَذَلِكَ ] أَيْ وَمِثْلُ - زَيْدًا عَرَفْتُ - فِي إِفَادَةِ  
(١) وَلِأَنَّ التَّقْدِيمَ إِنَّمَا يُفِيدُ التَّخْصِصَ إِذَا لَمْ يَكُنْ لِاصْلَاحِ التَّرْكِيبِ كَمَا هُنَا ، عَلَى  
أَنَّهُ لَا يَصِحُّ إِزَادَةُ التَّخْصِصِ فِي ذَلِكَ ، لِأَنَّهُ يَوْجَدُ مَنْ يَشَارِكُ ثُمُودَ فِيهِ .

تطبيقات على تقديم المفعول ونحوه :

(١) بَلَكَ اقْتَدَتْ الْإِيَّامُ فِي حَسَنَاتِهَا وَشِيَمَتَهَا لَوْ كُنْتُمْ وَتَعَرَّبْتُمْ

(٢) صَهْوَةَ الْجَوِّ اعْتَلَوْا تَحْسِبُهُمْ جَمَعَ أَفْلاكِ عَلَى الْخَيْلِ تَسَامَى

(٣) أَبْعَدَ الْمَشِيبِ الْمُتَقَضَّى فِي الدَّوَائِبِ تَحَاوَلَ وَصَلَ الْغَايَاتِ الْكَوَاعِبِ

قدم الجار والمجرور في الأول لإفادة التخصيص ، وقدم المفعول في الثاني لإفادة  
الاهتمام ، وقدم الظرف في الثالث لكونه محط الانكسار بالاستفهام .

قَوْلِكَ - بِزَيْدٍ مَرَرْتُ -

وَالْتَخْصِصُ لَازِمٌ لِلتَّقْدِيمِ غَالِبًا ، وَلِهَذَا يُقَالُ فِي - إِيَّاكَ نَعْبُدُ وَإِيَّاكَ نَسْتَعِينُ -  
مَعْنَاهُ نَخْصُكَ بِالْعِبَادَةِ وَالِاسْتِعَانَةِ ، وَفِي - لَالِي اللَّهِ تَحْشُرُونَ -

الِاخْتِصَاصُ [ قَوْلِكَ - بِزَيْدٍ مَرَرْتُ ] فِي الْمَفْعُولِ بِوَاسِطَةِ ، لِمَنْ اعْتَقَدَ أَنَّكَ مَرَرْتَ  
بِإِنْسَانٍ وَأَنَّهُ غَيْرُ زَيْدٍ ، وَكَذَلِكَ - يَوْمَ الْجُمُعَةِ نَمَرْتُ ، وَفِي الْمَسْجِدِ صَلَّيْتُ ، وَتَأْدِيبًا  
ضَرْبَتُهُ ، وَمَا شِئًا حَجَّجْتُ .

[ وَالتَّخْصِصُ لَازِمٌ لِلتَّقْدِيمِ غَالِبًا ] أَيْ لَا يَنْفَكُ عَنِ تَقْدِيمِ الْمَفْعُولِ وَنَحْوِهِ فِي أَكْثَرِ  
الْأَصُورِ بِشَهَادَةِ الْاسْتِقْرَاءِ وَحُكْمِ الذُّوقِ ، وَإِنَّمَا قَالَ غَالِبًا لِأَنَّ الْأَرْوَامَ الْكُلِّيَّ غَيْرَ مُتَحَقِّقٍ ،  
إِذَا التَّقْدِيمُ قَدْ يَكُونُ لِأَغْرَاضٍ أُخْرَى كَمَجَرَّدِ الْإِهْتِمَامِ ، وَالتَّبَرُّكِ ، وَالِاسْتِلْذَاقِ ، وَمُوَافَقَةِ  
كَلَامِ السَّامِعِ ، وَضُرُورَةِ الشَّعْرِ ، وَرِعَايَةِ السَّجْعِ وَالْفَاصِلَةِ ، وَنَحْوِ ذَلِكَ ، قَالَ اللَّهُ  
تَعَالَى ( خُذُوهُ فَغُلُّوهُ ، ثُمَّ الْجَحِيمَ صَلُّوهُ ، ثُمَّ فِي سِلْسِلَةٍ ذَرْعُهَا سَبْعُونَ ذِرَاعًا فَاسْلُكُوهُ )  
وَقَالَ ( وَإِنَّ عَلَيْكُمْ لَحَافِظِينَ ) وَقَالَ ( فَأَمَّا الْيَتِيمَ فَلَا تَقْهَرْ ، وَأَمَّا السَّائِلَ فَلَا تَنْهَرْ ) وَقَالَ  
( وَمَا ظَنَّا لَهُمْ لَئِنْ كَانُوا أَنْفُسَهُمْ يَظْلِمُونَ ) إِلَى غَيْرِ ذَلِكَ بِمَا لَا يَحْسُنُ فِيهِ اعْتِبَارُ التَّخْصِصِ  
عِنْدَ مَنْ لَهُ مَعْرِفَةٌ بِأَسَالِيبِ الْكَلَامِ [ وَلِهَذَا ] أَيْ وَلِأَنَّ التَّخْصِصَ لَازِمًا لِلتَّقْدِيمِ غَالِبًا  
[ يُقَالُ فِي - إِيَّاكَ نَعْبُدُ وَإِيَّاكَ نَسْتَعِينُ - مَعْنَاهُ نَخْصُكَ بِالْعِبَادَةِ وَالِاسْتِعَانَةِ ] بِمَعْنَى نَجْعَلُكَ  
مِنْ بَيْنِ الْمَوْجُودَاتِ مَخْصُوصًا بِذَلِكَ ، لَا نَعْبُدُ وَلَا نَسْتَعِينُ غَيْرَكَ [ وَفِي - لَالِي اللَّهِ تَحْشُرُونَ -

أمثلة أخرى :

- (١) قَوْلُهُ تَعَالَى - ( لَتَسْكُوتُنَّ شُهَدَاءَ عَلَى النَّاسِ وَيَكُونَ الرَّسُولُ عَلَيْكُمْ شَهِيدًا ) .
- (٢) عَلَى الْإِخْلَاقِ خُطُّوا الْمُلُوكَ وَأَبْنُوا فَلَيْسَ وَرَاءَهَا لِلْعَزِزِ رُكْنٌ
- (٣) إِذَا شِئْتَ يَوْمًا أَنْ تَسُودَ عَشِيرَةٌ فَبِالْحِلْمِ سُدْ لَا بِالْتَّسْرِيعِ وَالشَّتْمِ

مَعْنَاهُ إِلَيْهِ تَحْشُرُونَ لَا إِلَى غَيْرِهِ ، وَيُقِيدُ فِي الْجَمِيعِ وَرَاءَ التَّخْصِصِ اهْتِمَامًا بِالْمُقَدِّمِ ،  
وَلِهَذَا يَقْدَرُ فِي - بِسْمِ اللَّهِ - مُؤَخَّرًا ، وَأُورِدَ - اقْرَأْ بِاسْمِ رَبِّكَ - وَاجِبٌ بِأَنَّ الْأَمْرَ  
فِيهِ الْقِرَاءَةُ ، وَبِأَنَّهُ مُتَعَلِّقٌ بِاقْرَأِ الثَّانِي ، وَمَعْنَى الْأَوَّلِ أَوْجَدَ الْقِرَاءَةَ .  
وَتَقْدِيمُ بَعْضٍ مَعْمُولَانِهِ عَلَى بَعْضٍ لِأَنَّ أَصْلَهُ التَّقْدِيمُ وَلَا مَقْتَضَى لِلْعُدُولِ عَنْهُ ،  
كَالْفَاعِلِ فِي نَحْوِ - ضَرَبَ زَيْدٌ عَمْرًا -

مَعْنَاهُ إِلَيْهِ تَحْشُرُونَ لَا إِلَى غَيْرِهِ ، وَيُقِيدُ [التقديم] [في الجميع] أي جميع صور التخصيص  
[وراء التخصيص] أي بعده [اهتماما بالمقدم] لأنهم يقدمون الذي شأنه أهم ، وهم  
بديانته أعني [ولهذا يقدر] المحذوف [في - بسم الله - مؤخرا] أي - بسم الله أفعل  
ككذا - ليقيد مع الاختصاص الاهتمام ، لأن المشركين كانوا يبدون بأسماء آلهتهم ،  
فيقولون - باسم الآلات ، باسم العزى - فَقَصَدَ الْمُؤَخَّرُ تَخْصِصَ اسْمِ اللَّهِ بِالْإِبْتِدَاءِ لِلْإِهْتِمَامِ  
وَالرَّدِّ عَلَيْهِمْ [وأورد - اقْرَأْ بِاسْمِ رَبِّكَ] يعني لو كان التقديم مفيدا للاختصاص  
والاهتمام لوجب أن يؤخر الفعل ويقدم - باسم ربك - لأن كلام الله تعالى أحق  
برعاية ما تجب رعايته [واجيب بأن الأمر فيه القراءة] لأنها أول سورة نزلت ،  
فكان الأمر بالقراءة أهم باعتبار هذا العارض ، وإن كان ذكر الله أهم في نفسه ،  
هذا جواب جار الله العلامة في الكشف [وبأنه] أي - باسم ربك [متعلق باقرا الثاني]  
أي هو مفعول اقرا الذي بعده [ومعنى] اقرا [الأول أوجد القراءة] من غير اعتبار  
تعديته إلى مقروء به ، كما في - فلان يعطى ويمنع - كذا في المفتاح .

### تقديم بعض المعمولات على بعض

[وتقديم بعض معمولاته] أي معمولات الفعل [على بعض لأن أصله] أي أصل  
ذلك البعض [التقديم] على البعض الآخر [ولامقتضى للعُدُولِ عَنْهُ] أي عن الأصل  
[كالفاعل في نحو - ضرب زيد عمرا] لأنه عمدة في الكلام وحقه أن يلي الفعل ، وإنما

وَالْمَفْعُولُ الْأَوَّلُ فِي نَحْوِ - أُعْطِيَتْ زَيْدًا دَرَاهِمًا - أَوْ لَأَن ذَكَرَهُ أَهْمٌ ، كَقَوْلِكَ - قَتَلَ الْخَارِجِيُّ فُلَانًا - أَوْ لَأَنَّ فِي التَّأْخِيرِ إِخْلَالًا بَيِّنَ الْمَعْنَى ، نَحْوُ - وَقَالَ رَجُلٌ مُؤْمِنٌ مِنْ آلِ فِرْعَوْنَ يَكْتُمُ إِيمَانَهُ - فَانْه لَوَ أَخْرَجَهُ مِنْ آلِ فِرْعَوْنَ - عَنْ قَوْلِهِ - يَكْتُمُ إِيمَانَهُ - لَتَوْهْمُ أَنَّهُ مِنْ صِلَةٍ - يَكْتُمُ - فَلَا يَفْهَمُ أَنَّهُ

قال في نحو - ضرب زيد عمرا - لأن في نحو ضرب زيدا غلامه - مقتضيا للعدول عن الأصل (١) [والمفعول الأول في نحو - أعطيت زيدا درهما] فإن أصله التقديم لما فيه من معنى الفاعلية ، وهو أنه عا ط أي أخذ للعطاء [أو لأن ذكره] أي ذكر ذلك البعض الذي يقدم [أهم] جعل الأهمية ههنا قسما لكون الأصل التقديم وجعلها في المسند اليه شاملا له ولغيره من الأمور المقتضية للتقديم وهو الموافق لما في المفتاح ، ولما ذكره الشيخ عبد القاهر حيث قال : إنما لم نجدهم اعتمدوا في التقديم شيئا يجري مجرى الأصل غير العناية والاهتمام ، لكن ينبغي أن يفسر وجه العناية بشيء يعرف له معنى ، وقد ظن كثير من الناس أنه يكفي أن يقال قدم للعناية ولكونه أهم من غير أن يذكر من أين كانت تلك العناية وبم كان أهم - فراد المصنف بالأهمية ههنا (٢) الأهمية العارضة بحسب اعتناء المتكلم أو السامع بشأنه والاهتمام بحاله لغرض من الأغراض [كقولك قتل الخارجي فلان] لأن الأهم في تعلّق القتل هو الخارجي المقول ، ليتخلص الناس من شره [أو لأن في التأخير] إخلالا ببيان المعنى ، نحو قوله تعالى - وقال رجل مؤمن من آل فرعون يكتم إيمانه - فانه لو أخر [قوله] من آل فرعون عن قوله [يكتم إيمانه] لتوهم أنه من صلة يكتم [أي - يكتم إيمانه من آل فرعون] فلم يفهم أنه [أي ذلك]

(١) لأنه لو قدم الفاعل لزم عود الضمير على متأخر لفظا ورتبة .

(٢) ومراده بها في المسند اليه الأهمية في نفس الأمر الشاملة لكون الأصل التقديم ولغيره من الأمور المقتضية له ، فلا اضطراب مع هذا في كلامه هنا وهناك .

مِنْهُمْ ، أَوْ بِالتَّنَاسُبِ كَرِيعَةِ الْفَاصِلَةِ ، نَحْوُ : فَأَوْجَسَ فِي نَفْسِهِ خِيفَةً مُوسَى .

الرجل كان [ منهم ] أى من آل فرعون ، والحاصل أنه ذكر لرجل ثلاثة أوصاف ، قدم الأول أعنى - مؤمن - لكونه أشرف ، ثم الثانى لثلاثتهم بخلاف المقصود (١) [ أو ] لأن فى التأخير [ بخلاف ] بالتناسب كرية الفاصلة نحو - فأوجس فى نفسه خيفة موسى [ بتقديم الجار والمجرور والمفعول على الفاعل لأن فواصل الآى على الألف .

(١) ولأن الأصل تقديم الوصف بالجار والمجرور على الوصف بالجملة .

تطبيقات على تقديم بعض المفعولات على بعض :

(١) قوله تعالى - ( وَلَا تَقْتُلُوا أَوْلَادَكُمْ مِنْ إِمْلَاقٍ نَحْنُ نَرْزُقُكُمْ وَإِيَّاهُمْ ) .

(٢) قوله تعالى - ( وَلَا تَقْتُلُوا أَوْلَادَكُمْ خَشْيَةَ إِمْلَاقٍ نَحْنُ نَرْزُقُهُمْ وَإِيَّاهُمْ ) .

(٣) أفى الحق أن يعطى ثلاثون شاعراً ويحرم مادون الرضا شاعر مثلى

قدم مخاطبين فى الآية الأولى - نرزقكم وإياهم - لأن الخطاب فيها للفقراء بدليل قوله ( من إملاق ) ورزقهم عندهم أهم من رزق أولادهم - وعكس فى الآية الثانية لأن الخطاب فيها للأغنياء بدليل قوله ( خشية إملاق ) ورزق أولادهم هو المطلوب عندهم دون رزقهم ، لأنه حاصل لهم - وقدم المفعول الثانى فى البيت على نائب الفاعل لضرورة الشعر .

أمثلة أخرى :

(١) قوله تعالى - ( قَالُوا لَنْ نَبْرَحَ عَلَيْهِ عَاكِفِينَ حَتَّى يَرْجِعَ إِلَيْنَا مُوسَى ) .

(٢) ألقب مقاليدها الدنيا إلى رجل ما زال وقفاً عليه الجود والكرم

(٣) ووسع صدرى للأذى الأذى بالاذى وإن كنت أحياناً يضيق به صدرى

## القَصْرُ

حَقِيقِيٌّ وَغَيْرُ حَقِيقِيٍّ ، وَكُلُّهُمَا نَوْعَانِ : قَصْرُ الْمَوْصُوفِ عَلَى الصِّفَةِ ،  
وَقَصْرُ الصِّفَةِ عَلَى الْمَوْصُوفِ ، وَالْمُرَادُ بِالصِّفَةِ هُنَا الصِّفَةُ الْمَعْنَوِيَّةُ لَا النَّعْتُ ،

## القصر

في اللغة الحبس ، وفي الاصطلاح تخصيص شيء بشيء بطريق مخصوص ، وهو  
[ حَقِيقِيٌّ وَغَيْرُ حَقِيقِيٍّ ] لأن تخصيص الشيء بالشيء إما أن يكون بحسب الحقيقة وفي  
نفس الأمر بالألّا يتجاوزه إلى غيره أصلاً - وهو الحَقِيقِيٌّ ، أو بحسب الإضافة إلى شيء  
آخر بالألّا يتجاوزه إلى ذلك الشيء وإن أمكن أن يتجاوزه إلى شيء آخر في الجملة - وهو  
غير حَقِيقِيٌّ بل إضافي ، كقولك - ما زيد إلا قائم - بمعنى أنه لا يتجاوز القيام إلى القعود ،  
لا بمعنى أنه لا يتجاوزه إلى صفة أخرى أصلاً ، وانقسامه إلى الحَقِيقِيٍّ والإضافي بهذا  
المعنى لا ينافي كون التخصيص مطلقاً من قبيل الإضافات (١) [ وكل واحد منهما ] أي  
من الحَقِيقِيٍّ وغيره [ نوعان : قصر الموصوف على الصفة ] وهو الألّا يتجاوز الموصوف  
تلك الصفة إلى صفة أخرى ، لكن يجوز أن تكون تلك الصفة لموصوف آخر [ وقصر  
الصفة على الموصوف ] وهو الألّا يتجاوز تلك الصفة ذلك الموصوف إلى موصوف  
آخر ، لكن يجوز أن يكون لذلك الموصوف صفات أخرى [ والمراد بالصفة ههنا الصفة  
المعنوية ] أعني المعنى القائم بالغير [ لا النعت ] النحوي أعني التابع الذي يدل على معنى  
في متبوعه غير الشمول (٢) وبينهما عموم من وجه لِتَصَادُقَهُمَا في مثل - أعجبني هذا  
(١) أي النسب التي يتوقف تعقلها على تعقل غيرها ، لتوقف تعقل القصر على تعقل  
المقصور والمقصور عليه (٢) هذا القيد لإخراج التوكيد بكل ونحوها .



والأول من الحقيقي نحو - ما زيد إلا كاتب - إذا أريد أنه لا يتصف بغيرها ،  
وهو لا يكاد يوجد لتعذر الإحاطة بصفات الشيء ، والثاني كثير ، نحو - مافى  
الدار إلا زيد - وقد يقصد به المبالغة لعدم الاعتداد بغير المذكور ،

العلم (١) وتفرقهما في مثل - العلم حسن ، ومررت بهذا الرجل - وأما نحو قرلك -  
ما زيد إلا أخوك ، وما الباب إلا ساج ، وما هذا إلا زيد - فمن قصر الموصوف على  
الصفة تقديرا ، إذ المعنى أنه مقصور على الاتصاف بكونه أخا أو ساجا أو زيدا .  
[والأول] أى قصر الموصوف على الصفة [من الحقيقي نحو - ما زيد إلا كاتب -  
إذا أريد أنه لا يتصف بغيرها] أى غير الكتابة من الصفات [وهو لا يكاد يوجد لتعذر  
الإحاطة بصفات الشيء] حتى يمكن إثبات شيء منها ونفى ما عداها بالكلية ، بل هذا  
محال ، لأن للصفة المنفية نقيضا وهو من الصفات التى لا يمكن نفيها ضرورة امتناع  
ارتفاع النقيضين ، مثلا إذا قلنا - ما زيد إلا كاتب - وأردنا أنه لا يتصف بغيره لزم  
ألا يتصف بالقيام ولا بنقيضه وهو محال (٢) .

[والثاني] أى قصر الصفة على الموصوف من الحقيقي [كثير ، نحو - مافى الدار  
إلا زيد] على معنى أن الحصول فى الدار المعينة مقصور على زيد [وقد يقصد به] أى  
بالثاني [المبالغة لعدم الاعتداد بغير المذكور] كما يقصد بقولنا - مافى الدار إلا زيد -  
أن جميع من فى الدار من عدا زيدا فى حكم العدم ، فيكون قصرا حقيقيا ادعائيا ، وأما  
فى القصر الغير الحقيقى فلا يجعل فيه غير المذكور بمنزلة العدم ، بل يكون المراد أن

(١) فإن العلم نعمت لاسم الإشارة فى قول بعض النحويين ، وقد رد بأنه لا يدل على  
معنى فى متبوعه لأنه نفسه فلا يكون نعما (٢) وقد يوجد على سبيل الادعاء والمبالغة  
فى مقام المدح أو الذم ونحوهما ، كقوله تعالى ( إِنَّمَا الْخَمْرُ وَالْمَيْسِرُ وَالْأَنصَابُ وَالْأَزْلَامُ  
رَجَسٌ مِنْ عَمَلِ الشَّيْطَانِ ) .

وَالْأَوَّلُ مِنْ غَيْرِ الْحَقِيقِيِّ تَخْصِصُ أَمْرٍ بِصِفَةٍ دُونَ أُخْرَى أَوْ مَكَانَهَا ، وَالثَّانِي  
تَخْصِصُ صِفَةٍ بِأَمْرٍ دُونَ آخَرَ أَوْ مَكَانَهُ ، فَكُلٌّ مِنْهُمَا ضَرْبَانِ ،

الحصول في الدار مقصور على زيد ، بمعنى أنه ليس حاصلًا لعمرو ، وإن كان حاصلًا  
لبكر وخالد .

[والأول] أى قصر الموصوف على الصفة [من غير الحقيقي تخصيص أمر بصفة  
دون] صفة [أخرى أو مكانها] أى تخصيص أمر بصفة مكان صفة أخرى [والثاني]  
أى قصر الصفة على الموصوف من غير الحقيقي [تخصيص صفة بأمر دون] أمر [آخر  
أو مكانه] وقوله - دون أخرى - معناه متجاوزا عن الصفة الأخرى ، فإن المخاطب  
اعتقد اشتراكه في صفتين والمتكلم يخصه بأحدهما ويتجاوز عن الأخرى ، ومعنى  
- دون - فى الأصل أدنى مكان من الشيء ، يقال - هذا دون ذاك - إذا كان أحط  
منه قليلا ، ثم استعير للتفاوت فى الأحوال والرتب ، ثم اتسع فيه فاستعمل فى كل  
تجاوز حد إلى حد وتخطي حكم إلى حكم ، ولقائل أن يقول إن أريد بقوله - دون  
أخرى ودون آخر - دون صفة واحدة أخرى ودون أمر واحد آخر فقد خرج عن  
ذلك ما إذا اعتقد المخاطب اشتراك مافوق الاثنين ، كقولنا - ما زيد إلا كاتب - لمن  
اعتقده كاتبًا وشاعرا ومنجما ، وقولنا - ما كاتب إلا زيد - لمن اعتقده الكاتب زيدا  
وعمرًا وبكرًا ، وإن أريد الاتعم من الواحد وغيره فقد دخل فى هذا التفسير القصر  
الحقيقى (١) وكذا الكلام على - مكان أخرى ومكان آخر [فكل منهما] أى فعلم من  
هذا الكلام ومن استعمال لفظة أو فيه أن كل واحد من قصر الموصوف على الصفة  
وقصر الصفة على الموصوف [ضربان] الأول التخصيص بشئ دون شئ ، والثاني  
(١) قد أجيب عن ذلك باختيار الشق الثانى وأن المراد دون أخرى أو آخر على  
سبيل التعيين والتفصيل ، وهذا بخلاف الحقيقي لأنه ينفى فيه ذلك على الإطلاق .

والمخاطب بالأول من ضربى كل من يعتقد الشركة ، ويسمى قصر أفراد لقطع  
الشركة ، والثانى من يعتقد العكس ويسمى قصر قلب لقلب حكم المخاطب ،  
أو تساويا عنده ويسمى قصر تعيين ،

التخصيص بشئ مكان شئ . [ والمخاطب بالأول من ضربى كل ] من قصر الموصوف  
على الصفة وقصر الصفة على الموصوف ، ويعنى بالأول التخصيص بشئ دون شئ  
[ من يعتقد الشركة ] أى شركة صفتين في موصوف واحد في قصر الموصوف على  
الصفة ، وشركة موصوفين في صفة واحدة في قصر الصفة على الموصوف ، فالمخاطب  
بقولنا - ما زيد إلا كاتب - من يعتقد اتصافه بالشعروالكتابة ، وبقولنا - ما كاتب إلا  
زيد - من يعتقد اشتراك زيد وعمرو فى الكتابة [ ويسمى ] هذا القصر [ قصر أفراد  
لقطع الشركة ] التى اعتقدها المخاطب [ و ] المخاطب [ الثانى ] أعنى التخصيص بشئ  
مكان شئ من ضربى كل من القصرين [ من يعتقد العكس ] أى عكس الحكم الذى أثبتته  
الماتكلم ، فالمخاطب بقولنا - ما زيد إلا قائم - من اعتقد اتصافه بالقيوم دون القيام ،  
وبقولنا - ما شاعر إلا زيد - من اعتقد أن الشاعر عمرو لازيد [ ويسمى ] هذا القصر  
[ قصر قلب لقلب حكم المخاطب ، أو تساويا عنده ] عطف على قوله - يعتقد العكس -  
على ما يفصح عنه لفظ الايضاح ، أى المخاطب الثانى إما من يعتقد العكس وإما من  
تساوى عنده الأمران ، أعنى الاتصاف بالصفة المذكورة وغيرها في قصر الموصوف  
على الصفة ، واتصاف الأمر المذكور وغيره بالصفة في قصر الصفة على الموصوف ،  
حتى يكون المخاطب بقولنا - ما زيد إلا قائم - من يعتقد اتصافه بالقيام أو القعود من  
غير علم بالتعيين ، وبقولنا - ما شاعر إلا زيد - من يعتقد أن الشاعر زيد أو عمرو من  
غير أن يعلمه على التعيين [ ويسمى ] هذا القصر [ قصر تعيين ] لتعيينه ما هو غير معين  
عند المخاطب ، فالخاصل أن التخصيص بشئ دون شئ آخر قصر أفراد ، والتخصيص  
بشئ مكان شئ إن اعتقد المخاطب فيه العكس قصر قلب ، وإن تساويا عنده قصر

وَشَرَطُ قَصْرِ الْمَوْصُوفِ عَلَى الصِّفَةِ إِفْرَادًا عَدَمُ تَنَافِي الْوَصْفَيْنِ ، وَقَلْبًا تَحَقُّقُ  
تَنَافِيهِمَا ،

تعيين ، وفيه نظر لأننا لو سلمنا أن في قصر التعيين تخصيص شيء بشيء مكان شيء آخر فلا يخفى أن فيه تخصيص شيء بشيء دون آخر ، فإن قولنا - ما زيد إلا قائم - لمن يردده بين القيام والقعود تخصيص له بالقيام دون القعود ، ولهذا جعل السكاكي التخصيص بشيء دون شيء مشتركا بين قصر الافراد والقصر الذي سماه المصنف قصر تعيين ، وجعل التخصيص بشيء مكان شيء قصر قلب فقط [ وشرط قصر الموصوف على الصفة إفرادا عدم تنافي الوصفين ] ليصح اعتقاد المخاطب اجتماعهما في الموصوف ، حتى تكون الصفة المنفية في قولنا - ما زيد إلا شاعر - كَوْنُهُ كَاتِبًا أو منجمًا لا كونه مُفَحِّمًا أي غير شاعر ، لأن الافحام وهو وجدان الرجل غير شاعر يتنافى الشعاعرية (١) [ وشرط قصر الموصوف على الصفة قلبًا تحقق تنافيهما ] أي تنافي الوصفين ، حتى يكون المنفي في قولنا - ما زيد إلا قائم - كَوْنُهُ قَاعِدًا أو مضطجعا أو نحو ذلك مما يتنافى القيام ، ولقد أحسن صاحب المفتاح في إهمال هذا الاشتراط ، لأن قولنا - ما زيد إلا شاعر - لمن اعتقد أنه كاتب وليس بشاعر قصر قلب على ما صرح به في المفتاح مع عدم تنافي الشعر والكتابة ، ومثل هذا خارج عن أقسام القصر على ما ذكره المصنف ، لا يقال هذا شرط للحسن أو المراد التنافي في اعتقاد المخاطب ، لأننا نقول : أما الأول فلا دلالة للفظ عليه ، مع أنا لا نعلم عدم حسن قولنا - ما زيد إلا شاعر - لمن اعتقده كاتبًا غير شاعر ، وأما الثاني فلأن التنافي بحسب اعتقاد المخاطب معلوم مما ذكره في تفسيره أن قصر القلب هو الذي يعتقد فيه المخاطب العكس ، فيكون هذا الاشتراط ضائعا ، وأيضا لم يصح قول المصنف في الإيضاح : إن السكاكي لم يشترط في قصر (١) ونظير ذلك قصر الصفة على الموصوف ، فلا يتأتى قصر الافراد في نحو - لا أب لزيد إلا عمرو - لعدم الاشتراك في الأبوة .

## وقصر التعيين أعم .

القلب تنافى الوصفين ، وعلل المصنف رحمه الله اشتراط تنافى الوصفين بقوله : ليكون إثبات الصفة مشعراً بانتفاء غيرها ، وفيه نظر بين في الشرح (١) [ وقصر التعيين أعم ] من أن يكون الوصفان فيه متنافيين أو لا ، فكل مثال يصلح لقصر الافراد والقلب يصلح لقصر التعيين من غير عكس .

(١) ووجه النظر أنه يجوز أن يعلم انتفاء ذلك بقرينة من القرائن ، لا بذلك التنافى بين الوصفين .

## تطبيقات على أقسام القصر :

- (١) ليس عاراً بأن يقال فقير إنما العار أن يقال بخيل
  - (٢) فإن كان في لبس الفتى شرف له فما السيف إلا غده والخاتل
  - (٣) وإنما الأمم الأخلاق ما بقيت فإن هم ذهبوا أخلاقهم ذهبوا
- القصر في الاول إضافي من قصر الموصوف على الصفة قصر قلب ، وفي الثاني إضافي من قصر الموصوف على الصفة قصر تعيين ، وفي الثالث حقيق ادعائي من قصر الموصوف على الصفة .

## أمثلة أخرى :

- (١) قوله صلى الله عليه وسلم : إنما الأعمال بالنيات ، وإنما لكل امرئ ما نوى . .
- (٢) والله ما بلغت بنو العرب المني إلا بنيات هناك صحاح
- (٣) إنما تحسن الرياض إذا ضحكك في خلالها الأنوار

وَلَقَصَّرَ طُرُقَ - مِنْهَا الْعُطْفُ - كَقَوْلِكَ فِي قَصْرِهِ إِفْرَادًا - زَيْدٌ شَاعِرٌ  
لَا كَاتِبٌ ، أَوْ مَا زَيْدٌ كَاتِبًا بَلْ شَاعِرٌ - وَقَلْبًا - زَيْدٌ قَائِمٌ لَا قَاعِدٌ ، وَمَا زَيْدٌ قَاعِدًا  
بَلْ قَائِمٌ - وَفِي قَصْرِهَا - زَيْدٌ شَاعِرٌ لَا عَمْرُو ، أَوْ مَا عَمْرُو شَاعِرٌ بَلْ زَيْدٌ .

### طرق القصر

[ وللقصر طرق ] والمذكور هنا أربعة وغيرها - قد سبق ذكره (١) فالأربعة المذكورة هنا [ منها العطف كقولك في قصره ] أي قصر الموصوف على الصفة [ إفرادا - زيد شاعر لا كاتب ، أو ما زيد كاتباً بل شاعر (٢) ] مَثَلٌ بِمِثَالَيْنِ : أولهما الوصف المثبت فيه معطوف عليه والمنفي معطوف ، والثاني بالعكس [ وقلبا - زيد قائم لا قاعد ، وما زيد قاعداً بل قائم ] فان قلت إذا تحقق تنافي الوصفين في قصر القلب فائبات أحدهما يكون مشعرا بانتفاء الغير فافادة نفي الغير وإثبات المذكور بطريق الحصر ، قلت الفائدة فيه التنبيه على ردّ الخطأ فيه وأن المخاطب اعتقد العكس ، فان قولنا - زيد قائم - وإن دل على نفي القعود ، ولكنه خال عن الدلالة على أن المخاطب اعتقد أنه قاعد [ وفي قصرها ] أي قصر الصفة على الموصوف إفراداً أو قلباً بحسب المقام [ زيد شاعر لا عمرو ، أو ما عمرو شاعراً بل زيد ] ويجوز - ما شاعر عمرو بل زيد - بتقديم الخبر ، ولكنه يجب حينئذ رفع الاسمين لبطلان العمل ، ولما لم يكن في قصر الموصوف على الصفة مثال الأفراد صالحاً للقلب لاشتراط عدم التنافي في الأفراد وَتَحَقُّقُ التَّنَافِي فِي

- (١) كضمير الفصل ، وتعريف المسند أو المسند إليه بلام الجنس .  
(٢) ويشترط في إفادة بل القصر أن يتقدمها نفى ، ومثل الادماتين في إفادة القصر  
لكن ، كقول الشاعر :

إِنَّ الْجَدِيدَيْنِ فِي طَوْلِ اخْتِلَافِهِمَا لَا يَفْسِدَانِ وَلَكِنْ يَفْسِدُ النَّاسُ

وَمِنْهَا النَّبِيُّ وَالْأَسْتِثْنَاءُ ، كَقَوْلِكَ فِي قَصْرِه - مَا زَيْدٌ إِلَّا شَاعِرٌ ، وَمَا زَيْدٌ إِلَّا قَائِمٌ - وَفِي قَصْرِهَا - مَا شَاعِرٌ إِلَّا زَيْدٌ .

وَمِنْهَا إِنَّمَا كَقَوْلِكَ فِي قَصْرِه - إِنَّمَا زَيْدٌ كَاتِبٌ ، وَإِنَّمَا زَيْدٌ قَائِمٌ - وَفِي قَصْرِهَا - نَمَا قَائِمٌ زَيْدٌ - لِتَضَمُّنِهِ مَعْنَى مَا وَإِلَّا ، لِقَوْلِ الْمُفَسِّرِينَ - إِنَّمَا حَرَّمَ عَلَيْكُمْ الْمَيْتَةَ -

القلب على زعمه أورد للقلب مثالا يتنافى فيه الوصفان بخلاف قصر الصفة ، فان مثالا واحدا يصلح لهما ، ولما كان كل ما يصلح مثالا لهما يصلح مثالا لقصر التعيين لم يتعرض لذكره ، وهكذا في سائر الطرق .

[وَمِنْهَا النَّبِيُّ وَالْأَسْتِثْنَاءُ ، كَقَوْلِكَ فِي قَصْرِه] إفرادا [مازيد إلا شاعر و] قلبا [مازيد إلا قائم ، وفي قصرها] إفرادا وقلبا [ماشاعر إلا زيد] والكل يصلح مثالا للتعين ، والتفاوت إنما هو بحسب اعتقاد المخاطب .

[وَمِنْهَا إِنَّمَا كَقَوْلِكَ فِي قَصْرِه] إفرادا [إنما زيد كاتب و] قلبا [إنما زيد قائم ، وفي قصرها] إفرادا وقلبا [إنما قائم زيد] وفي دلائل الإعجاز أن إنما ولا العاطفة إنما يستعملان في الكلام المعتد به لقصر القلب دون الافراد ، وأشار إلى سبب إفادة إنما القصر بقوله [لتضمنه معنى ما وإلا] وأشار بلفظ التضمن إلى أنه ليس بمعنى ما وإلا حتى كأنهما لفظان مترادفان (١) إذ فرّق بين أن يكون في الشيء معنى الشيء . وأن يكون الشيء الشيء على الإطلاق ، فليس كل كلام يصلح فيه - ما وإلا - يصلح فيه - إنما - صرح بذلك الشيخ في دلائل الإعجاز ، ولما اختلفوا في إفادة إنما القصر وفي تضمنه معنى ما وإلا بينه بثلاثة أوجه فقال [لقول المفسرين - إنما حرم عليكم الميتة -

(١) وليساً بمترادفين حقيقة ، لأن من شرط الترادف الاتحاد معنى وإفرادا ، وهما متحدان في المعنى فقط .



بالنصب معناه ما حرم عليكم إلا الميئة ، وهو المطابق لقراءة الرفع لما مر ، ولقول النحاة إنما لا ثبات ما يذكر بعده ونفي ما سواه ،

بالنصب معناه ما حرم عليكم إلا الميئة ، و [ هذا المعنى ] هو المطابق لقراءة الرفع [ أى رفع الميئة ، وتقرير هذا الكلام أن فى الآية ثلاث قراآت ( حَرَّمَ ) مبنيًا للفاعل مع نصب الميئة ورفْعها و ( حُرِّمَ ) مبنيًا للمفعول مع رفع الميئة ، كذا فى تفسير السكاكي ، فعلى القراءة الأولى - ما - فى إنما كافَّةً ، إذ لو كانت موصولة لبقى إن بلا خبر والموصول بلا عائد ، وعلى الثانية موصولة لتكون الميئة خبراً ، إذ لا يصح ارتفاعها بحرم المبنى للفاعل على ما لا يخفى ، والمعنى - إن الذى حرمه الله تعالى عليكم هو الميئة ، وهذا يفيد القصر [ لما مر ] فى تعريف المسند من أن نحو - المنطلق زيد ، وزيد المنطلق - يفيد قصر الانطلاق على زيد ، فاذا كان إنما متضمناً معنى ما وإلا ، وكان معنى القراءة الأولى - ما حرم الله عليكم إلا الميئة - كانت مطابقة للقراءة الثانية ، وإلا لم تكن مطابقة لها لافادتها القصر ، فراد السكاكى والمصنف بقراءة النصب والرفع هو القراءة الأولى والثانية ، ولهذا لم يتعرضوا للاختلاف فى لفظ - حرم - بل فى لفظ - الميئة - رفعا ونصبا ، وأما على القراءة الثالثة ، أعنى رفْع الميئة وحرم مبنيًا للمفعول فيحتمل أن تكون ما كافَّةً - أى ما حرم عليكم إلا الميئة ، وأن تكون موصولة ، أى إن الذى حرم عليكم هو الميئة ، ويرجح هذا ببقاء إن عاملة على ما هو أصلها ، وبعضهم توهم أن مراد السكاكى والمصنف بقراءة الرفع هذه القراءة الثالثة فطالبهما بالسبب فى اختيار كونها موصولة ، مع أن الزجاج اختار أنها كافَّةً [ ولقول النحاة (١) إنما لا ثبات ما يذكر بعده ونفى ما سواه ] أى سوى ما يذكر بعده ، أما فى قصر الموصوف نحو - إنما زيد قائم - فهو لا ثبات قيام زيد ونفى ما سواه من القعود ونحوه ، وأما فى قصر الصفة

(١) إنما صح الاحتجاج بقولهم فى هذا لاستنباطهم له من كلام العرب .



ولصحة انفصال الضمير معه ، قَالَ الْفَرَزْدَقُ :

أَنَا الذَّائِدُ الْحَامِي الدَّمَارَ وَإِنَّمَا يَدَافِعُ عَنْ أَحْسَابِهِمْ أَنَا أَوْ مِثْلِي  
وَمِنْهَا التَّقْدِيمُ كَقَوْلِكَ فِي قَصْرِهِ - تَمِيحِي أَنَا - وَفِي قَصْرِهَا - أَنَا كَفَيْتُ مُهْمَكَ .

نحو - إنما يقوم زيد - فهو لاثبات قيامه وني ما سواه من قيام عمرو وبكر وغيرهما  
[ ولصحة انفصال الضمير معه ] أي مع إنما ، نحو - إنما يقوم أنا - فان الانفصال إنما  
يجوز عند تعذر الاتصال ، ولا تعذر ههنا إلا بأن يكون المعنى ما يقوم إلا أنا ، فيقع  
بين الضمير وعامله فصل لغرض (١) ثم استشهد على صحة هذا الانفصال بببيت من  
يستشهد بشعره ، ولهذا صرح باسمه فقال [ قال الفرزدق : أنا الذائد ] من الذود وهو  
الطرد [ الحامي الدمار ] أي العهد ، وفي الأساس - هو الحامي الدمار - اذا حمى ماله لم  
يحمه ليم وعنف من حماه وجريمه [ وإنما يدافع عن أحسابهم أنا أو مثلي ] لما كان  
غرضه أن يخص المدافع لا المدافع عنه فصل الضمير وأخره ، إذ لو قال - وإنما أدافع  
عن أحسابهم - لصار المعنى أنه يدافع عن أحسابهم لا عن أحساب غيرهم ، وهو ليس  
بمقصوده ، ولا يجوز أن يقال إنه محمول على الضرورة ، لأنه كان يصح أن يقال - إنما  
أدافع عن أحسابهم أنا - على أن يكون - أنا تأكيذا ، وليست ما هو صولة اسم إن وأنا  
خبرها ، إذ لا ضرورة في العدول عن لفظ من إلى لفظ ما (٢) .

[ ومنها التقديم ] أي تقديم ماحقه التأخير ، كتقديم الخبر على المبتدأ أو المفعولات  
على الفعل [ كقولك في قصره ] أي قصر الموصوف [ تميحى أنا ] كان الانسب ذكر  
المثاليين ، لأن التيمية والقيسية إن تنافيا لم يصلح هذا مثالا لقصر الافراد ، وإلا لم  
يصلح لقصر القلب بل للافراد [ وفي قصرها - أنا كفيت مهمك ] إفرادا أو قلبا أو  
(١) هو إفادة القصر (٢) لأن ما الغير العاقل . وهي على هذا واقعة على عاقل ، فلو  
أراد هذا المعنى لقال ( وإن من يدافع عن أحسابهم أنا أو مثلي ) .

وهذه الطرق تختلف من وجوه ، فدلالة الرابع بالفحوى والباقية بالوضع ،

تعييننا بحسب اعتقاد المخاطب .

[ وهذه الطرق ] الأربعة بعد اشتراكها في إفادة القصر [ تختلف من وجوه ، فدلالة الرابع ] أي التقديم [ بالفحوى ] أي بمفهوم الكلام ، بمعنى أنه إذا تأمل صاحب الذوق السليم فيه فهم منه القصر ، وإن لم يعرف اصطلاح البلغاء في ذلك [ و ] دلالة الثلاثة [ الباقية بالوضع ] لأن الواضع وضعها لمعان تفيد القصر (١) .

تطبيقات على طرق القصر :

(١) قوله تعالى - ( مَا كَانَ مُحَمَّدٌ أَبَا أَحَدٍ مِنْ رِجَالِكُمْ وَلَكِنْ رَسُولَ اللَّهِ وَخَاتَمَ النَّبِيِّينَ وَكَانَ اللَّهُ بِكُلِّ شَيْءٍ عَلِيمًا ) .

(٢) بك اجتمع الملك المبدد شمله وضمت قواص منه بعدد قواص

(٣) وما السيف إلا آية الملك في الوري ولا الأمر إلا للذي يتغلب

القصر في الأول بالعطف بلكن ، وهو قصر إضافي من قصر الموصوف على الصفة - وفي الثاني بالتقديم ، وهو قصر إضافي من قصر الصفة على الموصوف - وفي الثالث بالنفي والاستثناء ، وهو قصر إضافي من قصر الموصوف على الصفة .

أمثلة أخرى :

(١) إذا قُبِحَ البكاءُ عَلَى قَتِيلٍ رَأَيْتُ بَكَاءَكَ الْحَسَنَ الْجِيلَا

(٢) ولما رأيت الوسم في خُلقِ الفتى هو الوسم لما كان في الشعر والجِلْدِ

(٣) وإنما المرءُ حديثٌ بعده فمكّن حديثاً حسناً لمن وعى

(١) فدلالتهما على القصر وضعية ، والمقصود من ذلك في علم المعاني إنما هو أحوال القصر من كونه إفراداً أو قلباً أو تعييناً ، لأنه لا يبحث عن الدلالة الوضعية .

وَالْأَصْلُ فِي الْأَوَّلِ النَّصُّ عَلَى الْمُثَبَّتِ وَالْمَنْفَى كَمَا مَرَّ ، فَلَا يَتْرُكُ إِلَّا كَرَاهَةً  
الْإِطْنَابَ ، كَمَا إِذَا قِيلَ - زَيْدٌ يَعْلَمُ النَّحْوَ وَالصَّرْفَ وَالْعَرُوضَ ، أَوْ زَيْدٌ يَعْلَمُ  
النَّحْوَ وَعَمَرُو وَبَكْرٌ - فَنَقُولُ فِيهِمَا - زَيْدٌ يَعْلَمُ النَّحْوَ لَا غَيْرَ أَوْ نَحْوَهُ - وَفِي الثَّلَاثَةِ  
الْبَاقِيَةِ النَّصُّ عَلَى الْمُثَبَّتِ فَقَطْ ، وَالنَّفْيُ لَا يُجَامَعُ الثَّانِي ، لِأَنَّ شَرْطَ الْمَنْفَى بِلَا إِلَّا  
يَسْكُونُ مَنفِيًّا قَبْلَهَا بَعِيرَهَا ،

[ وَالْأَصْلُ ] أَيِ الْوَجْهِ الثَّانِي مِنْ وَجْهِهِ الْإِخْتِلَافُ أَنَّ الْأَصْلَ [ فِي الْأَوَّلِ ] أَيِ  
طَرِيقِ الْعَطْفِ [ النَّصُّ عَلَى الْمُثَبَّتِ وَالْمَنْفَى كَمَا مَرَّ ، فَلَا يَتْرُكُ ] النَّصُّ عَلَيْهِمَا [ إِلَّا كَرَاهَةً  
الْإِطْنَابَ ، كَمَا إِذَا قِيلَ - زَيْدٌ يَعْلَمُ النَّحْوَ وَالصَّرْفَ وَالْعَرُوضَ ، أَوْ زَيْدٌ يَعْلَمُ النَّحْوَ  
وَعَمَرُو وَبَكْرٌ - فَنَقُولُ فِيهِمَا ] أَيِ فِي هَذَيْنِ الْمَقَامَيْنِ [ زَيْدٌ يَعْلَمُ النَّحْوَ لَا غَيْرَ ] أَمَا فِي الْأَوَّلِ  
فَعِنَاهُ لَا غَيْرَ النَّحْوَ ، أَيِ لَا الصَّرْفَ وَلَا الْعَرُوضَ ، وَأَمَا فِي الثَّانِي فَعِنَاهُ لَا غَيْرَ زَيْدٌ ،  
أَيِ لَا عَمَرُو وَلَا بَكْرٌ ، وَحُذِفَ الْمُضَافُ إِلَيْهِ مِنْ غَيْرِ وَبُنِيَ هُوَ عَلَى الضَّمِّ تَشْبِيهًا  
بِالْغَايَاتِ (١) وَذَكَرَ بَعْضُ النَّحَاةِ أَنَّ لَا فِي - لَا غَيْرَ - لَيْسَتْ عَاطِفَةٌ بَلْ لَنَفِي الْجِنْسِ (٢).  
[ أَوْ نَحْوَهُ ] أَيِ نَحْوِ - لَا غَيْرَ - مِثْلُ - لَا مِثْلَهُ ، وَلَا مِنْ عَدَاةٍ ، وَمَا أَشْبَهَ ذَلِكَ.

[ وَ ] الْأَصْلُ [ فِي الثَّلَاثَةِ الْبَاقِيَةِ النَّصُّ عَلَى الْمُثَبَّتِ فَقَطْ ] دُونَ الْمَنْفَى ، وَهُوَ ظَاهِرٌ .  
[ وَالنَّفْيُ ] أَيِ الْوَجْهِ الثَّلَاثِ مِنْ وَجْهِهِ الْإِخْتِلَافُ أَنَّ النَّفْيَ بِلَا الْعَاطِفَةِ [ لَا يُجَامَعُ  
الثَّانِي ] أَعْنَى النَّفْيَ وَالْإِسْتِثْنَاءَ ، فَلَا يَصِحُّ مَا زَيْدٌ إِلَّا قَائِمٌ لَا قَاعِدٌ ، وَقَدْ يَقَعُ مِثْلُ ذَلِكَ فِي  
كَلَامِ الْمُصَنِّفِينَ لَا فِي كَلَامِ الْبُلَّغَاءِ [ لِأَنَّ شَرْطَ الْمَنْفَى بِلَا الْعَاطِفَةِ أَلَّا يَكُونَ ] ذَلِكَ الْمَنْفَى [ مَنفِيًّا  
قَبْلَهَا بِغَيْرِهَا ] مِنْ أَدَوَاتِ النَّفْيِ ، لِأَنَّهَا مَوْضُوعَةٌ لِأَنَّ تَنْفِيَّهَا مَا أَوْجِبَتْهُ لِلْمَتَّبِعِ ،  
(١) أَيِ قَبْلَ وَبَعْدَ ، وَالْغَايَةُ فِي الْحَقِيقَةِ الْمُضَافُ إِلَيْهِ الْمَحْذُوفُ ، وَلَسْكَنَهَا لَمَّا نَابَتْ  
عَنْهُ بَعْدَ حَذْفِهِ سَمِيَتْ غَايَةً (٢) وَهِيَ مَعَ هَذَا تَقْيِيدُ الْقَصْرِ أَيْضًا ، لِأَنَّ مَعْنَى - زَيْدٌ شَاعِرٌ  
لَا غَيْرَ - مَا زَيْدٌ إِلَّا شَاعِرٌ ، فَيَعُودُ إِلَى النَّفْيِ وَالْإِسْتِثْنَاءِ .

وَيُجَامَعُ الْأَخِيرِينَ ، فَيَقَالُ - إِنَّمَا أَنَا تَمِيمِي لَا قَيْسِي ، وَهُوَ يَأْتِنِي لَا عَمْرُو - لِأَنَّ  
النَّفْيَ فِيهِمَا غَيْرُ مُصَرَّحٍ بِهِ ، كَمَا يَقَالُ - امْتَنَعَ زَيْدٌ عَنِ الْحِجْيِ لَا عَمْرُو -

لَا لِأَن تَعِيدُ بِهَا النَّفْيَ فِي شَيْءٍ قَدْ نَفَيْتَهُ ، وَهَذَا الشَّرْطُ مَفْقُودٌ فِي النَّفْيِ وَالِاسْتِثْنَاءِ ،  
لَا نَكَ إِذَا قُلْتَ - مَا زَيْدٌ إِلَّا قَائِمٌ - فَقَدْ نَفَيْتَ عَنْهُ كُلَّ صِفَةٍ وَقَعَ فِيهَا التَّنَازُعُ ، حَتَّى  
كَانَ نَكَ قُلْتَ لَيْسَ هُوَ بِقَاعِدٍ وَلَا نَائِمٍ وَلَا مُضْطَجِعٍ وَنَحْوِ ذَلِكَ ، فَإِذَا قُلْتَ لَا قَاعِدٌ فَقَدْ  
نَفَيْتَ عَنْهُ بِلَا الْعَاطِفَةِ شَيْئًا هُوَ مِنْهُ قَبْلُهَا بِمَا النَّافِيَةُ ، وَكَذَا السَّكَامُ فِي - مَا يَقُومُ إِلَّا  
زَيْدٌ - وَقَوْلُهُ - بَغِيرَهَا - يَعْنِي مِنْ أَدَوَاتِ النَّفْيِ عَلَى مَا صَرَّحَ بِهِ فِي الْمَفْتَاحِ ، وَفَائِدَتُهُ  
الْإِحْتِرَازُ عَمَّا إِذَا كَانَ مَنْفِيًّا بِفَحْوَى السَّكَامِ ، أَوْ عِلْمِ الْمُشْكَلِ أَوِ السَّمْعِ ، أَوْ نَحْوِ ذَلِكَ ،  
دَلِيلًا سَيَجِيءُ فِي - إِنَّمَا - لَا يَقَالُ هَذَا يَقْتَضِي جَوَازَ أَنْ يَكُونَ مَنْفِيًّا قَبْلُهَا بِلَا الْعَاطِفَةِ الْآخَرَى ،  
نَحْوِ - جَاءَنِي الرَّجَالُ لَا النِّسَاءَ لَا هُنْدٌ - لِأَنَّا نَقُولُ الضَّمِيرُ لِذَلِكَ الْمُشْخَصِ ، أَيْ بَغَيْرِ  
الْعَاطِفَةِ الَّتِي نَفَى بِهَا ذَلِكَ الْمُنْفَى (١) وَمَعْلُومٌ أَنَّهُ يَمْتَنَعُ نَفْيُهُ قَبْلُهَا بِهَا ، لَا مَتْنَعُ أَنْ يَنْفَى  
شَيْءٌ بِلَا قَبْلِ الْإِتْيَانِ بِهَا ، وَهَذَا كَمَا يَقَالُ - دَابُّ الرَّجُلِ السَّكْرِيمِ أَلَّا يُؤْذِيَ غَيْرَهُ - فَإِنْ  
الْمَفْهُومُ مِنْهُ أَلَّا يُؤْذِيَ غَيْرَهُ سَوَاءٌ كَانَ ذَلِكَ الْغَيْرُ كَرِيمًا أَوْ غَيْرَ كَرِيمٍ [وَيُجَامَعُ] أَيْ النَّفْيُ  
بِلَا الْعَاطِفَةِ [الْأَخِيرِينَ] أَيْ إِنَّمَا وَالتَّقْدِيمُ [فَيَقَالُ - إِنَّمَا أَنَا تَمِيمِي لَا قَيْسِي ، وَهُوَ يَأْتِنِي  
لَا عَمْرُو - لِأَنَّ النَّفْيَ فِيهِمَا] أَيْ فِي الْأَخِيرِينَ [غَيْرِ مُصَرَّحٍ بِهِ] كَمَا فِي النَّفْيِ وَالِاسْتِثْنَاءِ ،  
فَلَا يَكُونُ الْمُنْفَى بِلَا الْعَاطِفَةِ مَنْفِيًّا بِغَيْرِهَا مِنْ أَدَوَاتِ النَّفْيِ ، وَهَذَا [كَمَا يَقَالُ - امْتَنَعَ زَيْدٌ  
عَنِ الْحِجْيِ لَا عَمْرُو] فَإِنَّهُ يَدُلُّ عَلَى نَفْيِ الْحِجْيِ عَنْ زَيْدٍ ، لَكِنْ لَا صَرِيحًا بَلْ ضَمْنًا ، وَإِنَّمَا  
مَعْنَاهُ الصَّرِيحُ لِإِجَابِ امْتِنَاعِ الْحِجْيِ عَنْ زَيْدٍ (٢) فَتَكُونُ - لَا - نَفْيًا لِذَلِكَ الْإِجَابِ ، وَالتَّشْبِيهُ  
بِقَوْلِهِ - امْتَنَعَ زَيْدٌ عَنِ الْحِجْيِ لَا عَمْرُو - مِنْ جِهَةِ أَنَّ النَّفْيَ الضَّمْنِيَّ لَيْسَ فِي حُكْمِ النَّفْيِ الصَّرِيحِ ، لِأَنَّ

- (١) فَيَكُونُ الْمُرَادُ أَلَّا يَكُونُ مَنْفِيًّا قَبْلُهَا بِغَيْرِ شَخْصٍ لَا ، وَهَذَا يَشْمَلُ - لَا - الَّتِي  
تَكُونُ قَبْلُهَا ، لِأَنَّ هَذَا مَنْفِيَّةً بِغَيْرِ شَخْصٍ - لَا - الدَّخَالَةَ عَلَيْهَا قَبْلَ التَّصْرِيحِ بِهَا .  
(٢) وَلَا شَكَّ أَنَّ امْتِنَاعَهُ عَنِ الْحِجْيِ يَتَضَمَّنُ نَفْيَ الْحِجْيِ عَنْهُ .

السَّكَّانِي : شَرْطُ جَمَاعَتِهِ الثَّالِثُ إِلَّا يَكُونُ الْوَصْفُ مُخْتَصًّا بِالْمَوْصُوفِ ، نَحْوُ -  
إِنَّمَا يَسْتَجِيبُ الَّذِينَ يَسْمَعُونَ - عَبْدُ الْقَاهِرِ : لَا تَحْسَنُ فِي الْمُخْتَصِّ كَمَا تَحْسَنُ فِي  
غَيْرِهِ ، وَهَذَا أَقْرَبُ ، وَأَصْلُ الثَّانِي أَنْ يَكُونَ مَا اسْتَعْمَلَ لَهُ مِمَّا يَجْهَلُهُ الْمُخَاطَبُ  
وَيُنْكِرُهُ بِخِلَافِ الثَّالِثِ ،

جهة أن المنفى بلا العاطفة منفي قبلها بالنفي الضمني ، كما في - إنما أنا تميمي لا قيسي - إذ  
لا دلالة لقولنا - امتنع زيد عن الحجى - على نفى امتناع حجى عمرو لا ضمنا ولا صريحا -  
قال [ السكاكي : شرط جماعته ] أي جماعة النفي بلا العاطفة [ الثالث ] أي إنما  
[ ألا يكون الوصف مختصا بالموصوف ] ليحصل الفائدة [ نحو - إنما يستجيب الذين  
يسمعون ] فإنه يمتنع أن يقال - لا الذين لا يسمعون - لأن الاستجابة لا تكون إلا  
من يسمع ويعقل ، بخلاف - إنما يقوم زيد لا عمرو - إذ القيام ليس مما يختص بزيد -  
وقال الشيخ [ عبد القاهر : لا تحسن ] جماعته الثالث [ في ] الوصف [ المختص كما تحسن  
في غيره ، وهذا أقرب ] إلى الصواب ، إذ لا دليل على الامتناع عند قصد زيادة  
التحقيق والتأكيد .

[ وأصل الثاني ] أي الوجه الرابع من وجوه الاختلاف أن أصل النفي والاستثناء  
[ أن يكون ما استعمل له ] أي الحكم الذي استعمل فيه النفي والاستثناء [ مما يجهله  
المخاطب وينكره بخلاف الثالث ] أي إنما ، فإن أصله أن يكون الحكم المستعمل هو  
فيه مما يعلمه المخاطب ولا ينكره ، كذا في الإيضاح نقلا عن دلائل الإعجاز ، وفيه  
بحث ، لأن المخاطب إذا كان عالما بالحكم ولم يكن حكمه مشوباً بخطأ لم يصح القصص ،  
بل لا يفيد الكلام سوي لازم الحكم (١) وجوابه أن مراده أن إنما يكون الخبر من  
شأنه ألا يجهله المخاطب ولا ينكره ، حتى أن إنكاره يزول بأدنى تنبيه لعدم إصراره  
(١) وهو إعلام المخاطب أن المتكلم عارف بالحكم .

كَقَوْلِكَ لِصَاحِبِكَ وَقَدْ رَأَيْتَ شَبِيحًا مِنْ بَعِيدٍ - مَا هُوَ إِلَّا زَيْدٌ - إِذَا اعْتَقَدَهُ غَيْرُهُ  
مُصْرًا ، وَقَدْ يَنْزِلُ الْمَعْلُومُ مَنْزِلَةَ الْمَجْهُولِ لاعتِبارِ مُنَاسِبٍ ، فَيَسْتَعْمَلُ لَهُ الثَّانِي  
إِفْرَادًا نَحْوُ - وَمَا مُحَمَّدٌ إِلَّا رَسُولٌ - أَيُّ مَقْصُورٍ عَلَى الرَّسَالَةِ لَا يَتَعَدَّاهَا إِلَى التَّبَرُّيِّ  
مَنْ الْهَلَاكُ ، نَزَلَ اسْتِعْظَامُهُمْ هَلَاكُهُمْ مَنْزِلَةَ انْكَارِهِمْ إِيَّاهُ ، أَوْ قَلْبًا نَحْوُ - إِنْ أَنْتُمْ  
إِلَّا بَشَرٌ مِثْلُنَا - لاعتِقادِ الْقَائِلِينَ أَنَّ الرَّسُولَ لَا يَكُونُ بَشَرًا مَعَ إِصْرَارِ الْمُخَاطَبِينَ  
عَلَى دَعْوَى الرَّسَالَةِ ،

عليه ، وعلى هذا يكون موافقا لما في المقتاح [ كقولك لصاحبك وقد رأيت شبيحا  
من بعيد - ما هو إلا زيد - إذا اعتقده غيره ] أي إذا اعتقد صاحبك ذلك الشبح غير  
زيد [ مصرا ] على هذا الاعتقاد .

[ وقد ينزل المعلوم منزلة المجحول لاعتبار مناسب فيستعمل له ] أي لذلك المعلوم  
[ الثاني ] أي النفي والاستثناء [ إفراد ] أي حال كونه قصر إفراد [ نحو - وما محمد  
إلا رسول - أي مقصور على الرسالة لا يتعداها إلى التبري من الهلاك ] فالمخاطبون وهم  
الصحابه رضي الله عنهم كانوا عالمين بكونه مقصورا على الرسالة غير جامع بين الرسالة  
والتبري من الهلاك ، لكنهم لما كانوا يعدون هلاكه أمرا عظيما [ نزل استعظامهم  
هلاكه منزلة إنكارهم إياه ] أي الهلاك ، فاستعمل له النفي والاستثناء ، والاعتبار المناسِبُ  
هنا هو الاشعار بعظم هذا الأمر في نفوسهم وشدة حرصهم على بقاءه عندهم [ أوقلبا ]  
عطف على قوله - إفراد [ نحو - إن أنتم إلا بشر مثلنا ] فالمخاطبون وهم الرسل عليهم  
السلام لم يكونوا جاهلين بكونهم بشرا ولا منكرين لذلك ، لكنهم نزلوا منزلة المنكرين  
[ لاعتقاد القائلين ] وهم الكفار [ أن الرسول لا يكون بشرا مع إصرار المخاطبين على  
دعوى الرسالة ] فنزلهم القائلون منزلة المنكرين للبشرية لما اعتقدوا اعتقادا فاسداً من  
التنافي بين الرسالة والبشرية ، فقبلوا هذا الحكم بأن قالوا - إن أنتم إلا بشر مثلنا - أي

وَقَوْلُهُمْ - إِنْ نَحْنُ إِلَّا بَشَرٌ مِثْلُكُمْ - مِنْ بَابِ مُجَارَاةِ الْخَصْمِ لِيُعْتَرِجَ حَيْثُ يَرَادُ تَبْكِيتُهُ  
لَا لِتَسْلِيمِ انْتِفَاءِ الرِّسَالَةِ ، وَكَقَوْلِكَ - إِنَّمَا هُوَ أَخُوكَ - لِمَنْ يَعْلَمُ ذَلِكَ وَيُقَرِّبُهُ  
وَأَنْتَ تَرِيدُ أَنْ تَرْقُقَهُ عَلَيْهِ ،

مقصودون على البشرية ليس لكم وصف الرسالة التي تدعونها ، ولما كان هنا مظهر سؤال  
وهو أن القائلين قد ادعوا التناهي بين البشرية والرسالة وقصروا المخاطبين على البشرية ،  
والمخاطبون قد اعترفوا بكونهم مقصورين على البشرية حيث قالوا - إِنْ نَحْنُ إِلَّا بَشَرٌ  
مِثْلُكُمْ - فكأنهم سلموا انتفاء الرسالة عنهم أشار إلى جوابه بقوله [ وقولهم ] أى قول  
الرسل الْمُخَاطَبِينَ [ إِنْ نَحْنُ إِلَّا بَشَرٌ مِثْلُكُمْ - مِنْ بَابِ مُجَارَاةِ الْخَصْمِ ] وإرخاء العنان  
إليه بتسليم بعض مقدماته [ ليعثر ] الخصم - مِنْ الْعَثَارِ - وهو الزلّة ، وإنما يفعل ذلك  
[ حيث يراد تبكيته ] أى إسكات الخصم وإلزامه [ لا لتسليم انتفاء الرسالة ] فكأنهم  
قالوا - إِنْ مَا ادعيتُمْ مِنْ كَوْنِنَا بَشَرًا فَحَقٌّ لَا نُنْكِرُهُ ، وَلَكِنْ هَذَا لَا يَنَافِي أَنْ يَمُنَّ اللَّهُ  
تَعَالَى عَلَيْنَا بِالرِّسَالَةِ ، فَلِهَذَا أَثْبَتُوا الْبَشَرِيَّةَ لَأَنْفُسِهِمْ ، وَأَمَّا لِإِبْطَانِهَا بِطَرِيقِ الْقَصْرِ  
فَلْيَكُنْ عَلَى وَفْقِ كَلَامِ الْخَصْمِ [ وَكَقَوْلِكَ ] عَطْفٌ عَلَى قَوْلِهِ - كَقَوْلِكَ لِمُصَاحِبِكَ -  
وهذا مثال لأمّصل إنما (١) أى الأمّصل فى إنما أن يستعمل فيما لا ينكره المخاطب  
كقَوْلِكَ [ إِنَّمَا هُوَ أَخُوكَ - لِمَنْ يَعْلَمُ ذَلِكَ وَيُقَرِّبُهُ وَأَنْتَ تَرِيدُ أَنْ تَرْقُقَهُ عَلَيْهِ ] أى أن تجعل  
من يعلم ذلك رقيقاً مشفقاً على أخيه ، والأمّولى بناءً على ما ذكرنا (٢) أن يكون هذا  
المثال من الإخراج لا على مقتضى الظاهر .

(١) أى بناءً على ما يقتضيه ظاهر قول المصنف من أن الأمّصل فى إنما أن تستعمل  
فيما هو معلوم للمخاطب ، وعلى هذا يكون مثالا لتخريج الكلام على مقتضى الظاهر .  
(٢) من أن إنما تستعمل فى مجهول من شأنه أن يعلمه المخاطب ولا ينكره .

وقد ينزل المجحول منزلة المعلوم لادعاء ظهوره فيستعمل له الثالث نحو - إنما نحن  
مصلحون - ولذلك جاء - ألا إنهم هم المفسدون - للرد عليهم مؤكدا بما ترى .  
ومزية إنما على العطف أنه يعقل منها الحكمان معا ، وأحسن مواقعها  
التعريض ، نحو - إنما يتذكر أولوا الألباب - فانه تعريض بأن الكفار من  
فرط جهلهم كالبهايم فطمع النظر منهم كطمعه منها .

ثم القصر كما يقع بين المبتدأ والخبر على ما مر يقع بين الفعل والفاعل ، نحو

[ وقد ينزل المجحول منزلة المعلوم لادعاء ظهوره ، فيستعمل له الثالث ] أى إنما  
[ نحو ] قوله تعالى حكاية عن اليهود [ إنما نحن مصلحون ] ادعوا أن كونهم مصلحين  
أمر ظاهر من شأنه ألا يحمله المخاطب ولا ينكره [ ولذلك جاء - ألا إنهم هم المفسدون -  
للرد عليهم مؤكدا بما ترى ] من إيراد الجملة الاسمية الدالة على الثبات ، وتعريف الخبر  
الدال على الحصر ، وتوسيط ضمير الفصل المؤكد لذلك ، وتصدير الكلام بحرف  
التنبيه الدال على أن مضمون الكلام بما له خطر وبه عناية ، ثم التأكيد بأن ، ثم تعقيبها  
بما يدل على التبريع والتوبيخ ، وهو قوله - ولأنكم لا تشعرون .

[ ومزية إنما على العطف أنه يعقل منها ] أى من إنما [ الحكمان ] أعنى الاثبات  
للمذكور والنفي عما عداه [ معا ] بخلاف العطف فانه يفهم منه أولاً الاثبات ثم النفي ،  
نحو - زيد قائم لاقاعد ، وبالعكس نحو - ما زيد قائما بل قاعدا [ وأحسن مواقعها ] أى  
مواقع إنما [ التعريض ، نحو - إنما يتذكر أولوا الألباب - فانه تعريض بأن الكفار  
من فرط جهلهم كالبهايم فطمع النظر ] أى التأمل [ منهم كطمعه منها ] أى كطمع النظر  
من البهايم .

[ ثم القصر كما يقع بين المبتدأ والخبر على ما مر يقع بين الفعل والفاعل ، نحو



- مَا قَامَ إِلَّا زَيْدٌ - وَغَيْرُهُمَا ، فِي الِاسْتِثْنَاءِ يُؤَخَّرُ الْمَقْصُورُ عَلَيْهِ مَعَ أَدَاةِ  
الِاسْتِثْنَاءِ ، وَقَلَّ تَقْدِيمُهُمَا بِحَالِهِمَا ، نَحْوُ - مَاضَرَِبَ إِلَّا عَمْرًا زَيْدٌ ، وَمَاضَرَِبَ إِلَّا  
زَيْدٌ عَمْرًا - لِاسْتِثْنَاءِهِ قَصْرَ الصِّفَةِ قَبْلَ تَمَامِهَا ،

مَا قَامَ إِلَّا زَيْدٌ وَغَيْرُهُمَا [ كَالْفَاعِلِ وَالْمَفْعُولِ نَحْوُ - مَاضَرَِبَ زَيْدٌ إِلَّا عَمْرًا ، وَمَا ضَرَبَ  
عَمْرًا إِلَّا زَيْدٌ - وَالْمَفْعُولَيْنِ نَحْوُ - مَا أُعْطِيَ زَيْدًا إِلَّا دِرْهَمًا ، وَمَا أُعْطِيَ دِرْهَمًا إِلَّا  
زَيْدًا - وَغَيْرَ ذَلِكَ مِنَ الْمُتَعَلِّقَاتِ ] فَفِي الِاسْتِثْنَاءِ يُؤَخَّرُ الْمَقْصُورُ عَلَيْهِ مَعَ أَدَاةِ الِاسْتِثْنَاءِ [   
حَتَّى لَوْ أُرِيدَ الْقَصْرُ عَلَى الْفَاعِلِ قِيلَ - مَا ضَرَبَ عَمْرًا إِلَّا زَيْدٌ - وَلَوْ أُرِيدَ الْقَصْرُ عَلَى  
الْمَفْعُولِ قِيلَ - مَا ضَرَبَ زَيْدٌ إِلَّا عَمْرًا - وَمَعْنَى قَصْرِ الْفَاعِلِ عَلَى الْمَفْعُولِ مِثْلًا قَصْرُ  
الْفِعْلِ الْمُسْتَدَّ إِلَى الْفَاعِلِ عَلَى الْمَفْعُولِ ، وَعَلَى هَذَا قِيَاسُ الْبَوَاقِي ، فَيُرْجَعُ فِي التَّحْقِيقِ  
إِلَى قَصْرِ الصِّفَةِ عَلَى الْمَوْصُوفِ ، أَوْ قَصْرِ الْمَوْصُوفِ عَلَى الصِّفَةِ (١) وَيَكُونُ حَقِيقَةً ،  
وغير حَقِيقَةٍ ، إِنْ أَرَادَ ، وَقَلْبًا ، وَتَعْيِينًا ، وَلَا يَخْفَى عَنَّا ذَلِكَ [ وَقُلْ ] أَيْ جَازٍ عَلَى قَلَّةِ  
[ تَقْدِيمِهِمَا ] أَيْ تَقْدِيمِ الْمَقْصُورِ عَلَيْهِ وَأَدَاةِ الِاسْتِثْنَاءِ عَلَى الْمَقْصُورِ حَالِ كَوْنِهِمَا [ بِحَالِهِمَا ]  
وَهُوَ أَنَّ بَلَى الْمَقْصُورِ عَلَيْهِ الْأَدَاةَ [ نَحْوُ - مَاضَرَِبَ إِلَّا عَمْرًا زَيْدٌ ] فِي قَصْرِ الْفَاعِلِ عَلَى  
الْمَفْعُولِ [ وَمَاضَرَِبَ إِلَّا زَيْدٌ عَمْرًا ] فِي قَصْرِ الْمَفْعُولِ عَلَى الْفَاعِلِ ، وَإِنَّمَا قَالَ - بِحَالِهِمَا -  
إِحْتِرَازًا عَنِ تَقْدِيمِهِمَا مَعَ إِزَالَتِهِمَا عَنْ حَالِهِمَا ، بِأَنَّهُ يُؤَخَّرُ الْأَدَاةُ عَنِ الْمَقْصُورِ عَلَيْهِ ،  
كَقَوْلِكَ فِي - مَاضَرَِبَ زَيْدٌ إِلَّا عَمْرًا (مَاضَرَِبَ عَمْرًا إِلَّا زَيْدٌ) فَانَّهُ لَا يَجُوزُ ذَلِكَ لَمَّا فِيهِ  
مِنْ اخْتِلَالِ الْمَعْنَى وَإِنْعِكَاسِ الْمَقْصُودِ ، وَإِنَّمَا قَلَّ تَقْدِيمُهُمَا بِحَالِهِمَا [ لِاسْتِثْنَاءِهِ قَصْرَ  
الصِّفَةِ قَبْلَ تَمَامِهَا ] لِأَنَّ الصِّفَةَ الْمَقْصُورَةَ عَلَى الْفَاعِلِ مِثْلًا هِيَ الْفِعْلُ الْوَاقِعُ عَلَى الْمَفْعُولِ  
لَا مُطْلَقَ الْفِعْلِ ، فَلَا يَتِمُّ الْمَقْصُورُ قَبْلَ ذِكْرِ الْمَفْعُولِ فَلَا يَحْسُنُ قَصْرُهُ ، وَعَلَى هَذَا

(١) وَهَذَا عَلَى مَعْنَى قَصْرِ الْفَاعِلِ نَفْسِهِ عَلَى الْفِعْلِ الْمُتَعَلِّقِ بِالْمَفْعُولِ وَهَذَا .

ووجه الجميع أن النفي في الاستثناء المفرغ يتوجه إلى مقدر ، وهو مستثنى منه عام  
مناسب للمستثنى في جنسه وصفته ، فإذا أوجب منه شيء بالآ جاء القصر .  
وفي إنما يؤخر المقصور عليه ، تقول - إنما ضرب زيد عمراً - ولا يجوز  
تقديمه على غيره للالباس .

ففس ، وإنما جاز على قلة نظراً إلى أنها في حكم التام باعتبار ذكر المتعلق في الآخر  
[ ووجه الجميع ] أى السبب في إفادة النفي والاستثناء القصر فيما بين المبتهل والخبر  
والفاعل والمفعول وغير ذلك [ أن النفي في الاستثناء المفرغ ] الذي حذف منه المستثنى  
منه وأرب ما بعد إلا بحسب العوامل [ يتوجه إلى مقدر وهو مستثنى منه ] لأن لا  
للاخراج والخراج يقتضى مخرجاً منه [ عام ] ليتناول المستثنى وغيره فيتحقق الإخراج  
[ مناسب للمستثنى في جنسه (١) ] بأن يقدر في نحو - ماضرب لإزيد (ماضرب أحد)  
وفي نحو - ما كسوته إلا جبة (ما كسوته لباساً) وفي نحو - ما جاءنى إلا راكبا (ما جاءنى  
كائناً على حال من الأحوال) وفي نحو - ما سرت إلا يوم الجمعة (ما سرت وقتاً من  
الأوقات) وعلى هذا القياس [ و ] فى [ صفته ] يعنى الفاعلية والمفعولية والحالية ونحو  
ذلك ، وإذا كان النفي متوجهاً إلى هذا المقدر العام المناسب للمستثنى في جنسه وصفته  
[ فإذا أوجب منه ] أى من ذلك المقدر [ شيء بالآ جاء القصر ] ضرورة بقاء ماعداه على  
صفة الانتفاء .

[ وفى إنما يؤخر المقصور عليه ، تقول - إنما ضرب زيد عمراً ] فيكون القيد الأخير  
بمنزلة الواقع بعد إلا ، فيكون هو المقصور عليه [ ولا يجوز تقديمه ] أى تقديم المقصور  
عليه وإنما [ على غيره للالباس ] كما إذا قلنا فى - إنما ضرب زيد عمراً (إنما ضرب عمراً  
(١) أى فى كونه جنساً له ، لأن المستثنى من أفراد المستثنى منه ، وليس المراد أنه

وغير كالا في إفادة القصرين وامتناع جماعة لا .

### الإنشاء

إِنْ كَانَ طَلِبًا اسْتَدْعَى مَطْلُوبًا غَيْرَ حَاصِلٍ وَقَتَ الطَّلَبِ ،

زيد ( بخلاف النفي والاستثناء فإنه لا لباس فيه ، إذ المقصور عليه هو المذكور بعد إلا سواء قدم أو آخر ، وههنا ليس - إلا - مذكورا في اللفظ بل متضمنا .  
[ وغير كالا في إفادة القصرين ] أى قصر الموصوف على الصفة ، وقصر الصفة على الموصوف ، أفرادا ، وقلبا ، وتعيينا [ و ] فى [ امتناع جماعة لا ] العاطفة لما سبق ، فلا يصح - ما زيد غير شاعر لا كاتب ، ولا ما شاعر غير زيد لا عمرو .

### الإنشاء

اعلم أن الإنشاء قد يطلق على نفس الكلام الذى ليس لنسبته خارج تطابقه أو لا تطابقه ، وقد يقال على ما هو فعل المتكلم ، أعنى إلقاء مثل هذا الكلام ، كما أن الاخبار كذلك ، والأظهر أن المراد ههنا هو الثانى بقريضة تقسيمه الى الطلب وغير الطلب ، وتقسيم الطلب الى التنى والاستفهام وغيرهما ، والمراد بها معانيها المصدرية لا الكلام المشتمل عليها بقريضة قوله - واللفظ الموضوع له كذا وكذا - لظهور أن لفظ ليت مثلا يستعمل لمعنى التنى لا لقولنا - ليت زيدا قائم - فافهم ، فالإنشاء إن لم يكن طلبا كأفعال المقاربة وأفعال المدح والذم وصيغ العقود والقسم ورب ونحو ذلك فلا يبحث عنها ههنا لقلة المباحث البانية (١) المتعلقة بها ، ولأن أكثرها فى الأصل أخبار نقلت الى معنى الإنشاء [ إن كان طلبا استدعى مطلوبا غير حاصل وقت الطلب ]  
مشارك له فى الجنس كما هو ظاهر هذه العبارة (١) وهذا لقلة استعمالها ، وقد أطلق

وأنواعه كثيرة - منها التمني ، واللفظ الموضوع له لیت ، ولا يشترط إمكان التمني ، تقول - لیت الشباب يعود - وقد يتمنى بهل ، نحو - هل لي من شفيع - حيث يعلم أن لا شفيع له ، وبلو ، نحو - لو تأتيني فتحدثني - بالنصب -

لا متناع طلب الحاصل ، فلو استعمل صيغ الطلب لمطلوب حاصل امتنع إجراؤها على معانيها الحقيقية ، ويتولد منها بحسب القرائن ما يناسب المقام (١) [ وأنواعه ]  
[ أى الطلب ] كثيرة - منها ]

### [ التمني ]

وهو طلب حصول شيء على سبيل المحبة (٢) [ واللفظ الموضوع له - لیت - ولا يشترط إمكان التمني ] بخلاف الترجى [ تقول - لیت الشباب يعود ] ولا تقول لعله يعود ، لكن إذا كان التمني ممكنًا يجب ألا يكون لك توقع وطاعة في وقوعه ، وإلا لصار ترجيًا [ وقد يتمنى بهل نحو - هل لي من شفيع - حيث يعلم ألا شفيع له ] لأنه حينئذ يمتنع حمله على حقيقة الاستفهام لحصول الجزم بانتفائه ، والنكته في التمني بهل والعدول عن لیت هي إبراز التمني لكمال العناية به في صورة الممكن (٣) الذي لا جزم بانتفائه [ و ] قد يتمنى [ بلو نحو - لو تأتيني فتحدثني بالنصب ] على تقدير - فأن تحدثني - فان النصب قرينة على أن لو ليست على أصلها ، إذ لا ينصب المضارع بعدها باضمار أن ، وإنما يضم بعد

البيان هنا على ما يشمل علم المعاني (١) ومن ذلك قوله تعالى ( يَا أَيُّهَا النَّبِيُّ اتَّقِ اللَّهَ وَلَا تُطِعِ الْكَافِرِينَ وَالْمُنَافِقِينَ إِنَّ اللَّهَ كَانَ عَلِيمًا حَكِيمًا ) فالمراد من هذا طلب دوام التقوى لا حصولها ، لأنها حاصلة له صلى الله عليه وسلم قبل هذا الطلب (٢) أى المجردة عن الطمع في حصوله لينخرج الأمر (٣) أي نصًا ، أما لیت فتكون في الممكن وفي المستحيل .

السَّكَايُ : كَانَ حُرُوفَ التَّنْدِيمِ وَالتَّحْضِيضِ وَهِيَ - هَلَا ، وَالْأَبْلَقُ الْهَاءُ هَمْزَةً ،  
وَلَوْلَا ، وَلَوْ مَا - مَأْخُودَةٌ مِنْهُمَا مَرْكَبَتَيْنِ مَعَ - لَا ، وَمَا - الْمَزِيدَتَيْنِ لَتَضْمِينُهُمَا مَعْنَى  
الْتَمَنَى ،

الأشياء الستة ، والمناسب هنا هو التمني - قال [ السكاكي : كَانَ حُرُوفَ التَّنْدِيمِ  
والتَّحْضِيضِ وَهِيَ هَلَا ، وَالْأَبْلَقُ الْهَاءُ هَمْزَةً ، وَلَوْلَا ، وَلَوْ مَا ، مَأْخُودَةٌ مِنْهُمَا ]  
خبر كَانْ ، أى كَانْهَا مَأْخُودَةٌ مِنْ هَلْ وَلَوْ اللَّتَيْنِ لِلتَّمْنَى حَالُ كَوْنِهِمَا [ مَرْكَبَتَيْنِ مَعَ لَا  
وَمَا الْمَزِيدَتَيْنِ لَتَضْمِينُهُمَا ] عِلَّةٌ لِقَوْلِهِ - مَرْكَبَتَيْنِ ، وَالتَّضْمِينُ جَعْلُ الشَّيْءِ فِي ضِمْنِ الشَّيْءِ .  
تَقُولُ - ضَمَّنْتُ السَّكَايَا كَذَا كَذَا بَابًا - إِذَا جَعَلْتَهُ مُتَضَمَّنًا لِتِلْكَ الْأَبْوَابِ ، يَعْنِي أَنَّ  
الْغَرَضَ الْمَطْلُوبَ مِنْ هَذَا التَّرْكِيبِ وَالتَّزَامِهِ هُوَ جَعْلُ هَلْ وَلَوْ مُتَضَمَّنَيْنِ [ مَعْنَى التَّمْنَى

#### تطبيقات على التمني :

- (١) لَيْتَ السَّكَايَا تَدْنُو لِي فَأَنْظِمَهَا عَقُودَ مَدْحٍ فَمَا أَرْضَى لَكُمْ كَلْبِي
  - (٢) أَسْرَبَ الْقَطَا هَلْ مِنْ يُعِيرُ جَنَاحَهُ لَعَلِّي إِلَى مَنْ قَدْ هَوَيْتُ أَطِيرُ
- لَيْتَ فِي الْبَيْتِ الْأَوَّلِ لِلتَّمْنَى ، وَهُوَ مَعْنَاهَا الْحَقِيقِي ، وَهَلْ فِي الْبَيْتِ الثَّانِي لِلتَّمْنَى ،  
وَالْغَرَضُ مِنْهُ إِظْهَارُ الْمُتَمَنَّى فِي صُورَةِ الْمُمْكِنِ لِجَمَالِ الْعَنَاءِ بِهِ ، وَلَعَلَّ فِيهِ لِلتَّمْنَى ،  
وَالْغَرَضُ مِنْهُ إِظْهَارُ بَعْدِ الْمَرْجُوِّ عَنِ الْحَصُولِ .

#### أمثلة أخرى :

- (١) فَلَوْ نُشِرَ الْقَابِرُ عَنْ كَلْبِي فَيُخْبِرَ بِالذَّنَائِبِ أَيْ زِيرِ
- (٢) فَيَالَيْتَ مَا بَيْنِي وَبَيْنَ أَحَبَّتِي مِنْ الْبُعْدِ مَا بَيْنِي وَبَيْنَ الْمَصَائِبِ

لَيَتَوَلَّدَ مِنْهُ فِي الْمَاضِي التَّنْذِيمُ ، نَحْوُ - هَلَّا أَكْرَمْتَ زَيْدًا - وَفِي الْمَضَارِعِ  
التَّحْضِيضُ ، نَحْوُ - هَلَّا تَقُومُ - وَقَدْ يَتَمَنَّى بِلَعْلَ فَيُعْطَى حُكْمَ لَيْتَ ، نَحْوُ - لَعَلَّ  
أَحْجَجَ فَازُورَكَ - بِالنَّصْبِ ، لِبَعْدِ الْمَرْجُو عَنْ الْحُصُولِ .  
وَمِنْهَا الِاسْتِفْهَامُ ، وَالْأَلْفَاظُ الْمَوْضُوعَةُ لَهُ - الِهْمَزَةُ ،

لَيَتَوَلَّدَ [علة لتضمينيهما ، يعنى أن الغرض من تضمينيهما معنى التمني ليس إفادة التمني بل  
أن يتولد [منه] أى من معنى التمني المتضمنتين هما إِيَّاهُ] في الماضي التنديم ، نحو - هلا  
أكرمت زيدا [أو - لوما أكرمته - علي معني - ليتك أكرمته - قصدا إلى جعله نادما  
على ترك الاكرام] وفي المضارع التحضيض ، نحو - هلا تقوم [ولو ما تقوم - علي معني -  
ليتك تقوم - قصدا إلى حثه على القيام ، والمذكور في الكتاب ليس عبارة السكاكي  
لكونه حاصل كلامه ، وقوله - لتضمينيهما - مصدر مضاف إلى المفعول الأول ، ومعنى  
التمني مفعوله الثاني ، ووقع في بعض النسخ - لتضمينيهما - على لفظ التفعُّل ، وهو  
لا يوافق معنى كلام المفتاح ، وإنما ذكر هذا بلفظ - كأن لعدم القطع بذلك [وقد  
يتمني بلعل فيعطى حكم ليت] وينصب في جوابه المضارع على إضمار أن [نحو - لعل  
أحجج فازورك - بالنصب لبعده المرجو عن الحصول] وبهذا يشبه المحالات والممكنات  
التي لا طماعة في وقوعها ، فيتولد منه معنى التمني .  
[ومنها] [أى من أنواع الطلب .

### [الاستفهام]

وهو طلب حصول صورة الشيء في الذهن ، فإن كانت وقوع نسبة بين أمرين أو  
لَا وقوعها فحصولها هو التصديق وإلَّا فهو التصور [والألفاظ الموضوعة له - الهمزة ،

وَهَلْ ، وَمَا ، وَمَنْ ، وَآيَ ، وَكَيْفَ ، وَأَيْنَ ، وَأَنَّى ، وَمَتَى ، وَأَيَّانَ ،  
فَالْهُمَزَةُ لَطَلَبُ التَّصْدِيقِ كَقَوْلِكَ - أَقَامَ زَيْدٌ ، وَأَزِيدَ قَائِمٌ - أَوْ التَّصَوُّرِ كَقَوْلِكَ -  
أَدْبَسَ فِي الْإِنَاءِ أَمَّ عَسَلٌ ، وَآفَى الْخَايَةَ دَبْسُكَ أَمَّ فِي الزَّقِّ - وَلِهَذَا لَمْ يَقْبَحْ - أَزِيدَ  
قَامَ ، وَأَعْمَرَ عَرَفَتْ - وَالْمُسْتَوَلُ عَنْهُ بِهَا هُوَ مَا يَلِيهَا ، كَالْفِعْلِ فِي - أَضْرَبْتَ زَيْدًا

وهل ، وما ، ومن ، وآي ، وكيف ، وأين ، وأني ، ومتى ، وأيان - فالهمزة  
لطلب التصديق [ أى انقياد الذهن وإذعانه لوقوع نسبة تامة بين الشئين ] كقولك -  
أقام زيد [ فى الجملة الفعلية ] [ وأزيد قائم ] فى الجملة الاسمية [ أو ] لطلب [ التصور ] أى  
إدراك غير النسبة (١) [ كقولك ] فى طَلَبِ تَصَوُّرِ الْمُسْنَدِ إِلَيْهِ [ أدبس فى الإناء أم

عسل ] عالما بحصول شئ فى الإناء طالبا لتعيينه [ و ] فى طَلَبِ تَصَوُّرِ الْمُسْنَدِ [ آفى  
الخايسة دبسك أم فى الزق ] عالما بكون الدبس فى واحد من الخايسة والزق طالبا لتعيين  
ذلك [ ولهذا ] أى ولجئ. الهمزة لطلب التصور [ لم يقبح ] فى تصور الفاعل [ أزيد  
قام ] كما قبح - هل زيد قام [ و ] لم يقبح فى طلب تصور المفعول [ أعمرأ عرفت ] كما قبح -  
هل عمرأ عرفت - وذلك لأن التقديم يستدعى حصول التصديق بنفس الفعل (٢)  
فيكون هل لطلب حصول الحاصل ، وهذا ظاهر فى - أعمرأ عرفت - لافى - أزيد قام -  
فَلْيَتَأَمَّلْ (٣) [ والمستول عنه بها ] أى بالهمزة [ هو ما يليها ، كالفعل فى - أضربت زيدا ]

(١) جعل الهمزة فى ذلك لطلب التصور مبنى على التسامح ، لأنه فى الحقيقة لطلب  
التصديق الخاص لا التصور ، غاية الأمر أنه يحصل مع ذلك التصديق تعيين المسند إليه ،  
فجعل لطلب التصور من أجل هذا فقط ، ولأنه المتبادر الى الذهن قبل التأمل .

(٢) لأن التقديم يفيد التخصيص ، فيكون السؤال عن خصوص الفاعل أو  
المفعول لا عن الفعل (٣) إنما ظهر ذلك فى الأول دون الثانى لأن تقديم المنصوب  
للتخصيص فى الغالب ، وأما تقديم المرفوع فالغالب فيه أن يكون لتقوية الاسناد ،

- وَالْفَاعِلُ فِي - أَنْتَ ضَرَبْتَ زَيْدًا - وَالْمَفْعُولُ فِي - زَيْدًا ضَرَبْتَ .  
 وَهَلْ لَطَلَبَ التَّصْدِيقَ فَحَسِبَ ، نَحْوُ - هَلْ قَامَ زَيْدٌ ، وَهَلْ عَمِرَ قَاعِدٌ -  
 وَلِهَذَا امْتَنَعَ - هَلْ زَيْدٌ قَامَ أَمْ عَمِرَ - وَقَبِجَ - هَلْ زَيْدًا ضَرَبْتَ - لِأَنَّ التَّقْدِيمَ  
 يَسْتَدْعِي حُصُولَ التَّصْدِيقِ بِنَفْسِ الْفِعْلِ ، دُونَ - هَلْ

إذا كان الشك في نفس الفعل ، أعني الضرب الصادر من المخاطب الواقع على زيد ،  
 وأردت بالاستفهام أن تعلم وجوده ، فيكون لطلب التصديق ، ويحتمل أن يكون لطلب  
 تصور المسند ، بأن تعلم أنه قد تعلق فعل من المخاطب بزيد ، لكن لا تعرف أنه ضَرَبَ  
 أَوْ كَرَّمَ [ والفاعل في أَنْتَ ضَرَبْتَ ] إذا كان الشك في الضارب [ والمفعول في -  
 زَيْدًا ضَرَبْتَ ] إذا كان الشك في المضروب ، وكذا قياس مائر الْمُتَعَلِّقَاتِ .

[ وهل لطلب التصديق فحسب ] وتدخل على الجملتين [ نحو - هَلْ قَامَ زَيْدٌ ، وَهَلْ  
 عَمِرَ قَاعِدٌ ] إذا كان المطلوب حصول التصديق بثبوت القياس لزيد والقيود لعمره  
 [ ولهذا ] أي ولاختصاصها بطلب التصديق [ امتنع - هَلْ زَيْدٌ قَامَ أَمْ عَمِرَ ] لأن وقوع  
 المفرد ههنا بعد أم دليل على أن أم متصلة ، وهي لطلب تعيين أحد الأمرين مع العلم  
 بثبوت أصل الحكم ، وهل إنما تكون لطلب الحكم فقط ، ولو قات - هَلْ زَيْدٌ قَامَ -  
 بدون - أَمْ عَمِرَ - لقبج ولا يمتنع لما سيبيجي . [ و ] لهذا أيضا [ قبج - هَلْ زَيْدًا ضَرَبْتَ -  
 لأن التقديم يستدعي حصول التصديق بنفس الفعل ] فيكون هل لطلب حصول الحاصل  
 وهو محال ، وإنما لم يمتنع لاحتمال أن يكون - زَيْدًا - مفعول فعل محذوف (٢) أو  
 يكون التقديم مجرد الاهتمام لا للتخصيص ، لكن ذلك خلاف الظاهر [ دون هل .

ولكن هذا لا يمنع قبج - هَلْ زَيْدٌ قَامَ - لما سيأتى من أن هل لا يليها إلا الفعل غالباً .  
 (١) ويكون مفعول المذكور محذوفاً ، والتقدير - هَلْ ضَرَبْتَ زَيْدًا ضَرَبْتَهُ .



زَيْدًا ضَرْبَتَهُ - لجواز تقدير المفسر قبل زيد ، وجعل السكاكي قبيح - هل رجل  
عرف - لذلك ، ويلزمه ألا يقبح - هل زيد عرف - وعلل غيره قبحهما بأن هل  
بمعنى قد في الأصل ، وترك الهمزة قبلها لكثرة وقوعها في الاستفهام ، وهي  
تخصص المضارع بالاستقبال ، فلا يصح - هل تضرب زيدا

زيدا ضربته [ فانه لا يقبح ] لجواز تقدير المفسر (١) قبل - زيد [ أى هل ضربت  
زيدا ضربته ] وجعل السكاكي قبيح - هل رجل عرف - لذلك [ أى لأن التقديم  
يستدعى حصول التصديق بنفس الفعل ، لما سبق من مذهبه من أن الأصل - عرف  
رجل - على أن - رجل - بدل من الضمير في - عرف - قدم للتخصيص [ ويلزمه ] أى  
السكاكي [ ألا يقبح - هل - زيد عرف ] لأن تقديم المظهر المعرفة ليس للتخصيص  
عنده ، حتى يستدعى حصول التصديق بنفس الفعل ، مع أنه قبيح باجماع النحاة ، وفيه  
نظر لأن ما ذكره من اللزوم ممنوع لجواز أن يقبح لعلة أخرى (٢) [ وعلل غيره  
أى غير السكاكي [ قبحهما ] أى قبح - هل رجل عرف ، وهل زيد عرف ] بأن هل  
بمعنى قد في الأصل [ وأصله أهل ] وترك الهمزة قبلها لكثرة وقوعها في الاستفهام [   
فأقيمت هي مقام الهمزة وتطاولت عليها في الاستفهام ، وقد من خواص الأفعال ،  
فكذا ما هي بمعناها ، وإنما لم يقبح - هل زيد قائم - لأنها إذا لم تر الفعل في حينها  
ذهلت عنه وتسلت ، بخلاف ما إذا رآته فانها تذكرت العهود ، وحنت إلى الالف  
المألوف ، فلم ترض بافراق الاسم بينهما ] وهى [ أى هل ] تخصص المضارع بالاستقبال  
بحكم الوضع كالسين وسوف [ فلا يصح - هل تضرب زيدا ] فى أن يكون الضرب واقعا  
(١) أى جوازا راجعا بخلاف ما قبله (٢) وهى كَوْنُ هَلْ بمعنى قد فى الأصل على  
ما سياتى .

وَهُوَ أَخُوكَ - كَمَا يَصِحُّ - أَتَضْرِبُ زَيْدًا وَهُوَ أَخُوكَ ،

في الحال على ما يفهم عرفا (١) من قوله [ وهو أخوك ، كما يصح - أتضرب زيدا وهو أخوك ] قَصْدًا إِلَى إنكار الفعل الواقع في الحال ، بمعنى أنه لا ينبغي أن يكون ذلك ، لأن هل تخصص المضارع بالاستقبال ، فلا تصلح لإنكار الفعل الواقع في الحال ، بخلاف الهمزة فانها تصلح لإنكار الفعل الواقع في الحال ، لأنها ليست مخصصة للمضارع بالاستقبال ، وقولنا - في أن يكون الضرب واقعا في الحال - ليعلم أن هذا الامتناع جارٍ في كل ما يوجد فيه قرينة تدل على أن المراد لإنكار الفعل الواقع في الحال ، سواء عمل ذلك المضارع في جملة حالية كقولك - أتضرب زيدا وهو أخوك - أو لا كقوله تعالى ( أَتَقُولُونَ عَلَى اللَّهِ مَا لَا تَعْلَمُونَ ) وكقولك - أتؤذي أباك ، وأنشتم الأمير - فلا يصح وقوع هل في هذه المواضع ، ومن العجائب ما وقع لبعضهم في شرح هذا الموضع من أن هذا الامتناع بسبب أن الفعل المستقبل لا يجوز تقييده بالحال وإعماله فيها ، ولعمري إن هذه فريئة ما فيها مريئة ، إذ لم يُقَلَّ عن أحد من النحاة امتناع مثل - سيجيء زيد واكباً ، وسأضرب زيدا وهو بين يدي الأمير - كيف وقد قال الله تعالى ( سَيَدْخُلُونَ جَهَنَّمَ دَآخِرِينَ ) ( وَلَمَّا يُؤْخَرُوهُمْ لِيَوْمٍ تَشْخَصُ فِيهِ الْأَبْصَارُ مُهْطِعِينَ ) وفي الجملة :

« سأغسل عني العار بالسيف جالباً عَلَى قَضَاءِ اللَّهِ مَا كَانَ جَالِباً (٢) »

وأمثال هذه أكثر من أن تحصى ، وأعجب من هذا أنه لما سمع قول النحاة إنه

(١) لأن المتبادر أن الأخوة في الحال ، فيكون الضرب مثلها ، لأن الأصل اتحاد زمن المُقَيَّد وقيد (٢) هو لسعد بن ناشب من الشعراء الإسلاميين ، وجالبا حال من فاعل سأغسل وهو محل الاستشهاد ، لأن عامل الحال فعل مستقبل لاقتراحه بالسين ، وقضاء الله بالرفع فاعل - جالبا .

وَلَا خُتَصَاصَ التَّصْدِيقِ بِهَا وَتَخْصِصَهَا الْمُضَارِعَ بِالِاسْتِقْبَالِ كَانَ لَهَا مَزِيدُ اخْتِصَاصٍ  
بِمَا كَوْنُهُ زَمَانِيًّا أَظْهَرَ ، كَالْفِعْلِ ، وَلِهَذَا كَانَ - فَعَلَ أَنْتُمْ شَاكِرُونَ - أَدَلٌّ عَلَى طَلَبِ  
الشُّكْرِ مِنْ - فَعَلَ تَشْكُرُونَ ، وَفَعَلَ أَنْتُمْ تَشْكُرُونَ - لِأَنَّ إِبْرَاهِيمَ مَا سَيَتَجَدَّدُ فِي مَعْرَضِ

يجب تجريد صدر الجملة الحالية عن علم الاستقبال لتَنَافَى الحال والاستقبال بحسب الظاهر  
علي ما سنده (١) حتى لا يجوز - يَأْتِنِي زَيْدٌ سِيرَ كَبٌ ، أَوْ أَنْ يَرَكَبَ - فَمِنْهُ أَنَّهُ يَجِبُ  
تجريد الفعل العامل في الحال عن علامة الاستقبال ، حتى لا يصح تقييد مثل - هل تضرب -  
وستضرب ، وَلَنْ تَضْرِبَ - بِالْحَالِ ، وَأُورِدَ هَذَا الْمَقَالُ دَلِيلًا عَلَى مَا ادَّعَاهُ ، وَلَمْ يَنْظُرْ فِي  
صدر هذا المقال حتى يعرف أنه لبيان امتناع تصدير الجملة الحالية بعلم الاستقبال .

[وَلَا خُتَصَاصَ التَّصْدِيقِ بِهَا] أَيْ لَسَوْكَونَ هَلْ مَقْصُورَةٌ عَلَى طَلَبِ التَّصْدِيقِ وَعَدَمِ  
بِحَيْثُهَا لِغَيْرِ التَّصْدِيقِ كَمَا ذَكَرَ فِيمَا سَبَقَ [وَتَخْصِصَهَا الْمُضَارِعَ بِالِاسْتِقْبَالِ كَانَ لَهَا مَزِيدُ  
اخْتِصَاصٍ بِمَا كَوْنُهُ زَمَانِيًّا أَظْهَرَ] وَمَا مَوْصُولَةٌ ، وَكَوْنُهُ مُبْتَدَأُ خَبَرِهِ أَظْهَرَ ، وَزَمَانِيًّا  
خَبَرُ السَّكُونِ ، أَيْ بِالشَّيْءِ الَّذِي زَمَانِيَّتُهُ أَظْهَرَ [كَالْفِعْلِ] فَإِنَّ الزَّمَانَ جُزْءٌ مِنْ مَفْهُومِهِ .

بِخِلَافِ الْأَسْمَاءِ فَإِنَّهُ إِنَّمَا يَدُلُّ عَلَيْهِ حَيْثُ يَدُلُّ بِعَرُوضِهِ لَهُ ، أَمَّا اقْتِضَاءُ تَخْصِصِهَا الْمُضَارِعَ  
بِالِاسْتِقْبَالِ لِمَزِيدِ اخْتِصَاصِهَا بِالْفِعْلِ فَظَاهِرٌ ، وَأَمَّا اقْتِضَاءُ كَوْنِهَا لَطَلَبِ التَّصْدِيقِ فَقَطْرٌ  
لِذَلِكَ فَلِأَنَّ التَّصْدِيقَ هُوَ الْحُكْمُ بِالثَّبُوتِ أَوْ الْإِنْتِفَاءِ ، وَالنَّفْيِ وَالْإِثْبَاتِ إِنَّمَا يَتَوَجَّهَانِ إِلَى  
الْمَعْنَى وَالْأَحْدَاثِ الَّتِي هِيَ مَدْلُولَاتُ الْأَفْعَالِ ، لَا إِلَى الذَّوَاتِ الَّتِي هِيَ مَدْلُولَاتُ  
الْأَسْمَاءِ [وَلِهَذَا] أَيْ وَلِأَنَّ لَهَا مَزِيدَ اخْتِصَاصٍ بِالْفِعْلِ [كَانَ - فَعَلَ أَنْتُمْ شَاكِرُونَ -  
أَدَلٌّ عَلَى طَلَبِ الشُّكْرِ مِنْ - فَعَلَ تَشْكُرُونَ ، وَفَعَلَ أَنْتُمْ تَشْكُرُونَ] مَعَ أَنَّهُ مُؤَكَّدٌ  
بِالتَّكْرِيرِ ، لِأَنَّ - أَنْتُمْ - فَاعِلُ لَفْعٍ مَحْذُوفٍ (٢) [لِأَنَّ إِبْرَاهِيمَ مَا سَيَتَجَدَّدُ فِي مَعْرَضِ

(١) فِي بَحْثِ الْحَالِ مِنْ بَابِ الْفَصْلِ وَالْوَصْلِ (٢) وَالْإِصْلَ - فَعَلَ تَشْكُرُونَ .

تَشْكُرُونَ - فَحُذِفَ الْفِعْلُ الْأَوَّلُ فَانْفَصَلَ ضَمِيرُهُ .

«الثابت أدل على كمال العناية بحصوله ، ومن - أفأتم شاكرون - وإن كان للثبوت ،  
لأن هل أدعى للفعل من الهمزة فتركه معها أدل على ذلك ، ولهذا لا يحسن - هل  
زيد منطلق - إلا من البليغ .

وهي قسمان : بسيطة ، وهي التي يطلب بها وجود الشيء ، كقولنا - هل  
الحركة موجودة - ومركبة ، وهي التي يطلب بها وجود شيء لشيء ، كقولنا - هل  
الحركة دائمة .

الثابت أدل على كمال العناية بحصوله (١) [ من إبقائه على أصله ، كما في - هل تشكرون ،  
وفل أنتم تشكرون - لأن هل في - هل تشكرون ، وهل أنتم تشكرون - على أصلها ، لكونها  
داخلة على الفعل تحقيقا في الأول ، وتفديرا في الثاني [ و ] فل أنتم شاكرون -  
أدل على طلب الشكر [ من - أفأتم شاكرون ] أيضا [ وإن كان للثبوت باعتبار ]  
كون الجملة اسمية [ لأن هل أدعى للفعل من الهمزة فتركه معها ] أي ترك الفعل مع هل  
[ أدل على ذلك ] أي على كمال العناية بحصول ما سيتجدد [ ولهذا ] أي ولأن هل أدعى  
للفعل من الهمزة [ لا يحسن هل زيد منطلق إلا من البليغ ] لأنه الذي يقصد به الدلالة  
على الثبوت وإبراز ما سيوجد في معرض الوجود .

[ وهي ] أي هل [ قسمان : بسيطة وهي التي يطلب بها وجود الشيء ] أو لآ وجوده  
[ كقولنا - هل الحركة موجودة ] أو لآ موجودة [ ومركبة وهي التي يطلب بها وجود  
شيء لشيء ] أو لآ وجوده له [ كقولنا - هل الحركة دائمة ] أو لآ دائمة ، فإن المطلوب  
وجود الدوام للحركة أو لآ وجوده لها ، وقد اعتبر في هذه شيان غير الوجود وفي

(١) وهو من باب تخريج الكلام على خلاف مقتضى الظاهر .

وَالْبَاقِيَةُ لَطَلَبِ التَّصَوُّرِ فَقَطْ ، قِيلَ فَيُطْلَبُ بِمَا شَرَحُ الْإِسْمِ ، كَقَوْلِنَا -  
مَا الْعِنَقَاءُ - أَوْ مَا هِيَ الْمُسَمَّى ، كَقَوْلِنَا - مَا الْحَرَكَةُ - وَتَقَعُ هَلِ الْبَسِيطَةُ فِي التَّرْتِيبِ  
بَيْنَهُمَا .

الأولى شيء واحد (١) فكانت مركبة بالنسبة إلى الأولى ، وهى بسيطة بالنسبة إليها .  
[والباقية] من الفاظ الاستفهام تشترك في أنها [لطلب التصور فقط] وتختلف من  
جهة أن المطلوب بكل منها تصور شيء آخر [ قيل فيطلب بما شرح الاسم كقولنا -  
ما العنقاء ] طالبا أن يشرح هذا الاسم ويبين مفهومه ، فيجيب بإيراد لفظ أشهر [أو ماهية  
المسمى] أى حقيقته التى هو [كقولنا ما الحركة] أى ماحقيقة مسمى هذا اللفظ ،  
فيجيب بإيراد ذاتياته [وتقع هل البسيطة في الترتيب بينهما] أى بين مالتى لشرح الاسم  
والتي لطلب الماهية ، معنى أن مقتضى الترتيب الطبيعى أن يُطْلَبَ أولاً شرح الاسم ،  
ثم وجود المفهوم في نفسه ، ثم ماهيته وحقيقته ، لأن من لا يعرف مفهوم اللفظ استحالة  
منه أن يطلب وجود ذلك المفهوم ، ومن لا يعرف أنه موجود استحالة منه أن يطلب  
حقيقته وماهيته ، إذ لا حقيقة للمعدوم ولا ماهية له ، والفرق بين المفهوم من الاسم  
بالجملة وبين الماهية التى تفهم من الحد بالتفصيل غير قليل ، فان كل من خوطب باسم  
فهم فهماً ما ، ووقف على الشيء الذى يدل عليه الاسم اذا كان عالماً باللغة ، وأما الحد  
فلا يقف عليه إلا المرئاض بصناعة المنطق ، فالموجودات لها حقائق ومفاهيم ،  
فأما حدود حقيقية واسمية (٢) وأما المعدومات فليس لها إلا المفاهيم ، فلا حدود  
لها إلا بحسب الاسم ، لأن الحد بحسب الذات لا يكون إلا بعد أن يعرف أن الذات  
(١) الشيء الواحد هو الحركة ، والشئان هما الحركة والدوام .  
(٢) الحدود الحقيقية هي التى تدل على الحقائق ، والاسمية هى التى تدل على  
المفاهيم الاجمالية .

وَبِمَنْ الْعَارِضُ الْمُشَخَّصُ لِذِي الْعِلْمِ ، كَقَوْلِنَا - مَنْ فِي الدَّارِ - وَقَالَ السَّكَاكِيُّ :  
يَسْأَلُ بِمَا عَنِ الْجِنْسِ ، تَقُولُ - مَا عِنْدَكَ - أَيْ أَيْ أَجْنَاسِ الْأَشْيَاءِ عِنْدَكَ ، وَجَوَابُهُ  
كِتَابٌ وَنَحْوُهُ ، وَعَنْ الْوَصْفِ ، تَقُولُ - مَا زِيدَ - وَجَوَابُهُ الْكَرِيمُ وَنَحْوُهُ ،  
وَبِمَنْ عَنِ الْجِنْسِ مِنْ ذَوِي الْعِلْمِ ، تَقُولُ - مَنْ جِبْرِيلُ - أَيْ أَبَشَرُ هُوَ أَمْ مَلَكٌ  
أَمْ جَنِّي ، وَفِيهِ نَظَرٌ .

موجودة ، حتى إن ما يوضع في أول التعاليم من حدود الأشياء التي يبرهن عليها في  
أثناء التعاليم (١) إنما هي حدود اسمية ، ثم إذا برهن عليها وأثبت وجودها صارت  
تلك الحدود بعينها حدوداً حقيقية ، جميع ذلك مذكور في الشفاء .

[ و ] يطلب [ بمن العارض المشخص ] أي الأمر الذي يعرض [ لذي العلم ] فيفيد  
تخصيصه وتعيينه [ كقولنا - من في الدار ] فيجيب عنه بزيد ونحوه بما يفيد تشخيصه .

[ وقال السكاكي : يسأل بما عن الجنس تقول - ما عندك - أي أي أجناس الأشياء  
عندك ، وجوابه كتاب ونحوه ] ويدخل فيه السؤال عن الماهية والحقيقة (٢) نحو -  
ما الكلمة - أي أي أجناس الألفاظ هي ، وجوابه ألفاظ مفردة موضوع [ أو عن  
الوصف تقول - ما زيد - وجوابه الكريم ونحوه ، و ] يسأل [ بمن عن الجنس من  
ذوي العلم ، تقول - من جبريل - أي أبشر هو أم ملك أم جنى ، وفيه نظر ] إذ لا نسلم

(١) المراد بها التراجع كالفصل والباب ، وما يوضع في أولها من الحدود مثل حد

الصلاة المذكور في أول بابها (٢) فالمراد بالجنس الماهية الكلية سواء كانت متفقة الأفراد

أو تختلفها بجملة أو مفصلة ، فيشمل جميع أقسام المقول في جواب ما هو ، وهو النوع

والجنس والماهية التفصيلية والاجمالية ، فالسؤال بما عند السكاكي يختص بالأمر الكلي ،

وعند صاحب القيل السابق لا يختص بذلك ، بل يطلب بما عنده شرح الاسم كلياً كان

ويسأل بأى عما يميز أحد المتشركين فى أمر يعمهما ، نحو - أى الفريقين خير مقاما - أى نحن أم أصحاب محمد .

وبكم عن العدد ، نحو - سل بنى إسرائيل كم آتيناكم من آية بينة .  
وبكيف عن الحال ، وبأين عن المكان ، وبمى عن الزمان ، وبأيان عن الزمان المستقبل ،

أنه للسؤال عن الجنس ، وأنه يصح فى جواب - من جبريل - أن يقال ملك ، بل يقال - ملك من عند الله يأتى بالوحى كذا وكذا عما يفيد تشخيصه .

[ ويسأل بأى عما يميز أحد المتشركين فى أمر يعمهما ] وهو مضمون ما أضيف إليه أى [ نحو - أى الفريقين خير مقاما - أى نحن أم أصحاب محمد ] فالؤمنون والكافرون قد اشتركا فى القرينة وسألوا (١) عما يميز أحدهما عن الآخر ، مثل السكون كافرين قائلين لهذا القول ، ومثل الكون أصحاب محمد عليه السلام غير قائلين .

[ و ] يسأل [ بكم عن العدد ، نحو - سل بنى إسرائيل كم آتيناكم من آية بينة ] أى كم آية آتيناكم أعشرين أم ثلاثين ، فمن آية تميزكم بزيادة من لما وقع من الفصل بفعل متعد بين كم ويميزها كما ذكرنا فى الخبرية ، فكم ههنا للسؤال عن العدد ، لكن الغرض من هذا السؤال هو التقرير والتوبيخ (٢) [ و ] يسأل [ وكيف عن الحال ، وبأين عن المكان ، وبمى عن الزمان ] ماضيا كان أو مستقبلا (٣) [ وبأيان عن الزمان المستقبل ،

أو جزئيا (١) أى الكافرون أحبار اليهود (٢) والاستفهام مع هذا على حقيقته ، لأن المقصود أمره أن يسألهم حقيقة عن ذلك ليعلم من جهتهم مقدارها .  
(٣) ويسأل بها عن الحاضر أيضا .

قِيلَ وَتُسْتَعْمَلُ فِي مَوَاضِعِ التَّفْخِيمِ ، مِثْلُ قَوْلِهِ نَعَالِي - يَسْأَلُ أَيَّانَ يَوْمَ الْقِيَامَةِ -  
وَأَيُّ تَسْتَعْمَلُ تَارَةً بِمَعْنَى كَيْفَ ، نَحْوُ - فَأَتُوا حَرْثَكُمْ أَيُّ شَيْئٍ - وَآخَرَى بِمَعْنَى مِنْ  
أَيِّنْ نَحْوُ - أَيُّ لَكَ هَذَا .

ثُمَّ هَذِهِ الْكَلِمَاتُ كَثِيرًا مَا تُسْتَعْمَلُ فِي غَيْرِ الْاسْتِفْهَامِ ،

قِيلَ وَتُسْتَعْمَلُ فِي مَوَاضِعِ التَّفْخِيمِ ، مِثْلُ - يَسْأَلُ أَيَّانَ يَوْمَ الْقِيَامَةِ - وَأَيُّ تَسْتَعْمَلُ تَارَةً  
بِمَعْنَى كَيْفَ [ وَيَجِبُ أَنْ يَكُونَ بَعْدَهَا فِعْلٌ ] نَحْوُ - فَأَتُوا حَرْثَكُمْ أَيُّ شَيْئٍ [ أَيُّ عَلَى أَيِّ  
حَالٍ وَمِنْ أَيِّ شَيْءٍ أَرَدْتُمْ ، بَعْدَ أَنْ يَكُونَ الْمُنَاقِضُ مَوْضِعَ الْحَرْثِ ، وَلَمْ يَحِمْ . - أَيُّ زَيْدٍ -  
بِمَعْنَى كَيْفَ هُوَ ] وَآخَرَى بِمَعْنَى مِنْ أَيْنَ ، نَحْوُ - أَيُّ لَكَ هَذَا [ أَيُّ مِنْ أَيْنَ لَكَ هَذَا الرِّزْقُ  
الآتِي كُلُّ يَوْمٍ ، وَقَوْلُهُ - تَسْتَعْمَلُ - [إِشَارَةٌ إِلَى أَنَّهُ يَحْتَمِلُ أَنْ يَكُونَ مُشْتَرَكًا بَيْنَ الْمَعْنَيْنِ  
وَأَنْ يَكُونَ فِي أَحَدِهِمَا حَقِيقَةٌ وَفِي الْآخَرِ مَجَازًا ، وَيَحْتَمِلُ أَنْ يَكُونَ مَعْنَاهُ - أَيْنَ - إِلَّا  
أَنَّهُ فِي الْاسْتِعْمَالِ يَكُونُ مَعَ مَنْ ظَاهِرَةً كَمَا فِي قَوْلِهِ :

« مِنْ أَيْنَ عَشْرُونَ لَنَا مِنْ أَيِّ (١) »

أَوْ مُقَدَّرَةً كَمَا فِي قَوْلِهِ تَعَالَى (أَيُّ لَكَ هَذَا) أَيُّ مِنْ أَيُّ لَكَ ، أَيُّ مِنْ أَيْنَ عَلَى ذِكْرِهِ  
بَعْضُ النِّحَاةِ .

[ ثُمَّ إِنْ هَذِهِ الْكَلِمَاتُ [الاستفهامية] كَثِيرًا مَا تُسْتَعْمَلُ فِي غَيْرِ الْاسْتِفْهَامِ ] بِمَا يَنْسَبُ

(١) هُوَ الْمَذْكُورُ بِنِصْنٍ مِنْ قَوْلِهِ :

لَا جَعْلَانُ لَا بِنَسَةِ عُثْمٍ فَنَّا مِنْ أَيْنَ عَشْرُونَ لَنَا مِنْ أَيِّ

وعُثْمٌ هُوَ عُثْمَانُ ، وَفَنَّا ضَرْبًا مِنَ الْخُصُومَةِ ، وَالْمُرَادُ عَشْرُونَ مِنَ الْإِبِلِ ، وَقَدْ قَالَ  
هَذَا فِي هِجَاءِ غَامِلِ زَكَاةٍ .



كَالاستِبْطَاءِ ، نَحْوُ - كَمْ دَعَوْتُكَ - وَالتَّعَجُّبِ ، نَحْوُ - مَالِي لَا أَرَى الْهَدَّهِدَ -  
وَالْتَنْبِيهِ عَلَى الضَّلَالِ ، نَحْوُ - فَأَيُّ تَذَهُبُونَ - وَالْوَعِيدِ ، كَقَوْلِكَ لِمَنْ يَسِيءُ الْأَدَبَ  
.. أَلَمْ أَوَدِّبْ فُلَانًا .. إِذَا عَلِمَ الْمُخَاطَبُ ذَلِكَ ، وَالتَّقْرِيرِ بِإِيلَاءِ الْمُقَرَّرِ بِهِ الْهِمَزَةُ كَمَا  
مَرَّ ، وَالْإِنْكَارِ كَذَلِكَ ، نَحْوُ .. أَغَيَّرَ اللَّهُ تَدْعُونَ ،

المقام بحسب معونة القرائن [ كالاستِبْطَاءِ نَحْوُ - كَمْ دَعَوْتُكَ - والتعجب نَحْوُ - مَالِي  
لَا أَرَى الْهَدَّهِدَ ] لأنه كان لا يغيب عن سليمان عليه السلام إلا باذنه ، فلما لم يبصره  
مكانه تعجب من حال نفسه في عدم إبصاره إياه ، ولا يخفى أنه لا معنى لاستفهام العاقل  
عن حال نفسه ، وقول صاحب الكشف : نظر سليمان إلى مكان الهدد فلم يبصره  
فقال مَالِي لَا أَرَاهُ ، على معنى أنه لا يراه وهو حاضر لسان ستره أو غير ذلك ، ثم  
لاح له أنه غائب فأضرب عن ذلك ، وأخذ يقول أهو غائب ، كأنه يسأل عن صحة  
ما لاح له - يدل على أن الاستفهام على حقيقته [ والتنبية على الضلال ، نَحْوُ - فَأَيُّ  
تَذَهُبُونَ - والوعيد ، كَقَوْلِكَ لِمَنْ يَسِيءُ الْأَدَبَ - أَلَمْ أَوَدِّبْ فُلَانًا - إذا علم المخاطب  
ذلك ] وهو أنك أدبت فلاناً ، فيفهم معنى الوعيد والتخويف ولا يحمله على السؤال  
[ والتقرير ] أى حمل المخاطب على الإقرار بما يعرفه وإلجائه إليه [ بإيلاء المقرر به  
الهمزة ] أى بشرط أن يذكر بعد الهمزة ما حمل المخاطب على الإقرار به [ كما مر ] في  
حقيقة الاستفهام من إيلاء المسؤول عنه الهمزة ، تقول - أضربت زيداً - في تقريره  
بالفعل - و - أنت ضربت - في تقريره بالفعل ، و - أزيداً ضربت - في تقريره  
بالمفعول ، وعلى هذا القياس ، وقد يقال التقرير بمعنى التحقيق والتثبت ، فيقال - أضربت  
زيداً بمعنى أنك ضربته أثبتة [ والإنكار كذلك نَحْوُ - أَغَيَّرَ اللَّهُ تَدْعُونَ ] أى بإيلاء  
المنكر الهمزة ، كالفعل في قوله :

أَغْيَرَ اللَّهُ أَخَذُ وَلِيًّا .. وَمِنْهُ .. أَلَيْسَ اللَّهُ بِكَافٍ عَبْدَهُ .. أَيْ اللَّهُ كَافٍ عَبْدَهُ ، لِأَنَّ  
إِنْكَارَ النَّفْيِ نَفْيٌ لَهُ وَنَفْيُ النَّفْيِ إِثْبَاتٌ ، وَهَذَا مُرَادٌ مَنْ قَالَ إِنَّ الْهَمْزَةَ فِيهِ لِلتَّقْرِيرِ  
أَيْ بِمَا دَخَلَهُ النَّفْيُ لَا بِالنَّفْيِ ، وَلَا نِكَارِ الْفِعْلِ صُورَةً أُخْرَى ، وَهِيَ نَحْوُ .. أَزِيدَا  
ضَرَبْتَ أَمْ عَمْرَأَ .. لِمَنْ

« أَيْقَنْتَنِي وَالْمُشْرِفُ مُضَاجِعِي (١) »

والفاعل في قوله تعالى (أَمْ يَقْسِمُونَ رَحْمَةَ رَبِّكَ) والمفعول في قوله تعالى  
[أَغْيَرَ اللَّهُ أَخَذُ وَلِيًّا] وأما غير الهمزة فيجوز للتقرير والانكار لكن لا يجري فيه  
هذه التفاصيل ولا يكثر كثرة الهمزة فلذا لم يبحث عنه [ومنه] أَيْ مِنْ جِوَارِ الْهَمْزَةِ  
لِلْإِنْكَارِ نَحْوُ - [أَلَيْسَ اللَّهُ بِكَافٍ عَبْدَهُ] أَيْ اللَّهُ كَافٍ عَبْدَهُ لَا مِنْ إِنْكَارِ النَّفْيِ نَفْيٌ لَهُ وَنَفْيُ  
النَّفْيِ إِثْبَاتٌ ، وَهَذَا [الْمَعْنَى] مُرَادٌ مَنْ قَالَ : الْهَمْزَةُ فِيهِ لِلتَّقْرِيرِ أَيْ [لِحُلُلِ الْمُخَاطَبِ  
عَلَى الْإِقْرَارِ] بِمَا دَخَلَهُ النَّفْيُ [وَهُوَ - اللَّهُ كَافٍ] لَا بِالنَّفْيِ [وَهُوَ - أَلَيْسَ اللَّهُ بِكَافٍ -  
فَالْتَقْرِيرُ لَا يَجِبُ أَنْ يَكُونَ بِالْحُكْمِ الَّذِي دَخَلَ عَلَيْهِ الْهَمْزَةُ ، بَلْ بِمَا يَعْرِفُ الْمُخَاطَبُ  
مِنْ ذَلِكَ الْحُكْمِ إِثْبَاتًا أَوْ نَفْيًا ، وَعَلَيْهِ قَوْلُهُ تَعَالَى (أَأَنْتَ قُلْتَ لِلنَّاسِ اتَّخِذُونِي وَأُمِّي إِلهَيْنِ  
مِنْ دُونِ اللَّهِ) فَالْهَمْزَةُ فِيهِ لِلتَّقْرِيرِ أَيْ بِمَا يَعْرِفُهُ عَيْسَى عَلَيْهِ السَّلَامُ مِنْ هَذَا الْحُكْمِ ،  
لَا بِأَنَّهُ قَدْ قَالَ ذَلِكَ ، فَافْهَمْ ، وَقَوْلُهُ - وَالْإِنْكَارُ كَذَلِكَ - دَلٌّ عَلَى أَنَّ صُورَةَ إِنْكَارِ  
الْفِعْلِ أَنْ يَلِيَ الْفِعْلَ الْهَمْزَةُ ، وَلَمَّا كَانَ لَهُ صُورَةٌ أُخْرَى لَا يَلِي فِيهَا الْفِعْلَ الْهَمْزَةُ أَشَارَ  
إِلَيْهَا بِقَوْلِهِ [وَالْإِنْكَارُ الْفِعْلَ صُورَةً أُخْرَى ، وَهِيَ نَحْوُ - أَزِيدَا ضَرَبْتَ أَمْ عَمْرَأَ - لِمَنْ  
(١) هُوَ مِنْ قَوْلِ امْرِئِ الْقَيْسِ :

أَيْقَنْتَنِي وَالْمُشْرِفُ مُضَاجِعِي وَمَسْنُونَةُ زُرْقٍ كَأَمْنِيَابِ أَغْوَالِ

يُردد الضرب بينهما ، وَالْإِنْكَارُ إِمَّا لِلتَّوْبِيخِ أَيْ مَا كَانَ يَنْبَغِي أَنْ يَكُونَ ، نَحْوُ -  
 أَعَصَيْتَ رَبَّكَ - أَوْ لَا يَنْبَغِي أَنْ يَكُونَ ،  
 نَحْوُ - أَتَعَصَى رَبَّكَ - أَوْ لِلتَّكْذِيبِ أَيْ لَمْ يَكُنْ ، نَحْوُ - أَفَأَصْفَاكُمْ رَبُّكُمُ بِالْبَنِينَ ،  
 أَوْ لَا يَكُونُ ، نَحْوُ - أَنْزَلْنَاكُمْوهَا - وَالتَّهْكِيمَ ، نَحْوُ - أَصْلَاتُكَ تَأْمُرُكَ أَنْ تَتْرَكَ  
 مَا يَعْبُدُ آبَاؤُنَا - وَالتَّحْقِيرَ ، نَحْوُ - مِنْ هَذَا -

يُردد الضرب بينهما [ من غير أن يعتقد تعلقه بغيرهما (١) ] فإذا أنكرت تعلقه بهما  
 فقد نفىته عن أصله ، لأنه لا بد له من محل يتعلق به [ والآنكار إما للتوبيخ أى ما كان  
 ينبغى أن يكون ] ذلك الأمر الذى كان [ نحو - أعصيت ربك ] فان العصيان واقع  
 لسكرته منكراً ، وما يقال إنه للتقرير فعناه التحقيق والتثبيت [ أو لا ينبغى أن يكون ] أى  
 أن يحدث ويتحقق مضمون ما دخلت عليه الهمزة ، وذلك فى المستقبل [ نحو - أتعصى  
 ربك ] يعنى لا ينبغى أن يتحقق العصيان [ أو للتكذيب ] فى الماضى [ أى لم يكن نحو -  
 أفأصفاكم ربكم بالبنين ] أى لم يفعل ذلك [ أو ] فى المستقبل أى [ لا يكون ، نحو -  
 أنزلكموها ] أى أنزلكم تلك الهداية أو الحجة ، بمعنى أنكروكم على قبولها ونقستمكم  
 على الاهتداء والحال أنكم لها كارهون ، يعنى لا يكون منا هذا الإلزام [ والتهمك ] عطف  
 على الاستبطاء أو على الإنكار ، وذلك أنهم اختلفوا فى أنه إذا ذكر معطوفات  
 كثيرة أن الجميع معطوف على الأول ، أو كل واحد عطف على ما قبله [ نحو - أصلاتك  
 تأمرك أن تترك ما يعبد آبائنا ] وذلك أن شعبياً عليه السلام كان كثير الصلاة ،  
 وكان قومه إذا رأوه يصلى تضحكوا ، فقصدوا بقولهم ( أصلاتك تأمرك ) الهز  
 والسخرية لا حقيقة الاستفهام [ والتحقير نحو - من هذا ] استحقاقاً بشأنه مع أنك  
 والمشرقى السيف المنسوب إلى مشارف الشام ، والمسئونة السهام المحددة النصال .  
 (١) الأولى أن يقول - بأن يعتقد عدم تعلقه بغيرهما ، لأن هذا هو مراد المتن .

وَالْتَهْوِيلِ ، كَقِرَاءَةِ ابْنِ عَبَّاسٍ - وَلَقَدْ نَجَّيْنَا بَنِي إِسْرَائِيلَ مِنَ الْعَذَابِ الْمُهِينِ ، مَنْ  
فِرْعَوْنُ - بِلَفْظِ الْأَسْتِفْهَامِ وَرَفَعَ فِرْعَوْنَ ، وَلِهَذَا قَالَ - إِنَّهُ كَانَ عَالِيًا مِنَ الْمُسْرِفِينَ ،  
وَالِاسْتِبْعَادِ ، نَحْوُ - أَنَّى لَهُمُ الذِّكْرَى وَقَدْ جَاءَهُمْ رَسُولٌ مُبِينٌ ، ثُمَّ تَوَلَّوْا عَنْهُ .

تعرفه [ والتهويل كقراءة ابن عباس - ولقد نجينا بني إسرائيل من العذاب المهين ، من  
فرعون - بلفظ الاستفهام ] أى من بفتح الميم [ ورفع فرعون ] على أنه مبتدأ ومن  
الاستفهامية خبره ، أو بالعكس على اختلاف الرأيين ، فإنه لا معنى لحقيقة الاستفهام  
ههنا ، وهو ظاهر ، بل المراد أنه لما وصف الله العذاب بالشدة والفظاعة زادهم تهويلا  
بقوله ( من فرعون ) أى هل تعرفون من هو فى فرط عتوه وشدة شكيمة فسا ظنكم  
بعذاب يكون المَعْدَبُ به مثله [ ولهذا قال - إنه كان عاليا من المسرفين ] زيادة لتعريف  
حاله وتهويل عذابه [ والاستبعاد ، نحو - أنى لهم الذكرى ] فإنه لا يجوز حمله على حقيقة  
الاستفهام ، وهو ظاهر ، بل المراد استبعاد أن يكون لهم الذكرى ، بقرينة قوله تعالى  
[ وقد جاءهم رسول مبين ، ثم تولوا عنه ] أى كيف يذكرون ويتعظون ويؤفون بما  
وعده من الإيمان عند كشف العذاب عنهم وقد جاءهم ما هو أعظم وأدخل فى وجوب

#### تطبيقات على الاستفهام :

- (١) تسألنى ما الحُبُّ قلتُ عَوَاطِفُ مَنْوَعَةُ الْأَجْناسِ مَوَاطِنُ الْقَلْبِ
- (٢) أَشَوْقًا وَلَمَّا يَمِضُ لِي غَيْرُ لَيْلَةٍ فَكَيْفَ إِذَا شَطَّ الْمُطَى بَنَى عَشْرًا
- (٣) أَيْدِرْكُ مَا أَدْرَكْتُ إِلَّا ابْنُ هَمَّةٍ يُمَارِسُ فِي كَسْبِ الْعُلَمَا مَا أَمَارِسُ
- (٤) صَاحِ هَذِي قُبُورُنَا تَمْلَأُ الرَّحْبَ فَأَيْنَ الْقُبُورُ مِنْ عَهْدِ عَادَ

ما فى الاول لطلب الحقيقة ، والهمزة فى الثانى للتعجب ، وكيف فيه للتعظيم ،  
والهمزة فى الثالث للنفى ، وأين فى الرابع للتكثير .

وَمِنْهَا الْأَمْرُ ، وَالْأَظْهَرُ أَنَّ صَيِّغَتَهُ مِنَ الْمُقْتَرَنَةِ بِاللَّامِ نَحْوُ - لِيَحْضُرَ زَيْدٌ -  
وغيرها نَحْوُ - أَكْرَمَ عَمْرًا ، وَرَوَيْدٌ بَكْرًا - مَوْضُوعَةٌ لَطَلَبِ الْفَعْلِ اسْتِعْلَاءً ،  
لِتَبَادُرِ الْفَهْمَ عِنْدَ سَمَاعِهَا إِلَى ذَلِكَ الْمَعْنَى ، وَقَدْ تَسْتَعْمَلُ لِغَيْرِهِ كَالْإِبَاحَةِ ، نَحْوُ -  
جَالَسَ الْحَسَنَ أَوْ ابْنَ سِيرِينَ -

الاذكار من كشف الدخان ، وهو ما ظهر على يد رسول الله صلى الله تعالى عليه وسلم من  
الآيات والبيّنات من الكتاب الممجز وغيره ، فلم يذكرها وأعرضوا عنه .

[ ومنها ] أي من أنواع الطلب [ الأمر ] وهو طلب فعل غير كَفَّ على جهة  
الاستعلاء ، وصيغته تستعمل في معان كثيرة ، فاختلفوا في حقيقة الموضوعه هي (١) لها  
اختلافًا كثيرًا ، ولما لم تكن الدلائل مفيدة للقطع بشئ. قال المصنف [ والّاظهر أن  
صيغته من المقتترنة باللام نحو - ليحضر زيد - وغيرها نحو - أكرم عمرا ورويد بكرا ]  
فالمراد بصيغته ما دل على طلب فعل غير كَفَّ استعلاءً سواء كان اسماً أو فعلاً [ موضوعه  
لطلب الفعل استعلاءً ] أي على طريق طلب العلو وعدّ الأمر نفسه عالياً سواء كان عالياً  
في نفسه أم لا [ لتبادر الفهم عند سماعها ] أي سماع الصيغة [ إلى ذلك ] المعنى ، أعني  
الطلب استعلاءً ، والتبادر إلى الفهم من أقوى أمارات الحقيقة [ وقد تستعمل ] صيغة  
الأمر [ لغيره ] أي لغير طلب الفعل استعلاءً [ كالإباحة نحو - جالس الحسن أو ابن سيرين ]

أمثلة أخرى :

(١) قوله تعالى - (قَالَ هَٰذَا رِبْكَا يَا مُوسَى ، قَالَ رَبَّنَا الَّذِي أَعْطَى كُلَّ شَيْءٍ حَلْقَهُ ثُمَّ هَدَى) .

(٢) ليت شعري أهلك بحكمة التفشيش أم عهد نيرون عاداً

(٣) أضاعوني وأى فنى أضاعوا ليوم كريمة وسداد تغر

(١) الضمير للصيغة وفي قوله - لها - للحقيقة .

والتَّهْدِيدِ ، نَحْوُ - اَعْمَلُوا مَا شِئْتُمْ - وَالتَّعْجِيزِ ، نَحْوُ - فَاتُوا بِسُورَةٍ مِنْ مِثْلِهِ -

فيجوز له أن يجالس أحدهما أو كليهما والّا يجالس أحدا منهما أصلا [ والتَّهْدِيدِ ]  
 أى التَّخْوِيفِ ، وهو أعم من الانذار ، لأنه إبلاغ مع التَّخْوِيفِ (١) وفى الصَّحَاحِ  
 الانذار تخويف مع دعوة [ نحو - اعملوا ما شئتم ] لظهور أن ليس المراد الأمر بكل  
 عمل شاؤا [ والتَّعْجِيزِ نحو - فأتوا بسورة من مثله ] إذ ليس المراد طلب إتيانهم بسورة  
 من مثله لِكُرِّهِ محالا ، وَالظَّرْفُ أَعْنَى قَوْلِهِ - مِنْ مِثْلِهِ - مُتَعَلِّقٌ بِفَاتُوا وَالضَّمِيرُ لِعِبْدِنَا ،  
 أو صفة لسورة والضمير لما نزلنا أو لعبدنا (٢) فان قلت لم لا يجوز على الاول أن  
 يكون الضمير لما نزلنا ، قلت لأنه يقتضى ثبوت مثل القرآن فى البلاغة وعلو الطبقة  
 بشهادة الذوق ، إذ التَّعْجِيزُ إنما يكون عن الْمَأْتِي بِهِ (٣) فكأن مثل القرآن ثابت  
 لِسُكُنِهِمْ عَجْزًا عن أن يأتوا منه بسورة ، بخلاف ما إذا كان وصفا للسورة فان المعجوز  
 عنه هو السورة الموصوفة باعتبار انتفاء الوصف ، فان قلت فليكن التَّعْجِيزُ (٤) باعتبار  
 انتفاء الْمَأْتِي مِنْهُ ، قلنا احتمال حَقْلِي لا يسبق إلى الفهم (٥) ولا يوجد له مَسَاقٌ فى  
 اعتبارات البلاغ واستعمالاتهم فلا اعتداد به ، ولبعضهم هنا كلام طويل لا طائل تحته  
 (١) الاوضح أن يقال لأنه تخويف مع إبلاغ ، وهذا مثل قوله تعالى ( قُلْ  
 تَتَّبِعُوا فَإِنْ مَصِيرُكُمْ إِلَى النَّارِ ) فصيغة - تَتَّبِعُوا - مع ما بعدها تخويف بأمر مع إبلاغه  
 عن الغير ، ولا يشترط فى التهديد الإبلاغ عن الغير بأن يكون من عند نفسه ، ولهذا  
 كان أعم من الانذار (٢) وهذا فى قوله تعالى قبل ذلك ( وَإِنْ كُنْتُمْ فِي رَيْبٍ مِمَّا نَزَّلْنَا  
 عَلَى عَبْدِنَا فَاتُوا بِسُورَةٍ مِثْلِهِ ) - الآية (٣) وهو السورة ، أى عن الاثنيان بها مع  
 وجود المأتى منه وهو المثل (٤) أى عند تعليق الظرف بقوله - فأتوا (٥) لأن القيود  
 هى التى تكون محطَّ القصد .

وَالْتَسْخِيرَ ، نَحْوُ - كُونُوا قَرَدَةً خَاسِمِينَ - وَالْإِهَانَةَ ، نَحْوُ - كُونُوا حِجَارَةً أَوْ حَدِيدًا - وَالتَّسْوِيَةَ ، نَحْوُ - اصْبِرُوا أَوْ لَا تَصْبِرُوا - وَالتَّمَنَّى نَحْوُ :

« أَلَا أَيُّهَا اللَّيْلُ الطَّوِيلُ أَلَا أَنْجَلِي »

وَالدَّعَاءَ ، نَحْوُ - رَبِّ اغْفِرْ لِي - وَالْإِلْتِمَاسَ ، كَقَوْلِكَ لِمَنْ يَسَاوِيكَ رُتْبَةً -

[ والتسخير نحو - كونوا قردة خاسمين - والاهانة نحو - كونوا حجارة أو حديدًا ]  
 إذ ليس الغرض أن يطلب منهم كونههم قردة أو حجارة لعدم قدرتهم على ذلك ، لكن  
 في التسخير يحصل الفعل ، أعني صيرورتهم قردة ، وفي الاهانة لا يحصل ، إذ المقصود  
 قَوْلُهُ الْمُبْدَأُ لَهُمْ [ والتسوية نحو - اصبروا أو لا تصبروا ] ففي الإباحة كأن المخاطب  
 تَوَهَّمَ أَنْ الفعل محذور عليه فَأَذِنَ لَهُ فِي الفعل مع عدم الحرج في الترك ، وفي التسوية  
 كأنه تَوَهَّمَ أَنْ أحد الطرفين من الفعل والترك أنفع له وأرجح بالنسبة اليه فدفع ذلك  
 وَسَوَّى بَيْنَهُمَا [ والتمني نحو :

أَلَا أَيُّهَا اللَّيْلُ الطَّوِيلُ أَلَا أَنْجَلِي ] بصبح وما الاصبح منك بأمثل (١)

إذ ليس الغرض طلب الانجلاء من الليل ، إذ ليس ذلك في وسعه ، لكنه يتمنى  
 ذلك تخلصاً مما عرض له في الليل من تَبَارِيحِ الْجَوْرِ ، ولا استطالته تلك الليلة كأنه  
 لَا طَمَعِيَّةَ لَهُ فِي انجلائها ، فلهذا يحمل على التَّمَنَّى دون التَّرجِّي [ والدعاء ] أي الطلب  
 على سبيل التضرع [ نحو - رب اغفر لي - والالتماس ، كقولك لمن يساويك رتبة -

افعل - بدون استعلاء .

ثم الأمر قال السكائي حقه الفور ، لأنه الظاهر من الطلب ، ولتبادر الفهم  
عند الأمر بشيء بعد الأمر بخلافه إلى تغيير الأمر الأول دون الجمع وإرادة  
التراخي ، وفيه نظر .

افعل - بدون الاستعلاء [ والتضرع ، فان قيل أي حاجة إلى قوله - بدون الاستعلاء -  
مع قوله - لمن يساويك رتبة - قلت قد سبق أن الاستعلاء لا يستلزم العلو ، فيجوز  
أن يتحقق من المساوي بل من الأدنى أيضا .

[ ثم الأمر قال السكائي حقه الفور لأنه الظاهر من الطلب ] عند الانصاف كما  
في الاستفهام والنداء [ ولتبادر الفهم عند الأمر بشيء بعد الأمر بخلافه إلى تغيير ]  
الأمر [ الأول دون الجمع ] بين الأمرين [ وإرادة التراخي ] فان المولى إذا قال لعبيده  
- قم - ثم قال له قبل أن يقوم - اضطجع حتى المساء - يتبادر الفهم إلى أنه غير الأمر  
بالقيام إلى الأمر بالاضطجاع ، ولم يرد الجمع بين القيام والاضطجاع مع تراخي أحدهما  
[ وفيه نظر ] لأننا لا نسلم ذلك عند خلو المقام عن القرائن ( ١ ) .

( ١ ) والقرينة في المثال هي قوله - حتى المساء - لأنه يقتضي أن يكون له مبداء ،  
فيكون عقب ورود صيغة الأمر .

تطبيقات على الأمر :

( ١ ) ته يا فؤاد فحول عرشك أمه عقدت خناصرها على الاصلاح

( ٢ ) وحسن ظنك بالأيام معجزة فظن شرا وكن منها على حذر

( ٣ ) أرني جوادا مات هزلا لعلمي أرى ماترين أو بخيلا مخلدا

الأمر في الأول للدعاء لأنه من الأدنى إلى الأعلى ، وفي الثاني للارشاد ،



وَمِنْهَا النَّهْيُ ، وَلَهُ حَرْفٌ وَاحِدٌ وَهُوَ - لَا - الْجَازِمَةُ فِي نَحْوِ قَوْلِكَ - لَا تَفْعَلْ -  
وَهُوَ كَالْأَمْرِ فِي الْإِسْتِعْلَاءِ ، وَقَدْ يُسْتَعْمَلُ فِي غَيْرِ طَلَبِ الْكَفِّ أَوْ التَّرْكِ

[ ومنها ] أى من أنواع الطلب [ النهى ] وهو طلب الكف عن الفعل استعلاءً  
[ وله حرف واحد وهو لا الجازمة في نحو قولك - لا تفعل - وهو كالأمر في  
الاستعلاء ] لأنه المتبادر إلى الفهم [ وقد يستعمل في غير طلب الكف ] عن الفعل كما  
هو مذهب البعض [ أو ] طلب [ الترك ] كما هو مذهب البعض ، فانهم اختلفوا في أن  
مقتضى النهى كف النفس عن الفعل بالاشتغال بأحد أضداده ، أو ترك الفعل وهو  
نفس ألا تفعل (١) .

وفي الثالث للتعجيز .

أمثلة أخرى :

(١) فَعِشْ وَاحِدًا أَوْ صِلْ أَخَاكَ فَإِنَّهُ مُقَارِفُ ذَنْبٍ مَرَّةً وَجِبَانِيَّةٌ

(٢) قُمْ لِلْمَعْلَمِ وَفِيهِ التَّجْيِيلُ . كَادَ الْمَعْلَمُ أَنْ يَكُونَ رَسُولًا

(٣) أَلَمَّا عَلَى مَعْنٍ وَقَوْلًا لِقَبْرِهِ سَقَتَكَ الْغَوَادِي مَرَبَعًا بَعْدَ مَرَبَعٍ

(١) أي نفس عدم الفعل بناء على جواز التكليف به .

تطبيقات على النهى :

(١) قوله تعالى - ( قَالَ يَا بَنِيَّ أَمَّا لَا تَأْخُذْ بِلِحْيَتِي وَلَا بِرَأْسِي إِنِّي خَشِيتُ أَنْ تَقُولَ

فَرَّقْتُ بَيْنَ بَنِي إِسْرَئِيلَ وَلَمْ تَرْقُبْ قَوْلِي ) :

(٢) لَا تَيَاسُوا أَنْ تَسْتَرْدُوا مَجْدُكُمْ فَلَرَبَّ مَغْلُوبٍ هَوَى ثُمَّ ارْتَقَى

(٣) نَذِيرِي أَتَاكَ فَلَا تَتَعَطَّ وَسَوْفَ يَرُوعُكَ صَبْرُ الْحَلِيمِ

كالتهديد ، كَقَوْلِكَ لِعَبْدٍ لَا يَمْتَلِ أَمْرَكَ - لَا تَمْتَلِ أَمْرِي .  
وهذه الأربعة يجوز تقدير الشرط بعدها ، كَقَوْلِكَ - لَيْتَ لِي مَالًا أَنْفَقَهُ ،  
وَأَيْنَ بَيْتِكَ أَزْرَكَ ، وَأَكْرَمَنِي أَكْرَمَكَ ، وَلَا تَشْتُمْنِي يَكُنْ خَيْرًا لَكَ .

[ كالتهديد ، كَقَوْلِكَ لِعَبْدٍ لَا يَمْتَلِ أَمْرَكَ - لَا تَمْتَلِ أَمْرِي ] وكالدهاء والالتماس .  
وهو ظاهر .

[ وهذه الأربعة ] يعنى التمنى - والاستفهام والأمر والنهى [ يجوز تقدير  
الشرط بعدها ] وإيراد الجزاء عقيبتها مجزوماً بأن المضمرّة مع الشرط [ كَقَوْلِكَ ] فى  
التمنى [ لَيْتَ لِي مَالًا أَنْفَقَهُ ] أى إن أَرْزَقَهُ أَنْفَقَهُ [ و ] فى الاستفهام [ أَيْنَ بَيْتِكَ أَزْرَكَ ]  
أى إن تُعْرِفْنِيهِ أَزْرَكَ [ و ] فى الأمر [ أَكْرَمَنِي أَكْرَمَكَ ] أى إن تَكْرِمْنِي أَكْرَمَكَ .  
[ و ] فى النهى [ لَا تَشْتُمْنِي يَكُنْ خَيْرًا لَكَ ] أى إن لَا تَشْتُمْنِي يَكُنْ خَيْرًا لَكَ ، وذلك لأن  
الحامل للمتكلم على الكلام الطلبي كَوْنُ المطلوب مقصوداً للمتكلم إما لذاته أو لغيره  
لتوقف ذلك الغير على حصوله ، وهذا معنى الشرط ، فإذا ذكرت الطلب وذكرت

النهى فى الأول للالتماس ، وفى الثانى للارشاد ، وفى الثالث للتهديد .

أمثلة أخرى :

- (١) لَا تَأْخُذْنِي بِأَقْوَالِ الْوُشَاةِ وَلَمْ أَذْنِبْ وَقَدْ كَثُرَتْ فِي الْأَقَاوِيلِ
- (٢) أَعْيَنِي جُودًا وَلَا تَجْمُدَا إِلَّا تَبْكِيَانِ لَصَخَرِ النَّدَى
- (٣) فَتَى الشَّعْرَ هَذَا مَوْطِنَ الصَّدَقِ وَالْهُدَى فَلَا تَكْذِبِ التَّارِيخَ إِنْ كُنْتَ مُنْشِدًا

وَأَمَّا الْعَرَضُ كَقَوْلِكَ - أَلَا تَنْزِلُ عِنْدَنَا تَصَبُّ خَيْرًا - فَمَوْلَدٌ مِنَ الْإِسْتِفْهَامِ ، وَيَجُوزُ تَقْدِيرُ الشَّرْطِ فِي غَيْرِهَا لِقَرِينَةٍ ، نَحْوُ - أَمْ اتَّخَذُوا مِنْ دُونِهِ أَوْلِيَاءَ فَإِنَّ اللَّهَ هُوَ الْوَلِيُّ - أَيْ إِنْ أَرَادُوا أَوْلِيَاءَ بِحَقِّ .

بعده ما يصلح توقُّفه على المطلوب غَلَبَ على ظنِّ المُخَاطَبِ كَوْنُ المطلوب مقصوداً لذلك المذكور بعده لالنفسه ، فيكون إِذْنٌ معنى الشرط في الطلب مع ذكر ذلك الشيء ظاهراً . ولما جعل النحاة الأشياء التي يُضْمَرُ حرف الشرط بعدها خمسة أشياء أشار المصنف إلى ذلك بقوله [ وأما العرض كقولك - أَلَا تَنْزِلُ عِنْدَنَا تَصَبُّ خَيْرًا ] أَيْ إِنْ تَنْزِلُ تَصَبُّ خَيْرًا [ فَمَوْلَدٌ مِنَ الْإِسْتِفْهَامِ ] وليس شيئاً آخر برأسه ، لأنَّ الهمزة فيه للاستفهام دخلت على فعل منفي ، وامتنع حملها على حقيقة الاستفهام للعلم بعدم النزول مثلاً ، فَمَوْلَدٌ عَنْهُ بِمَعُونَةِ قَرِينَةٍ الْحَالِ عَرَضُ النُّزُولِ عَلَى الْمُخَاطَبِ وَطَلَبُهُ مِنْهُ [ وَيَجُوزُ تَقْدِيرُ الشَّرْطِ فِي غَيْرِهَا ] أَيْ فِي غَيْرِ هَذِهِ الْمَوَاضِعِ [ لِقَرِينَةٍ ] تدلُّ عليه (١) [ نَحْوُ - أَمْ اتَّخَذُوا مِنْ دُونِهِ أَوْلِيَاءَ فَإِنَّ اللَّهَ هُوَ الْوَلِيُّ - أَيْ إِنْ أَرَادُوا أَوْلِيَاءَ بِحَقِّ ] فَإِنَّ اللَّهَ هُوَ الْوَلِيُّ الَّذِي يَجِبُ أَنْ يُتَوَلَّى بِحَسَبِهِ وَيُعْتَقَدُ أَنَّهُ الْمَوْلَى وَالسَّيِّدُ ، وَقِيلَ لِأَنَّكَ أَنْ قَوْلُهُ ( أَمْ اتَّخَذُوا ) إِنْكَارٌ تَوْبِيخٌ ، بِمَعْنَى أَنَّهُ لَا يَنْبَغِي أَنْ يَتَّخِذَ مِنْ دُونِهِ أَوْلِيَاءَ ، وَحِينَئِذٍ يَتَرْتَّبُ عَلَيْهِ قَوْلُهُ تَعَالَى ( فَإِنَّ اللَّهَ هُوَ الْوَلِيُّ ) مِنْ غَيْرِ تَقْدِيرِ شَرْطٍ ، كَمَا يُقَالُ - لَا يَنْبَغِي أَنْ يَعْبُدَ غَيْرَ اللَّهِ فَإِنَّ اللَّهَ هُوَ الْمُسْتَحَقُّ لِلْعِبَادَةِ - وَفِيهِ نَظَرٌ ، إِذْ لَيْسَ كُلُّ مَا فِيهِ مَعْنَى الشَّيْءِ حَكْمُهُ ذَلِكَ الشَّيْءُ ، وَالطَّبَعُ الْمُسْتَقِيمُ شَاهِدٌ صَدِّقٌ عَلَى صِحَّةِ قَوْلِنَا - لَا تَضْرِبُ زَيْدًا فَهُوَ أَخُوكَ - بِالْفَاءِ ، بِخِلَافِ - أَتَضْرِبُ زَيْدًا فَهُوَ أَخُوكَ - اسْتِفْهَامٌ إِنْكَارٌ ، فَانْهَ لَا يَصِحُّ إِلَّا بِالْوَاوِ الْحَالِيَةِ .

(١) مثل الفاء في قوله - فَإِنَّ اللَّهَ هُوَ الْوَلِيُّ .

وَمِنْهَا النَّدَاءُ ، وَقَدْ تَسْتَعْمَلُ صِيغَتَهُ فِي غَيْرِ مَعْنَاهُ كَالْإِغْرَاءِ فِي قَوْلِكَ لِمَنْ أَقْبَلَ  
يَتَظَلَّمُ - يَا مَظْلُومُ - وَالْإِخْتِصَاصُ فِي قَوْلِهِمْ - أَنَا أَفَعَلُ كَذَا أَيُّهَا الرَّجُلُ -

[ ومنها ] أى من أنواع الطلب [ النداء ] وهو طلب الاقبال بحرف نائب مناب  
أدعو لفظاً أو تقديرًا (١) [ وقد تستعمل صيغته ] أى صيغة النداء [ فى غير معناه ] وهو  
طلب الاقبال [ كالأغراء فى قولك لمن أقبل يتظلم - يا مظلوم ] قصدًا الى إغرائه وحثه  
على زيادة التظلم وبث الشكوى ، لأن الاقبال حاصل [ والاختصاص فى قولهم - أنا  
أفعل كذا أيها الرجل ] فقولنا - أيها الرجل - أصله تخصيص المنادى بطلب إقباله عليك ،  
ثم جعل مجردًا عن طلب الاقبال ونقل إلى تخصيص مدلوله من بين أمثاله بما نسب اليه ،  
إذ ليس المراد بأبى ووصفه المخاطب ، بل مادل عليه ضمير المتكلم (٢) فأَيُّهَا مَضْمُومٌ (٣)

(١) نحو قوله تعالى - (يُوسُفُ أَعْرِضْ عَنْ هَذَا وَاسْتَغْفِرِي لِذَنْبِكِ إِنَّكَ كُنتِ مِنَ  
الْخَاطِئِينَ) - فالتقدير يا يوسف (٢) ولهذا كان الاختصاص صورته صورة نداء وليس  
بنداء ، فلا يجوز فيه إظهار حرف النداء كما يجوز فى غيره (٣) يعنى أنه مبنى على الضم  
لأنه نسكرة مقصودة ، وهو فى محل نصب بفعل محذوف تقديره - أخص .

#### تطبيقات على النداء :

(١) أَيَا مَنَازِلَ سَلَمَى أَيْنَ سَلَمَاكَ مِنْ أَجْلِ هَذَا بَكَيْنَاهَا بِكَيْنَاكَ

(٢) فَيَا لَأَمَى دَعْنِي أَغَالِي بِقِيَمَتِي فَقِيَمَةُ كُلِّ النَّاسِ مَا يَحْسُنُونَهُ

(٣) إِنَّا بَنَى نَهْشَلٍ لَا نَدْعَى لِأَبٍ عَنْهُ وَلَا هُوَ بِالْآبَاءِ يَشْرِينَا

النداء فى الاول للتعسر ، وهو من نداء البعيد لعظم شأن المنادى عند المنادي ،

أَيُّ مُتَخَصِّصًا مِنْ بَيْنِ الرِّجَالِ .

ثُمَّ الْخَبَرُ قَدْ يَقَعُ مَوْقِعَ الْأَنْشَاءِ إِمَّا لِلتَّفَاوُلِ ، أَوْ لِإِظْهَارِ الْحَرِصِ فِي وَقُوعِهِ  
كَمَا مَرَّ ، وَالِدُعَاءُ بِصِغَةِ الْمَاضِي مِنَ الْبَلِيغِ يَحْتَمِلُهُمَا ، أَوْ لِلإِحْتِرَازِ

والرجل مرفوع ، والمجموع في محل النصب على أنه حال ، ولهذا قال [ أي متخصصا ]  
أي مختصا [ من بين الرجال ] وقد تستعمل صيغة النداء في الاستغاثة ، نحو - يَا اللَّهَ -  
وَالْتَعَجِبُ ، نحو - يَا لَلْمَاءِ - وَالْتَحَسَّرُ وَالتَّوَجَّعُ ، كما في نداء الأطلال والمنازل والمطايا  
وما أشبه ذلك .

[ ثم الخبر قد يقع موقع الانشاء إما للتفاؤل ] بلفظ الماضي دلالة على أنه كأنه وقع ،  
نحو - وفقك الله للثقوى [ أو لإظهار الحرص في وقوعه كما مر ] في بحث الشرط ، من  
أن الطالب إذا عظمت رغبته في شيء يكثر تصوُّره إِيَّاهُ فرمما يخيل إليه حصوله ، نحو -  
رزقني الله لقاءك [ والدعاء بصيغة الماضي من البليغ ] كقوله - رحمه الله [ يحتملها ] أي  
التفاؤل وإظهار الحرص ، وأما غير البليغ فهو ذاهلٌ عن هذه الاعتبارات [ أو للاحتراز

وقوله - بكيناهها بكيناك - على تقدير حرف العطف ، وفي الثاني اطلب الاقبال ، وهو من  
نداء البعيد للإشارة إلى انحطاط رتبته ، وفي الثالث الاختصاص ، والتقدير - أخص  
بني نهمشل .

أمثلة أخرى :

- |  |   |
|--|---|
| (١) صَادِحَ الشَّرْقِ قَدْ سَكَّتْ طَرِيْلًا     | وَعَزِيزٌ عَلَيْنَا أَلَّا تَقُولَا             |
| (٢) يَا لَكَ مِنْ قُبْرَةٍ مِمَّعَمَرٍ           | خِلَالِكَ الْجَوْفِ بَيْضِي وَاصْفَرِي          |
| (٣) يَا لَلرِّجَالِ ذَوِي الْأَبَابِ مَنْ نَفَرِ | لَا يَبْرَحُ السَّفَهُ الْمُرْدِي لَهُمْ دِينًا |

عَنْ صُورَةِ الْأَمْرِ ، أَوْ لِحْلِ الْمُخَاطَبِ عَلَى الْمَطْلُوبِ ، بَأَن يَكُونَ مِمَّنْ لَا يُحِبُّ أَنْ  
يُكَذِّبَ الطَّالِبَ .

تَنْبِيْهٌ

الْإِنْشَاءُ كَالْخَبَرِ فِي كَثِيرٍ مَّا ذُكِرَ فِي الْأَبْوَابِ الْخَمْسَةِ السَّابِقَةِ فَلْيَعْتَبِرْهُ النَّاطِرُ .

عن صورة الأمر (١) [ كقول العبد للمولى - ينظر المولى إلى ساعة - دون  
انظر - لأنه في صورة الأمر ، وَإِنْ قُصِدَ بِهِ الدِّعَاءُ أَوْ الشِّفَاعَةُ ] أَوْ لِحْلِ الْمُخَاطَبِ عَلَى  
الْمَطْلُوبِ بَأَن يَكُونَ [ المخاطب ] بمن لا يحب أن يكذب الطالب [ أي ينسب إليه الكذب ،  
كقولك لصاحبك الذي لا يحب تكذيبك - تأتيني غدا - مقام - اثنتى - تحمله بالطف  
وجه على الاتيان ، لأنه إن لم يأتك غدا صرت كاذبا من حيث الظاهر ، لَكُنْ كَلَامُكَ  
في صورة الخبر .

تَنْبِيْهٌ

[ الْإِنْشَاءُ كَالْخَبَرِ فِي كَثِيرٍ مَّا ذُكِرَ فِي الْأَبْوَابِ الْخَمْسَةِ السَّابِقَةِ ] بِعَنْ أَحْوَالِ الْإِسْنَادِ ،  
وَالْمُسْنَدِ إِلَيْهِ ، وَالْمُسْنَدِ ، وَمَتَعَلِّقَاتِ الْفِعْلِ ، وَالْقَصْرِ [ فَلْيَعْتَبِرْهُ ] أَيْ ذَلِكَ الْكَثِيرَ الَّذِي  
يُشَارِكُ فِيهِ الْإِنْشَاءُ الْخَبَرَ [ النَّاطِرُ ] بِنُورِ الْبَصِيرَةِ فِي لَطَائِفِ الْكَلَامِ ، مَثَلًا الْكَلَامَ

(١) وَلَا يَكُونُ هَذَا بِلَفْظِ الْمَاضِي ، بَلْ يَكُونُ بِلَفْظِ الْمَضَارِعِ كَمَا فِي الْمَثَالِ الْمَذْكُورِ ،  
وَكَذَلِكَ حَمْلُ الْمُخَاطَبِ عَلَى الْمَطْلُوبِ .

تَطْبِيقَاتٌ عَلَى وَقُوعِ الْخَبَرِ مَوْقِعَ الْإِنْشَاءِ :

(١) قَوْلُهُ تَعَالَى - ( فِيهِ آيَاتٌ بَيِّنَاتٌ مَّقَامُ إِبْرَاهِيمَ وَمَنْ دَخَلَهُ كَانَ آمِنًا ) وَلِلَّهِ عَلَى النَّاسِ

## الفصلُ والوصلُ

### الوصلُ عطفُ

الانشائي أيضا إما مؤكدة أو غير مؤكدة ، والمسند اليه فيه إما محذوف أو مذكور ، إلى غير ذلك (١) .

### الفصل والوصل

بدأ بذكر الفصل لأنه الاصل ، والوصل طارِ أي عارضٌ عليه حاصل بزيادة حرف من حروف العطف ، لكن لما كان الوصل بمنزلة المِلَكَةِ والفصل بمنزلة عدمها ، والأعدام إنما تُعرَفُ بملسكاتهما - بدأ في التعريف بذكر الوصل فقال [ الوصل : عطفُ حُجِّ الْبَيْتِ مَنْ اسْتَطَاعَ إِلَيْهِ سَبِيلًا وَمَنْ كَفَرَ فَإِنَّ اللَّهَ غَنِيٌّ عَنِ الْعَالَمِينَ ] .

(٢) أَتَانِي أَيْبَتُ اللَّعْنِ أَنْكَ لَمْ تُخَيِّرْ وتلك التي أهتمُّ منها وأنصبُّ

فالأول بمعنى - وليأمن من دخله - والغرض منه إظهار الحرص على وقوعه ، والثاني - أَيْبَتُ اللَّعْنِ - بمعنى الدعاء ، والغرض منه إظهار التفاؤل به .  
أمثلة أخرى :

(١) أَلَا يَا اسْلَمِي يَا دَارِمِي عَلَى الْبَلِيِّ وَلَا زَالُ مُنْهَلًا بِجِرْعَائِكَ الْقَطْرِ

(٢) قوله تعالى - ( وَإِذْ أَخَذْنَا مِيثَاقَكُمْ لَا تَسْفِكُونَ دِمَاءَكُمْ وَلَا تُخْرِجُونَ أَنْفُسَكُمْ

مِنْ دِيَارِكُمْ ثُمَّ أَوْفَرْتُمْ وَأَنْتُمْ تَشْهَدُونَ ) .

(١) هذا في الحقيقة هو الذي يرجع الى علم المعاني من مباحث الانشاء ، أما الذي

سبق من أول الباب الى هنا فالأولى به علم البيان لا علم المعاني ، لأنه يدور على بيان

بعض الجمل على بعض ، والفصل تركه ، فإذا أتت جملة بعد جملة فالأولى إما أن يكون لها محل من الأعراب أو لا ، وعلى الأول إن قصد تشريك الثانية لها في حكمه عطف عليها كالمفرد ، فشرط كونه مقبولا بالواو ونحوه أن يكون بينهما جهة جامعة ، نحو - زيد يكتب ويشعر ، أو يعطي ويمنع -

بعض الجمل على بعض ، والفصل : تركه [ أى ترك عطفه عليه (١) ] فإذا أتت جملة بعد جملة فالأولى إما أن يكون لها محل من الأعراب أو لا ، وعلى الأول [ أى على تقدير أن يكون للأولى محل من الأعراب ] إن قصد تشريك الثانية لها [ أى للأولى ] في حكمه [ أى في حكم الأعراب الذى لها ] مثل كونها خبر مبتدأ أو حالا أو صفة أو نحو ذلك [ عطف ] الثانية [ عليها ] أى على الأولى ، ليدل العطف على التشريك المذكور [ كالمفرد ] فانه إذا قصد تشريكه لمفرد قبله في حكم إعرابه من كونه فاعلا أو مفعولا أو نحو ذلك وجب عطفه عليه (٢) [ فشرط كونه ] أى كونه عطف الثانية على الأولى [ مقبولا بالواو ونحوه أن يكون بينهما ] أى بين الجملتين [ جهة جامعة ، نحو - زيد يكتب ويشعر ] لما بين الكتابة والشعر من التناسب الظاهر [ أو يعطي ويمنع ] لما بين الاعطاء والمنع من التضاد ، بخلاف نحو - زيد يكتب ويمنع أو يعطي ويشعر - وذلك لئلا يكون الجمع بينهما كالجمع بين الضب والنون (٣) وقوله - ونحوه - أراد به ما يدل

المعاني الحقيقية والمجازية للأنواع الانشائية ، وإنما قال - فى كثير مما ذكر الخ - لأن من ذلك ما لا يجرى فى الانشاء ، كالتأكيد الذى لدفع الشك أو الإنكار ، لعدم تاقى هذا فيه .

(١) جرى الخطيب فى تعريفه للوصل والفصل على أنهما مختصان بالجمل ، وقيل لهما يأتیان فى المفردات أيضا (٢) أى غالبا ، لأنه يجوز تركه فى الصفة والخبر ، نحو - زيد الكاتب الشاعر أو كاتب شاعر - بل تركه فيهما أحسن (٣) فى عدم التناسب



وَلِهَذَا عَيْبٌ عَلَى أَبِي تَمَامٍ قَوْلُهُ :

لَا وَالَّذِي هُوَ عَالِمٌ أَنَّ النَّوَى صَبْرُهُ وَإِنَّ أَبَا الْحُسَيْنِ كَرِيمٌ  
وَلَا إِلَّا فَصَلَتْ عَنْهَا ، نَحْوُ - وَإِذَا خَلَوْا إِلَى شَيَاطِينِهِمْ قَالُوا إِنَّا مَعَكُمْ إِنَّمَا نَحْنُ  
مُسْتَهْزِئُونَ ، اللَّهُ يَسْتَهْزِئُ بِهِمْ - لَمْ يَعْطَفْ - اللَّهُ يَسْتَهْزِئُ بِهِمْ

على التشريك كالفاء وثم وحتى ، وَذَكَرَهُ حَشْوُ مَفْسِدٍ ، لِأَنَّ هَذَا الْحَكْمَ مَخْتَصٌّ بِالْوَاوِ ،  
لِأَنَّ لِكُلِّ مِنَ الْفَاءِ وَثْمٍ وَحَتَّى مَعْنَى مُحْصَلًا غَيْرَ التَّشْرِيكِ وَالْجَمْعِيَّةِ ، فَانْ تَحْقُقْ هَذَا  
الْمَعْنَى حَسَنَ الْعَطْفِ وَإِنْ لَمْ تَوْجَدْ جِهَةً جَامِعَةً (١) بِخِلَافِ الْوَاوِ [ وَلِهَذَا ] أَيْ وَلَا تَنْهَ  
لَا بَدَّ فِي الْوَاوِ مِنْ جِهَةٍ جَامِعَةٍ [ عَيْبٌ عَلَى أَبِي تَمَامٍ قَوْلُهُ :

لَا وَالَّذِي هُوَ عَالِمٌ أَنَّ النَّوَى صَبْرُهُ وَإِنَّ أَبَا الْحُسَيْنِ كَرِيمٌ ] (٢)

إِذْ لَا مَنَاسِبَةَ بَيْنَ كَرَمِ أَبِي الْحُسَيْنِ وَهَرَارَةِ النَّوَى ، فَهَذَا الْعَطْفُ غَيْرُ مَقْبُولٍ سِوَاهُ  
جَعَلَ عَطْفَ مَفْرَدٍ عَلَى مَفْرَدٍ كَمَا هُوَ الظَّاهِرُ ، أَوْ عَطْفَ جُمْلَةٍ عَلَى جُمْلَةٍ بِاعْتِبَارِ وَقُوعِهِ  
مَوْقِعَ مَفْعُولٍ - عَالِمٌ - لِأَنَّ وَجُودَ الْجَامِعِ شَرْطٌ فِي الصَّوْرَتَيْنِ ، وَقَوْلُهُ - لَا - نَفِي لِمَا  
أَدْعَتْهُ الْحَبِيبَةُ عَلَيْهِ مِنْ ائْتِدَاسِ هَوَاهُ ، بِدَلَالَةِ الْبَيْتِ السَّابِقِ (٣) .

[ وَلَا ] أَيْ وَإِنْ لَمْ يَقْصِدْ تَشْرِيكَ الثَّانِيَةِ لِلْأَوَّلَى فِي حَكْمٍ لِإِعْرَابِهَا [ فَصَلَتْ ] الثَّانِيَةِ  
[ عَنْهَا ] لِثَلَا يُلْزَمُ مِنَ الْعَطْفِ التَّشْرِيكَ الَّذِي لَيْسَ بِمَقْصُودٍ [ نَحْوُ - وَإِذَا خَلَوْا إِلَى  
شَيَاطِينِهِمْ قَالُوا إِنَّا مَعَكُمْ إِنَّمَا نَحْنُ مُسْتَهْزِئُونَ اللَّهُ يَسْتَهْزِئُ بِهِمْ - لَمْ يَعْطَفْ - اللَّهُ يَسْتَهْزِئُ بِهِمْ ]

لِأَنَّ النَّوَى وَهُوَ الْحَوْتُ حَيَوَانٌ بَحْرِيٌّ ، وَالضَّبُّ حَيَوَانٌ بَرِّيٌّ (١) نَحْوُ قَوْلِكَ - خَرَجْتَ  
فَأَمْطَرْتَ السَّمَاءَ (٢) النَّوَى الْفِرَاقُ ، وَالصَّبْرُ بَفَتْحِ الصَّادِ وَكَسْرِ الْبَاءِ عَصَاةُ شَجَرٍ مَرٍّ ،  
وَأَبُو الْحُسَيْنِ هُوَ مُحَمَّدُ بْنُ الْهَيْثَمِ الَّذِي مَدَحَهُ أَبُو تَمَامٍ بِهَذِهِ الْقَصِيدَةِ (٣) وَهُوَ قَوْلُهُ :

زَعَمْتُ هَوَاكَ عَفَاً غَدَاةً كَمَا عَفَا طُلُوعُهَا بِاللَّوِيِّ وَرُسُومُ

- عَلَى - إنا معكم - لأنه ليس من مقولهم .

وعلى الثاني إن قصد ربطها بها على معنى عاطف سوى الواو عطفت به ،  
نحو - دخل زيد فخرج عمرو أو ثم خرج عمرو - إذا قصد التعقيب أو المهلة .  
وإلا فإن كان للأولى حكم لم يقصد إعطاؤه للثانية فالفصل ،

٢٣ - على - إنا معكم - لأنه ليس من مقولهم [ فلو عطف عليه لزم تشريكه له في كونه  
مفعول - قالوا - فيأوم أن يكون مقول قول المنافقين وليس كذلك ، وإنما قال على -  
إنا معكم - دون - إنما نحن مستهزئون - لأن قوله - إنما نحن مستهزئون - بيان لقوله -  
إنا معكم - فحكمه حكمه ، وأيضاً العطف على المتبوع هو الأصل .

[وعلى الثاني] أي على تقدير ألا يكون للأولى محل من الأعراب [ إن قصد ربطها  
بها ] أي ربط الثانية بالأولى [ على معنى عاطف سوى الواو عطفت ] الثانية على الأولى  
[ به ] أي بذلك العاطف من غير اشتراط أمر آخر [ نحو - دخل زيد فخرج عمرو أو  
ثم خرج عمرو - إذا قصد التعقيب أو المهلة ] وذلك لأن ماسوى الواو من حروف  
العطف يفيد مع الاشتراك معاني موصلة مفصلة في علم النحو ، فإذا عطفت الثانية على  
الأولى بذلك العاطف ظهرت الفائدة ، أعني حصول معاني هذه الحروف ، بخلاف  
الواو ، فإنه لا يفيد إلا مجرد الاشتراك ، وهذا إنما يظهر فيما له حكم إعرابي ، وأما  
في غيره ففيه خفاء وإشكال (١) وهو السبب في صعوبة باب الفصل والوصل ، حتى  
حصر بعضهم البلاغة في معرفة الفصل والوصل .

[ وإلا ] أي وإن لم يقصد ربط الثانية بالأولى على معنى عاطف سوى الواو [ فإن  
كان للأولى حكم لم يقصد إعطاؤه للثانية فالفصل ] واجب لئلا يلزم من الوصل

(١) وهذا لأنه يتوقف على معرفة الجهة الجامعة المتوقفة على النظر فيما بين الجملتين  
من الأحوال الستة الآتية .

نَحْوُ - وَإِذَا خَلَوْا - الْآيَةَ - لَمْ يُعْطَفْ - اللَّهُ يُسْتَهْزَى بِهِمْ - عَلَى - قَالُوا - لئَلَّا  
يُشَارِكُهُ فِي الْاِخْتِصَاصِ بِالظَّرْفِ لِمَا مَرَّ .

وَالْأَفَانِ كَانَ بَيْنَهُمَا كَالِ الْاِنْقِطَاعِ بِلَا إِيهَامٍ أَوْ الْاِتِّصَالِ أَوْ شَبْهِ أَحَدِهِمَا  
فَكَذَلِكَ، وَإِلَّا فَالْوَصْلُ مُتَعَيْنٌ .

التشريك في ذلك الحكم [ نحو - وإذا خلوا - الآية ، لم يعطف - الله يستهزى بهم -  
على - قالوا - لئلا يشاركه في الاختصاص بالظرف لما مر ] من أن تقديم المفعول  
ونحوه من الظرف وغيره يفيد الاختصاص ، فيلزم أن يكون استهزاء الله بهم مختصا  
بحال خلوهم إلى شياطينهم ، وليس كذلك ، فان قيل إذا شرطية لا ظرفية ، قلنا إذا  
الشرطية هي الظرفية استعملت استعمال الشرط ، ولو سلم فلا ينافي ما ذكرناه ، لأنه  
اسم معناه الوقت لا بد له من عامل ، وهو - قالوا لئلا يشاركه - بدلالة المعنى ، وإذا قدم  
متعلق الفعل وعطف فعل آخر عليه يفهم اختصاص الفعلين به ، كقولنا - يوم الجمعة  
سرت وضربت زيدا - بدلالة الفجوى (١) والنوق .

[ وإلا ] عطف على قوله - فان كان للاولى حكم - أى وإن لم يكن للاولى حكم لم  
يقصد إعطاؤه للثانية ، وذلك ألا يكون لها حكم زائد على مفهوم الجملة ، أو يكون  
ولكن قصد إعطاؤه للثانية أيضا [ فان كان بينهما ] أى بين الجملتين [ كمال الانقطاع  
بلا إيهام ] أى بدون أن يكون في الفصل إيهام خلاف المقصود [ أو كمال الاتصال ،  
أو شبه أحدهما ] أى أحد المكملين [ فكذلك ] أى يتعين الفصل ، لأن الوصل يقتضى  
مغايرة ومناسبة [ وإلا ] أى وإن لم يكن بينهما كمال الانقطاع بلا إيهام ولا كمال  
الاتصال ولا شبه أحدهما [ فالوصل متعين ] لوجود الداعي وعدم المانع .

والحاصل أن الجملتين اللتين لا محل لهما من الاعراب ولم يكن للاولى حكم لم

(١) الفجوى قوة الكلام باعتبار قرائن الاحوال .

أَمَّا كَمَالُ الْإِنْقِطَاعِ فَلَاخْتِلَافُهُمَا خَبَرًا وَإِنْشَاءً لَفْظًا وَمَعْنَى ، نَحْوُ :  
وَقَالَ رَأَيْتُهُمْ أَرْسَوْا نَزَاوِلَهُمَا فَكُلُّ حَتْفٍ أَمْرٍ يَجْرِي بِمَقْدَارٍ

يقصد إعطاؤه للثانية ستة أحوال : الأول كمال الانقطاع بلا إيهام ، الثاني كمال الاتصال ، الثالث شبه كمال الانقطاع ، الرابع شبه كمال الاتصال ، الخامس كمال الانقطاع مع الإيهام ، السادس التوسط بين السكالين ، فحكم الأخيرين الوصل ، وحكم الأربعة السابقة الفصل ، فأخذ المصنف في تحقيق الأحوال الستة فقال [ أما كمال الانقطاع ] بين الجملتين [ فلاختلافهما خبراً وإنشاء لفظاً ومعنى ] بأن تكون إحداهما خبراً لفظاً ومعنى والأخرى إنشاء لفظاً ومعنى [ نحو - وقال رأيتهم ] هو الذي يتقدم القوم لطلب الماء والكلام [ أرسوا ] أي أقيموا ، من - أرسيت السفينة - حبستها بالمرساة (١) [ نزاواها ] أي نحاول تلك الحرب ونعالجها [ فكل حتف أمرى يجرى بمقدار ] (٢) أي أقيموا

(١) المرساة بكسر الميم حديدة تلقى في الماء متصلة بالسفينة فتقف ، وبفتحها مكان الرسو (٢) البيت للاختلال وهو من شعراء الدولة الأموية .

#### تطبيقات على الفصل لكمال الانقطاع :

- (١) قوله تعالى - ( إِذَا مِتْنَا وَكُنَّا تُرَابًا ذَلِكَ رَجْعٌ بَعِيدٌ ) .
  - (٢) إنما المرء بأصغريه كُلُّ أَمْرٍ رَهْنٌ بِمَا لَدَيْهِ
- فصل في الأول لاختلاف الجملتين خبراً وإنشاءً ، وفي الثاني لأنه لا جامع بينهما .
- أمثلة أخرى :

- (١) جَزَى اللَّهُ الشَّدَائِدَ كُلَّ خَيْرٍ عَرَفْتُ بِهَا عَدُوِّي مِنْ صَدِيقِي
- (٢) الْفَقْرُ فِيمَا جَاوَزَ الْكَفَافَةَ مِنْ اتَّقَى اللَّهَ رَجَاً وَخَافَاً

أَوْ مَعْنَى فَقَطْ ، نَحْوُ - مَاتَ فَلَانٌ رَحِمَهُ اللَّهُ - أَوْ لَانَهُ لَا جَامِعَ بَيْنَهُمَا كَمَا سَيَأْتِي -  
وَأَمَّا كَمَالُ الْإِتِّصَالِ فَلْيَكُونِ الثَّانِيَّةُ مُؤَكِّدَةً لِلأُولَى لِدَفْعِ تَوْهْمِ تَجَوُّزِ أَوْ غَلَطٍ ،  
نَحْوُ - لَا رَيْبَ فِيهِ - فَإِنَّهُ لَمَّا بُوْلَغَ فِي وَصْفِهِ بِيُلُوغِهِ الدَّرَجَةَ الْقُصْوَى فِي الْكَمَالِ

نَقَاتِلَ ، فَإِنْ مَاتَ كُلُّ نَفْسٍ يَجْرَى بِقَدْرِ اللَّهِ تَعَالَى ، لَا الْجَبْنَ يُنْحِيهِ ، وَلَا الْإِقْدَامَ يَرْدِيهِ ،  
لَمْ يَعْطَفَ - نَزَاوَلَهَا - عَلَى - أَرْسَوْا - لِأَنَّهُ خَيْرٌ لَفْظًا وَمَعْنَى ، وَأَرْسَوْا لِإِنْشَاءِ لَفْظًا  
وَمَعْنَى ، وَهَذَا مِثَالُ الْإِتِّصَالِ بَيْنَ الْجُمْلَتَيْنِ بِاخْتِلَافِهِمَا خَبْرًا وَإِنْشَاءً لَفْظًا وَمَعْنَى  
مَعَ قَطْعِ النَّظَرِ عَنْ كَوْنِ الْجُمْلَتَيْنِ مِمَّا لَيْسَ لَهُ مَحَلٌّ مِنَ الْأَعْرَابِ ، وَإِلَّا فَالْجُمْلَتَانِ فِي مَحَلِّ  
النَّصْبِ عَلَى أَنَّهُ مَفْعُولٌ - قَالَ [ أَوْ ] لِاخْتِلَافِهِمَا خَبْرًا وَإِنْشَاءً [ مَعْنَى فَقَطْ ] بِأَنَّهُ  
تَكُونُ أَحَدَاهُمَا خَبْرًا وَمَعْنَى وَالْآخَرَى إِِنْشَاءً مَعْنَى ، وَإِنْ كَانَتَا خَبْرَتَيْنِ أَوْ إِِنْشَاءَتَيْنِ  
لَفْظًا [ نَحْوُ - مَاتَ فَلَانٌ رَحِمَهُ اللَّهُ ] لَمْ يَعْطَفَ - رَحِمَهُ اللَّهُ - عَلَى - مَاتَ - لِأَنَّهُ إِِنْشَاءٌ  
مَعْنَى ، وَمَاتَ خَبْرٌ مَعْنَى ، وَإِنْ كَانَتَا جَمِيعًا خَبْرَتَيْنِ لَفْظًا [ أَوْ لِأَنَّهُ ] عَطْفٌ عَلَى - لِاخْتِلَافِهِمَا -  
وَالضَّمِيرُ لِلشَّانِ [ لِاجْتِمَاعِ بَيْنَهُمَا كَمَا سَيَأْتِي ] بَيَانُ الْجَامِعِ ، فَلَا يَصِحُّ الْعَطْفُ فِي مِثْلِ -  
زَيْدٌ طَوِيلٌ وَعَمْرُوٌّ نَائِمٌ .

[ وَأَمَّا كَمَالُ الْإِتِّصَالِ ] بَيْنَ الْجُمْلَتَيْنِ [ فَلْيَكُونِ الثَّانِيَّةُ مُؤَكِّدَةً لِلأُولَى ] تَأْكِيدًا مَعْنَوِيًّا  
[ لِدَفْعِ تَوْهْمِ تَجَوُّزِ أَوْ غَلَطٍ نَحْوُ - لَا رَيْبَ فِيهِ ] بِالنِّسْبَةِ إِلَى - ذَلِكَ الْكِتَابِ - إِذَا جُعِلَتْ -  
الْمِ - طَائِفَةً مِنَ الْحُرُوفِ أَوْ جُمْلَةً مُسْتَقْلَةً (١) وَ - ذَلِكَ الْكِتَابِ - جُمْلَةٌ ثَانِيَّةٌ وَ - لَا رَيْبَ  
فِيهِ - ثَالِثَةٌ (٢) [ فَإِنَّهُ لَمَّا بُوْلَغَ فِي وَصْفِهِ ] أَيْ وَصَفِ الْكِتَابِ [ بِبُلُوغِهِ ] مُتَعَلِّقٌ - بِوَصْفِهِ -  
أَيْ فِي أَنْ وَصِفَ بِأَنَّهُ بَلَغَ [ الدَّرَجَةَ الْقُصْوَى فِي الْكَمَالِ ] وَبَقَوْلِهِ - بُولَغَ - تَتَعَلَّقُ الْبَاءُ

(١) أَيْ مَعَ حَذْفِ أَحَدِ جُزْأَيْهَا ، وَالتَّقْدِيرُ - هَذَا الْمِ أَوْ أَقْسَمُ بِالْمِ (٢) أَمَّا إِذَا جُعِلَ  
- ذَلِكَ الْكِتَابِ - مُبْتَدَأً وَجُمْلَةً - لَا رَيْبَ فِيهِ - خَبْرٌ عَنْهُ أَوْ نَحْوُ ذَلِكَ فَلَا يَجْرِي فِيهِ مَا ذَكَرَهُ .

بجعل المبتدأ ذلك وتعريف الخبر باللام جاز أن يتوهم السامع قبل التأمل أنه عما يرمى به جزافاً ، فأتبعه نفيًا لذلك التوهم ، فوزانه وزان - نفسه - في - جامي زيد نفسه - ونحو - هدى للمتقين - فإن معناه أنه في الهداية بالغ درجة لا يدرك كنهها ، حتى كأنه هداية محضة ، وهذا معنى ذلك الكتاب - لأن معناه كما مر الكتاب

في قوله [ بجعل المبتدأ ذلك ] الدال على كمال العناية بتمييزه ، والتوسل ببعده إلى التعظيم وعلو الدرجة [ وتعريف الخبر باللام ] الدال على الانحصار مثل - حاتم الجواد - فمعنى ذلك الكتاب - أنه الكتاب الكامل الذي يستأهل أن يسمى كتاباً ، كأن ما عداه من الكتب في مقابلته ناقص ، بل ليس بكتاب [ جاز ] جواب - لما - أي جاز بسبب هذه المبالغة المذكورة [ أن يتوهم السامع قبل التأمل أنه ] أعنى قوله - ذلك الكتاب [ مما يرمى به جزافاً ] من غير صدور عن روية وبصيرة [ فأتبعه ] على لفظ المبني للمفعول ، والمرفوع المستتر عائد إلى - لا ريب فيه - والمنصوب البارز إلى - ذلك الكتاب - أي جعل - لا ريب فيه - تابعا لذلك الكتاب [ نفيًا لذلك ] التوهم [ فوزانه ] أي وزان - لا ريب فيه - مع - ذلك الكتاب [ وزان نفسه ] مع زيد [ في - جامي زيد نفسه ] فظهر أن لفظ - وزان - في قوله - وزان نفسه - ليس بزائد كما توهم . أو تأكيذا لفظيا كما أشار إليه بقوله [ ونحو - هدى ] أي هو هدى [ للمتقين ] أي الضالين الصائرين إلى التقوى (١) [ فإن معناه أنه ] أي الكتاب [ في الهداية بالغ درجة لا يدرك كنهها ] أي غايتها ، لما في تكدير - هدى - من الإبهام والتفخيم [ حتى كأنه هداية محضة ] حيث قيل - هدى - ولم يقل هاد [ وهذا معنى ذلك الكتاب ، لأن معناه كما مر الكتاب

(١) فهو من مجاز الأول ، لأن المتقين بالفعل مهديون ، فلا يكون فيه هداية لهم.

الكامل ، والمراد بكماله كماله في الهداية ، لأن الكتب السماوية بحسبها تتفاوت في درجات الكمال ، فوزانه وزان - زيد الثاني - في - جاءني زيد زيد - أو بدلاً منها لأنها غير وافية بتمام المراد أو كغير الوافية بخلاف الثانية ، والمقام يقتضى اعتناء بشأنه لنسكته ، ككونه مطلوباً في نفسه أو فظيماً أو عجبياً أو لطيفاً ، نحو - أمدكم بما تعلمون ، أمدكم بأنعام وبنين ، وجنات وعيون - فإن المراد التنبيه على نعم الله تعالى ، والثاني أوفى بتأديته لدلالته عليها بالتفصيل من غير إحالة على علم المخاطبين المعاندين ،

الكامل ، والمراد بكماله كماله في الهداية ، لأن الكتب السماوية بحسبها [ أى بقدر الهداية واعتبارها ] تتفاوت في درجات الكمال [ لا بحسب غيرها ، لأنها المقصود الاصل من الانزال ] فوزانه [ أى وزان - هدى للمتقين ] وزان زيد الثاني في - جاءني زيد زيد [ لكونه مقررّاً لذلك الكتاب مع اتفاقهما في المعنى ، بخلاف - لاريب فيه - فإنه يخالفه معنى [ أو ] لكون الجملة الثانية [ بدلاً منها ] أى من الأولى [ لأنها ] أى الأولى [ غير وافية بتمام المراد ، أو كغير الوافية ] حيث يكون في الوفاء قصوراً أو خفلاً ما [ بخلاف الثانية ] فإنها وافية كمال الوفاء [ والمقام يقتضى اعتناء بشأنه ] أى بشأن المراد [ لنسكته ، ككونه ] أى المراد [ مطلوباً في نفسه أو فظيماً أو عجبياً أو لطيفاً ] فنزول الثانية من الأولى منزلة بدل البعض أو الاشتمال ، فالأول [ نحو - أمدكم بما تعلمون ، أمدكم بأنعام وبنين ، وجنات وعيون ، فإن المراد التنبيه على نعم الله تعالى ] والمقام يقتضى اعتناء بشأنه ، لكونه مطلوباً في نفسه وذريعة إلى غيره (١) [ والثاني ] أعنى قوله - أمدكم بأنعام الخ [ أوفى بتأديته ] أى تأدية المراد الذى هو التنبيه [ لدلالته ] أى الثانى [ عليها ] أى على نعم الله تعالى [ بالتفصيل من غير إحالة على علم المخاطبين المعاندين ، (١) وهو التقوى فى قوله ( واتقوا الذى أمدكم بما تعلمون ) .

فُوزَانُهُ وَزَانُ - وَجْهَهُ - فِي - أَعْجَبَنِي زَيْدٌ وَجْهَهُ - لِدُخُولِ الثَّانِي فِي الْأَوَّلِ ،  
وَنَحْوُ قَوْلِهِ :

أَقُولُ لَهُ أَرْحَلُ لَا تُقِيمَنَّ عِنْدَنَا وَإِلَّا فَسُكُنْ فِي السَّرِّ وَالْجَهْرِ مُسْلِمًا  
فَإِنَّ الْمُرَادَ بِهِ إظهارُ كَمَالِ السَّكَرَاةِ لِأَقَامَتِهِ ، وَقَوْلُهُ - لَا تُقِيمَنَّ عِنْدَنَا - أَوْفَى  
بِتَأْدِيَتِهِ ، لِذِلَالَتِهِ عَلَيْهِ بِالمُطَابَقَةِ مَعَ التَّأْكِيدِ ، فُوزَانُهُ وَزَانُ - حُسْنُهَا - فِي - أَعْجَبَنِي  
الدَّارُ حُسْنُهَا - لِأَنَّ عَدَمَ الْأَقَامَةِ مُغَايِرٌ لِلْإِرْتِحَالِ وَغَيْرُ دَاخِلٍ فِيهِ

فُوزَانُهُ وَزَانُ وَجْهَهُ فِي - أَعْجَبَنِي زَيْدٌ وَجْهَهُ - لِدُخُولِ الثَّانِي فِي الْأَوَّلِ [لأن ما تعلمون  
يشمل الاتعام وغيرها] [و] الثاني أعنى المنزل منزلة بدل الاشتغال [نحو قوله :  
أقول له ارحل لا تقيم عندنا وإلا فسكن في السر والجهر مسلماً (١)]

فإن المراد به [ أى بقوله - ارحل ] كمال إظهار السكراة لأقامته [ أى المخاطب  
] وقوله - لا تقيم عندنا - أوفى بتأديته لذلالته [ أى لدلالته - لا تقيم [ عليه ] أى على  
كمال إظهار السكراة [ بالمطابقة مع التأکید ] الحاصل من النون ، وكونها مطابقة باعتبار  
الوضع العرفي ، حيث يقال - لا تقيم عندى - ولا يقصد كفه عن الإقامة ، بل مجرد إظهار  
كراهة حضوره [ فوزانه ] أى وزان - لا تقيم عندنا [ وزان حُسْنُهَا فِي - أَعْجَبَنِي الدَّارُ  
حُسْنُهَا - لِأَنَّ عَدَمَ الْأَقَامَةِ مُغَايِرٌ لِلْإِرْتِحَالِ ] فلا يكون تأكيذاً [ وغير داخل فيه ] فلا  
يكون بدل بعض ، ولم يعتدّ ببدل الكل لأنه إنما يتميز عن التأکید بمغايرة اللفظين  
وكون المقصود هو الثاني ، وهذا لا يتحقق في الجمل لاسيما التي لا محل لها من الأعراب

(١) لم يعرف شارح الشواهد قائله ، ومعناه أنه يريد من صاحبه أن يكون معه  
على ما يكون عليه المسلم من استواء ظاهره وباطنه .



مَعَ مَا بَيْنَهُمَا مِنَ الْمَلَابَسَةِ ، أَوْ بَيَانًا لَهَا لِحَفَائِهَا ، نَحْوُ - فَوَسَّوَسَ إِلَيْهِ الشَّيْطَانُ قَالَ  
يَا آدَمُ هَلْ أَدْلَكَ عَلَى شَجَرَةِ الْخُلْدِ وَمُلْكٍ لَا يَبُلَى - فَإِنَّ وَزَانَهُ وَزَانَ - عُمَرَ - فِي قَوْلِهِ :  
\* أَقْسَمَ بِاللَّهِ أَبُو حَفْصٍ عُمَرُ \*

[ مع ما بينهما ] أى بين عدم الإقامة والارتحال [ من الملابس ] اللزومية فيكون بدل  
اشتغال ، والكلام فى أن الجملة الأولى أعنى - ارحل - ذات محل من الاعراب مثل  
ماמר فى - أرسوا نزاولها - وإنما قال فى المثالين إن الثانية أوفى لأن الأولى وافية  
مع ضرب من القصور باعتبار الاجمال وعدم مطابقة الدلالة ، فصارت كغير الوافية  
[ أو ] لتكون الثانية [ بيانا لها ] أى للأولى [ لحفائها ] أى الأولى [ نحو - فوسوس إليه  
الشیطان قال يا آدم هل أدلك على شجرة الخلد وملك لا يبلى - فان وزانه ] أى وزان -  
قال يا آدم [ وزان عمر فى قوله :

! أقسم بالله أبو حفص عمر [ \* مَا مَسَّهَا مِنْ نَقَبٍ وَلَا دَبْرٍ \* (١)

(١) نسبه المرزبانى فى معجم الشعراء إلى عبد الله بن كَيْسَبَةَ ، وكان قد أنى عمر  
رضى الله عنه فشكى له ناقته ، وطالب منه أن يستحمه لغيرها فلم يصدقه ، والنقب ضعف  
أسفل الخُفِّ أو الخافر ، والدبر جراحة الظهر .

تطبيقات على الفصل لسكمال الاتصال :

(١) قوله تعالى - ( وَتَرَى الْجِبَالَ تَحْسَبُهَا جَامِدَةً وَهِيَ كَمَرٍّ مَرٍّ السَّحَابِ صُنِعَ اللَّهُ  
الَّذِي أَتَقَنَ كُلَّ شَيْءٍ إِنَّهُ خَبِيرٌ بِمَا تَفْعَلُونَ ) .

(٢) كَفَى زَاجِرًا لِلْمَرْءِ أَيَّامُ دَهْرِهِ تَرْوُحُ لَهُ بِالْوَاعِظَاتِ وَتَغْتَسِدِي

فصل قوله - تحسبها - عما قبله لأنه بدل اشتغال منه ، وفصلت جملة - تروح -  
لأنها بيان لما قبلها .

وَأَمَّا كَوْنُهَا كَالْمَنْقُطَةِ عَنْهَا فَلَا كَوْنَ عَطْفٍ عَلَيْهَا مُوْهَمًا لِعَطْفِهَا عَلَى غَيْرِهَا ،  
وَيُسَمَّى الْفَصْلُ لَذَلِكَ قَطْعًا . مِثَالُهُ :

وَتَظُنُّ سَلَى أَنِّي أَبْغَى بِهَا      بَدَلًا أَرَاهَا فِي الضَّلَالِ تَهِيمٌ

حيث جعل الثاني بياناً وتوضيحاً للآول ، فظهر أن ليس لفظ - قال - بياناً  
وتفسيراً للفظ - وسوس - حتى يكون هذا من باب بيان الفعل لا من بيان الجملة ، بل  
المبين هو مجموع الجملة .

[ وأما كونها ] أى الجملة الثانية [ كالمقطعة عنها ] أى عن الآولى [ فلا كون عطفها  
عليها ] أى عطف الثانية على الآولى [ موهما لعطفها على غيرها ] مما ليس بمقصود ، وشبه  
هذا بكال الانقطاع باعتبار اشتماله على مانع من العطف ، إلا أنه لما كان خارجياً يمكن  
دفعه بنصب قرينة لم يجعل هذا من كمال الانقطاع [ ويسمى الفصل لذلك قطعاً ، مثاله :  
وتظن سلى أنى أبغى بها      بدلاً أراها فى الضلال تهيم (١) ]

أمثلة أخرى :

(١) قوله تعالى - ( وَمَا يَنْطِقُ عَنِ الْهَوَىٰ ، إِنْ هُوَ إِلَّا وَحْيٌ يُوحَىٰ ) .

(٢) إنما الناس كالسواثم فى الرزق      قِ سِوَاهُ جَهْلُهُمْ وَالْحَلِيمُ

(١) لم يعرف شارح الشواهد قائلة ، وأراها بمعنى أظنها على صيغة المبني للمفعول  
وهو للفاعل ، وتهيم مضارع هام على وجهه إذا مشى من غير قصد .  
تطبيقات على الفصل لشبه كمال الانقطاع :

(١) يقولون لى أحمل الضيم عندهم      أعوذ بربى أن يضامَ نَفْسِي

(٢) قوله تعالى - ( وَإِذَا خَلَوْا إِلَىٰ شَيَاطِينِهِمْ قَالُوا إِنَّا مَعَكُمْ إِنَّمَا نَحْنُ مُسْتَهْزِؤُونَ ،

اللَّهُ يَسْتَهْزِئُ بِهِمْ وَيَمْدُدُ فِي طُعْيَانِهِمْ يَعْمَهُونَ ) .

وَيَحْتَمِلُ الِاسْتِثْنَاءَ .

وَأَمَّا كَوْنُهَا كَالْمُتَّصِلَةِ بِهَا فَلَمْ يَكُنْ جَرَّابًا لِسُؤَالِ اقْتِضَائِهِ الْأَوَّلَى فَيَنْزِلُ مِنْزِلَتَهُ ،  
فَيُفْصَلُ عَنْهَا كَمَا يُفْصَلُ الْجَوَابُ عَنِ السُّؤَالِ ( السَّكَاتِي ) فَيَنْزِلُ ذَلِكَ مَنْزِلَةَ الْوَاقِعِ  
لِلنُّكْتَةِ ، كَاغْنَاءِ السَّامِعِ عَنْ أَنْ يُسْأَلَ ، أَوْ مِثْلِ الْإِيسْمَعِ مِنْهُ شَيْءٌ ،

فبين الجملتين مناسبة ظاهرة لاتحاد المسندين ، لأن معنى أراها أظنها ، وكون  
المسند إليه في الأولى محبوبا وفي الثانية محببا ، لكن ترك العاطف لثلاث يتوهم أنه عطف  
على - أبغى - فيكون من مظهرات سلبى [ ويحتمل الاستثناء ] كأنه قيل : كيف تراها  
في هذا الظن ؟ فقال : أراها تتعير في أودية الضلال .

[ وأما كونها ] أى الثانية [ كالمُتَّصِلَةِ بِهَا ] أى بالأولى [ فليكونها ] أى الثانية [ جوابا  
لسؤال اقتضته الأولى ، فنزل [ الأولى ] منزله [ أى السؤال ، لكونها مشتملة عليه  
ومقتضية له ] [ فتفصل ] الثانية [ عنها ] أى عن الأولى [ كما يفصل الجواب عن السؤال ]  
لما بينهما من الاتصال - قال [ السكاكى : فينزل ذلك ] أى السؤال الذى تقتضيه الأولى  
وتدل عليه بالفحوى (١) [ منزلة السؤال الواقع ] ويطلب بالكلام الثانى وقوعه جوابا  
له ، فيقطع عن الكلام الأول لذلك ، وتنزله منزلة الواقع إنما يكون [ لنكته كاغناء  
السامع عن أن يسأل أو ] مثل [ ألا يسمع منه ] أى من السامع [ شئ ] تحقيرا له  
وكراهة لكلامه ، أو مثل ألا ينقطع كلامك بكلامه ، أو مثل القصد إلى تكثير  
المعنى بتقليل اللفظ ، وهو تقدير السؤال وترك العاطف ، أو غير ذلك ، وليس في  
كلام السكاكى دلالة على أن الأولى تنزل منزلة السؤال ، فكان المصنف نظر إلى

لم تعطف جملة - أعوذ - على جملة - يقولون - لثلاث يتوهم عطفها على جملة - أحمل -  
لقربها منها ، ولم تعطف جملة - الله يستهزئ - على جملة الشرط قبله ، لثلاث يتوهم عطفها  
على جملة - إنا معكم - لقربها منها (١) أى بقوة الكلام باعتبار قرآن الأحوال .

وَيُسَمَّى الْفَصْلُ لِذَلِكَ اسْتِثْنَاءً ، وَكَذَا الثَّانِيَّةُ ، وَهُوَ ثَلَاثَةٌ أَضْرَبَ : لِأَنَّ السُّؤَالَ  
إِمَّا عَنْ سَبَبِ الْحُكْمِ مُطْلَقًا ، نَحْوُ :

قَالَ لِي كَيْفَ أَنْتَ قُلْتَ عَلِيلٌ سَهْرٌ دَائِمٌ وَحُزْنٌ طَوِيلٌ  
أَيُّ مَا بِالكَ عَلِيلًا ، أَوْ مَا سَبَبُ عِلَّتِكَ ، وَإِمَّا عَنْ سَبَبٍ خَاصٍّ نَحْوُ - وَمَا أَبْرَى  
نَفْسِي إِنْ النَّفْسَ لَأَمَارَةً بِالسُّوءِ - وَهَذَا

أَنْ قَطَعَ الثَّانِيَةَ عَنِ الْأَوَّلَى مِثْلَ قَطْعِ الْجَوَابِ عَنِ السُّؤَالَ إِمَّا يَكُونُ عَلَى تَقْدِيرِ تَنْزِيلِ  
الْأَوَّلَى مِنْزِلَةَ السُّؤَالَ وَتَشْبِيهًا بِهِ ، وَالْأَظْهَرُ أَنَّهُ لَا حَاجَةَ إِلَى ذَلِكَ ، بَلْ يَجْرَدُ كَوْنُ  
الْأَوَّلَى مَنَشَأً لِلْسُّؤَالَ كَافٍ فِي ذَلِكَ ، أَشِيرَ إِلَيْهِ فِي السَّكْشَافِ [ وَيُسَمَّى الْفَصْلُ لِذَلِكَ ]  
أَيُّ لِسُكُونِهِ جَوَابًا لِسُّؤَالَ اقْتَضَتْهُ الْأَوَّلَى [ اسْتِثْنَاءً ، وَكَذَا ] الْجُمْلَةُ [ الثَّانِيَّةُ ] نَفْسُهَا أَيْضًا  
تُسَمَّى اسْتِثْنَاءً وَهَسْتَانَفَةً [ وَهُوَ ] أَيُّ الْاسْتِثْنَاءِ [ ثَلَاثَةٌ أَضْرَبَ : لِأَنَّ السُّؤَالَ ] الَّذِي  
تَقْتَضِيهِ الْأَوَّلَى [ إِمَّا عَنْ سَبَبِ الْحُكْمِ مُطْلَقًا نَحْوُ :

قَالَ لِي كَيْفَ أَنْتَ قُلْتَ عَلِيلٌ سَهْرٌ دَائِمٌ وَحُزْنٌ طَوِيلٌ (١)  
أَيُّ مَا بِالكَ عَلِيلًا ، أَوْ مَا سَبَبُ عِلَّتِكَ [ بِقَرِينَةِ الْعَرَفِ وَالْعَادَةِ ، لِأَنَّهُ إِذَا قِيلَ -  
خَفْلَانٌ مَرِيضٌ - فَإِنَّمَا يُسْأَلُ عَنْ مَرَضِهِ وَسَبَبِهِ ، لَا أَنَّ يُقَالُ هَلْ سَبَبُ عِلَّتِهِ كَذَا وَكَذَا ،  
لَا سَبَبًا السَّهْرِ وَالْحُزْنِ ، حَتَّى يَكُونَ السُّؤَالَ عَنِ السَّبَبِ الْخَاصِّ ] وَإِمَّا عَنْ سَبَبٍ خَاصٍّ  
لِهَذَا الْحُكْمِ [ نَحْوُ - وَمَا أَبْرَى نَفْسِي إِنْ النَّفْسَ لَأَمَارَةً بِالسُّوءِ ] كَأَنَّهُ قِيلَ : هَلْ النَّفْسُ  
أَمَارَةٌ بِالسُّوءِ ؟ فَقِيلَ : إِنْ النَّفْسَ لَأَمَارَةٌ بِالسُّوءِ ، بِقَرِينَةِ التَّنْكِيدِ ، فَالْتَّنْكِيدُ دَلِيلٌ عَلَى  
أَنَّ السُّؤَالَ عَنِ السَّبَبِ الْخَاصِّ ، فَإِنَّ الْجَوَابَ عَنْ مُطْلَقِ السَّبَبِ لَا يُؤَكِّدُ (٢) [ وَهَذَا

(١) سَبَقَ الْكَلَامُ عَلَيْهِ فِي أَوَّلِ بَابِ الْمُسْتَدِّ إِلَيْهِ .

(٢) لِأَنَّهُ تَصَوُّرٌ لَا تَصْدِيقَ حَتَّى يُمْكِنَ تَأْكِيدُهُ .

الضَرْبُ يَقْتَضِي تَأْكِيدَ الْحُكْمِ كَمَا مَرَّ ، وَإِمَّا عَنْ غَيْرِهِمَا ، نَحْوُ - قَالُوا سَلَامًا قَالَ  
سَلَامٌ - أَيْ فَمَاذَا قَالَ ، وَقَوْلُهُ :

زَعَمَ الْعَوَاضِلُ أَنِّي فِي غَمْرَةٍ صَدَقُوا وَلَكِنْ غَمَرْتَنِي لَا تَنْجَلِي  
وَأَيْضًا مِنْهُ مَا يَأْتِي بِإِعَادَةِ اسْمِ مَا اسْتَوْفَ عَنْهُ ، نَحْوُ - أَحْسَنْتَ إِلَى زَيْدٍ زَيْدٌ  
حَقِيقٌ بِالْإِحْسَانِ - وَمِنْهُ

الضرب يقتضي تأكيده الحكم [ الذي هو في الجملة الثانية ، أعني الجواب ، لأن السائل  
متروك في هذا السبب الخاص هل هو سبب الحكم أم لا ] كما مر [ في أحوال الاستناد  
الخبري ، من أن المخاطب إذا كان طالبا متريدا حسن تقوية الحكم بمؤكد ، ولا يخفى  
أن المراد الاقتضاء استحسانا لا وجوبا ، والمستحسن في باب البلاغة بمنزلة الواجب (١)  
[ وإما عن غيرهما ] أي غير السبب المطلق والخاص [ نحو - قالوا سلاما قال سلام - أي  
فماذا قال ] لإبراهيم في جواب سلامهم ؟ فقيل : قال سلام ، أي حياهم بتحية أحسن ،  
لكونها بالجملة الاسمية الدالة على الدوام والثبوت [ وقوله : زعم العواذل ] جمع عاذلة  
بمعنى جماعة عاذلة (٢) [ أني في غمرة ] وشدة [ صدقوا ] أي الجماعات العواذل في زعمهم  
أنني في غمرة [ ولكن غمرتي لا تنجلي ] ولا تنكشف ، بخلاف أكثر الغمرات والشدائد ،  
كأنه قيل : أصدقوا أم كذبوا ؟ فقيل صدقوا [ وأيضا منه ] أي من الاستئناف ، وهذا  
إشارة إلى تقسيم آخر له [ ما يأتي بإعادة اسم ما استوفى عنه ] أي أوقع عنه الاستئناف ،  
وأصل الكلام ما استوفى عنه الحديث ، فحذف المفعول (٣) ونزل الفعل منزلة  
اللازم [ نحو - أحسنت ] أنت [ إلى زيد زيد حقيق بالإحسان ] بإعادة اسم زيد [ ومنه  
(١) ولهذا عبر المثنى بالاقتضاء (٢) أي من الذكور بدليل قوله - صدقوا - وإنما  
لم يجعل جمع عاذل ، لأن فاعلا لا يطرد جمعه على فواعل ، وقد ذكر شارح الشواهد  
أنه لم يعرف قائل هذا البيت (٣) يعني به نائب الفاعل .

مَا يُبْنَى عَلَى صِفَتِهِ ، نَحْوُ - أَحْسَنْتَ إِلَى زَيْدٍ صَدِيقَكَ الْقَدِيمَ أَهْلَ لَذَلِكَ - وَهَذَا  
أَبْلَغُ ، وَقَدْ يَحْذَفُ صَدْرُ الاسْتِثْنَاءِ ، نَحْوُ - يُسَبِّحُ لَهُ فِيهَا بِالْغُدُوِّ وَالْآصَالِ ،  
رَجُلٌ - فَيَمِنْ قَرَأَهَا مَفْتُوحَةَ الْبَاءِ ، وَعَلَيْهِ - نَعَمْ الرَّجُلُ زَيْدٌ - عَلَى قَوْلٍ ، وَقَدْ  
يَحْذَفُ كُلُّهُ إِمَّا مَعَ قِيَامِ شَيْءٍ مَقَامَهُ ، نَحْوُ -

مَا يُبْنَى عَلَى صِفَتِهِ [ أى صفة ما استؤنف عنه دون اسمه ، والمراد بالصفة صفة تصلح  
لترتب الحديث عليه ] [ نحو - أحسنت إلى زيد صديقك القديم أهل لذك ] والسؤال  
المقدر فيهما - لماذا أحسن إليه ؟ وهل هو حقيق بالاحسان ؟ [ وهذا ] أى الاستئناف  
المبنى على الصفة [ أبلى ] لاشتماله على بيان السبب الموجب للحكم ، كالصدقة القديمة في  
المثال المذكور ، لما يسبق إلى الفهم من ترتب الحكم على الوصف الصالح للعلية أنه علة  
له ، وهنا بحث (١) وهو أن السؤال إن كان عن السبب فالجواب يشتمل على بيانه  
لا محالة (٢) وإلا فلا وجه لاشتماله عليه ، كما في قوله تعالى ( قالوا سلاما قال سلام )  
وقوله - زعم العواذل - ووجه التقصص عن ذلك المذكور في الشرح (٣) [ وقد يحذف  
صدر الاستئناف ] فعلا كان أو اسما [ نحو - يسبح له فيها بالغدو والآصال ، رجال -  
فيمن قرأها مفتوحة الباء ] كأنه قيل : من يسبحه ؟ فقيل رجال ، أى يسبحه رجال  
[ وعليه - نعم الرجل زيد ] أو نعم رجلا زيد [ على قول ] أى على قول من يجعل  
الخصوص خبر مبتدأ محذوف ، أى هو زيد ، ويجعل الجملة استئنافا جوابا للسؤال عن  
تفسير الفاعل المبهم [ وقد يحذف ] الاستئناف [ كله ، إما مع قِيَامِ شَيْءٍ مَقَامَهُ ، نحو

(١) أى في كون الاستئناف المبني على الصفة أبلى (٢) ولا فرق في ذلك بين المبني  
على الصفة والمبني على الاسم (٣) وهو باختيار الشق الأول ، والفرق حاصل بأن المبني  
على الاسم فيه ذكر السبب فقط ، أما المبني على الصفة ففيه ذكر السبب وسببه ، كالصدقة  
القديمة في المثال الثاني ، وفي هذا من التدقيق ما يجعله أبلى من الأول .

قَوْلِ الْحَمَّاسِيِّ :

زَعَمْتُمْ أَنَّ إِخْوَتَكُمْ قُرَيْشٌ      لَهُمْ أَلْفٌ وَلَيْسَ لَكُمْ إِلَّا أَلْفٌ  
أَوْ بِدُونِ ذَلِكَ ، نَحْوُ - فَنَعَمْ الْمَاهِدُونَ - أَيْ نَحْنُ عَلَى قَوْلٍ .

قول الحماسي (١) زعمتم أن إخوانكم قريش \* لهم ألف [ أى إيلاف في الرحلتين المعروفتين لهم في التجارة : رحلة في الشتاء إلى اليمن ، ورحلة في الصيف إلى الشام ] وليس لكم إلف [ أى مؤالفة في الرحلتين المعروفتين ، كأنه قيل : أصدقنا في هذا الزعم أم كذبنا ؟ فقليل كذبهم ، فحذف هذا الاستئناف كله ، وأقيم قوله - لهم إلف وليس لكم إلف - مقامه لدلالته عليه [ أو بدون ذلك ] أى قيام شيء مقامه اكتفاءً بمجرد القرينة [ نحو - فنعم الماهدون - أى نحن على قول ] أى على قول من يجعل المخصوص خبر المبتدأ ، أي هم نحن (٢) .

(١) هو مُسَاوِرُ بْنُ هَنْدٍ بْنُ قَيْسِ بْنِ زُهَيْرٍ الْعَبْسِيُّ من الشعراء المخضرمين ، وهو يهجو بذلك بنى أسد ، ويكذبهم في انتسابهم إلى قريش .

(٢) بخلاف قول من يجعل المخصوص مبتدأ والجملة قبله خبره .

تطبيقات على الفصل لشبه كمال الاتصال :

(١) وَمَا عَفَّتِ الرِّيحُ لَهُ مَحَلًّا      عَفَّاهُ مِنْ حَدَا بِهِمْ وَسَاقَا

(٢) لَا تُشْكِرِي عَطْلَ الْكَرِيمِ مِنَ الْغَنَى      فَالَسَّيْلُ حَرْبٌ لِلْمَكَانِ الْعَالِي

(٣) أَرَى بَصْرِي عَنْ كُلِّ يَوْمٍ وَلَيْلَةٍ      يَكْلُثُ وَخَطْوِي عَنْ مَدَى الْخَطْوِ يَقْصُرُ

وَمَنْ يَصْحَبِ الْأَيَّامَ تَسْعِينَ حِجَّةً      يُغَيِّرُهُ وَالْدَّهْرُ لَا يَتَغَيَّرُ

فضل في الأول لأنه لما نفي الفعل الموجود عن الرياح كان مظنة أن يسأل عن

وَأَمَّا الْوَصْلُ لِدَفْعِ الْإِيهَامِ فَكَقَوْلِهِمْ - لَا وَأَيْدِكَ اللَّهُ .  
وَأَمَّا لِلتَّوَسُّطِ

ولما فرغ من بيان الأحوال الأربعة المفتضية للفصل شرع في بيان الحالتين المفتضيتين للوصل فقال [ وأما الوصل لدفع الإيهام فكقولهم - لا وأيدك الله ] ققولهم - لا - رَدَّ الكلام سابق ، كما إذا قيل : هل الأمر كذلك ؟ فيقال : لا ، أى ليس الأمر كذلك ، فهذه جملة إخبارية ، وأيدك الله جملة إنشائية دعائية ، وبينهما كمال الانقطاع ، لَكُنْ عَطِفْتُ عَلَيْهَا ، لأن ترك العطف يُؤهِمُ أنه دعاء على المخاطب بعدم التأيد ، مع أن المقصود الدعاء له بالتأيد ، فأينما وقع هذا الكلام فالمعطوف عليه هو مضمون قولهم - لا - وبعضهم لما لَمْ يَقِفْ على المعطوف عليه في هذا الكلام نقل عن الْمُعَالِي حكايةً مشتملة على قوله - قُلْتُ لَا وَأَيْدِكَ اللَّهُ - وزعم أن قوله - وأيدك الله - عَطِفٌ على قوله - قلت - ولم يعرف أنه لو كان كذلك لم يدخل الدعاء تحت القول (١) وأنه لو لم يَحْكُ الحِكَايَةَ (٢) فَحِينَئِذَا قَالَ لِلْمَخَاطَبِ - لا وأيدك الله - فلا بد له من معطوف عليه .

[ وأما للتوسط ] عَطِفْتُ على قوله - أما الوصل لدفع الإيهام - أى وأما الوصل للتوسط الجملتين بين كمال الانقطاع والاتصال ، وقد صَحَّفَ بعضهم أَمَّا بفتح الهمزة إِمَّا الفاعل ، وكذلك الفصل في الثاني والثالث ، إلا أن الاستثناف فيهما حصل بالفاء والواو ، فالواو في الثالث للاستثناف لا للعطف (١) مع أن المقصود دخوله فيه .

(٢) هى قوله - قلت :

تطبيقات على الوصل لدفع الإيهام :

(١) من ذلك ما روى أن الرشيد سأل وزيره عن شىء فقال : لا ، وأيد الله الخليفة (٢) ومر أبو بكر الصديق برجل في يده ثوب فقال له : أتبيع هذا ؟ فقال : لا يرحمك الله ، فقال له : لا تقل هكذا ، وقل : لا ويرحمك الله .



فَإِذَا اتَّفَقَتَا خَبَرًا أَوْ إِنْشَاءً لَفْظًا وَمَعْنَى أَوْ مَعْنَى فَقَطْ بِجَامِعٍ ، كَقَوْلِهِ تَعَالَى -  
يُخَادِعُونَ اللَّهَ وَهُوَ خَادِعُهُمْ - وَقَوْلِهِ - إِنَّ الْأَبْرَارَ لَفِي نَعِيمٍ ، وَإِنَّ الْفُجَّارَ لَفِي  
جَحِيمٍ - وَقَوْلِهِ - كُلُوا وَاشْرَبُوا وَلَا تُسْرِفُوا - وَكَقَوْلِهِ تَعَالَى - وَإِذَا خُذْنَا مِيثَاقَ بَنِي إِسْرَآئِيلَ  
لَا تَعْبُدُونَ إِلَّا اللَّهَ وَبِالْوَالِدَيْنِ إِحْسَانًا وَذِي الْقُرْبَىٰ وَالْيَتَامَىٰ وَالْمَسَاكِينِ وَقُولُوا لِلنَّاسِ

بكسر الهمزة فركب مَن عَمِيَاءَ ، وَخَبَطَ خَبَطَ عَشَوَاءَ [ فإذا اتفقتا ] أى الجملتان [ خبرا  
أو إنشاء لفظا ومعنى أو معنى فقط بجامع ] أى بأن يكون بينهما جامع ، بدلالة ما سبق  
من أنه إذا لم يكن بينهما جامع فيبينهما كمال الانقطاع ، ثم الجملتان المتفقتان خبرا أو  
إنشاء لفظا ومعنى قسمان : لأنهما إما إِنْشَائِيَّتَانِ أَوْ خَبَرِيَّتَانِ ، والمتفقتان معنى فقط  
سنة أقسام : لأنهما إن كانتا إِنْشَائِيَّتَيْنِ معنى فاللفظان إما خبران أو الأولى خبر والثانية  
إنشاء أو بالعكس ، وإن كانتا خبريتين معنى فاللفظان إما إنشاءان أو الأولى إنشاء  
والثانية خبر أو بالعكس ، فالجموع ثمانية أقسام ، والمصنف أوردَ للقسمين الأولين  
مثاليهما [ كَقَوْلِهِ تَعَالَى - يُخَادِعُونَ اللَّهَ وَهُوَ خَادِعُهُمْ - وَقَوْلِهِ - إِنَّ الْأَبْرَارَ لَفِي نَعِيمٍ ،  
وَإِنَّ الْفُجَّارَ لَفِي جَحِيمٍ ] فى الخبريتين لفظا ومعنى ، إلا أنهما فى المثال الثانى  
متناسبتان فى الأسمية بخلاف الأول [ وَقَوْلِهِ تَعَالَى - كُلُوا وَاشْرَبُوا وَلَا تُسْرِفُوا ] فى  
الإنشائيتين لفظا ومعنى ، وأوردَ للاتفاق معنى فقط مثلا واحدا ، إشارة إلى أنه  
يمكن تطبيقه على قسمين (١) من أقسامه الستة ، وأعاد فيه لفظة الكاف تانيها على أنه  
مثال للاتفاق معنى فقط ، فقال [ وَكَقَوْلِهِ تَعَالَى - وَإِذَا خُذْنَا مِيثَاقَ بَنِي إِسْرَآئِيلَ  
لَا تَعْبُدُونَ إِلَّا اللَّهَ وَبِالْوَالِدَيْنِ إِحْسَانًا وَذِي الْقُرْبَىٰ وَالْيَتَامَىٰ وَالْمَسَاكِينِ وَقُولُوا لِلنَّاسِ

(١) وهما أن تكون الجملتان خبريتين لفظا لإنشائيتين معنى ، أو تكونا إنشائيتين معنى ،  
والأولى خبرية لفظا ، والثانية إنشائية كذلك .

حَسَنًا - أَيْ لَا تَعْبُدُوا وَتَحْسِنُونَ بِمَعْنَى احْسِنُوا ، أَوْ وَاَحْسِنُوا .  
وَالْجَامِعُ بَيْنَهُمَا يَجِبُ أَنْ يَكُونَ بِاعْتِبَارِ الْمُسْنَدِ إِلَيْهِمَا وَالْمُسْنَدِينَ جَمِيعًا ،  
نَحْو - يَشْعُرُ زَيْدٌ وَيَكْتُبُ ، وَيُعْطَى وَيَمْنَعُ ، وَزَيْدٌ شَاعِرٌ وَعَمْرُو كَاتِبٌ ، وَزَيْدٌ  
طَوِيلٌ وَعَمْرُو

حَسَنًا [ فَعُظْف - قَوْلُوا عَلَى - لَا تَعْبُدُونَ - مَعَ اخْتِلَافِهِمَا لَفْظًا لِسُكُونِهِمَا لِإِنْشَائِيَّتَيْنِ مَعْنَى  
لِأَنَّ قَوْلَهُ - لَا تَعْبُدُونَ - إِخْبَارٌ فِي مَعْنَى الْإِنْشَاءِ [ أَيْ لَا تَعْبُدُوا ] وَقَوْلُهُ - وَبِالْوَالِدَيْنِ  
إِحْسَانًا - لَا بَدَلَ لَهُ مِنْ فَعَلٍ ، فَمَا أَنْ يَقْدِرَ خَبَرًا فِي مَعْنَى الطَّلَبِ ، أَيْ [ وَتَحْسِنُونَ بِمَعْنَى  
أَحْسِنُوا ] فَتَكُونُ الْجُمْلَتَانِ خَبَرًا لَفْظًا لِإِنْشَاءِ مَعْنَى ، وَفَائِدَةً تَقْدِيرَ الْخَبَرِ ثُمَّ جَعَلَهُ بِمَعْنَى  
الْإِنْشَاءِ أَمَّا لَفْظًا فَالْمَلَامَةُ مَعَ قَوْلِهِ - لَا تَعْبُدُونَ - وَأَمَّا مَعْنَى فَلِإِجْلَالِغَةِ ، بِاعْتِبَارِ أَنْ الْمُخَاطَبَ  
كَأَنَّهُ سَارَعَ إِلَى الْإِمْتِثَالِ فَهُوَ يُخْبِرُ عَنْهُ ، كَمَا تَقُولُ - تَذْهَبُ إِلَى فَلَانٍ نَقُولُ لَهُ كَذَا -  
تَرِيدُ الْأَمْرَ أَيْ أَذْهَبُ إِلَى فَلَانٍ فَقُلْ لَهُ كَذَا ، وَهُوَ أَبْلَغُ مِنَ الصَّرِيحِ [ أَوْ ] يَقْدِرُ مِنْ  
أَوَّلِ الْأَمْرِ صَرِيحَ الطَّلَبِ عَلَى مَا هُوَ الظَّاهِرُ ، أَيْ [ وَاحْسِنُوا ] بِالْوَالِدَيْنِ إِحْسَانًا ،  
فَتَكُونَانِ لِإِنْشَائِيَّتَيْنِ مَعْنَى ، مَعَ أَنَّ لَفْظَةَ الْأَوَّلَى إِخْبَارٌ ، وَلَفْظَةُ الثَّانِيَةِ إِنْشَاءٌ .  
[ وَالْجَامِعُ بَيْنَهُمَا ] أَيْ بَيْنَ الْجُمْلَتَيْنِ [ يَجِبُ أَنْ يَكُونَ بِاعْتِبَارِ الْمُسْنَدِ إِلَيْهِمَا وَالْمُسْنَدِينَ  
جَمِيعًا ] أَيْ بِاعْتِبَارِ الْمُسْنَدِ إِلَيْهِ فِي الْجُمْلَةِ الْأَوَّلَى وَالْمُسْنَدِ إِلَيْهِ فِي الْجُمْلَةِ الثَّانِيَةِ ، وَكَذَا بِاعْتِبَارِ  
الْمُسْنَدِ فِي الْجُمْلَةِ الْأَوَّلَى وَالْمُسْنَدِ فِي الْجُمْلَةِ الثَّانِيَةِ (١) [ نَحْو - يَشْعُرُ زَيْدٌ وَيَكْتُبُ ] لِلْمُنَاسَبَةِ  
الظَّاهِرَةِ بَيْنَ الشَّعْرِ وَالْكِتَابَةِ وَتَقَارُؤُهُمَا فِي خِيَالِ أَصْحَابِهِمَا [ وَيُعْطَى ] زَيْدٌ [ وَيَمْنَعُ ]  
لِتَضَادِّ الْأَعْطَاءِ وَالْمَنْعِ ، هَذَا عِنْدَ اتِّحَادِ الْمُسْنَدِ إِلَيْهِمَا ، وَأَمَّا عِنْدَ تَغَايُرِهِمَا فَلَا بَدَلَ مِنْ  
تَنَاسُبِهِمَا أَيْضًا ، كَمَا أَشَارَ إِلَيْهِ بِقَوْلِهِ [ وَزَيْدٌ شَاعِرٌ وَعَمْرُو كَاتِبٌ وَزَيْدٌ طَوِيلٌ وَعَمْرُو  
(١) وَقَدْ تَكُونُ الْمُنَاسَبَةُ بَيْنَ الْمُسْنَدِ إِلَيْهِ فِي إِحْدَاهُمَا وَالْمُسْنَدِ فِي الْآخَرِي ، نَحْو -

الْإِسْلَامُ حَسَنٌ وَالْقَبِيحُ السَّكْفَرُ .

قَصِيرٌ - مُنَاسِبَةٌ بَيْنَهُمَا ، بِخِلَافٍ - زَيْدٌ شَاعِرٌ وَعَمْرُو كَاتِبٌ - بِدُونِهَا - وَزَيْدٌ شَاعِرٌ وَعَمْرُو طَوِيلٌ - مُطْلَقًا .  
السَّكَاكِيُّ :

قصير - لمناسبة بينهما [ أى بين زيد وعمرو كالأخوة أو الصداقة أو العداوة أو نحو ذلك ، وبالجملة يجب أن يكون أحدهما مُنَاسِبًا للآخر ومُلائِمًا له مُلَابَسَةً لها نوع اختصاص ] بخلاف - زيد شاعر وعمرو كاتب - بدونها [ أى بدون المناسبة بين زيد وعمرو ، فإنه لا يصح وإن اتحد المُسْنَدَانِ ، ولهذا حكموا بامتناع نحو - خُفِيَ ضَيْقُ زَيْدٍ وَخَاتَمِي ضَيْقُ (١) ] وبخلاف - زيد شاعر وعمرو طويل - مطلقا [ أى سواء كان بين زيد وعمرو مناسبة أو لم تكن ، لعدم تناسب الشعر وطول القامة .

[ السكاكي ] ذكر أنه يجب أن يكون بين الجملتين ما يجمعهما عند القوة المُفَكِّرَةِ جمعا من جهة العقل وهو الجامع العقلي ، أو من جهة الوهم وهو الجامع الوهمي ، أو من جهة الخيال وهو الجامع الخيالي ، والمراد بالعقل القوة العاقلة المدركة للَكَلِيَّاتِ ، وبالوهم القوة المدركة للمعاني الجزئية الموجودة في المحسوسات من غير أن يتأدى إليها من طُرُقِ الْحَوَاسِّ ، كادراك الشاة معنى في الذئب (٢) وبالخيال القوة التي تجتمع فيها صور المحسوسات وتبقى فيها بعد غيُوبَتِهَا عن الحِسِّ الْمُشْتَرَكِ ، وهو القوة التي تتأدى إليها صور المحسوسات من طرق الحواس الظاهرة ، وبالمفكرة القوة التي من شأنها (١) وهذا ما لم يقصد ذكر الأشياء المتفقة في الضيق ، لأنه يصير مثل قولك - هذا الأمر ضيق وهذا الأمر ضيق ، فيتحد الطرفان (٢) وهو الايذاء والعداوة ، فالعداوة التي في الذئب معنى جزئي تدركه الشاة بالواهمة .

الْجَامِعُ بَيْنَ الشَّيْئَيْنِ إِمَّا عَقْلِيٌّ ، بَأَنَّهُ يَكُونُ بَيْنَهُمَا اتِّحَادٌ فِي التَّصَوُّرِ أَوْ تَمَازُجٌ ، فَإِنَّ  
الْعَقْلَ يَتَجَرَّيْدُهُ الْمُثَلِّينَ عَنِ التَّشْخِصِ فِي الْخَارِجِ يَرْفَعُ التَّعَدُّدَ بَيْنَهُمَا ،

التفصيل والتركيب بين الصور المأخوذة من الحس المشترك والمعاني المدركة بالوهم  
بعضها مع بعض ، ونعني بالصور ما يمكن إدراكه باحدى الحواس الظاهرة ، وبالمعاني  
مالا يمكن إدراكه بها ، فقال السكاكي الجامع بين الجملتين إِمَّا عَقْلِيٌّ ، وهو أن يكون  
بين الجملتين اتحاد في تصوُّرٍ مَّا ، مثل الاتحاد في الخبر عنه أو في الخبر به أو في قيد من  
قيودهما ، وهذا ظاهر في أن المراد بالتصور الأمر المُتَّصِرُ (١) ولما كان مقررا أنه  
لا يكفي في عطف الجملتين وجود الجامع بين مفردين من مفرداتهما باعتراف السكاكي  
أيضا غير المصنف عبارة السكاكي (٢) فقال [ الجامع بين الشئيين إِمَّا عَقْلِيٌّ ] وهو أمر  
بسببه يقتضى العقل اجتماعهما في المُفَكَّرَةِ ، وذلك [ بَأَنَّهُ يَكُونُ بَيْنَهُمَا اتِّحَادٌ فِي التَّصَوُّرِ  
أَوْ تَمَازُجٌ ] (٣) فإن العقل يتجرده المثلين عن التشخيص في الخارج يرفع التعدد بينهما [ فيصير  
ان متحدين ، وذلك لأن العقل يجرد الجزئي الحقيقي عن عوارضه المُشَخَّصَةِ  
الخارجية وينتزع منه المعنى الكلي فيدركه على ما تقرر في موضعه ، وإنما قال - في  
الخارج - لأنه لا يجرده عن الشخصيات العقلية ، لأن كل ما هو موجود في العقل فلا  
بد له من تشخيص فيه به يمتاز عن سائر المعقولات ، وههنا بحث وهو أن التماثل  
هو الاتحاد في النوع ، مثل اتحاد زيد وعمرو مثلا في الانسانية ، وإذا كان التماثل  
جامعا لم تتوقف صحة قولنا - زيد كاتب وعمرو شاعر - على أخوة زيد وعمرو أو

(١) وهذا الاطلاق لاشئ فيه لأنه كثيرا ما يقع في كلامهم (٢) فأبدل الجملتين  
بالشئيين لأن الجامع يجب في مفردات الجملتين ، ولا يكفي وجوده بين مفردين منها ،  
وسيعود الشارح إلى تحقيق هذا (٣) وهذا بأن يتفقا في الحقيقة ويختلفا في العوارض .

أَوْ تَضَافُ كَمَا بَيْنَ الْعَلَّةِ وَالْمَعْلُولِ أَوْ الْأَقْلَ وَالْأَكْثَرَ ، أَوْ وَهْمِي بِأَنْ يَكُونَ بَيْنَ  
تَصَوُّرَيْهِمَا شَبْهٌ تَمَازُلٌ ، كَلَوْنِي بِيَاضٍ وَصُفْرَةٍ ، فَإِنَّ الْوَهْمَ يَبْرِزُهُمَا فِي مَعْرِضِ  
الْمُثَلِّينَ ، وَلِذَلِكَ حَسَنَ الْجَمْعِ بَيْنَ الثَّلَاثَةِ الَّتِي فِي قَوْلِهِ :  
ثَلَاثَةٌ تَشْرِقُ الدُّنْيَا بِيَهْجَتِهَا شَمْسُ الضُّحَى وَأَبُو إِسْحَاقَ وَالْقَمَرُ

صدأقتهما أو نحو ذلك ، لأنهما متماثلان لكونهما من أفراد الانسان ، والجواب أن  
المراد بالتماثل ههنا اشتراكهما في وصف له نوع اختصاص بهما (١) على ما سيستوضح  
في باب التشبيه [ أو تضاييف ] وهو كَوْنُ الشَّيْئَيْنِ بحيث لا يمكن تعقل كلٍّ منهما إلا  
بالقياس إلى تعقل الآخر [ كما بين العلة والمعلول ] فإن كل أمر يصدر عنه أمر آخر  
بالاستقلال أو بواسطة الضمان الغير إليه فهو علة والآخر معلول [ أو الأقل والأكثر ]  
فإن كل عدد يصير عند العد فانيا قبل عدد آخر فهو أقل من الآخر ، والآخر أكثر  
منه [ أو وهمي ] وهو أمر بسببه يحتال الوهم في اجتماعهما عند المُفَكِّرَةِ ، بخلاف العقل  
فانه إذا خَلَّى وَنَفَسَهُ لم يحكم بذلك ، وذلك [ بأن يكون بين تصوريهما شَبْهٌ تَمَازُلٌ ،  
كلوْنِي بِيَاضٍ وَصُفْرَةٍ ، فإن الوهم يبرزهما في معرض المثلين ] من جهة أنه يسبق إلى  
الوهم أنهما نوع واحد زيد في أحدهما عَارِضٌ (٢) بخلاف العقل فانه يعرف أنهما  
نوعان متباينان داخلان تحت جنس هو اللون [ ولذلك ] أي ولأن الوهم يبرزهما في  
معرض المثلين [ حسن الجمع بين الثلاثة التي في قوله :

ثَلَاثَةٌ تَشْرِقُ الدُّنْيَا بِيَهْجَتِهَا شَمْسُ الضُّحَى وَأَبُو إِسْحَاقَ وَالْقَمَرُ

(١) أي مع اشتراكهما في الحقيقة .

(٢) وهو الكُدْرَةُ في الصفرة ، أو الاشراف في البياض .

أَوْ تَضَادَّ كَالسَّوَادِ وَالْبَيَاضِ وَالْكَفْرِ وَالْإِيمَانِ ، وَمَا يَتَصَفُّ بِهَا كَالْأَبْيَضِ  
وَالْأَسْوَدِ وَالْمُؤْمِنِ وَالْكَافِرِ ، أَوْ شَبَهُ تَضَادَّ كَالسَّمَاءِ وَالْأَرْضِ وَالْأَوَّلِ وَالثَّانِي ،

فإن الوهم يتوهم أن الثلاثة من نوع واحد ، وإنما اختلفت بالعوارض ، والعقل  
يعرف أنها أمور متباينة [ أو ] يكون بين تصوُّريهما [ تضاد ] وهو التقابل بين أمرين  
وُجُودِيَّين يتعاقبان على محل واحد [ كالسود والبياض ] في المحسوسات [ والايمان  
والكفر ] في المعقولات ، والحق أن بينهما تقابل العدم والمملكة ، لأن الايمان هو  
تصديق النبي عليه الصلاة والسلام في جميع ما علم بحجته به بالضرورة ، أعنى قبول النفس  
لذلك والاذعان له على ما هو تفسير التصديق في المنطق عند المحققين ، مع الاقرار به  
باللسان ، والكفر عدم الايمان عمّا من شأنه الايمان ، وقد يقال الكفر إنكار شيء  
من ذلك ، فيكون وجودياً ، فيكونان مُتَضَادَّينِ [ وما يتصف بها ] أى بالمذكورات ،  
[ كالأسود والأبيض والمؤمن والكافر ] وأمثال ذلك ، فانه يعدُّ من المتضادين باعتبار  
الاشتغال على الوصفين المتضادين [ أو شبهه تضاد كالسما والارض ] في المحسوسات ،  
فانهما وجوديان أحدهما في غاية الارتفاع ، والآخر في غاية الانحطاط ، وهذا معنى  
شبه التضاد ، وليس متضادين لعدم تواردهما على المحل ، لكونهما من الاجسام دون  
الاعراض ، ولا من قبيل الاسود والابيض ، لأن الوصفين المتضادين ههنا ليسا  
بداخلين في مفهومى السماء والارض [ والأول والثاني ] فيما يعنى المحسوسات والمعقولات ،  
فإن الأول هو الذى يكون سابقا على الغير ولا يكون مسبوقا بالغير ، والثانى هو الذى  
يكون مسبوقا بواحد فقط ، فأشبه المتضادين باعتبار اشتغالهما على وصفين لا يمكن  
اجتماعهما ، ولم يجعل متضادين كالأسود والابيض ، لانه قد يشترط في المتضادين  
أن يكون بينهما غاية الخلاف ، ولا يخفى أن مخالفة الثالث والرابع وغيرهما للأول  
أكثر من مخالفة الثانى له ، مع أن العدم معتبر في مفهوم الأول (١) فلا يكون وجوديا  
(١) وذلك في جزئه الثانى ( ولا يكون مسبوقا بالغير ) .

فانه ينزلهما منزلة التضاييف ، ولذلك تجد الضد أقرب خطورا بالبال مع الضد ،  
أو خيالي بأن يكون بين تصوريهما تقارن في الخيال سابق ، وأسبابه مختلفة ، ولذلك  
اختلفت الصور الثابتة في الخيال ترتيبا ووضوحا ، ولصاحب علم المعاني فضل  
احتياج إلى معرفة الجامع لاسيما الخيالي ، فان جمعه على مجرى الالف والعادة .

[ فانه ] أي إنما يجعل التضاد وشبهه جامعا وهما لأن الوهم [ ينزلهما منزلة التضاييف ]  
في أنه لا يحضره أحد المتضادين أو الشبيهين بهما إلا ويحضر الآخر [ ولذلك تجد الضد  
أقرب خطورا بالبال مع الضد ] من المتغيرات الغير المتضادة ، يعني أن ذلك مبني على  
حكم الوهم ، وإلا فالعقل يتعقل كلا منهما ذاهلا عن الآخر [ أو خيالي ] وهو أمر  
بسيه يقتضي الخيال اجتماعهما في المفكرة ، وذلك [ بأن يكون بين تصوريهما تقارن  
في الخيال سابق ] على العطف لأسباب مؤدية إلى ذلك [ وأسبابه ] أي وأسباب التقارن  
في الخيال [ مختلفة ] ولذلك اختلفت الصور الثابتة في الخيال ترتيبا ووضوحا [ فكم من  
صور لا انفكاك (١) بينها في خيال ، وهي في خيال آخر بما لا تجتمع أصلا ، وكم من  
صور لا تغيب عن خيال ، وهي في خيال آخر بما لا يقع قط .

[ ولصاحب علم المعاني فضل احتياج إلى معرفة الجامع ] لأن معظم أبوابه الفصل  
والوصل ، وهو مبني على الجامع [ لاسيما ] الجامع [ الخيالي ] ، فان جمعه على مجرى الالف  
والعادة [ بحسب انعقاد الأسباب في إثبات الصور في خزانة الخيال ، وتباين الأسباب  
عما يفوته الحصر .

فظهر أن ليس المراد بالجامع العقلي ما يدرك بالعقل ، وبالوهمي ما يدرك بالوهم ،  
وبالخيالي ما يدرك بالخيال ، لأن التضاد وشبهه ليسا من المعاني التي يدركها الوهم ،

(١) هذا معنى الاختلاف في الترتب ، وما بعده معنى الاختلاف في الوضوح :

وكذا التقارن في الخيالى ليس من الصور التي تجتمع في الخيال ، بل جميع ذلك معانٍ معقولة ، وقد خفي هذا على كثير من الناس ، فاعترضوا بأن السواد والبياض مثلا من المحسوسات دون الوهميات ، وأجابوا بأن الجامع كَوْنُ كُلِّ منهما مُضَادًّا للآخر ، وهذا معنى جزئى لا يدركه إلا الوهم ، وفيه نظر ، لأنه عنوع (١) وإن أرادوا أن تَصَادَ هذا السواد لهذا البياض معنى جزئى فتأمل هذا مع ذلك وَتَضَافُهُ معه أيضا معنى جزئى ، فلا تَقَاوُتَ بين التماثل والتضاد وشبههما في أنها إن أُضْمِيفَت إلى الكليات كانت كليات ، وإن أُضْمِيفَت إلى الجزئيات كانت جزئيات ، فكيف يصح جعل بعضها على الإطلاق عقليا وبعضها وهميا ، ثم إن الجامع الخيالى هو تَقَارُّنُ الصور في الخيال ، وظاهر أنه ليس بصورة ترسم في الخيال ، بل هو من المعانى (٢) .

فان قلت : كلام المفتاح مُشْعَرٌ بأنه يسكنى لصحة العطف وجود الجامع بين الجملتين باعتبار مفرد من مفرداتهما ، وهو نفسه معترف بفساد ذلك حيث منع صحة نحو - خَفِيَ ضَيْقٌ وَخَاتَمِي ضَيْقٌ - ونحو - الشمس ومرارة الأرنب وألف بأذُنْجَانَةٍ مُحْدَثَةٍ - قلت : كلامه ههنا ليس إلا في بيان الجامع بين الجملتين ، وأما أن أيَّ قَدَرٍ من الجامع يجب لصحة العطف ففوض إلى موضع آخر ، وقد صرح فيه باشتراط المناسبة بين المستدين والمستند إليهما جميعا ، والمصنف لما اعتقد أن كلامه في بيان الجامع سهو منه وأراد إصلاحه غيَّره إلى ما ترى ، فذكر مكانَ الجملتين الشيتين ، ومكانَ قوله - اتحاد في تصورًا - اتحاد في التصور ، فوقع الخلل في قوله - الوهمي أن يكون بين تصوريهما

(١) يريد منع أن تضاد البياض للسواد معنى جزئى ، وإثبات أنه كلى ، لأن التضاد المأخوذ مضافاً إلى كُلِّ كَلِمَةٍ (٢) أي التي تدرك بالعقل أو الوهم ، فلا يصح تفسير الخيالى أيضا بما يدرك بالخيال.



وَمِنْ مُحَسِّنَاتِ الْوَصْلِ تَنَاسُبُ الْجُمْلَتَيْنِ فِي الْأُسْمِيَّةِ وَالْفِعْلِيَّةِ ،

شبه تماثل أو تضاد أو شبه تضاد ، والخيالي أن يكون بين تصوريهما تقارن في الخيال - لأن التضاد مثلاً إنما هو بين نفس السواد والبياض لا بين تصوريهما أعنى العلم بهما ، وكذا التقارن في الخيال إنما هو بين نفس الصَّوَرِ (١) فلا بد من تأويل كلام المصنف (٢) وحمله على ما ذكره السكاكي بأن يراد بالشيئين الجملتان وبالتصور مفرد من مفردات الجملة غلط (٣) مع أن ظاهر عبارته يأبى ذلك ، ولبحث الجامع زيادة تفصيل وتحقيق أوردناها في الشرح ، ولأنه من المباحث التي ما وجدنا أحداً حَامَ حَوْلَ تحقيقها .

[وَمِنْ مُحَسِّنَاتِ الْوَصْلِ] بعد وجود المصحح [تناسب الجملتين في الاسمية والفعلية

(١) أى لا بين التصورات ، وهذا الخلل لا يرد على السكاكي ، لأن قوله - اتحاد في تصور ما مثل الاتحاد في المخبر عنه الخ - ظاهر في أنه أراد بالتصور المتصور على ما سبق (٢) بأن يقال إنه أراد بتصوريهما مفهوميهما ، وهما الأمران المتصوران .

(٣) لأن الخطيب قد رد كلام السكاكي في الايضاح وحمله على السهو ، فلا يصح حمل كلامه عليه ، وإنى أرى أن كل هذا من المباحث اللفظية التي لا تحتملها علوم البلاغة .

تطبيقات على الوصل للتوسط بين الكالين :

- (١) سافر تجدد عوضاً عن تفارقه وأنصب فإن لذيد العيش في النصب
  - (٢) إذا كنت ذا رأي فكن ذا عزيمة ولا تلك بالتردد للرأي مفسداً
  - (٣) أعز مكان في الدنيا سرج سابع وخير جليس في الزمان كتاب
- وصل في الاول لما بين الجملتين من الجامع العقلي ، وفي الثاني لما بينهما من الجامع الالهي ، وفي الثالث لما بينهما من الجامع الخيالي .

وَالْفَعْلِيَّتَيْنِ فِي الْمَضَى وَالْمَضَارَعَةِ إِلَّا لِمَانَعٍ .

تذنيب

أَصْلُ الْحَالِ الْمُنْتَقِلَةِ أَنْ تَكُونَ بِغَيْرِ وَאוْ ،

و [تناسب] الفعليّتين في المضى والمضارعة [فاذا أردت مجرد الاخبار من غير تعرض للتجدد في إحداهما والثبوت في الأخرى قلت - قام زيد وقعد عمرو - وكذلك زيد قائم وعمرو قاعد] [إلا لمانع] مثل أن يراد في إحداهما التجدد وفي الأخرى الثبوت ، فيقال - قام زيد وعمرو قاعد - أو يراد في إحداهما المضى وفي الأخرى المضارعة ، فيقال - زيد قام وعمرو يقعد - أو يراد في إحداهما الاطلاق وفي الأخرى التقييد بالشرط كقوله تعالى - ( وَقَالُوا لَوْلَا نُزِّلَ عَلَيْهِ مَلَكٌ وَلَوْ أَنْزَلْنَا مَلَكَ لَفُضِيَ الْأَمْرُ ) ومنه قوله تعالى ( فَأَذَا جَاءَ أَجْلُهُمْ لَا يَسْتَأْخِرُونَ سَاعَةً وَلَا يَسْتَقْدِمُونَ ) فعندى أن قوله ولا يستقدمون - عطف على الشرطية قبلها لا على الجزاء ، أعني قوله - لا يستأخرون - إذ لا معنى لقولنا - إذا جاء أجلهم لا يستقدمون .

تذنيب

هو جعل الشيء ذنابة للشيء ، شبه به ذكر بحث الجملة الحالية وكونها بالواو تارة وبدونها أخرى عقيب بحث الفصل والوصل لمكان التناسب [ أصل الحال المنتقلة ] أى الكثير الراجح فيها ، كما يقال الأصل في الكلام الحقيقة [ أن تكون بغير واو ] واحترز بالمنتقلة عن المؤكدة المقررة لمضمون الجملة (١) فانها يجب أن تكون بغير واو (١) اعترض عليه بأن اللازمة هى التى تقابل المنتقلة ، واللازمة نحو - هذا أبوك

لأنها في المعنى حكم على صاحبها كالخبر ووصف له كالنعت ، لكن خولف هذا إذا كانت جملة ، فإنها من حيث هي جملة مستقلة بالافادة ، فتحتاج إلى ما يربطها

التي ، لشدة ارتباطها بما قبلها ، وإنما كان الأصل في المستقلة الخلو عن الواو [ لأنها في المعنى حكم على صاحبها كالخبر ] بالنسبة إلى المبتدأ ، فان قولك - جاء زيد راكباً - إثبات الركوب لزيد ، كما في - زيد راكب - إلا أنه في الحال على سبيل التبعية ، وإنما المقصود إثبات المجيء ، وجئت بالحال لزيد في الاخبار عن المجيء هذا المعنى [ ووصف له ] أي ولائها في المعنى وصف لصاحبها [ كالنعت ] بالنسبة إلى المنعوت ، إلا أن المقصود في الحال كون صاحبها على هذا الوصف حال مباشرة الفعل ، فهي قيد للفعل وبيان لكيفية وقوعه ، بخلاف النعت فإنه لا يقصد به ذلك ، بل مجرد اتصاف المنعوت به ، وإذا كانت الحال مثل الخبر والنعت فكما أنهما يكونان بدون الواو فكذلك الحال ، وأما ما أورد بعض النحويين من الاخبار والنعوت المصدرة بالواو كالخبر في باب كان ، والجملة الوصفية المصدرة بالواو التي تسمى واو تأكيد لصوق الصفة بالموصوف فعلى سبيل التشبيه واللاحاق بالحال (١) [ لكن خولف ] هذا الأصل [ إذا كانت ] الحال [ جملة فإنها ] أي الجملة الواقعة حالاً [ من حيث هي جملة مستقلة بالافادة ] من غير أن تتوقف على التعليق بما قبلها ، وإنما قال من حيث هي جملة لأنها من حيث هي حال غير مستقلة ، بل متوقفة على التعليق بكلام سابق قصد تقييده بها [ فتحتاج ] الجملة الواقعة حالاً [ إلى ما يربطها عطوفاً - أما المؤكدة فنحو - لا تعث في الأرض مفسداً - وتقابلها المؤسسة لا المستقلة .

(١) ومن هذا في باب كان وأخواتها قوله :

فَلَمَّا صَرَخَ الشَّرُّ فَأَمْسَى وَهُوَ عُرْيَانٌ

وفي باب الصفة قوله تعالى ( وَمَا أَهْلَكُنَا مِنْ قَرْيَةٍ إِلَّا وَلَهَا كِتَابٌ مَعْلُومٌ ) .

بصاحبها ، وكل من الضمير والواو صالح للربط ، والأصل هو الضمير بدليل المفردة والخبر والنعت .

فالجمله إن خلت عن ضمير صاحبها وجب الواو ، وكل جملة خالية عن ضمير ما يجوز أن ينتصب عنه حال يصح أن تقع حالا عنه بالواو

بصاحبها [ الذى جعلت حالا عنه ] وكل من الضمير والواو صالح للربط ، والأصل [ الذى لا يعدل عنه ما لم تمس حاجة إلى زيادة ارتباط ] هو الضمير بدليل [ الاقتصار عليه فى الحال ] المفردة والخبر والنعت .

[ فالجمله ] التى تقع حالا [ إن خلت عن ضمير صاحبها ] الذى تقع هى حالا عنه [ وجب ] فيها [ الواو ] ليحصل الارتباط ، فلا يجوز - خرجت زيد قائم - ولما ذكر أن كل جملة خلت عن الضمير وجبت فيها الواو أراد أن يبين أن أى جملة يجوز (١) ذلك فيها وأى جملة لا يجوز ذلك فقال [ وكل جملة خالية عن ضمير ما ] أى الاسم الذى [ يجوز أن ينتصب عنه حال ] وذلك بأن يكون فاعلا أو مفعولا معرفا أو منكرًا مخصوصا ، لا نسكرة محضة أو مبتدأ أو خبرا ، فانه لا يجوز أن ينتصب عنه حال على الأصح (٢) وإنما لم يقل عن ضمير صاحب الحال ، لأن قوله - كل جملة - مبتدأ وخبره قوله [ يصح أن تقع ] تلك الجملة [ حالا عنه ] أى عما يجوز أن ينتصب عنه حال [ بالواو ] وما لم يثبت له هذا الحكم أعنى وقوع الحال عنه لم يصح إطلاق اسم صاحب الحال عليه إلا مجازا ، وإنما قال - ينتصب عنه حال - ولم يقل - يجوز أن تقع تلك الجملة حالا عنه - لتدخل فيه الجملة الخالية عن الضمير المصدرة بالمضارع المثبت ، لأن

(١) اسم أن ضمير الشأن ، وأى مبتدأ ، وقوله - يجوز ذلك فيها - خبره ، والجملة خبر أن (٢) راجع إلى الثلاثة ، وهى النسبة المحضة والمبتدأ والخبر .

إِلَّا الْمَصْدَرَةَ بِالْمُضَارِعِ الْمُثْبِتِ ، نَحْوُ - جَاءَ زَيْدٌ وَيَتَكَلَّمُ عَمْرُو - لِمَاسِيَّاتِي ، وَإِلَّا فَإِنْ  
كَانَتْ فِعْلِيَّةً وَالْفِعْلُ الْمُضَارِعُ مُثْبِتٌ أَمْتَنَعَ دُخُولُهَا ، نَحْوُ - وَلَا تَمَنَّ تَسْتَكْثِرُ - لِأَنَّ  
الْأَصْلَ الْمَفْرُودَةَ ، وَهِيَ تَدُلُّ عَلَى حُصُولِ صِفَةٍ غَيْرِ ثَابِتَةٍ مُقَارِنٍ لِمَا جُعِلَتْ قِيدًا لَهُ ،  
وَهُوَ كَذَلِكَ ، أَمَّا الْحُصُولُ

ذلك الاسم مما لا يجوز أن تقع تلك الجملة حالا عنه ، لكنه مما يجوز أن ينتصب عنه  
حال في الجملة ، وحينئذ يكون قوله - كل جملة خالية عن ضمير ما يجوز أن ينتصب عنه  
حال - متناولا للمصدرة بالمضارع الخالية عن الضمير المذكور ، فيصبح انتفاؤها بقوله  
[إلا المصدرة بالمضارع المثبت ، نحو - جاء زيد ويتكلم عمرو] فانه لا يجوز أن يعمل  
ويتكلم عمرو حالا عن زيد [لما سياتي] من أن ربط مثلها يجب أن يكون بالضمير  
فقط ، ولا يخفى أن المراد بقوله - كل جملة - الجملة الصالحة للحالية في الجملة ، بخلاف  
الانشائيات فانها لا تقع حالا ألبتة ، لا مع الواو ولا بدونها [ولإلا] عطف على قوله  
- إن خلت - أي وإن لم تخل الجملة الخالية عن ضمير صاحبها [فإن كانت فعلية والفعل  
المضارع مثبت امتنع دخولها] أي الواو [نحو - ولا تمنن تستكثر] أي ولا تعط حال  
كونك تعمد ما تعطيه كثيرا [لأن الأصل] في الحال هي الحال [المفردة] لعراقة  
المفرد في الاعراب ، وتطفل الجملة عليه بوقوعها موقعه [وهي] أي المفردة [تدل على  
حصول صفة] أي معنى قائم بالغير ، لانها لبيان الهيئة التي عليها الفاعل أو المفعول ،  
والهيئة معنى قائم بالغير [غير ثابتة] لأن الكلام في الحال المستقلة [مقارن] ذلك  
الحصول [لما جعلت] الحال [قيداً له] يعني العامل ، لأن الغرض من الحال تخصيص  
وقوع مضمون عاملها بوقت حصول مضمون الحال ، وهذا معنى المقارنة [وهو]  
أي المضارع المثبت [كذلك] أي دال على حصول صفة غير ثابتة مقارن لما جعلت  
قيداً له كالمفردة ، فتمتنع الواو فيه كما في المفردة [أما الحصول] أي أما دلالة المضارع

فَلَاكُونَهُ فَعَلًا مُثَبَّتًا ، وَأَمَّا الْمُقَارَنَةُ فَلَاكُونُهُ مُضَارِعًا ، وَأَمَّا مَا جَاءَ مِنْ نَحْوِ - قُتُّ  
وَأَصْلُ وَجْهِهِ - وَقَوْلُهُ :

فَلَبَّا خَشِيتُ أَظَافِيرَهُمْ نَجَوْتُ وَأَرْهَنَهُمْ مَالَكَا  
فَقِيلَ عَلَى حَذْفِ الْمُبْتَدَأِ ، أَيْ وَأَنَا أَصْلُكَ ، وَأَنَا أَرْهَنَهُمْ ، وَقِيلَ الْأَوَّلُ شَذُّ ،  
وَالثَّانِي ضَرُورَةٌ - وَقَالَ عَبْدُ الْقَاهِرِ : هِيَ

المثبت على حصول صفة غير ثابتة [ فلاكونه فعلا ] فيبدل على التجدد وعدم الثبوت  
[ مثبتا ] فيدل على الحصول [ وأما المقارنة فلاكونه مضارعا ] فيصلح للحال كما يصلح  
للاستقبال ، وفيه نظر لأن الحال التي يدل عليها المضارع هو زمان التكلم ، وحققيقته  
أجزاء متعاقبة من أواخر الماضي وأوائل المستقبل ، والحال التي نحن بصدددها يجب أن  
يكون مقارنا لزمان مضمون الفعل المقيد بالحال ماضيا كان أو حالا أو استقبالا ، فلا دخل  
للمضارعة في المقارنة ، فالأولى أن يُعَالَ امتناع الواو في المضارع المثبت بأنه على وزن  
أَسَمِ الْفَاعِلِ لفظا وبتقديره معنى (١) [ وأما ما جاء من نحو ] قول بعض العرب [ قُتُّ  
وأصْلُ وَجْهِهِ وَقَوْلُهُ (٢) فَلَبَّا خَشِيتُ أَظَافِيرَهُمْ ] أي أسلحتهم [ نجوت وأرهنهم مَالَكَا ،  
فَقِيلَ ] إنما جاء الواو في المضارع المثبت الواقع حالا [ على ] اعتبار [ حذف المبتدأ ]  
لتكون الجملة اسمية [ أي وأنا أصْلُكَ وأنا أرهنهم ] كما في قوله تعالى ( لَمْ تُوْذَنْتِي وَقَدْ  
تَعْلَمُونَ أَنِّي رَسُولُ اللَّهِ إِلَيْكُمْ ) أي وأنتم قد تعلمون [ وقيل الأول ] أي قُتُّ وَأَصْلُ  
وَجْهِهِ [ شاذ ، والثاني ] أي نجوت وأرهنهم [ ضرورة ، وقال عبد القاهر : هي ] أي  
(١) لأن المضارع إذا وقع حالا يقول باسم الفاعل ، لاشتراكهما في الحال  
والاستقبال ، فنحو - جاء زيد يتكلم - بمعنى جاء متكلم (٢) هو لعبد الله بن همام  
السلولي من الشعراء الإسلاميين ، وكان قد توعد عبيد الله بن زياد فهرب منه إلى الشام .

فِيهِمَا لِلْعُطْفِ ، وَالْأَصْلُ وَصَكَّكَتُ وَرَهَنْتُ ، عُدِلَ عَنْ لَفْظِ الْمَاضِي إِلَى  
الْمُضَارِعِ حِكَايَةً لِلْحَالِ .

وَأِنْ كَانَ مَنْفِيًّا فَلَا مُرَانَ ، كَقِرَاءَةِ ابْنِ ذَكْوَانَ - فَاسْتَقِيمًا وَلَا تَتَّبِعَانِ -  
بِالتَّخْفِيفِ ، وَنَحْوُ - وَمَا لَنَا لَا نُؤْمِنُ بِاللَّهِ - لِدَلَالَتِهِ عَلَى الْمُقَارَنَةِ لِكَوْنِهِ مُضَارِعًا ،  
دُونَ الْحُصُولِ لِكَوْنِهِ مَنْفِيًّا .

وَكَذَا إِنْ كَانَ مَاضِيًّا لَفْظًا أَوْ مَعْنَى ، كَقَوْلِهِ تَعَالَى

الْوَاوُ [ فِيهِمَا لِلْعُطْفِ ] لَا لِلْحَالِ ، إِذْ لَيْسَ الْمَعْنَى - قَتَ صَاكَ وَنَجَوْتَ رَاهِنًا  
مَالِكًا - بَلِ الْمُضَارِعُ بِمَعْنَى الْمَاضِي [ وَالْأَصْلُ ] قَتَ [ وَصَكَّكَتُ ] وَنَجَوْتَ [ وَرَهَنْتُ ،  
عُدِلَ عَنْ لَفْظِ الْمَاضِي إِلَى ] لَفْظِ [ الْمُضَارِعِ حِكَايَةً لِلْحَالِ ] الْمَاضِيَةِ ، وَمَعْنَاهَا أَنْ  
يُفَرِّضَ مَا كَانَ فِي الزَّمَانِ الْمَاضِي وَاقِعًا فِي هَذَا الزَّمَانِ ، فَيُعْبَرُ عَنْهُ بِلَفْظِ الْمُضَارِعِ .

[ وَإِنْ كَانَ ] الْفِعْلُ مُضَارِعًا [ مَنْفِيًّا فَلَا مُرَانَ ] جَائِزَانِ الْوَاوُ وَتَرَكَهُ [ كَقِرَاءَةِ  
ابْنِ ذَكْوَانَ فَاسْتَقِيمًا وَلَا تَتَّبِعَانِ بِالتَّخْفِيفِ ] أَيْ بِتَخْفِيفِ نُونِ - وَلَا تَتَّبِعَانِ - فَيَكُونُ  
لَا لِلنَّفْيِ دُونَ النَّهْيِ ، لِثَبُوتِ النُّونِ الَّتِي هِيَ عَلَامَةُ الرَّفْعِ ، فَلَا يَصِحُّ عُطْفُهُ عَلَى الْأَمْرِ  
قَبْلَهُ ، فَيَكُونُ الْوَاوُ لِلْحَالِ ، بِخِلَافِ قِرَاءَةِ الْعَامَّةِ - وَلَا تَتَّبِعَانِ - بِالتَّشْدِيدِ ، فَانْهَى  
مُؤَكَّدٌ مَعْطُوفٌ عَلَى الْأَمْرِ قَبْلَهُ [ وَنَحْوُ - وَمَا لَنَا ] أَيْ أَيْ شَيْءٌ ثَبَتَ لَنَا [ لَا نُؤْمِنُ  
بِاللَّهِ ] أَيْ حَالُ كَوْنِنَا غَيْرَ مُؤْمِنِينَ ، فَالْفِعْلُ الْمُنْفِي حَالٌ بَدُونَ الْوَاوِ ، وَإِنَّمَا جَازَ فِيهِ  
الْأَمْرَانِ [ لِدَلَالَتِهِ عَلَى الْمُقَارَنَةِ لِكَوْنِهِ مُضَارِعًا دُونَ الْحُصُولِ لِكَوْنِهِ مَنْفِيًّا ] وَالْمُنْفِي لِنَمَّا  
يَدُلُّ مَطَابَقَةً عَلَى عَدَمِ الْحُصُولِ (١) .

[ وَكَذَا ] يَجُوزُ الْوَاوُ وَتَرَكَهُ [ إِنْ كَانَ ] الْفِعْلُ [ مَاضِيًّا لَفْظًا أَوْ مَعْنَى كَقَوْلِهِ تَعَالَى ]

(١) وَبِهَذَا شَبَّاهُ الْمَفْرُودِ فِي حَالٍ دُونَ حَالِ لِحَازِ فِيهِ الْأَمْرَانِ .

- أَنَّى يَكُونُ لِي غُلَامٌ وَقَدْ بَلَغَنِيَ الْكِبَرُ - وَقَوْلُهُ - أَوْ جَاؤُوكُمْ حَصَرَتْ صُدُورُهُمْ -  
 وَقَوْلُهُ - أَنَّى يَكُونُ لِي غُلَامٌ وَلَمْ يَمْسَسْنِي بَشَرٌ - وَقَوْلُهُ - فَأَنْقَلِبُوا بِنِعْمَةٍ مِنَ اللَّهِ  
 وَفَضْلٍ لَمْ يَمْسَسْهُمْ سُوءٌ - وَقَوْلُهُ - أَمْ حَسِبْتُمْ أَنْ تَدْخُلُوا الْجَنَّةَ وَلَمَّا يَأْتِكُمْ مَثَلُ الَّذِينَ  
 خَلَوْا مِنْ قَبْلِكُمْ - أَمَّا الْمُثَبِّتُ فَلَدَلَاتُهُ عَلَى الْحُصُولِ لِكَوْنِهِ فَعَلًا مُثَبَّتًا ، دُونَ  
 الْمُقَارَنَةِ لِكَوْنِهِ مَاضِيًّا ، وَلِهَذَا شَرَطَ أَنْ يَكُونَ مَعَ قَدْ ظَاهِرَةً أَوْ مُقَدَّرَةً ،

لِإِخْبَارِهِ عَنْ زَكْرِيَّا عَلَيْهِ السَّلَامُ [أَنَّى يَكُونُ لِي غُلَامٌ وَقَدْ بَلَغَنِيَ الْكِبَرُ] بِالْوَاوِ [وَقَوْلُهُ -  
 أَوْ جَاؤُوكُمْ حَصَرَتْ صُدُورُهُمْ] بِدُونِ الْوَاوِ ، وَهَذَا فِي الْمَاضِي لَفْظًا ، وَأَمَّا الْمَاضِي مَعْنَى  
 فَالْمُرَادُ بِهِ الْمَضَارِعُ الْمُنْفَى بَلَمَّ أَوْ لَمَّا ، فَانْهَمَا يَقْلِبَانِ مَعْنَى الْمَضَارِعِ إِلَى الْمَاضِي ، فَأُورِدَ  
 لِلْمُنْفَى بَلَمَّ مَثَالَيْنِ : أَحَدُهُمَا مَعَ الْوَاوِ ، وَالْآخَرُ بِدُونِهِ ، وَاقْتَصَرَ فِي الْمُنْفَى بَلَمَّا عَلَى مَا هُوَ  
 بِالْوَاوِ ، وَكَأَنَّهُ لَمْ يَطْلُعْ عَلَى مِثَالِ تَرْكِ الْوَاوِ ، إِلَّا أَنَّهُ مُقْتَضَى الْقِيَاسِ ، فَقَالَ [وَقَوْلُهُ -  
 أَنَّى يَكُونُ لِي غُلَامٌ وَلَمْ يَمْسَسْنِي بَشَرٌ - وَقَوْلُهُ - فَأَنْقَلِبُوا بِنِعْمَةٍ مِنَ اللَّهِ وَفَضْلٍ لَمْ يَمْسَسْهُمْ  
 سُوءٌ - وَقَوْلُهُ - أَمْ حَسِبْتُمْ أَنْ تَدْخُلُوا الْجَنَّةَ وَلَمَّا يَأْتِكُمْ مَثَلُ الَّذِينَ خَلَوْا مِنْ قَبْلِكُمْ - أَمَّا  
 الْمُثَبِّتُ] أَيْ أَمَّا جَوَازُ الْأَمْرَيْنِ فِي الْمَاضِي الْمُثَبِّتِ [فَلَدَلَاتُهُ عَلَى الْحُصُولِ] يَعْنِي حُصُولَ  
 صِفَةٍ غَيْرِ ثَابِتَةٍ [لِكَوْنِهِ فَعَلًا مُثَبَّتًا ، دُونَ الْمُقَارَنَةِ لِكَوْنِهِ مَاضِيًّا] فَلَا يُقَارَنُ الْحَالُ  
 [وَلِهَذَا] أَيْ وَلِعَدَمِ دَلَالَتِهِ عَلَى الْمُقَارَنَةِ [شَرَطَ أَنْ يَكُونَ مَعَ قَدْ ظَاهِرَةً] كَمَا فِي قَوْلِهِ تَعَالَى -  
 وَقَدْ بَلَغَنِيَ الْكِبَرُ [أَوْ مُقَدَّرَةً] كَمَا فِي قَوْلِهِ تَعَالَى - حَصَرَتْ صُدُورُهُمْ - لِأَنَّهُ قَدْ تَقَرَّبَ  
 الْمَاضِي مِنَ الْحَالِ ، وَالْأَشْكَالُ الْمَذْكُورُ وَارِدٌ هُنَا ، وَهُوَ أَنَّ الْحَالَ الَّتِي نَحْنُ بِصُدُودِهَا  
 غَيْرُ الْحَالِ الَّتِي تَقَابُلُ الْمَاضِي ، وَتَقَرُّبٌ - قَدْ - الْمَاضِي مِنْهَا ، فَتَجُوزُ الْمُقَارَنَةُ إِذَا كَانَ  
 الْحَالُ وَالْعَامِلُ مَاضِيَيْنِ ، وَلَفْظٌ - قَدْ - إِنَّمَا يَقْرُبُ الْمَاضِي مِنَ الْحَالِ الَّتِي هِيَ زَمَانُ



وَأَمَّا الْمُنْفَى فَلَدَلَاتُهُ عَلَى الْمُقَارَنَةِ دُونَ الْحُصُولِ ، أَمَّا الْأَوَّلُ فَلَنْ يَلْمَاً لِلْإِسْتِغْرَاقِ ،  
وَعِظْمُهَا لَا تَنْقُضُ مُتَقَدِّمَ مَعَ أَنَّ الْأَصْلَ اسْتِمْرَارُهُ ، فَتَحْصُلُ بِهِ الدَّلَالَةُ عَلَيْهَا عِنْدَ  
الْإِطْلَاقِ ، بِخِلَافِ الْمُثَبِّتِ ، فَإِنَّ وَضْعَ الْفِعْلِ عَلَى إِفَادَةِ التَّجَدُّدِ ، وَتَحْقِيقُهُ أَنَّ  
اسْتِمْرَارَ الْعَدَمِ لَا يَفْتَقِرُ إِلَى سَبَبٍ ، بِخِلَافِ اسْتِمْرَارِ الْوُجُودِ ،

التكلم ، وربما يبعده عن الحال التي نحن بصدددها ، كما في قولنا - جامى زيد في السنة  
الماضية وقد ركب فرسه - والاعتذار عن ذلك مذكور في الشرح (١) [ وأما المنفى ]  
أى أما جواز الأمرين فى الماضى المنفى [ فلدلالتيه على المقارنة دون الحصول ، أما  
الاول ] أى دلالاته على المقارنة [ فلان - لما - للاستغراق ] أى لامتداد النفي من حين  
الانتفاء إلى زمان التكلم [ وغيرها ] أى غير - لما - مثل - لم وما [ لانتفاء متقدم ]  
على زمان التكلم [ مع أن الأصل استمراره ] أى استمرار ذلك الانتفاء لما سيحىء  
حتى تظهر قرينة على الانقطاع ، كما في قولنا - لم يضرب زيد أمس لكنه ضرب اليوم  
[ فيحصل به ] أى باستمرار النفي ، أو بأن الأصل فيه الاستمرار [ الدلالة عليها ]  
أى على المقارنة [ عند الإطلاق ] وترك التقييد بما يدل على انقطاع ذلك الانتفاء  
[ بخلاف المثبت ، فإن وضع الفعل على إفادة التجدد ] من غير أن يكون الأصل  
استمراره ، فإذا قلت - ضرب - مثلاً كفى فى صدقه وقوع الضرب فى جزء من أجزاء  
الزمان الماضى ، وإذا قلت - ماضرب - أفاد استغراق النفي لجميع أجزاء الزمان الماضى ،  
لَكِنْ لَا قَطْعِيًّا (٢) بخلاف لما ، وذلك لأنهم قصدوا أن يكون الاثبات والنفي فى  
طَرَفَيْ تَقْيِيزٍ ، ولا يخفى أن الاثبات فى الجملة إنما ينافيه النفي دائماً [ وتحقيقه ] أى تحقيق  
هذا الكلام [ أن استمرار العدم لا يفتقر إلى سبب بخلاف استمرار الوجود ] يعنى

(١) ومحصله أنه أتى بقدر لدفع التناقض لفظاً ، وإن كان الحالان متنافيين فى الحقيقة .

(٢) أى ليس من أصل الوضع .

وَأَمَّا الثَّانِي فَلَمْ يَكُنْ مِنْفِيًّا .

وَأَنَّ كَانَتْ اِسْمِيَّةً فَاَلْمَشْهُورُ جَوَازُ تَرْكِهَا ، لِعَكْسِ مَا مَرَّ فِي الْمَاضِي الْمُنْتَبِتِ ، نَحْوُ -  
كَلْبَتِهِ فُوهُ إِلَى فِي - وَأَنَّ دُخُولَهَا أَوَّلِي ، لِعَدَمِ دَلَالَتِهَا عَلَى عَدَمِ الثَّبُوتِ مَعَ ظُهُورِ  
الِاسْتِثْنَاءِ فِيهَا ، فَحَسُنَ زِيَادَةُ رَابِطِ ، نَحْوُ - فَلَا تَجْعَلُوا لِلَّهِ أَنْدَادًا وَأَنْتُمْ تَعْلَمُونَ -  
وَقَالَ عَبْدُ الْقَاهِرِ : إِنْ كَانَ الْمُبْتَدَأُ

أَنْ يَبْقَا الْحَادِثُ وَهُوَ اسْتِمْرَارُ وَجُودِهِ يَحْتَاجُ إِلَى سَبَبٍ مُوْجُودٍ ، لِأَنَّهُ وَجُودٌ عَقِيبٌ  
وُجُودٌ ، وَلَا يَدُ لِلْوُجُودِ الْحَادِثِ مِنَ السَّبَبِ ، بِخِلَافِ اسْتِمْرَارِ الْعَدَمِ فَانْه عَدَمٌ ، فَلَا  
يَحْتَاجُ إِلَى وَجُودِ سَبَبٍ ، بَلْ يَكْفِيهِ بَحْرُودِ اسْتِثْنَاءِ سَبَبِ الْوُجُودِ ، وَالْأَصْلُ فِي الْحَوَادِثِ  
الْعَدَمُ حَتَّى تَوْجِدَ عَلَلَهَا ، فِي الْجُمْلَةِ لِمَا كَانَ الْأَصْلُ فِي الْمُنْفِيِ الْاسْتِمْرَارُ حَصَلَ مِنْ إِطْلَاقِهِ  
الدَّلَالَةُ عَلَى الْمَقَارَنَةِ [ وَأَمَّا الثَّانِي ] أَيْ عَدَمِ دَلَالَتِهِ عَلَى الْحَصُولِ [ فَلَمْ يَكُنْ مِنْفِيًّا ] .

هَذَا إِذَا كَانَتْ الْجُمْلَةُ فَعَلِيَّةً [ وَإِنْ كَانَتْ اِسْمِيَّةً فَاَلْمَشْهُورُ جَوَازُ تَرْكِهَا ] أَيْ الْوَائِ  
[ لِعَكْسِ مَا مَرَّ فِي الْمَاضِي الْمُنْتَبِتِ ] أَيْ لِدَلَالَةِ الْاِسْمِيَّةِ عَلَى الْمَقَارَنَةِ لِكُونِهَا مُسْتَمْرَةً ،  
لَا عَلَى حَصُولِ صِفَةٍ غَيْرِ ثَابِتَةٍ لِدَلَالَتِهَا عَلَى الدَّوَامِ وَالثَّبَاتِ [ نَحْوُ كَلْبَتِهِ فُوهُ إِلَى فِي ] بِمَعْنَى

مُشَافَهَا [ وَ ] أَيْضًا الْمَشْهُورُ [ أَنَّ دُخُولَهَا ] أَيْ الْوَائِ [ أَوَّلِي ] مِنْ تَرْكِهَا [ لِعَدَمِ دَلَالَتِهَا ]  
أَيْ الْجُمْلَةُ الْاِسْمِيَّةِ [ عَلَى عَدَمِ الثَّبُوتِ (١) ] مَعَ ظُهُورِ الْاِسْتِثْنَاءِ فِيهَا ، فَحَسُنَ زِيَادَةُ رَابِطِ  
نَحْوُ - فَلَا تَجْعَلُوا لِلَّهِ أَنْدَادًا وَأَنْتُمْ تَعْلَمُونَ [ أَيْ وَأَنْتُمْ مِنْ أَهْلِ الْعِلْمِ وَالْمَعْرِفَةِ ، أَوْ وَأَنْتُمْ  
تَعْلَمُونَ مَا بَيْنَهُمَا مِنَ التَّفَاوُتِ ] وَقَالَ عَبْدُ الْقَاهِرِ إِنْ كَانَ الْمُبْتَدَأُ [ فِي الْجُمْلَةِ الْاِسْمِيَّةِ

(١) مَعْنَى عَدَمِ دَلَالَتِهَا عَلَى عَدَمِ الثَّبُوتِ أَنَّهَا تَدُلُّ عَلَى الثَّبُوتِ ، لِأَنَّ فِي النَّفْيِ إِثْبَاتٌ ،  
وَلَا يَخْفَى أَنَّ هَذَا جُعِلَ فِيهَا سَبْقَ عِلَّةٍ لِحَوَازِ تَرْكِ الْوَائِ ، فَالْأَوَّلَى الْاِقْتِصَارُ عَلَى عِلَّةِ  
ظُهُورِ الْاِسْتِثْنَاءِ فِيهَا .

ضَمِيرَ ذِي الْحَالِ وَجَبَتْ ، نَحْوُ - جَاءَ زَيْدٌ وَهُوَ يُسْرِعُ ، أَوْ وَهُوَ مُسْرِعٌ -

الْحَالِيَّةُ [ ضمير ذي الحال وجبت ] أى الواو ، سواء كان خبره فعلا [ نحو - جاء زيد وهو يسرع أو ] اسما نحو - جاء زيد [ وهو مسرع ] وذلك لأن الجملة لا يترك فيها الواو حتى تدخل فى صلة العامل وتنضم إليه فى الإثبات ، وتقدر تقدير المفرد فى الأصل يستأنف لها الإثبات ، وهذا مما يمتنع فى نحو - جاء زيد وهو يسرع ، أو وهو مسرع - لأنك إذا أعدت ذكر زيد وجئت بضميره المنفصل المرفوع كان بمنزلة إعادة اسمه صريحا فى أنك لا تجد سبيلا إلى أن تدخل يسرع فى صلة المحيى ، وتضمه إليه فى الإثبات ، لأن إعادة ذكره لا تكون حتى تقصد استئناف الخبر عنه بأنه يسرع ، وإلا لكانت تركت المبتدأ بمضيعة وجعلته لغوا فى اليمين ، وجرى مجرى أن تقول - جاءنى زيد وعمرو يسرع أمامه - ثم تزعم أنك لم تستأنف ظلاما ، ولم تبدئ السرعة لإثباتا ، وعلى هذا فالأصل والقياس ألا تجىء الجملة الاسمية إلا مع الواو ، وما جاء بدونه فمبطل الشئ الخارج عن قياسه وأصله بضرب من التأويل ، ونوع من التشبيه (١) هذا كلامه فى دلائل الإعجاز ، وهو مشعرٌ بوجوب الواو فى نحو - جاء زيد وزيد يسرع ، أو مسرع ، وجاء زيد وعمرو يسرع أو مسرع أمامه - بالطريق الأولى (٢) ثم قال

- (١) يعنى التأويل بالمفرد والتشبيه بواو العطف ، والأول نحو - كلمته فوه إلى قى - أى مُشَافَهَا ، والثانى كقوله تعالى ( أَنَا هَا أَمْرُنَا بَيَّاتًا أَوْ هُمْ قَاتِلُونَ ) فقوله - هم قاتلون - حال ، وتركت فيها الواو لأنها تشبه واو العطف ، فيصح اجتماعها مع أو .  
(٢) وحينئذ فلا يتقيد ذلك عنده بكون المبتدأ فى الاسمية ضمير ذي الحال كما ذكره الخطيب .

وَأِنْ جُعِلَ نَحْوُ - عَلَى كَتِفِهِ سَيْفٌ - حَالًا كَثُرَ فِيهَا تَرْكُهَا ، نَحْوُ :  
 \* خَرَجْتُ مَعَ الْبَازِي عَلَى سَوَادُ \*  
 وَيَحْسُنُ التَّرْكُ تَارَةً لِدُخُولِ حَرْفٍ عَلَى الْمُبْتَدَأِ ، كَقَوْلِهِ :

الشيخ [ وَإِنْ جُعِلَ نَحْوُ - عَلَى كَتِفِهِ سَيْفٌ (١) حَالًا كَثُرَ فِيهَا ] أي في تلك الحال  
 [ تَرَكَهَا ] أي ترك الواو [ نَحْوُ ] قول بَشَّار :

إِذَا أَنْكَرْتَنِي بِلَدَةٍ أَوْ نَكَّرْتُمَهَا [ خَرَجْتُ مَعَ الْبَازِي عَلَى سَوَادُ ]

أي بَقِيَّةً من الليل ، يعني إذا لم يعرف قدرى أهل بلدة أو لم أعرفهم خرجت منهم  
 مصاحباً للبازي الذي هو أَبْكَرُ الطيور ، مشتملاً على شيء من ظلمة الليل ، غير منتظر  
 لاسفار الصبح ، فقوله - على سواد - حال ترك فيها الواو ، ثم قال الشيخ : الوجه  
 أن يكون الاسم في مثل هذا فاعلاً بالظرف لاعتماده على ذى الحال لا مبتدأ ، وينبغي  
 أن يُقَدَّرَ هنا خصوصاً أن الظرف في تقدير اسم الفاعل دون الفعل ، اللهم إلا أن  
 يقدر فعل ماضٍ (٢) هذا كلامه وفيه بحث (٣) والظاهر أن مثل - على كتفه سيف -  
 يحتمل أن يكون في تقدير المفرد ، وأن يكون جملة اسمية قدم خبرها ، وأن يكون فعلية  
 مقدرة بالماضي أو المضارع ، فعل تقديرين يمتنع الواو وعلى تقديرين لا تجب الواو ،  
 فن أجل هذا كثر تركها ، وقال الشيخ أيضاً [ ويحسن الترك ] أي ترك الواو في الجملة  
 الاسمية [ تارة لدخول حرف على المبتدأ ] يحصل بذلك الحرف نوع من الارتباط  
 [ كقوله :

- (١) من كل جملة اسمية تقدم خبرها وهو ظرف أو جار ومجرور .
- (٢) لأن تركها أكثر فيه أيضاً ، ولا يقدر مضارعاً ، لأنه يجب تركها فيه .
- (٣) لأن تجوز تقدير المضارع لا يمنع وجود الواو ، لأنه عند وجودها يقدر بالماضي وعند انتفاءها يقدر بالمضارع .

فَقُلْتُ عَسَى أَنْ تَبْصُرَنِي كَأَنَّمَا بَنَى حَوَالِيَ الْأَسْوَدِ الْحَوَارِدِ  
وَأُخْرَى لَوْ قُوعِ الْجُمْلَةِ الْأَسْمِيَّةِ بِعَقَبِ مُفْرَدٍ ، كَقَوْلِهِ :  
وَاللَّهُ يُبْقِيكَ لَنَا سَالِمًا بُرْدَاكَ تَبْجِيلًا وَتَعْظِيمًا

فَقُلْتُ عَسَى أَنْ تَبْصُرَنِي كَأَنَّمَا بَنَى حَوَالِيَ الْأَسْوَدِ الْحَوَارِدِ (١)  
من حَرَدَ إِذَا غَضِبَ ، فَقَوْلُهُ - بَنَى الْأَسْوَدَ - جُمْلَةُ أَسْمِيَّةٍ وَقَعَتْ حَالًا مِنْ مَفْعُولٍ  
تَبْصُرَنِي ، وَلَوْلَا دُخُولُ كَأَنَّمَا عَلَيْهَا لَمْ يَحْسُنِ الْكَلَامُ إِلَّا بِالْوَاوِ ، وَقَوْلُهُ - حَوَالِيَ -  
أَيُّ فِي أَكْنَافِي وَجَوَانِبِي حَالٌ مِنْ - بَنَى - لَمَّا فِي حَرْفِ التَّشْبِيهِ (٢) مِنْ مَعْنَى الْفِعْلِ  
[ وَ ] يَحْسُنُ التَّرْكُ تَارَةً [ أُخْرَى لَوْ قُوعِ الْجُمْلَةِ الْأَسْمِيَّةِ ] الْوَاقِعَةُ حَالًا [ بِعَقَبِ مُفْرَدٍ ]  
حَالٍ [ كَقَوْلِهِ :

وَاللَّهُ يُبْقِيكَ لَنَا سَالِمًا بُرْدَاكَ تَبْجِيلًا وَتَعْظِيمًا (٣)  
فَقَوْلُهُ - بُرْدَاكَ تَبْجِيلًا - حَالٌ ، وَلَوْ لَمْ يَتَقَدَّمْهَا قَوْلُهُ - سَالِمًا - لَمْ يَحْسُنْ فِيهَا تَرْكُ الْوَاوِ

(١) هُوَ لِلْفَرَزْدَقِ يَرِدُ عَلَى امْرَأَتِهِ فِي قَوْلِهِ قَبْلَ الْبَيْتِ :  
وَقَالَتْ أَرَاهُ وَاحِدًا لَا أَخَالَهُ يُؤْمَلُهُ يَوْمًا وَلَا هُوَ وَالِدُ  
(٢) وَهُوَ كَأَنَّمَا لَا نَهْ فِي مَعْنَى أَشْبَهَ (٣) هُوَ ابْنُ الرُّومِيِّ مِنْ شُعْرَاءِ الدَّوْلَةِ الْعَبَّاسِيَّةِ :  
تَطْبِيقَاتٌ عَامَّةٌ عَلَى الْوَصْلِ وَالْفَصْلِ وَالْجُمْلَةِ الْحَالِيَةِ :

(١) أَخْطُ مَعَ الدَّهْرِ إِذَا مَا خَطَاً وَاجِرٍ مَعَ الدَّهْرِ كَمَا يَجْرِي  
(٢) قُمْ لِلْمُعَلِّمِ وَفِيهِ التَّبْجِيلُ كَادَ الْمُعَلِّمُ أَنْ يَكُونَ رَسُولًا  
(٣) فَاشْرَبْ هَنِيئًا عَلَيْكَ النَّاجُ مُرْتَفَقًا فِي رَأْسِ عُثْمَانَ دَارُكَ مِنْكَ مَحَلًّا  
وَصَلَ فِي الْأَوَّلِ بَيْنَ الْجُمْلَتَيْنِ لَانْفَاقَهُمَا فِي الْإِنْشَاءِ مَعَ وَجُودِ الْجَامِعِ وَعَدَمِ الْمَانِعِ ،

## الايجاز والاطناب والمساواة

السكاكي : أما الايجاز والاطناب فلكونهما نسبين لا يتيسر الكلام فيهما إلا بترك التحقيق والتعيين

### الايجاز والاطناب والمساواة

قال [ السكاكي : أما الايجاز والاطناب فلكونهما نسبين ] أى من الأمور النسبية التى يكون تعقلها بالقياس إلى تعقل شئ آخر ، فإن المؤجر إنما يكون موجزا بالنسبة إلى كلام أزيد منه ، وكذا المطنب إنما يكون مطنبا بالنسبة إلى ما هو أنقص منه (١) [ لا يتيسر الكلام فيهما إلا بترك التحقيق والتعيين ] ، أى لا يمكن التنصيص على أن هذا المقدار من الكلام إيجاز وذاك اطناب ، إذ رب كلام موجز وفصل فى الثانى لاختلافهما خبرا وإنشاء ، وترك واو الحال فى الثالث لأن الحال جملة اسمية تقدم فيها الجار والمجرور ، فيجوز فيها ترك الواو .

أمثلة أخرى :

(١) والغدر بالعهد قبيح جدا شر الورى من ليس يرعى عهدا

(٢) لعمرك ما أرقته لغير مصر ومالى دونها أمل يرام

ذكرت جلالها أيام كانت تصول بها الفراعنة العظام

فألقى مضجعى ما بات فيها وباتت فيه مصر فهل الأم

(١) وكذلك المساواة نسبية أيضا ، وإنما لم يتعرض لبيان هذا فيها لأنه لا فضل فى كلام الأوساط ، ولا تفاوت فيه .

وَالْبِنَاءُ عَلَى أَمْرٍ عُرْفِيٍّ ، وَهُوَ مُتَعَارَفُ الْأَوْسَاطِ ، أَيْ كَلَامُهُمْ فِي مَجْرَى عُرْفِهِمْ فِي تَأْدِيَةِ الْمَعْنَى ، وَهُوَ لَا يُحْمَدُ فِي بَابِ الْبَلَاغَةِ وَلَا يَذَمُّ ، فَلَا يُجَازُ أَدَاءُ الْمَقْصُودِ بِأَقْلٍ مِنْ عِبَارَةِ الْمُتَعَارَفِ ، وَالْأَطْنَابُ أَدَاؤُهُ بِأَكْثَرِ مِنْهَا - ثُمَّ قَالَ : الْإِخْتِصَارُ لِكَوْنِهِ نِسْبِيًّا يَرْجِعُ فِيهِ تَارَةً إِلَى مَاسْبِقٍ ، وَأُخْرَى إِلَى كَوْنِ الْمَقَامِ خَلِيقًا بِأَبْسَطٍ بِمَا ذُكِرَ -

يكون مُطَنَّبًا بالنسبة إلى كلام آخر وبالعكس [ والبناء على أمر عرفي ] أى وإلا بالبناء على أمر يعرفه أهل العرف [ وهو متعارف الأوساط ] الذين ليسوا في مرتبة البلاغة ولا في غاية الفهامة [ أى كلامهم في مجرى عرفهم في تأدية المعنى ] عند المعاملات والمحاورات [ وهو ] أى هذا الكلام [ لا يحمد ] من الأوساط [ في باب البلاغة ] لعدم رعاية مُقْتَضِيَّاتِ الْأَحْوَالِ [ ولا يذم ] أيضا منهم ، لأن غرضهم تأدية أصل المعنى بدلالة وَضْعِيَّةٍ وَالْفَازِ كَيْفَ كَانَتْ وَجُرْدَ تَأْلِيفٍ يَخْرِجُهَا عَنْ حَكْمِ النَّعِقِ [ فلا يجاز أداء المقصود بأقل من عبارة المتعارف ، والاطناب أدائه بأكثر منها ، ثم قال ] أى السكاكى [ الاختصار لكونه نسبيا يرجع فيه تارة إلى ما سبق ] أى إلى كون عبارة المتعارف أكثر منه [ و ] يرجع تارة [ أخرى إلى كون المقام خليقا بأبسط مما ذكر ] أى من الكلام الذى ذكره المتكلم ، وتوهم بعضهم أن المراد بما ذُكِرَ مُتَعَارَفُ الْأَوْسَاطِ ، وهو غلط لا يخفى على من له قلب أو ألقى السمع وهو شهيد (١) يعنى كما أن الكلام يوصف بالايجاز لكونه اقل من المتعارف كذلك يوصف به لكونه أقل مما يقتضيه المقام بحسب الظاهر (٢) وإنما قلنا بحسب الظاهر لأنه لو كان أقل مما (١) لأن الايجاز على هذا لا يشمل الاقل من مقتضى المقام إذا كان مساويا للتعارف أو أقل منه (٢) أما فى الباطن فان المقام يقتضى الاقتصار على المذكور ليتفرغ لطلب المقصود ، كما فى هذه الآية ونحوها .

وَفِيهِ نَظَرٌ ، لِأَنَّ كَوْنَ الشَّيْءِ نَسْبِيًّا لَا يَقْتَضِي تَعَسُرَ تَحْقِيقِ مَعْنَاهُ ، ثُمَّ الْبِنَاءُ عَلَى  
الْمُتَعَارِفِ وَالْبَسْطِ الْمَوْصُوفِ رَدٌّ إِلَى الْجَهَالَةِ ،

يقتضيه المقام ظاهراً وتحقيقاً لم يكن في شيء من البلاغة ، مثاله قوله تعالى ( رَبِّ إني  
وَهَنَ الْعَظْمُ مِنِّي ) الآية فإنه إطناب بالنسبة إلى المتعارف ، أعنى قولنا - يارب شخت -  
وإيجاز بالنسبة إلى مقتضى المقام ظاهراً ، لأنه مقام بيان انقراض الشباب والمسام  
المُشَيَّب ، فينبغي أن يبسط فيه الكلام غاية البسط ، فللايجاز معنيان بينهما عموم من  
وجه (١) [ وفيه نظر ، لأن كون الشيء نسبياً لا يقتضى تعسر تحقيق معناه ] إذ كثيراً  
ما تحقق معاني الأمور النسبية وتعرف بتعريفات تليق بها ، كالأبوة والأخوة وغيرهما ،  
والجواب أنه لم يرد تعسر بيان معناهما ، لأن ما ذكره بيان لمعناهما ، بل أراد تعسر  
التحقيق والتعيين في أن هذا القدر إيجاز وذاك إطناب [ ثم البناء على المتعارف والبسط  
الموصوف ] بأن يقال : الإيجاز هو الادماء بأقل من المتعارف أو مما يليق بالمقام من  
كلام أبسط من الكلام المذكور [ رد إلى الجهالة ] إذ لا تعرف كمية متعارف الا وساطة  
وكيفية لا اختلاف طبقاتهم ، ولا يعرف أن كل مقام أى مقدار يقتضى من البسط حتى  
يقاس عليه ويرجع إليه ، والجواب أن الالفاظ قوالب المعاني ، والالوساط الذين  
لا يقدرون في تأدية المعاني على اختلاف العبارات والتصرف في لطائف الاعتبارات  
لهم حد (٢) من الكلام يجري فيما بينهم في المحاورات والمعاملات معلوم للبلغاء وغيرهم ،  
فالبناء على المتعارف واضح بالنسبة إليهما جميعاً ، وأما البناء على البسط الموصوف

- (١) فيجتمعان في نحو - رب شخت - وينفرد الأول في نحو قول الصياد - غزال -  
عند خوف فوات الفرصة ، وينفرد الثانى في نحو - يارب شخت .  
(٢) وهو لا يتعدى الدلالة الوضعية .



وَالْأَقْرَبُ أَنْ يُقَالَ الْمَقْبُولُ مِنْ طُرُقِ التَّعْبِيرِ عَنِ الْمُرَادِ تَأْدِيَةُ أَصْلِهِ بِلَفْظٍ مُسَاوٍ لَهُ ،  
أَوْ نَاقِصٍ عَنْهُ وَافٍ ، أَوْ زَائِدٍ عَلَيْهِ لِفَائِدَةٍ ، وَاحْتِرَازَ بَوَافٍ عَنِ الْإِخْلَالِ ، كَقَوْلِهِ :  
وَالْعَيْشُ خَيْرٌ فِي ظِلَالِ النَّوْكِ مِمَّنْ عَاشَ كَذِبًا  
أَيُّ النَّاعِمِ ، وَفِي ظِلَالِ الْعَقْلِ ، وَبِفَائِدَةٍ عَنِ التَّطْوِيلِ ، نَحْوُ :  
\* وَالْفَى قَوْلَهَا كَذِبًا وَمِينَا \*

فانما هو معلوم للبلغاء العارفين بمقتضيات الاحوال بقدر ما يمكن لهم ، فلا يجمل  
عندهم ما يقتضيه كل مقام من مقدار البسط [ والاقرب ] الى الصواب [ أن يقال :  
المقبول من طرق التعبير عن المراد تأدية أصله بلفظ مساوٍ له ] أي لا أصل المراد [ أو ]  
بلفظ [ ناقص عنه وافي ، أو بلفظ زائد عليه لفائدة ] فالمساواة أن يكون اللفظ بمقدار  
أصل المراد ، والايجاز أن يكون ناقصا عنه وافيا به ، والاطناب أن يكون زائدا عليه  
لفائدة [ واحتراز بواف عن الإخلال ] وهو أن يكون اللفظ ناقصا عن أصل المراد  
غير وافي به [ كقوله : والعيش خير في ظلال النوك ] أي الحق والجاهلية [ ممن عاش  
كذبا (١) ] أي خير ممن عاش مكذوبا متعوبا [ أي الناعم وفي ظلال العقل ] يعني أن  
أصل المراد أن العيش الناعم في ظلال النوك خير من العيش الشاق في ظلال العقل ،  
ولفظه غير وافي بذلك ، فيكون محلا فلا يكون مقبولا [ و ] احتراز [ بفائدة عن  
التطويل ] وهو أن يزيد اللفظ على الأصل المراد لا لفائدة ولا يكون اللفظ الزائد  
متعينا [ نحو قوله ] وَقَدَدَتِ الْأَدِيمَ لِأَهْشِيهِ \* [ وأني ] أي وجد [ قولها كذبا ومينا (٢) ]

(١) البيت للحارث بن حلزة الشكري من شعراء الجاهلية ، وقد قيل إنه لا إخلال  
فيه ، لأنه اعتمد على ما هو مشهور من أن عيش الجاهل ناعم ، وعيش الكلد لا يكون  
إلا للعاقل (٢) البيت لعدي بن زيد العبادي من شعراء الجاهلية ، والاديم الجلد ،

وَعَنِ الْحَشْوِ الْمُفْسِدِ كَالْنَدَى فِي قَوْلِهِ :  
وَلَا فَضْلَ فِيهَا لِلشَّجَاعَةِ وَالنَّدَى وَصَبَرَ الْفَقِي لَوْلَا لِقَاءُ شُعُوبِ  
وَعَنِ الْمُفْسِدِ ، كَقَوْلِهِ :

والكذب والمين واحد ، قوله قد ددت أى قطعت ، والراهِشَانِ العِرْقَانِ فى باطن الذراعين ،  
والضمير فى راهشيه وفى النى لجذيمة الأبرش ، وفى قد ددت وفى قولها للزبَاءِ ، والبيت  
فى قصة قتل الزبَاءِ لجذيمة وهى معروفة [ و ] احترز أيضا بفائدة [ عن الحشو ] وهو  
زيادة معينة لا لفائدة [ المفسد ] للمعنى [ كالدنى فى قوله : ولا فضل فيها ] أى فى الدنيا  
[ للشجاعة والندى ] وصبر الفقى لولا لقاء شعوب (١) [ هى عِلْمٌ لِلْمَنِيَّةِ (٢) ] صرفها  
للضرورة ، وعدم الفضيلة على تقدير عدم الموت إنما يظهر فى الشجاعة والصبر ، لتيقن  
الشجاع بعدم الهلاك وتيقن الصابر بزوال المكروه ، بخلاف الباذل ماله إذا تيقن  
بالخلود وعرف احتياجه إلى المال دائماً ، فإن بذله حينئذ أفضل مما إذا تيقن بالموت  
وتخلف المال ، وغاية اعتذاره ما ذكره الامام ابن حنبل ، وهو أن فى الخلود وتثقل  
الاحوال فيه من عُسْرٍ إلى يُسْرٍ ومن شدة إلى رخاء ما يسكن النفوس ويسهل البؤس ،  
فلا يظهر لبذل المال كثير فضل [ و ] عن الحشو [ غير المفسد ] للمعنى [ كقوله :

وفى رواية أخرى ( كَذِبًا مُبِينًا ) فلا يكون فيه تطويل .

(١) البيت للمتنبى ، وإنما كان الندى فيه حشوا لأنه زائد على أصل المراد من  
كلامه ، وهو تهوين أمر المنية بما تظهره من فضل المكارم التى يكمل بها الانسان ، أما  
كونه مفسدا فقد بينه الشارح (٢) هو من قبيل علم الجنس ، فهو ممنوع من الصرف للعلية  
والثبات ، وقد صرف هنا بجره بالكسرة ، والمراد بالضرورة ضرورة موافقة القوافى .

وَأَعْلَمُ عِلْمَ الْيَوْمِ وَالْأَمْسِ قَبْلَهُ \*  
 الْمَسَاوَاةُ نَحْوُ - وَلَا يَحِقُّ الْمَكْرُ السَّيِّئُ إِلَّا بِأَهْلِهِ - وَقَوْلُهُ :  
 فَإِنَّكَ كَاللَّيْلِ الَّذِي هُوَ مُدْرِكِي وَإِنْ خَلَتْ أَنْ الْمُنْتَأَيِ عَنْكَ وَاسِعٌ

وأعلم علم اليوم والامس قبله [ ولكنني عن علم ما في غد عجمي (١) ]  
 فلفظ - قبله - حشو غير مفسد ، وهذا بخلاف ما يقال أبصرته بعيني وسمعتته بأذني  
 وكتبته بيدي في مقام يقتقر إلى التأكيد (٢) .

### [ المساواة ]

قدمها لأنها الأصل المقيس عليه [ نحو - ولا يحق المكر السيئ إلا بأهله - وقوله :  
 فإنك كالليل الذي هو مدركي وإن خلت أن المنتأي عنك واسع (٣) ]  
 أي موضع البعد عنك ذو سعة ، شبهه في حال سخطه وهوله بالليل ، قيل في الآية :  
 حذف المستثنى منه وفي البيت حذف جواب الشرط ، فيكون كل منهما إيجازاً لمساواة ،  
 وفيه نظر ، لأن اعتبار هذا الحذف رعاية لامر لفظي (٤) لا يقتقر إليه في تأدية .

(١) هو لزهير بن أبي سُلَيْمٍ من شعراء الجاهلية ، وقد قيل إنه لاحشوفيه ، لأن آل  
 [ في الامس للاستغراق ، والاثنيان بالظرف بعده للتخصيص عليه ، كما في قوله تعالى  
 (وَلَا طَائِرٌ يَطِيرُ بِجَنَاحَيْهِ ) (٢) فهو يدفع احتمال أن يكون الابصار بالقلب ، وأن  
 يكون سمعته بمعنى علمته ، وأن يكون كتبته بمعنى أمرت بكتابتها .

(٣) هو للنابعة الذبياني من قصيدة له في الاعتذار إلى النعمان بن المنذر .

(٤) المراد بالامر اللفظي ما لا يتوقف إفادة المعنى عليه في الاستعمال ، وإنما يدعو  
 إليه مراعاة قواعد النحو .

وَالْإِيجَازُ ضَرْبَانِ : إِيْجَازُ الْقَصْرِ ، وَهُوَ مَا لَيْسَ بِحَذْفٍ ، نَحْوُ - وَلَكُمْ فِي الْقِصَاصِ حَيَاةٌ - فَإِنَّ مَعْنَاهُ كَثِيرٌ وَلَفْظُهُ يَسِيرٌ وَلَا حَذْفَ فِيهِ ،

أصل المراد ، حتى لو صُرحَ به لكان إطناً بل تطويلاً (١) وبالجملة لا نسلم أن لفظ الآية والبيت ناقص عن أصل المراد .

### [والإيجاز]

[ضربان : إيجاز القصر وهو ما ليس بحذف ، نحو - قوله تعالى - ولكم في القصاص حياة - فإن معناه كثير ولفظه يسير ] وذلك لأن معناه أن الإنسان إذا علم أنه متى قُتل قُتل كان ذلك داعياً له إلى ألا يقدم على القتل ، فارتفع بالقتل الذي هو القصاص كثير من قتل الناس بعضهم لبعض ، وكان بارتفاع القتل حياة لهم [ ولا حذف فيه ] أى ليس فيه حذف شيء مما يؤدي به أصل المراد ، واعتبار الفعل الذي يتعلق به الظرف (١) يريد بالتطويل هنا معناه اللغوي ، أى الزائد لا لفائدة ، وإلا فهذا حشو لا تطويل بالمعنى السابق .

هذا والمساواة لا تحمد ولا تذم ، لأنها لا تحتاج إلى اعتبار نسكته ، بل يكفي فيها عدم المقتضى للعدول عنها ، فإذا اقتضى المقام تأدية أصل المعنى كانت محمودة ، ومن هذا ما وقع منها في القرآن والحديث وغيرهما من كلام الفصحاء .

### تطبيقات على المساواة :

(١) قوله تعالى - (كُلُّ أَمْرٍ بِمَا كَسَبَ رَهِينٌ) .

(٢) لا تَرْفُتَنَّ عَنْ سَاهِرٍ فِي لَيْلَةٍ مُذْ غَابَ وَجْهَكَ لَمْ يَقْزُ بِصَبَاحٍ

(٣) يقول أناس لا يَضِيرُكَ قَدْ دَهَا بِلَى كُلُّ مَا شَفَّ النَّفُوسَ يَضِيرُ

وَفَضْلُهُ عَلَى مَا كَانَ عَنْدهُمْ أَوْ جَزَ كَلَامٍ فِي هَذَا الْمَعْنَى وَهُوَ - الْقَتْلُ أَنْفَى لِلْقَتْلِ - بِقَلَّةِ حُرُوفٍ مَا يُنَاطِرُهُ مِنْهُ ، وَالنَّصُّ عَلَى الْمَطْلُوبِ ، وَمَا يُفِيدُهُ تَنْكِيرُ حَيَاةٍ مِنَ التَّعْظِيمِ ، لِمَنْعِهِ عَمَّا كَانُوا عَلَيْهِ مِنْ قَتْلِ جَمَاعَةٍ بِوَاحِدٍ ، أَوْ النُّوعِيَّةِ الْحَاصِلَةِ لِلْمَقْتُولِ وَالْقَاتِلِ بِالْأَرْتِدَاعِ ، وَاطَّرَادِهِ ،

رِغَايَةً لِأَمْرِ لَفْظِي ، حَتَّى لَوْ ذَكَرَ لِمَكَانِ تَطْوِيلَا [ وَفَضْلُهُ ] أَيْ رَجَحَانِ قَوْلِهِ - وَلَكُمْ فِي الْقِصَاصِ حَيَاةٌ [ عَلَى مَا كَانَ عَنْدهُمْ أَوْ جَزَ كَلَامٍ فِي هَذَا الْمَعْنَى وَهُوَ ] قَوْلُهُمْ [ الْقَتْلُ أَنْفَى لِلْقَتْلِ - بِقَلَّةِ حُرُوفٍ مَا يُنَاطِرُهُ ] أَيْ اللَّفْظُ الَّذِي يُنَاطِرُ قَوْلَهُمْ - الْقَتْلُ أَنْفَى لِلْقَتْلِ [ مِنْهُ ] أَيْ مِنْ قَوْلِهِ تَعَالَى - وَلَكُمْ فِي الْقِصَاصِ حَيَاةٌ - وَمَا يُنَاطِرُهُ مِنْهُ هُوَ قَوْلُهُ - فِي الْقِصَاصِ حَيَاةٌ - لِأَنَّ قَوْلَهُ - وَلَكُمْ - زَائِدٌ عَلَى مَعْنَى قَوْلَهُمْ - الْقَتْلُ أَنْفَى لِلْقَتْلِ - فِي الْقِصَاصِ حَيَاةٌ - مَعَ التَّنْوِينِ أَحَدَ عَشَرَ ، وَحُرُوفٍ - الْقَتْلُ أَنْفَى لِلْقَتْلِ - أَرْبَعَةَ عَشَرَ ، أَعْنَى الْحُرُوفِ الْمَلْفُوظَةِ ، إِذْ بِالْعِبَارَةِ يَتَعَلَّقُ الْإِيجَازُ لَا بِالكِتَابَةِ [ وَالنَّصُّ ] أَيْ وَبِالنَّصِّ [ عَلَى الْمَطْلُوبِ ] يَعْنِي الْحَيَاةَ (١) [ وَمَا يُفِيدُهُ تَنْكِيرُ حَيَاةٍ مِنَ التَّعْظِيمِ لِمَنْعِهِ ] أَيْ مَنْعِ الْقِصَاصِ [ بِأَنَّهُمْ ] عَمَّا كَانُوا عَلَيْهِ مِنْ قَتْلِ جَمَاعَةٍ بِوَاحِدٍ [ فَحَصَلَ لَهُمْ فِي هَذَا الْجِنْسِ مِنَ الْحُكْمِ أَعْنَى الْقِصَاصِ حَيَاةٌ عَظِيمَةٌ ] أَوْ [ مِنْ ] النُّوعِيَّةِ أَيْ [ وَلَكُمْ فِي الْقِصَاصِ نَوْعٌ مِنَ الْحَيَاةِ ، وَهِيَ الْحَيَاةُ ] الْحَاصِلَةُ لِلْمَقْتُولِ [ أَيْ الَّذِي يُقْصَدُ قَتْلُهُ ] وَالْقَاتِلِ [ أَيْ الَّذِي يُقْصَدُ الْقَتْلُ ] بِالْأَرْتِدَاعِ [ عَنْ الْقَتْلِ لِمَكَانِ الْعِلْمِ بِالِاقْتِصَاصِ ] وَاطَّرَادِهِ [ أَيْ وَهِيَ كَوْنُ قَوْلِهِ - وَلَكُمْ فِي الْقِصَاصِ حَيَاةٌ - مُطَرِّدًا ، إِذْ الْإِقْتِصَاصُ مُطْلَقًا سَبَبٌ لِلْحَيَاةِ ، بِخِلَافِ الْقَتْلِ ، فَانَّهُ قَدْ يَكُونُ أَنْفَى لِلْقَتْلِ كَالَّذِي عَلَى وَجْهِ الْقِصَاصِ ، وَقَدْ يَكُونُ أَدْعَى لَهُ كَالْقَتْلِ ]

(١) أَمَّا قَوْلُهُمْ فَالنَّصُّ فِيهِ عَلَى انْتِفَاءِ الْقَتْلِ ، وَهُوَ لَيْسَ مَطْلُوبًا لِدَانِهِ ، وَإِنَّمَا يُطَالَبُ لِمَا يَتَرْتَبُ عَلَيْهِ مِنَ الْحَيَاةِ .

وَحُلُوهُ عَنِ التَّكْرَارِ ، وَاسْتِغْنَائِهِ عَنْ تَقْدِيرِ مُحذُوفٍ ، وَالْمُطَابَقَةِ .  
وَلَا يُجَازُ الحَذْفُ ، وَالْمُحذُوفُ إِمَّا جُزْءُ جُمْلَةٍ مضافٌ ، نَحْوُ - وَأَسْأَلَ الْقَرْيَةَ -  
أَوْ مَوْصُوفٌ ، نَحْوُ :

أَنَا ابْنُ جَلَا وَطَلَّاعِ الثَّنَائَا \*

أَيُّ رَجُلٍ جَلَا ،

ظلمنا [ واخلوه عن التكرار ] بخلاف قولهم ، فإنه يشتمل على تكرار القتل ، ولا يخفى  
أن الخالي عن التكرار أفضل من المشتمل عليه ، وإن لم يكن مُخْلَاً بالفصاحة [ واستغنائه  
عن تقدير محذوف ] بخلاف قولهم ، فإن تقديره - القتل أنفى للقتل من تركه (١)  
[ والمطابقة ] أى وباشتماله على صنعة المطابقة ، وهى الجمع بين معنيين متقابلين فى الجملة  
كالقصاص والحياة .

[ وإيجاز الحذف ] عَطَفَ عَلَى قَوْلِهِ - إِيْجَازُ الْقَصْرِ [ والمحذوف إِمَّا جُزْءُ جُمْلَةٍ ] عمدة  
كان أو فضلة [ مضاف ] بَدَلٌ مِنْ - جُزْءُ جُمْلَةٍ [ نحو - وأسأل القرية ] أى أهل القرية  
[ أو موصوف ، نحو :

أَنَا ابْنُ جَلَا وَطَلَّاعِ الثَّنَائَا ] متى أضع العمامة تعرفونى (٢)

الثَّنِيَّةُ الْعَقْبَةُ ، وَفُلَانٌ طَلَّاعُ الثَّنَائَا أى رَكَّابٌ لَصْعَابِ الْأُمُورِ ، وَقَوْلُهُ - جَلَا -  
جُمْلَةٌ وَقَعَتْ صِفَةٌ لِمُحذُوفٍ [ أى ] أَنَا ابْنُ [ رَجُلٍ جَلَا ] أى أَنَا كَشَفَ أَمْرَهُ أَوْ كَشَفَ

(١) الأولى من كل زاجر ، لَأَنَّ أَفْعَلَ التَّفْضِيلَ يَقْتَضِي اشْتِرَاكَ الْمَفْضُولِ وَالْمُفَضَّلِ  
عَلَيْهِ فِي أَصْلِ الْمَعْنَى ، وَلَا شَكَّ أَنَّ تَفْضِيلَ الْقَتْلِ عَلَى غَيْرِهِ لَا يَفْهَمُ بَدُونِهِ ، فَالتَّقْدِيرُ هُنَا  
لَيْسَ رِعَايَةً لِأَمْرِ لَفْظِي (٢) هُوَ لِسُحَيْمِ بْنِ وَقِيلِ الرِّيَّاحِيِّ مِنْ شُعْرَاءِ الْجَاهِلِيَّةِ ، وَقِيلَ  
لِغَيْرِهِ ، وَالْمُرَادُ بِالْعِمَامَةِ عِمَامَةُ الْحَرْبِ وَهِيَ الْبَيْضَةُ .

أَوْ صَفَّةٌ ، نَحْوُ - وَكَانَ وَرَأَاهُمْ مَلِكٌ يَأْخُذُ كُلَّ سَفِينَةٍ غَصْبًا - أَيْ صَحِيحَةً ، أَوْ  
نَحْوَهَا بِدَلِيلٍ مَا قَبْلَهُ ، أَوْ شَرْطٍ كَمَا مَرَّ ، أَوْ جَوَابٍ شَرْطٍ لِمَا مُجَرَّدِ الْاِخْتِنَارِ ،  
نَحْوُ - وَإِذَا قِيلَ لَهُمُ اتَّقُوا مَا بَيْنَ أَيْدِيكُمْ وَمَا خَلْفَكُمْ لَعَلَّكُمْ تُرْحَمُونَ - أَيْ أَعْرَضُوا  
بِدَلِيلٍ مَا بَعْدَهُ ، أَوْ لِلدَّلَالَةِ عَلَى أَنَّهُ شَيْءٌ لَا يُحِيطُ بِهِ الْوَصْفُ ، أَوْ لِتَذْهَبَ نَفْسُ  
السَّامِعِ كُلَّ مَذْهَبٍ مُمَكِّنٍ ، مِثْلَهُمَا - وَلَوْ تَرَى إِذْ وَقَفُوا عَلَى النَّارِ - أَوْ غَيْرِ ذَلِكَ ،

الأمور (١) وقيل - جلا - هنا علمٌ ، وحذف التنوين باعتبار أنه منقول عن الجملة ،  
أعني الفعل مع الضمير لاعتن الفعل وحده (٢) [ أَوْ صَفَّةٌ نَحْوُ - وَكَانَ وَرَأَاهُمْ مَلِكٌ  
يَأْخُذُ كُلَّ سَفِينَةٍ غَصْبًا أَيْ ] كل سفينة غصباً أي [ صحيحة أو نحوها ] كسليمة أو غير معينة  
[ بدليل ما قبله ] وهو قوله ( فَأَرَدْتُ أَنْ أَعِيبَهَا ) لدلالته على أن الملك كان لا يأخذ  
المعينة [ أَوْ شَرْطٍ كَمَا مَرَّ ] في آخر باب الانشاء (٣) [ أَوْ جَوَابٍ شَرْطٍ ] وحذفه  
يكون [ إما لمجرد الاختصار نحو - وَإِذَا قِيلَ لَهُمُ اتَّقُوا مَا بَيْنَ أَيْدِيكُمْ وَمَا خَلْفَكُمْ لَعَلَّكُمْ  
تُرْحَمُونَ - ] فهذا شرط حذف جوابه [ أَيْ أَعْرَضُوا بِدَلِيلٍ مَا بَعْدَهُ ] وهو قوله تعالى  
( وَمَا تَأْتِيهِمْ مِنْ آيَةٍ مِنْ آيَاتِ رَبِّهِمْ إِلَّا كَانُوا عَنْهَا مُعْرِضِينَ ) [ أَوْ لِلدَّلَالَةِ عَلَى أَنَّهُ ] أَيْ  
جواب الشرط [ شَيْءٌ لَا يُحِيطُ بِهِ الْوَصْفُ أَوْ لِتَذْهَبَ نَفْسُ السَّامِعِ كُلَّ مَذْهَبٍ مُمَكِّنٍ ،  
مِثْلَهُمَا - وَلَوْ تَرَى إِذْ وَقَفُوا عَلَى النَّارِ ] فحذف جواب الشرط للدلالة على أنه لا يحيط  
به الوصف ، أَوْ لِتَذْهَبَ نَفْسُ السَّامِعِ كُلَّ مَذْهَبٍ مُمَكِّنٍ [ أَوْ غَيْرِ ذَلِكَ ] المذكور ، كالمسند

(١) وهو على الأول لازم ، وعلى الثاني متعدد (٢) لأنه لو كان منقولاً عن الفعل  
وحده لم يمنع من التنوين ، لأنه ليس على وزن خاص بالفعل ، وعلى القول بأن - جلا -  
علم لا يكون في البيت إيجازاً بالحذف (٣) أي من تقدير الشرط في جواب التمني  
والاستفهام والأمر والنهي ، كقولك - ليت لي مالا أنفق - أي إن أرزقه أنفقه وهكذا :

نَحْوُ - لَا يَسْتَوِي مِنْكُمْ مَنْ أَنْفَقَ مِنْ قَبْلِ الْفَتْحِ وَقَاتَلَ - أَيْ وَمَنْ أَنْفَقَ مِنْ بَعْدِهِ  
وَقَاتَلَ بِدَلِيلٍ مَا بَعْدَهُ .

وَأَمَّا جَمْلُهُ مَسْبُوبَةٌ عَنْ مَذْكُورٍ ، نَحْوُ - لِيُحَقِّقَ الْحَقَّ وَيُبْطِلَ الْبَاطِلَ - أَيْ فَعَلَ  
مَا فَعَلَ ، أَوْ سَبَبٌ لِمَذْكُورٍ ، نَحْوُ - فَأَنْفَجَرَتْ - إِنْ قَدَرَ فَضْرَبَهُ بِهَا ، وَيجوزُ أَنْ  
يَقْدَرَ فَإِنْ ضَرَبَتْ بِهَا فَقَدْ أَنْفَجَرَتْ ، أَوْ غَيْرُهُمَا ، نَحْوُ - فَنَعْمَ الْمَاهِدُونَ - عَلَى مَا مَرَّ .

إِلَيْهِ وَالْمُسْتَدَّ وَالْمَفْعُولُ ثَمَرٌ فِي الْأَبْوَابِ السَّابِقَةِ ، وَكَالْمَعْطُوفِ مَعَ حَرْفِ الْعَطْفِ [نَحْوُ -  
لَا يَسْتَوِي مِنْكُمْ مَنْ أَنْفَقَ مِنْ قَبْلِ الْفَتْحِ وَقَاتَلَ - أَيْ وَمَنْ أَنْفَقَ مِنْ بَعْدِهِ وَقَاتَلَ  
بِدَلِيلٍ مَا بَعْدَهُ] يَعْنِي قَوْلُهُ تَعَالَى (أُولَئِكَ أَكْثَرُ دَرَجَةٍ مِنَ الَّذِينَ أَنْفَقُوا مِنْ بَعْدِ وَقَاتَلُوا) .

[وَأَمَّا جَمْلَةُ] عَطْفٌ عَلَى - إِمَّا جُزْءُ جَمْلَةٍ - فَإِنْ قُلْتَ مَاذَا أَرَادَ بِالْجَمْلَةِ هُنَا حَيْثُ لَمْ  
يَعُدِ الشَّرْطُ وَالْجُزْءُ جَمْلَةً ، قُلْتَ أَرَادَ الْكَلَامَ الْمُسْتَقِلَّ الَّذِي لَا يَكُونُ جُزْءًا مِنْ كَلَامٍ آخَرَ  
[مَسْبُوبَةٍ عَنْ] سَبَبٌ [مَذْكُورٍ ، نَحْوُ - لِيُحَقِّقَ الْحَقَّ وَيُبْطِلَ الْبَاطِلَ] فَهَذَا سَبَبٌ مَذْكُورٌ  
مُحَذَفٌ مَسْبُوبٌ [أَيْ فَعَلَ مَا فَعَلَ ، أَوْ سَبَبٌ لِمَذْكُورٍ ، نَحْوُ] قَوْلُهُ تَعَالَى - فَقُلْنَا اضْرِبْ  
بِعَصَاكَ الْحَجَرَ [فَأَنْفَجَرَتْ - إِنْ قَدَرَ فَضْرَبَهُ بِهَا] فَيَكُونُ قَوْلُهُ - فَضْرَبَهُ بِهَا - جَمْلَةً  
مُحَذَفَةً هِيَ سَبَبٌ لِقَوْلِهِ - فَأَنْفَجَرَتْ [وَيَجُوزُ أَنْ يَقْدَرَ - فَإِنْ ضَرَبَتْ بِهَا فَقَدْ أَنْفَجَرَتْ]  
فَيَكُونُ الْمُحَذَفُ جُزْءَ جَمْلَةٍ هُوَ الشَّرْطُ ، وَمِثْلُ هَذِهِ الْفَاءِ تَسْمَى فَاءَ فَصِيحَةٍ ، قَبْلَ عَلَى  
الْإِقْدَارِ الْأَوَّلِ وَقِيلَ عَلَى التَّقْدِيرِ الثَّانِي وَقِيلَ عَلَى التَّقْدِيرِينِ (١) [أَوْ غَيْرُهُمَا] أَيْ غَيْرِ  
الْمُسَبَّبِ وَالسَّبَبِ [نَحْوُ - فَنَعْمَ الْمَاهِدُونَ - عَلَى مَا مَرَّ] فِي بَحْثِ الْإِسْتِثْنَاءِ مِنْ أَنَّهُ عَلَى  
مُحَذَفٍ الْمُبْتَدَأِ وَالْخَبَرِ عَلَى قَوْلٍ مِنْ يَجْعَلُ الْخَبَرُ خَبَرَ مُبْتَدَأٍ مُحَذَفٍ (٢) .

(١) فَهِيَ عَلَى الْأَوَّلِ الْمَفْصُوحَةِ عَنْ مُقَدَّرٍ بِشَرْطِ كَوْنِهِ سَبَبًا ، وَعَلَى الثَّانِي الْمَفْصُوحَةِ  
عَنْ شَرْطِ مُقَدَّرٍ ، وَعَلَى الثَّلَاثِ الْمَفْصُوحَةِ عَنْ مُحَذَفٍ مُطْلَقًا (٢) وَكَذَا عَلَى قَوْلٍ مِنْ يَجْعَلُهُ



وَلَمَّا أَكْثَرُ مِنْ جُمْلَةٍ ، نَحْوُ - أَنَا أَنْبَأْتُكُمْ بِتَأْوِيلِهِ فَأَرْسَلُونِ ، يُوسُفُ - أَيْ إِلَى  
يُوسُفَ لَاسْتَعْبِرَهُ الرُّؤْيَا فَفَعَلُوا فَأَتَاهُ فَقَالَ لَهُ يَا يُوسُفُ .  
وَالْحَذْفُ عَلَى وَجْهَيْنِ أَلَّا يُقَامَ شَيْءٌ مَقَامَ الْمَحْذُوفِ كَمَا مَرَّ ، وَأَنْ يُقَامَ ، نَحْوُ -  
وَلِنْ يُكَذِّبُوكَ فَقَدْ كَذَّبَتْ رُسُلٌ مِنْ قَبْلِكَ - أَيْ فَلَا تَحْزَنْ وَأَصْبِرْ .  
وَأَدْلَتُهُ كَثِيرَةٌ : مِنْهَا أَنْ يَدُلَّ الْعَقْلُ عَلَيْهِ وَالْمَقْصُودُ الْأَظْهَرُ عَلَى تَعْيِينِ  
الْمَحْذُوفِ ، نَحْوُ - حُرِّمَتْ عَلَيْكُمْ الْمَيْتَةُ -

[وَلَمَّا أَكْثَرُ] عَطْفٌ عَلَى - [لَمَّا جُمْلَةٌ - أَيْ أَكْثَرُ] [مِنْ جُمْلَةٍ] وَاحِدَةٌ [نَحْوُ - أَنَا  
أَنْبَأْتُكُمْ بِتَأْوِيلِهِ فَأَرْسَلُونِ ، يُوسُفُ أَيْ] [فَأَرْسَلُونِ] إِلَى يُوسُفَ لَاسْتَعْبِرَهُ الرُّؤْيَا فَفَعَلُوا  
فَأَتَاهُ فَقَالَ لَهُ يَا يُوسُفُ .

[وَالْحَذْفُ عَلَى وَجْهَيْنِ : أَلَّا يُقَامَ شَيْءٌ مَقَامَ الْمَحْذُوفِ] بَلْ يَكْتَفَى بِالْقَرِينَةِ [كَمَا  
مَرَّ] فِي الْأَمْثَلَةِ السَّابِقَةِ [وَأَنْ يُقَامَ ، نَحْوُ - وَلِنْ يُكَذِّبُوكَ فَقَدْ كَذَّبَتْ رُسُلٌ مِنْ  
قَبْلِكَ] فَقَوْلُهُ - فَقَدْ كَذَّبَتْ - لَيْسَ جِزَاءُ الشَّرْطِ ، لِأَنَّ تَكْذِيبَ الرُّسُلِ مُتَقَسِّمٌ عَلَى  
تَكْذِيبِهِ ، بَلْ هُوَ سَبَبٌ لِمُضْمُونِ الْجَوَابِ الْمَحْذُوفِ أَقِيمَ مَقَامِهِ [أَيْ فَلَا تَحْزَنْ وَأَصْبِرْ]  
ثُمَّ الْحَذْفُ لِأَبْدَلِهِ مِنْ دَلِيلٍ [وَأَدْلَتُهُ كَثِيرَةٌ : مِنْهَا أَنْ يَدُلَّ الْعَقْلُ عَلَيْهِ] أَيْ عَلَى  
الْحَذْفِ [وَالْمَقْصُودُ الْأَظْهَرُ (١) عَلَى تَعْيِينِ الْمَحْذُوفِ ، نَحْوُ - حُرِّمَتْ عَلَيْكُمْ الْمَيْتَةُ]  
فَالْعَقْلُ دَلٌّ عَلَى أَنَّ هُنَا حَذْفًا ، إِذْ الْأَحْكَامُ الشَّرْعِيَّةُ إِنَّمَا تَتَعَلَّقُ بِالْأَفْعَالِ دُونَ الْأَعْيَانِ ،  
وَالْمَقْصُودُ الْأَظْهَرُ مِنْ هَذِهِ الْأَشْيَاءِ الْمَذْكُورَةِ فِي الْآيَةِ تَنَاوُلُهَا الشَّامِلُ لِلْأَكْلِ وَالشَّرْبِ

مَبْتَدَأًا جَذْفَ خَبْرَةٍ ، فَيَكُونُ التَّقْدِيرُ عَلَيْهِمَا هُم نَحْنُ أَوْ نَحْنُ هُمْ ، وَأَمَّا عَلَى قَوْلٍ مِنْ يَجْعَلُهُ  
مَبْتَدَأًا وَالْجُمْلَةُ قَبْلَهُ خَبْرُهُ فَيَكُونُ الْمَحْذُوفُ فِي ذَلِكَ جِزْءَ جُمْلَةٍ (١) يَعْنِي أَظْهَرِيَّةَ قَصْدِهِ  
لَا الْمَقْصُودَ نَفْسَهُ ، لِأَنَّهُ هُوَ الْمَحْذُوفُ فَكَيْفَ يَدُلُّ عَلَى نَفْسِهِ .

وَمِنْهَا أَنْ يَدُلَّ الْعَقْلُ عَلَيْهِمَا ، نَحْوُ - وَجَاءَ رَبُّكَ - أَيْ أَمْرُهُ أَوْ عَذَابُهُ ، وَمِنْهَا أَنْ يَدُلَّ الْعَقْلُ عَلَيْهِ وَالْعَادَةُ عَلَى التَّعْيِينِ ، نَحْوُ - فَذَلِكَ الَّذِي لَمْ تَنْتَ فِيهِ - فَإِنَّهُ يَحْتَمِلُ فِي حُبِّهِ لِقَوْلِهِ - قَدْ شَغَفَهَا حُبًّا - وَفِي مُرَاوَدَتِهِ لِقَوْلِهِ - تَرَاوَدُ فَتَاهَا عَنْ نَفْسِهِ - وَفِي شَأْنِهِ حَتَّى يَشْمَلَهُمَا ، وَالْعَادَةُ دَلَّتْ عَلَى الثَّانِي ، لِأَنَّ الْحُبَّ الْمَفْرُطَ لَا يَلَامُ صَاحِبَهُ عَلَيْهِ فِي الْعَادَةِ لِقَهْرِهِ إِيَّاهُ ، وَمِنْهَا الشَّرُوعُ فِي الْفِعْلِ ،

الْأَوَّلَانِ ، فَدَلَّ عَلَى تَعْيِينِ الْمَحْذُوفِ ، وَفِي قَوْلِهِ - مِنْهَا أَنْ يَدُلَّ - أَدْنَى تَسَامُحٍ فَكَيْفَ أَنْهُ عَلَى حَذْفٍ مضاف (١) [وَمِنْهَا أَنْ يَدُلَّ الْعَقْلُ عَلَيْهِمَا] أَيْ عَلَى الْحَذْفِ وَتَعْيِينِ الْمَحْذُوفِ [نَحْوُ - وَجَاءَ رَبُّكَ] فَالْعَقْلُ يَدُلُّ عَلَى امْتِنَاعِ بَعْضِ الرِّبِّ تَعَالَى وَتَقَدُّسِهِ ، وَيَدُلُّ عَلَى تَعْيِينِ الْمُرَادِ أَيْضًا [أَيْ أَمْرُهُ أَوْ عَذَابُهُ] فَالْأَمْرُ الْمَعِينُ الَّذِي دَلَّ عَلَيْهِ الْعَقْلُ هُوَ أَحَدُ الْأَمْرَيْنِ لَا أَحَدَهُمَا عَلَى التَّعْيِينِ [وَمِنْهَا أَنْ يَدُلَّ الْعَقْلُ عَلَيْهِ وَالْعَادَةُ عَلَى التَّعْيِينِ نَحْوُ - فَذَلِكَ الَّذِي لَمْ تَنْتَ فِيهِ] فَإِنَّ الْعَقْلَ دَلَّ عَلَى أَنْ فِيهِ حَذْفًا ، إِذْ لَا مَعْنَى لِلْوَمِ الْإِنْسَانِ عَلَى ذَاتِ الشَّخْصِ ، وَأَمَّا تَعْيِينُ الْمَحْذُوفِ [فَإِنَّهُ يَحْتَمِلُ] أَنْ يَقْدَرَ [فِي حُبِّهِ لِقَوْلِهِ - قَدْ شَغَفَهَا حُبًّا - وَفِي مُرَاوَدَتِهِ لِقَوْلِهِ - تَرَاوَدُ فَتَاهَا عَنْ نَفْسِهِ - وَفِي شَأْنِهِ حَتَّى يَشْمَلَهُمَا] أَيْ الْحُبِّ وَالْمُرَاوَدَةِ [وَالْعَادَةُ دَلَّتْ عَلَى الثَّانِي] أَيْ مُرَاوَدَتِهِ [لِأَنَّ الْحُبَّ الْمَفْرُطَ لَا يَلَامُ صَاحِبَهُ عَلَيْهِ فِي الْعَادَةِ لِقَهْرِهِ] أَيْ الْحُبِّ الْمَفْرُطِ [إِيَّاهُ] أَيْ صَاحِبِهِ ، فَلَا يَجُوزُ أَنْ يَقْدَرَ فِي حُبِّهِ وَلَا فِي شَأْنِهِ لِكُونِهِ شَامِلًا لَهُ ، وَيَتَعَيَّنُ أَنْ يَقْدَرَ فِي مُرَاوَدَتِهِ نَظَرًا إِلَى الْعَادَةِ [وَمِنْهَا الشَّرُوعُ فِي الْفِعْلِ] يَعْنِي مِنْ أَدَلَّةِ تَعْيِينِ الْمَحْذُوفِ لَا مِنْ أَدَلَّةِ الْحَذْفِ ، لِأَنَّ دَلِيلَ الْحَذْفِ هُنَا هُوَ أَنَّ الْجِسَارَ وَالْمَجْرُورَ لَا بَدَأَ أَنْ يَتَعَلَّقَ بِشَيْءٍ (٢) وَالشَّرُوعُ

(١) لِأَنَّ قَوْلَهُ - أَنْ يَدُلَّ - بِمَعْنَى الدَّلَالَةِ ، وَهِيَ لَيْسَتْ مِنَ الْأَدَلَّةِ ، وَتَقْدِيرُ الْمَضَافِ فِي قَوْلِهِ - وَأَدَلَّتْهُ كَثِيرَةٌ - فَالْتَقْدِيرُ وَدَلَالَةُ أَدَلَّتْهُ كَثِيرَةٌ (٢) وَهَذَا يَرْجِعُ فِي الْحَقِيقَةِ إِلَى دَلَالَةِ الْعَقْلِ ، وَكَذَلِكَ دَلَالَةُ الْاِقْتِرَانِ ، فَالدَّلِيلُ عَلَى الْحَذْفِ هُوَ الْعَقْلُ فِي

نَحْو - بِسْمِ اللَّهِ - فَيَقْدُرُ مَا جُعِلَتْ التَّسْمِيَةُ مَبْدَأَ لَهُ ، وَمِنْهَا الْاِقْتِرَانُ ، كَقَوْلِهِمْ  
لِلْمُعْرَسِ - بِالرِّفَاءِ وَالْبَيْنِ - أَيْ أَعْرَسَتْ .

في الفعل دل على أنه ذلك الفعل الذي شُرِعَ فيه [ نحو - بسم الله - فيقدر ما جعلت  
التسمية مبدأ له ] ففي القراءة يقدر بسم الله أقرأ ، وعلى هذا القياس [ ومنها ] أى من  
أدلة تعيين المحذوف [ الاقتران كقولهم للمعرس - بالرفاء والبين ] فان مقارنة هذا  
الكلام لاعراس المخاطب دل على تعيين المحذوف [ أى أعرست ] أو مقارنة المخاطب  
بالاعراس وتلبسه به دل على ذلك ، والرفاء هو الالتئام والاتفاق والباء للملابسة .

كل الأحوال .

تطبيقات على الإيجاز :

(١) قوله تعالى - ( أَفَمَنْ شَرَحَ اللَّهُ صَدْرَهُ لِلْإِسْلَامِ فَهُوَ عَلَى نُورٍ مِنْ رَبِّهِ فَوَيْلٌ  
لِلْقَاسِيَةِ قُلُوبُهُمْ مَنْ ذَكَرَ اللَّهَ أُولَئِكَ فِي ضَلَالٍ مُبِينٍ ) .

(٢) كُلُّ امْرِئٍ سَتِثِمُ مِنْهُ الْعِرْسُ أَوْ مِنْهَا يَتِمُّ

(٣) وَإِنْ هُوَ لَمْ يَحْمِلْ عَلَى النَّفْسِ ضَمِيمًا فَلَيْسَ إِلَى حَسَنِ الثَّنَاءِ سَبِيلٌ

ففي الاول إيجاز بالحذف ، والتقدير كن لم يشرح صدره ، وفي الثانى إيجاز  
بالحذف أيضا ، والتقدير كل امرئ متزوج ، وفي الثالث إيجاز بالقصر ، لأنه جمع من  
مكارم الاخلاق ما تضام به النفس ، مما يحصل لها به من المشقة والعناء ، مع نقصان  
اللفظ عن ذلك المعنى .

أمثلة أخرى :

(١) الأثم مدرسة إذا أعددتها أعددت شعباً طيب الأعراق

(٢) هم خلطونا بالنفوس والجؤا إلى حجرات أدفات وأظلت

وَالْأَطْنَابُ إِمَّا بِالْإيضاحِ بَعْدَ الْإِبْهَامِ لِيُرَى الْمَعْنَى فِي صُورَتَيْنِ مُخْتَلِفَتَيْنِ ، أَوْ لِيَتِمَّ كُنْ فِي النَّفْسِ فَضْلَ تَمَكُّنٍ ، أَوْ لَتَسْكُلَ لَذَّةُ الْعِلْمِ بِهِ ، نَحْوُ - رَبِّ اشْرَحْ لِي صَدْرِي - فَإِنَّ اشْرَحَ لِي يُفِيدُ طَلَبَ شَرْحِ شَيْءٍ مَالَهُ وَصَدْرِي يُفِيدُ تَفْسِيرَهُ ، وَمِنْهُ بَابُ نَعَمْ عَلَى أَحَدِ الْقَوْلَيْنِ - إِذْ لَوْ أُرِيدَ الْاِخْتِصَارُ لَكُنْفِي - نَعَمْ زَيْدٌ - وَوَجْهٌ حَسَنُهُ

### [ وَالْأَطْنَابُ ]

[ إِمَّا بِالْإيضاحِ بَعْدَ الْإِبْهَامِ لِيُرَى الْمَعْنَى فِي صُورَتَيْنِ مُخْتَلِفَتَيْنِ ] إحداهما مبهمَةٌ وَالْأُخْرَى مُوضَعَةٌ ، وَعِلْمَانِ خَيْرٌ مِنْ عِلْمٍ وَاحِدٍ [ أَوْ لِيَتِمَّ كُنْ فِي النَّفْسِ فَضْلَ تَمَكُّنٍ ] لَمَّا جَبَلَ اللَّهُ الْفُوسَ عَلَيْهِ مِنْ أَنَّ الشَّيْءَ إِذَا ذَكَرَ مَبْهَمًا ثُمَّ بَيَّنَّ كَانَ أَوْفَعَ عِنْدَهَا [ أَوْ لَتَسْكُلَ لَذَّةُ الْعِلْمِ بِهِ ] أَيِ بِالْمَعْنَى ، لَمَّا لَا يَخْفَى مِنْ أَنَّ نَيْلَ الشَّيْءِ بَعْدَ الشَّوْقِ وَالطَّلَبِ أَلَذُّ - نَحْوُ - رَبِّ اشْرَحْ لِي صَدْرِي (١) فَإِنَّ اشْرَحَ لِي يُفِيدُ طَلَبَ شَرْحِ شَيْءٍ مَالَهُ [ أَيِ لِلطَّلَابِ ] وَصَدْرِي يُفِيدُ تَفْسِيرَهُ [ أَيِ تَفْسِيرِ ذَلِكَ الشَّيْءِ ] وَمِنْهُ [ أَيِ ] وَمِنْ الْإيضاحِ بَعْدَ الْإِبْهَامِ [ بَابُ نَعَمْ - عَلَى أَحَدِ الْقَوْلَيْنِ ] أَيِ قَوْلٍ مِنْ يَجْعَلُ الْمُخْصُوصَ خَبَرَ مَبْتَدَأٍ مَحْذُوفٍ (٢) [ إِذْ لَوْ أُرِيدَ الْاِخْتِصَارُ ] أَيِ تَرَكُّ الْأَطْنَابِ [ كُنْفِي - نَعَمْ زَيْدٌ ] وَفِي هَذَا إِشْعَارٌ أَنَّ الْاِخْتِصَارَ قَدْ يَطْلُقُ عَلَى مَا يَشْمَلُ الْمَسَاوَاةَ أَيْضًا (٣) [ وَوَجْهٌ حَسَنُهُ ] أَيِ حَسَنُ بَابِ نَعَمْ

(٣) أَتَى الزَّمَانَ بَنُوهُ فِي شَبَابِهِ فَسَرَّهُمْ وَأَتَيْنَاهُ عَلَى الْهَرَمِ

- (١) لَا يَخْفَى أَنَّ الْخُطَابَ فِي هَذَا اللَّهُ تَعَالَى ، فَلَا يَتَأْتَى فِيهِ زِيَادَةُ الْعِلْمِ وَمَا بَعْدَهُ ، وَلِنَّمَا يَقْصِدُ هُنَا ذَلِكَ وَهُوَ زِيَادَةُ الْإِهْتِمَامِ الْمَقِيدِ كَمَا لِرَغْبَةٍ فِي الْإِجَابَةِ .
- (٢) وَكَذَلِكَ عَلَى قَوْلٍ مِنْ يَجْعَلُهُ مَبْتَدَأً مَحْذُوفَ الْخَبَرِ ، بِخِلَافِ قَوْلٍ مِنْ يَجْعَلُهُ مَبْتَدَأً قَدْ قَامَ عَلَيْهِ خَبَرُهُ ، لِأَنَّ الْكَلَامَ يَكُونُ حِينَئِذٍ جُمْلَةً وَاحِدَةً .
- (٣) لِأَنَّ قَوْلَنَا - نَعَمْ زَيْدٌ - مَسَاوَاةٌ لَا إِيجَازَ .

سوى ما ذكر إبراز الكلام في معرض الاعتدال وإيهام الجمع بين المتنافيين -  
ومنه التوشيع وهو أن يؤتى في عجز الكلام بمثنى مفسر باثنتين ثانيهما معطوف  
على الأول ، نحو - يشيب ابن آدم ويشب فيه خصلتان: الحرص وطول الأمل ،  
ولما يذكر الخاص بعد العام للتنبيه على فضله حتى كأنه ليس من جنسه تنزيلاً  
للتغاير في الوصف منزلة التغاير في الذات ، نحو

[سوى ما ذكر] من الإيضاح بعد الإيهام [إبراز الكلام في معرض الاعتدال] من  
جهة الاطناب بالإيضاح بعد الإيهام ، والايجاز بحذف المبتدأ [ وإيهام الجمع بين  
المتنافيين ] أى الايجاز والاطناب ، وقبل الاجمال والتفصيل ، ولا شك أن إيهام الجمع  
بين المتنافيين من الأمور المستغربة التي تستلزمها النفس ، وإنما قال - إيهام الجمع -  
لأن حقيقة جمع المتنافيين أن يصدق على ذات واحدة وصفان يمتنع اجتماعهما على شيء  
واحد في زمان واحد من جهة واحدة ، وهو محال (١) [ ومنه ] أى من الإيضاح  
بعد الإيهام [ التوشيع وهو ] فى اللغة لَفَّ القُطْنُ المُنْدُوفَ ، وفى الاصطلاح [ أن يؤتى  
فى عجز الكلام بمثنى مفسر باثنتين ثانيهما معطوف على الأول ، نحو - يشيب ابن آدم  
ويشب فيه خصلتان الحرص وطول الأمل ] .

[ ولما يذكر الخاص بعد العام ] عطفت على قوله - لما بالإيضاح بعد الإيهام -  
والمراد الذكر على سبيل العطف (٢) [ للتنبيه على فضله ] أى منزلة الخاص [ حتى كأنه  
ليس من جنسه ] أى العام [ تنزيلاً للتغاير فى الوصف منزلة التغاير فى الذات ] يعنى أنه  
(١) وليس كذلك ما هنا ، لأن الايجاز من جهة حذف المبتدأ ، والاطناب من  
جهة ذكر الخبر بعد ذكر ما يعمه ، فاختلفت الجهتان (٢) لأن العطف يقتضى المغايرة  
فيكون ذكر الخاص فيه لا لجل تلك النكتة ، أما غيره من التوابع فان ذكر الخاص

- حَافِظُوا عَلَى الصَّلَوَاتِ وَالصَّلَاةِ الْوُسْطَى .-

وَأَمَّا بِالتَّكْرِيرِ لِنُكْتَةِ كُنَّا كِيدَ الْإِنذَارِ فِي - كَلَّا سَوْفَ تَعْلَمُونَ ثُمَّ كَلَّا سَوْفَ تَعْلَمُونَ - وَفِي ثُمَّ دَلَالَةٌ عَلَى أَنَّ الْإِنذَارَ الثَّانِي أَبْلَغُ .

وَأَمَّا بِالْإِغَالِ فَقِيلَ هُوَ خَتَمُ الْبَيْتِ بِمَا يُفِيدُ نُكْتَةَ يَتِمُّ الْمَعْنَى بِدُونِهَا ، كَزِيَادَةِ الْمُبَالِغَةِ فِي قَوْلِهَا :

لَمَّا امتاز عن سائر أفراد العام بما له من الأوصاف الشريفة جعل ثابته شيء آخر مغاير للعام لا يشمله العام ولا يُعَرَفُ حُكْمُهُ مِنْهُ [ نحو - حافظوا على الصلوات والصلوة الوسطى ] أى الوسطى من الصلوات ، أو الفضلى من قولهم للأفضل الأوسط ، وهى صلاة العصر عند الأكثر .

[ وإما بالتكرير لنكتة ] ليكون إطناباً لاتطويلاً (١) وتلك النكتة [ كنَّا كِيدَ الْإِنذَارِ فِي - كَلَّا سَوْفَ تَعْلَمُونَ ثُمَّ كَلَّا سَوْفَ تَعْلَمُونَ ] فقوله - كَلَّا - ردٌّ عَنِ الْإِنْهَمَاكِ فِي الدُّنْيَا وَتَنْبِيْهِه ، وَسَوْفَ تَعْلَمُونَ إِنْذَارٌ وَتَخْوِيفٌ ، أَيْ سَوْفَ تَعْلَمُونَ الْخَطَأَ فِيمَا أَنْتُمْ عَلَيْهِ إِذَا عَايَنْتُمْ مَا قَدْ آمَنْتُمْ مِنْ هَوْلِ الْمُحْشَرِّ ، وَفِي تَكْرِيْرِهِ تَأْكِيدٌ لِلرَّدْعِ وَالْإِنذَارِ [ وَفِي ثُمَّ دَلَالَةٌ عَلَى أَنَّ الْإِنذَارَ الثَّانِي أَبْلَغُ ] مِنَ الْأَوَّلِ ، تَنْزِيلًا لِبُعْدِ الْمَرْتَبَةِ مِنْزِلَةً بَعْدَ الزَّمَانِ ، وَاسْتِعْمَالًا لِلْفَرْقِ فِي بَجْدِ التَّنْذِيرِ فِي دَرَجِ الْارْتِقَاءِ .

[ وإما بالإغال ] مِنْ - أَوْغَلَ فِي الْبِلَادِ - إِذَا أَبْعَدَ فِيهَا ، وَاخْتَلَفَ فِي تَفْسِيرِهِ : [ فَقِيلَ هُوَ خَتَمُ الْبَيْتِ بِمَا يُفِيدُ نُكْتَةَ يَتِمُّ الْمَعْنَى بِدُونِهَا ، كَزِيَادَةِ الْمُبَالِغَةِ فِي قَوْلِهَا ] أَيْ

فِيهِ بَعْدَ الْعَامِ يَكُونُ لِلْإِبْضَاحِ ، فَيَكُونُ مِنَ النَّوْعِ السَّابِقِ لَا مِنْ هَذَا النَّوْعِ .

(١) صَرَحَ بِالنُّكْتَةِ هُنَا مَعَ وَجُوبِهَا فِي كُلِّ إِطْنَابٍ ، لِأَنَّ التَّطْوِيلَ يَظْهَرُ فِي التَّكْرَارِ

وَأَنَّ صَخْرًا لَتَأْتِمُ الْهَدَاةُ بِهِ كَأَنَّهُ عَالِمٌ فِي رَأْسِهِ نَارُ

وَتَحْقِيقُ التَّشْبِيهِ فِي قَوْلِهِ :

كَأَنَّ عَيُونَ الْوَحْشِ حَوْلَ خَبَائِنَا وَأَرْحَلُنَا الْجَزْعُ الَّذِي لَمْ يُثَقِّبْ  
وَقِيلَ لَا يَخْتَصُّ بِالشَّعْرِ ، وَمِثْلُ بَقَوْلِهِ تَعَالَى - اتَّبِعُوا مَنْ لَا يَسْأَلُكُمْ أَجْرًا  
وَهُمْ مُهْتَدُونَ .

فِي قَوْلِ الْخَنَسَاءِ فِي مَرْثِيَةِ أَخِيهَا صَخْرٍ [وَأَنَّ صَخْرًا لَتَأْتِمُ] أَيْ تَقْتَدِي [الْهَدَاةُ بِهِ \* كَأَنَّهُ  
عَالِمٌ] أَيْ جَبَلٌ مَرْتَفِعٌ [فِي رَأْسِهِ نَارُ] فَقَوْلُهَا - كَأَنَّهُ عَالِمٌ - وَافٍ بِالْمَقْصُودِ ، أَعْنَى التَّشْبِيهِ  
بِمَا يُهْتَدَى بِهِ ، إِلَّا أَنَّ فِي قَوْلِهَا - فِي رَأْسِهِ نَارُ - زِيَادَةٌ مَبَالِغَةٌ [وَتَحْقِيقُ] أَيْ وَكَيْتَحْقِيقُ  
[التَّشْبِيهِ فِي قَوْلِهِ : كَأَنَّ عَيُونَ الْوَحْشِ حَوْلَ خَبَائِنَا] أَيْ خِيَامِنَا [وَأَرْحَلُنَا الْجَزْعُ  
الَّذِي لَمْ يُثَقِّبْ] الْجَزْعُ بِالْفَتْحِ الْخُرْزُ الْيَمَانِيُّ الَّذِي فِيهِ سَوَادٌ وَبَيَاضٌ ، شَبَّهَ بِهِ عَيُونَ  
الْوَحْشِ ، وَآتَى بِقَوْلِهِ - لَمْ يُثَقِّبْ - تَحْقِيقًا لِلتَّشْبِيهِ ، لِأَنَّهُ إِذَا كَانَ غَيْرَ مَثْقُوبٍ كَانَ أَشْبَهَ  
بِالْعَيُونَ (١) قَالَ الْأَصْمَعِيُّ : الظُّبَى وَالْبَقَرَةُ إِذَا كَانَا حَيَيْنَ فَعَيُونُهُمَا كُلُّهُمَا سَوَادٌ ، فَإِذَا  
مَاتَا بَدَأَ بَيَاضُهَا ، وَإِنَّمَا شَبَّهَهَا بِالْجَزْعِ وَفِيهِ سَوَادٌ وَبَيَاضٌ بَعْدَ مَا مَوْتَتْ ، وَالْمُرَادُ كَثَرَةُ  
الصَّيْدِ ، يَعْنِي مِمَّا أَكَلُوا كَثُرَتِ الْعَيُونَ عِنْدَنَا ، كَذَا فِي شَرْحِ دِيوَانِ أَمْرِئِ الْقَيْسِ ،  
فَعَلَى هَذَا التَّفْسِيرِ يَخْتَصُّ الْإِبْغَالُ بِالشَّعْرِ [وَقِيلَ لَا يَخْتَصُّ بِالشَّعْرِ] بَلْ هُوَ خَتَمُ الْكَلَامِ  
بِمَا يَفِيدُ نَكْتَةً يَتِمُّ الْمَعْنَى بِدُونِهَا [وَمِثْلُ] لِدَالِكَ فِي غَيْرِ الشَّعْرِ [بِقَوْلِهِ تَعَالَى] - قَالَ يَا قَوْمِ  
اتَّبِعُوا الْمُرْسَلِينَ [اتَّبِعُوا مَنْ لَا يَسْأَلُكُمْ أَجْرًا وَهُمْ مُهْتَدُونَ] فَقَوْلُهُ - وَهُمْ مُهْتَدُونَ - بِمَا  
أَكْثَرُ مِنْ غَيْرِهِ (١) فَالْمُرَادُ مِنْهُ دَفْعُ الْمَخَالَفَةِ بَيْنَ الطَّرَفَيْنِ ، فَيَكُونُ لَتَحْقِيقِ التَّشْبِيهِ لَا  
لِزِيَادَةِ الْمَبَالِغَةِ ، وَالْبَيْتُ لِأَمْرِئِ الْقَيْسِ .

وَأَمَّا بِالتَّنْذِيلِ وَهُوَ تَعْقِيبُ الْجُمْلَةِ بِجُمْلَةٍ أُخْرَى تَشْتَمِلُ عَلَى مَعْنَاهَا لِلتَّأْكِيدِ ،  
وَهُوَ ضَرْبَانُ : ضَرْبٌ لَمْ يُخْرِجْ مَخْرَجَ الْمَثَلِ ، نَحْوُ - ذَلِكَ جَزَيْنَاهُمْ بِمَا كَفَرُوا وَهَلْ  
يُجَازَى إِلَّا الْكَافُرُ - عَلَى وَجْهِ ، وَضَرْبٌ أَخْرَجَ مَخْرَجَ الْمَثَلِ ، نَحْوُ - وَقُلْ جَاءَ  
الْحَقُّ وَزَهَقَ الْبَاطِلُ إِنَّ الْبَاطِلَ كَانَ زَهُوقًا - وَهُوَ أَيْضًا إِمَّا لِنَاكِيدِ مَنْطُوقِ كَهَذِهِ

يتم المعنى بدونه ، لأن الرسول مُهْتَدٍ لا محالة ، إلا أن فيه زيادة حثٍّ على الاتِّبَاعِ وترغيب  
في الرسل .

[وَأَمَّا بِالتَّنْذِيلِ وَهُوَ تَعْقِيبُ الْجُمْلَةِ بِجُمْلَةٍ أُخْرَى تَشْتَمِلُ عَلَى مَعْنَاهَا ] أى معنى الجملة  
الأولى [ لِلتَّأْكِيدِ ] فهو أعم من الإيغال من جهة أنه يكون فى ختم الكلام وغيره ،  
وأخص من جهة أن الإيغال قد يكون بغير الجملة ولغير التأكيد [ وهو ] أى التذييل  
[ ضَرْبَانُ : ضَرْبٌ لَمْ يُخْرِجْ مَخْرَجَ الْمَثَلِ ] بأن لم يستقل بإفادة المراد ، بل يتوقف على  
ما قبله [ نَحْوُ - ذَلِكَ جَزَيْنَاهُمْ بِمَا كَفَرُوا وَهَلْ يُجَازَى إِلَّا الْكَافِرُ - عَلَى وَجْهِ ] وهو أن  
يراد - وهل يجازى ذلك الجزاء المخصوص إلا الكفور - فيتعلق بما قبله ، وأما على  
الوجه الآخر وهو أن يراد - وهل يعاقب إلا الكفور - بناء على أن المجازاة هي  
المكافأة (١) إِنْ خَيْرًا فَخَيْرٌ وَإِنْ شَرًّا فَشَرٌّ فهو من الضرب الثانى [ وضرب أخرج  
مخرج المثل ] بأن يقصد بالجملة الثانية حكم كُلى منفصل عما قبله جارٍ مجرى الأمثال فى

الاستقلال وفُشِّو الاستعمال [ نَحْوُ - وَقُلْ جَاءَ الْحَقُّ وَزَهَقَ الْبَاطِلُ إِنَّ الْبَاطِلَ كَانَ  
زَهُوقًا - وَهُوَ أَيْضًا ] أى التذييل ينقسم قسمة أخرى ، وأتى بلفظة أيضا تفيها على أن  
هذا التقسيم للتذييل مطلقا لا للضرب الثانى منه [ إِمَّا ] أن يكون [ لتأكيد منطوق ، كهذه

(١) هذا بيان لأصل معنى المجازاة ، وإلا فالمراد منها فى الآية خصوص المكافأة  
بالعقوبة ، وإن كان أصل معناها عاما على هذا الوجه ، أما على الوجه الاول فالجزاء  
فيه بمعنى العقوبة ، لأنه يطلق عليها أيضا ، والفرق بينهما أن المراد فى الاول عقاب



الآية ، وإما لتأكيد مفهوم ، كقوله :  
 وَلَسْتَ بِمُسْتَبِقٍ أَخَا لَا تَلْهَ عَلَى شَعْتِ أَيِّ الرِّجَالِ الْمُهْذَبِ  
 وَإِذَا بِالتَّكْمِيلِ وَيُسَمَّى الْإِحْتِرَاسَ أَيْضًا ، وَهُوَ أَنْ يُؤْتَى فِي كَلَامٍ يُؤْمُ خِلَافَ  
 الْمَقْصُودِ بِمَا يَدْفَعُهُ ، كقوله :  
 فَسَقَى دِيَارَكَ غَيْرَ مُفْسِدِهَا صَوْبُ الرَّبِيعِ وَدِيمَةُ تَهْمِي

الآية [ فان زهوق الباطل منطوق في قوله - وزهق الباطل [ وإما لتأكيد مفهوم ،  
 كقوله : ولست [ على لفظ الخطاب [ بمستبق أخا لا تله [ حال من - أخا - لعمومه (١)  
 أو من ضمير المخاطب في لست [ على شعته [ أى تفرق وذمهم خصال ، فهذا الكلام  
 دل بمفهومه على نفي التكامل من الرجال ، وقد أكد به بقوله [ أى الرجال المهذب (٢) ]  
 استفهام بمعنى الإنكار ، أى ليس في الرجال منقح الفاعل مرضى الخصال .

[ وإما بالتكميل ويسمى الاحتراس أيضا ] لأن فيه التوقي والاحتراز عن توهّم  
 خلاف المقصود [ وهو أن يؤتى في كلام يؤم خلاف المقصود بما يدفعه ] أى يدفع  
 إليهم خلاف المقصود ، وذلك الدافع قد يكون في وسط الكلام وقد يكون في آخر  
 الكلام ، فالأول [ كقوله : فسقى ديارك غير مفسدها ] نصب على الحال من فاعل -  
 سقى - وهو [ صوب الربيع ] أى نزول المطر ووقوعه في الربيع [ وديمه تهمة (٣) ] أى  
 تسيل ، فلما كانت نزول المطر قد يؤول إلى خراب الديار وفسادها أتى بقوله - غير

خاص ، والمراد في الثاني مطلق عقاب (١) بوقوعه في حيز النفي ، فيصح مجيء الحال منه ،  
 لأن وقوع النكرة في حيز النفي يسوغ مجيء الحال منها (٢) البيت للناطقة الذباني من  
 قصيدة له في الاعتذار إلى النعمان بن المنذر (٣) البيت لطرفة بن العبد من شعراء  
 الجاهلية ، وهو من قصيدة له في مدح قتادة بن مسلبة الحنفي .

وَنَحْوُ - أَذْلَّةٌ عَلَى الْمُؤْمِنِينَ أَعَزَّةٌ عَلَى الْكَافِرِينَ .  
وَلَمَّا بِالْتَّمِيمِ وَهُوَ أَنْ يُؤْتَى فِي كَلَامٍ لَا يُؤْمَرُ خِلَافَ الْمَقْصُودِ بِفَضْلَةٍ لِنُكْتَةٍ  
كَالْمُبَالِغَةِ ، نَحْوُ - وَيُطْعَمُونَ الطَّعَامُ عَلَى حَبِّهِ - فِي وَجْهِه ، أَيْ مَعَ حَبِّهِ .  
وَلَمَّا بِالْإِعْتِرَاضِ وَهُوَ أَنْ يُؤْتَى فِي أَثْنَاءِ الْكَلَامِ أَوْ بَيْنَ كَلَامَيْنِ مُتَّصِلَيْنِ مَعْنًى  
بِجُمْلَةٍ أَوْ أَكْثَرَ لَا يَحِلُّ لَهَا مِنَ الْأَعْرَابِ لِنُكْتَةٍ سِوَى دَفْعِ الْإِهْامِ ، كَالْتَنْزِيهِ

مفسدها - دفعا لذلك [ و ] الثاني [ نحو - أدلة على المؤمنين ] فانه لما كان مما يوم أن  
يكون ذلك لضعفهم دفعه بقوله [ أعزة على الكافرين ] تنبيها على أن ذلك تواضع منهم  
للمؤمنين ، ولهذا عدى الذل بعلى (١) لتضمنه معنى العطف ، ويجوز أن يقصد بالتعدية بعلى  
الدلالة على أنهم مع شرفهم وعلو طبقتهم وفضلهم على المؤمنين خافضون لهم أجنحتهم -  
[ ولما بالتميم وهو أن يؤتى في كلام لا يوم خلاف المقصود بفضلة ] مثل مفعول  
أو حال أو نحو ذلك مما ليس بجمله مستقلة ولا ركن كلام ، ومن زعم أنه أراد بالفضلة  
ما يتم أصل المعنى بدونه فقد كذبه كلام المصنف في الإيضاح ، وأنه لا تخصيص لذلك  
بالتميم (٢) [ لنكتة كالمبالغة ، نحو - ويطعمون الطعام على حبه - في وجه ] وهو أن  
يكون الضمير في - حبه - للطعام [ أى ] يطعمونه [ مع حبه ] والاحتياج إليه ، وإن  
جعل الضمير لله تعالى أى يطعمونه على حب الله فهو لتأدية أصل المراد (٣) .

[ ولما بالاعتراض وهو أن يؤتى في أثناء الكلام أو بين كلامين متصلين معنى  
بجمله أو أكثر لا يحل لها من الأعراب لنكتة سوي دفع الإيهام ] لم يرد بالكلام بمجموع  
المسند اليه والمسند فقط بل مع جميع ما يتعلق بهما من الفضلات والتوابع ، والمراد  
باتصال الكلامين أن يكون الثاني بيانا للاول أو تأكيدا أو بدلا [ كالتنزيه

(١) مع أنه يتعدى باللام ، يقال - ذل له (٢) لأن جميع أقسام الاطناب كذلك  
لا التميم وحده (٣) وهو مدحهم على ذلك ، لأنه لا مدح شرعا إلا على ما يفعل

فِي قَوْلِهِ - وَيَجْعَلُونَ لِلَّهِ الْبَنَاتِ سُبْحَانَهُ وَلَهُمْ مَا يَشْتَهُونَ - وَالْدُّعَاءُ فِي قَوْلِهِ :  
 إِنَّ الثَّمَانِينَ وَبَلَّغْتَهَا قَدْ أَحْجَوِجَتْ سَمْعِي إِلَى تَرْجَمَانِ  
 وَالتَّنْبِيهِ فِي قَوْلِهِ :

وَأَعْلَمُ فَعَلِمَ الْمَرْءُ يَنْفَعُهُ أَنْ سَوْفَ يَأْتِي كُلُّ مَا قَدِرَا

فِي قَوْلِهِ تَعَالَى - وَيَجْعَلُونَ لِلَّهِ الْبَنَاتِ سُبْحَانَهُ وَلَهُمْ مَا يَشْتَهُونَ [ فَعَلِمَ - سُبْحَانَهُ - جَمْلَةٌ  
 لِأَنَّهُ مَصْدَرٌ بِتَقْدِيرِ الْفِعْلِ (١) وَقَعَتْ فِي أَثْنَاءِ الْكَلَامِ ، لِأَنَّ قَوْلَهُ - وَلَهُمْ مَا يَشْتَهُونَ -  
 عَطَفَ عَلَى قَوْلِهِ - لِلَّهِ الْبَنَاتِ [ وَالْدُّعَاءُ فِي قَوْلِهِ :

إِنَّ الثَّمَانِينَ وَبَلَّغْتَهَا قَدْ أَحْجَوِجَتْ سَمْعِي إِلَى تَرْجَمَانِ (٢)

أَي مَفْسَّرٍ وَمُكْرَّرٍ ، فَقَوْلُهُ - وَبَلَّغْتَهَا - اعْتِرَاضٌ فِي أَثْنَاءِ الْكَلَامِ لِقَصْدِ الدُّعَاءِ ، وَالْوَاوُ  
 فِي مِثْلِهِ تَسْمَى وََاوَا اعْتِرَاضِيَّةً لَيْسَتْ بِعَاطِفَةٍ وَلَا حَالِيَّةٍ [ وَالتَّنْبِيهِ فِي قَوْلِهِ : وَأَعْلَمُ فَعَلِمَ  
 الْمَرْءُ يَنْفَعُهُ ] هَذَا اعْتِرَاضٌ بَيْنَ - أَعْلَمَ - وَمَفْعُولُهُ وَهُوَ [ أَنْ سَوْفَ يَأْتِي كُلُّ مَا قَدِرَا (٣) ]  
 أَنْ هِيَ الْخَفِيفَةُ مِنَ الثَّقِيلَةِ ، وَضَمِيرُ الشَّأْنِ مَحْذُوفٌ ، يَعْنِي أَنَّ الْمَقْصُودَ آتِ الْبُتَّةِ وَإِنْ  
 وَقَعَ فِيهِ تَأْخِيرٌ مَّا ، وَفِي هَذَا تَسْلِيَةٌ وَتَسْهِيلٌ لِلْأَمْرِ ، فَلَا عِتْرَاضَ بَيَانِ التَّنْمِيمِ لِأَنَّهُ إِنَّمَا  
 يَكُونُ بِفَضْلَةٍ ، وَالْفَضْلَةُ لَا بَدَلَ لَهَا مِنْ إِعْرَابٍ ، وَبَيَانُ التَّكْمِيلِ لِأَنَّهُ إِنَّمَا يَقَعُ لِدَفْعِ  
 لِيَهَامٍ خِلَافَ الْمَقْصُودِ ، وَبَيَانُ الْإِيغَالِ لِأَنَّهُ لَا يَكُونُ إِلَّا فِي آخِرِ الْكَلَامِ ، لَكِنَّهُ  
 يَشْمَلُ بَعْضَ صُورِ التَّنْذِيلِ ، وَهُوَ مَا يَكُونُ بِجَمْلَةٍ لَا مَحَلَّ لَهَا مِنَ الْإِعْرَابِ وَقَعَتْ بَيْنَ  
 لَا تَجِلَ اللَّهُ تَعَالَى (١) أَيُ بَفْعَلٍ مُقَدَّرٍ مِنْ مَعْنَاهُ ، وَالتَّقْدِيرُ أَنْزَلَهُ سُبْحَانَهُ أَيُ تَنْزِيهِهِ .

(٢) هُوَ لَعُوفٌ مِنْ مُحَلِّمِ الشَّيْبَانِي مِنْ شُعْرَاءِ الدَّوْلَةِ الْعَبَّاسِيَّةِ ، وَكَانَ قَدْ دَخَلَ عَلَيْهِ  
 عَبْدُ اللَّهِ بْنُ طَاهِرٍ فَسَلَّمَ عَلَيْهِ فَلَمْ يَسْمَعْ ، فَقَالَ لَهُ ذَلِكَ مِنْ قَصِيدَةٍ فِي مَدْحِهِ وَالْإِعْتِزَارِ  
 إِلَيْهِ (٣) هَذَا الْبَيْتُ أَنْشَدَهُ أَبُو عَلِيٍّ الْفَارَسِيُّ وَلَمْ يَنْسِبْهُ .

وَمَا جَاءَ بَيْنَ كَلَامَيْنِ وَهُوَ أَكْثَرُ مِنْ جُمْلَةٍ قَوْلُهُ تَعَالَى - فَأَتَوْهُنَ مِنْ حَيْثُ  
أَمَرَكُمُ اللَّهُ إِنَّ اللَّهَ يُحِبُّ التَّوَّابِينَ وَيُحِبُّ الْمُتَطَهِّرِينَ ، نَسَاؤُكُمْ حَرْثَ لَكُمْ - فَإِنْ قَوْلُهُ  
نَسَاؤُكُمْ حَرْثَ لَكُمْ بَيَانٌ لِقَوْلِهِ فَأَتَوْهُنَ مِنْ حَيْثُ أَمَرَ كُمْ اللَّهُ ، وَقَالَ قَوْمٌ قَدْ  
تَسْكُونُ النَّسَكَةُ فِيهِ غَيْرَ مَا ذَكَرَ ، ثُمَّ جُوزَ بَعْضُهُمْ وَقَوَّعَهُ

جملتين متصلتين معنى (١) لأنه كما لم يشترط في التذييل أن يكون بين كلامين لم يشترط  
فيه ألا يكون بين كلامين ، فتأمل حتى يظهر لك فساد ما قبل لأنه يبين التذييل بناء  
على أنه لم يشترط فيه أن يكون بين كلام أو بين كلامين متصلين معنى [ وما جاء ] أى  
ومن الاعتراض الذى وقع [ بين كلامين ] متصلين [ وهو أكثر من جملة أيضا ] أى  
كما أن الواقع هو بينه أكثر من جملة [ قوله تعالى - فَأَتَوْهُنَ مِنْ حَيْثُ أَمَرَ كُمْ اللَّهُ إِنَّ  
اللَّهُ يُحِبُّ التَّوَّابِينَ وَيُحِبُّ الْمُتَطَهِّرِينَ ] فهذا اعتراض أكثر من جملة ، لأنه كلام يشتمل  
على جملتين وقع بين كلامين أولهما قوله - (فَأَتَوْهُنَ مِنْ حَيْثُ أَمَرَ كُمْ اللَّهُ) - وثانيهما قوله  
[ نَسَاؤُكُمْ حَرْثَ لَكُمْ ] والكلامان متصلان معنى [ فإن قوله - نَسَاؤُكُمْ حَرْثَ لَكُمْ - بَيَانٌ  
لِقَوْلِهِ - فَأَتَوْهُنَ مِنْ حَيْثُ أَمَرَ كُمْ اللَّهُ ] وهو مكان الحَرْث ، فإن الغرض الأصلي من  
الإنبان طلب النسل لا قضاء الشهوة ، والنسكة في هذا الاعتراض الترغيب فيما أمروا  
به ، والتنفير عما نهوا عنه [ وقال قوم قد تسكون النسكة فيه ] أى فى الاعتراض [ غير  
ما ذكر ] مِمَّا سِوَى دَفْعِ الْإِيهَام ، حتى إنه قد يكون لدفع إيهام خلاف المقصود [ ثم ]  
القاتلون بأن النسكة فيه قد تسكون دفع الإيهام افترقوا فرقتين [ جوز بعضهم وقوعه ]

(١) أى وكان وقوعها بينهما للتأكيد ، ويمكن أن يكون منه الاعتراض الآتى فى  
قوله تعالى ( فَأَتَوْهُنَ مِنْ حَيْثُ أَمَرَ كُمْ اللَّهُ ) الآية .

آخِرُ جُمْلَةٍ لَا تَلِيهَا جُمْلَةٌ مُتَّصِلَةٌ بِهَا فَيَشْمَلُ التَّنْذِيلُ وَبَعْضُ صُورِ التَّكْمِيلِ ، وَبَعْضُهُمْ  
كَوْنَهُ غَيْرُ جُمْلَةٍ فَيَشْمَلُ بَعْضُ صُورِ التَّعْمِيمِ وَالتَّكْمِيلِ .

أى الاعتراض فى [ آخر جملة لا تليها جملة متصلة بها ] وذلك بالأ تلى الجملة جملة أخرى  
أصلاً ، فىكون الاعتراض فى آخر الكلام ، أو تليها جملة أخرى غير متصلة بها معنى ،  
وهذا الاصطلاح مذكور فى مواضع من الكشف ، فالاعتراض عند هؤلاء أن  
يؤتى فى أثناء الكلام أو فى آخره أو بين كلامين متصلين أو غير متصلين بجملة أو  
أكثر لا محل لها من الأعراب لنسبة سواء كانت دفع الإيهام أو غيره [ فىشمل ] أى  
الاعتراض بهذا التفسير [ التذيل ] مطلقاً ، لأنه يجب أن يكون بجملة لا محل لها من  
الأعراب وإن لم يذكره المصنف (١) [ وبعض صور التكميل ] وهو ما يكون بجملة  
لا محل لها من الأعراب ، فإن التكميل قد يكون بجملة وقد يكون بغيرها ، والجملة  
التكميلية قد تكون ذات إعراب وقد لا تكون ، لكنها (٢) تبين التعميم ، لأن  
الفضلة لابد لها من إعراب ، وقيل لأنه لا يشترط فى التعميم أن يكون جملة كما اشترط  
فى الاعتراض ، وهو غلط كما يقال إن الإنسان يباين الحيوان لأنه لم يشترط فى  
الحيوان النطق ، فافهم [ وبعضهم ] أى وجوز بعض القائلين بأن نسبة الاعتراض قد  
تكون دفع الإيهام [ كونه ] أى الاعتراض [ غير جملة ] فالاعتراض عندهم أن يؤتى فى  
أثناء الكلام أو بين كلامين متصلين معنى بجملة أو غيرها لنسبة ما [ فىشمل ] الاعتراض  
بهذا التفسير [ بعض صور التعميم و ] بعض صور [ التكميل ] وهو (٣) ما يكون واقعاً

(١) أى لم يذكر فى التذيل أنه يجب أن يكون بجملة لا محل لها من الأعراب .

(٢) الضمير للاعتراض ، وقد أنه نظر إلى كونه جملة ، فالمراد لكن الجملة المعترضة

تبين الخ (٣) الضمير راجع لبعض صور التعميم والتكميل .

وَأَمَّا بغير ذلك كَقَوْلِهِ تَعَالَى - الَّذِينَ يَحْمِلُونَ الْعَرْشَ وَمَنْ حَوْلَهُ يُسَبِّحُونَ بِحَمْدِ رَبِّهِمْ وَيُؤْمِنُونَ بِهِ - فَإِنَّهُ لَوْ اخْتَصَرَ لَمْ يَذْكُرْ وَيُؤْمِنُونَ بِهِ ، لِأَنَّ إِيْمَانَهُمْ لَا يَنْكُرُهُ مِنْ يَشْتَبَهُمْ ، وَحَسَنَ ذِكْرُهُ إِظْهَارُ شَرَفِ الْإِيْمَانِ تَرْغِيْبًا فِيهِ .  
وَأَعْلَمَ أَنَّهُ قَدْ يُوَصَّفُ الْكَلَامُ بِالْإِيْجَازِ وَالْإِطْنَابِ بِاعْتِبَارِ كَثْرَةِ حُرُوفِهِ وَقِلَّتِهَا

فِي أَثْنَاءِ الْكَلَامِ أَوْ بَيْنَ الْكَلَامِينَ الْمُتَصِلِينَ .

[ وَإِذَا بغير ذلك ] عَطَفَ عَلَى قَوْلِهِ - إِذَا بِالْإِيْضَاحِ بَعْدَ الْإِيْهَامِ وَإِذَا بِكَذَا وَكَذَا  
[ كَقَوْلِهِ تَعَالَى - الَّذِينَ يَحْمِلُونَ الْعَرْشَ وَمَنْ حَوْلَهُ يُسَبِّحُونَ بِحَمْدِ رَبِّهِمْ وَيُؤْمِنُونَ بِهِ -  
فَإِنَّهُ لَوْ اخْتَصَرَ ] أَي تَرَكَ الْإِطْنَابَ ، فَإِنَّ الْإِخْتِصَارَ قَدْ يُطْلَقُ عَلَى مَا يَعْمُ الْإِيْجَازُ  
وَالْمَسَاوَاةُ كَمَا [ لَمْ يَذْكُرْ - وَيُؤْمِنُونَ بِهِ - لِأَنَّ إِيْمَانَهُمْ لَا يَنْكُرُهُ ] أَي لَا يَجْهَلُهُ  
[ مِنْ يَشْتَبَهُمْ ] فَلَا حَاجَةَ إِلَى الْإِخْبَارِ بِهِ لِكُونِهِ مَعْلُومًا [ وَحَسَنَ ذِكْرُهُ ] أَي ذَكَرَ  
قَوْلَهُ - وَيُؤْمِنُونَ بِهِ [ إِظْهَارُ شَرَفِ الْإِيْمَانِ تَرْغِيْبًا فِيهِ ] وَكَوْنُ هَذَا الْإِطْنَابِ بغير مَا  
ذَكَرَ مِنَ الْوُجُوْهِ السَّابِقَةِ ظَاهِرٌ بِالتَّأَمُّلِ فِيهَا .

[ وَأَعْلَمَ أَنَّهُ قَدْ يُوَصَّفُ الْكَلَامُ بِالْإِيْجَازِ وَالْإِطْنَابِ بِاعْتِبَارِ كَثْرَةِ حُرُوفِهِ وَقِلَّتِهَا ]

تَطْبِيقَاتُ عَلَى الْإِطْنَابِ :

(١) قَوْلُهُ تَعَالَى - ( مَنْ كَانَ عَدُوًّا لِلَّهِ وَمَلَائِكَتِهِ وَرُسُلِهِ وَجِبْرِيلَ وَمِيكَالَ فَإِنَّ اللَّهَ عَدُوٌّ لِلْكَافِرِينَ ) .

(٢) سَقَى اللَّهُ نَجْدًا وَالسَّلَامُ عَلَى نَجْدٍ وَيَا حَبَّذَا نَجْدٍ عَلَى الْقُرْبِ وَالْبُعْدِ

(٣) مَنْ يَلْقَى يَوْمًا عَلَى عِلَاتِهِ هَرَمًا يَلْقَى السَّاحَةَ فِيهِ وَالنَّدَى خُلُقًا

فَالْأَوَّلُ مِنْ ذِكْرِ الْخَاصِّ بَعْدَ الْعَامِّ لِلتَّنْبِيْهِ عَلَى فَضْلِهِ ، وَالثَّانِي مِنَ التَّكْرِيْرِ لِلتَّلَذُّذِ

بالنسبة إلى كلام آخر مساو له في أصل المعنى ، كقوله :  
يَصْدُ عَنْ الدُّنْيَا إِذَا عَنْ سُودِّ      وَلَوْ بَرَزَتْ فِي زِيٍّ عَذْرَاءَ نَاهِدٍ  
وقوله :

وَلَسْتُ بِنَظَّارٍ إِلَى جَانِبِ الْغِنَى      إِذَا كَانَتْ الْعُلْيَا فِي جَانِبِ الْفَقْرِ

بالنسبة إلى كلام آخر مساو له [ أي لذلك الكلام ] في أصل المعنى [ فيقال للـ أكثر حروفاً إنه مُطَنَّبٌ ، وللاقل إنه مُوجَّزٌ ] كقوله : يَصْدُ [ أي يعرض ] عن الدنيا إذا عن [ أي ظهر ] [ سودد ] أي سيادة :

[ \* ولو برزت في زيٍّ عذراء ناهد (١) \* ]

الزى الهيئة ، والعذراء البكر ، والنهود ارتفاع الثدي [ وقوله : ولست ] بالضم على أنه فعل المتكلم بدليل ما قبله وهو قوله :

وإِنِّي لَصَبَّارٌ عَلَى مَا يَنْوِينِي      وَحَسْبُكَ أَنْ اللَّهُ أُنِّي عَلَى الصَّبْرِ  
[ بنظار إلى جانب الغنى      إذا كانت العليا في جانب الفقر (٢) ]

بذكره ، والثالث من التميم للبالغة في مدحه .

أمثلة أخرى :

(١) المشرقان عليك يَتَّحِبَانِ      قاصصيهما في مائتٍ والداني

(٢) صَبِينَا عَلَيْهِمَا ظَالِمِينَ سَيَاطِنَا      فطارت بها أيديسراعٌ وأرجلُ

(٣) لَوَانِ الْبَاخِلِينَ وَأَنْتَ مِنْهُمْ      رَأُوكَ تَعْلَمُوا مِنْكَ الْمَطَالَا

(١) البيت لا بني تمام من قصيدة له في رثاء أبي الحسين محمد بن الهيثم .

(٢) البيت للمعذل بن غيلان من شعراء الدولة العباسية ، وقيل إنه لابن سعيد

وَيَقْرَبُ مِنْهُ قَوْلُهُ تَعَالَى - لَا يُسْأَلُ عَمَّا يَفْعَلُ وَهُمْ يُسْأَلُونَ - وَقَوْلُ الْحَمَاسِيِّ :  
وَنُتْكَرُ إِنْ شَتْنَا عَلَى النَّاسِ قَوْلَهُمْ وَلَا يُنْكَرُونَ الْقَوْلَ حِينَ نَقُولُ

يصفه بالميل إلى المعالي ، يعنى أن السيادة مع التعب أحب إليه من الراحة مع الخمول ،  
فهذا البيت إطناب بالنسبة إلى المصراع السابق (١) [ ويقرب منه ] أي من هذا القبيل  
[ قوله تعالى - لا يسأل عما يفعل وهم يسألون - وقول الحماسي ] :

[ ونُتْكَرُ إِنْ شَتْنَا عَلَى النَّاسِ قَوْلَهُمْ وَلَا يُنْكَرُونَ الْقَوْلَ حِينَ نَقُولُ (٢) ]  
يصف رياستهم ونفاذ حكمهم ، أي نحن نغير ما نريد من قول غيرنا ، وأحد لا يجسر  
على الاعتراض علينا ، فالآية إيجاز بالنسبة إلى البيت ، وإنما قال - يقرب - لأن ما في  
الآية يشمل كل فعل ، والبيت يختص بالقول ، فالكلامان لا يتساويان في أصل المعنى ،  
بل كلام الله سبحانه وتعالى أجل وأعلى ، وكيف لا والله أعلم .  
ثم الفن الأول بعون الله وتوفيقه ، وإياه أسأل في إتمام الفنين الآخرين هداية طريقه

المخزومي (١) وهذا المصراع إيجاز بالنسبة إليه ، ومما في ذاتهما من المساواة ، لأن مثل  
عبارتهما يجري في متعارف الاوساط (٢) هو السَّمَوِيُّ بن عَادِيٍّ من شعراء الجاهلية ،  
وهو من قصيدته المشهورة :

إِذَا الْمَرْءُ لَمْ يَدْتَسْ مِنَ اللَّوْمِ عَرْضُهُ فَكُلُّ رَدَاءٍ يَرْتَدِيهِ جَمِيلٌ



## الخطأ والصواب

صفحة	سطر	خطأ	صواب	صفحة	سطر	خطأ	صواب
٢	١٨	المقاس	القطع	٢٤٢	١٠	وهنا	وهنا
٤	١٣	بمطالعتة	بطبعه	٢٤٢	١٢	التقصي	التقصي
١٠	٣	أَبَالِغُ	أَبَالِغُ	٢٥٧	٧	انتفاؤها	استثناؤها
٥٨	١٨	للتعددية	المتعددية	٢٥٧	١٤	لعراقة	لعراقة
١١٨	١٨	مثل	مثال	٢٦٤	١٤	فعل	فعل
١٢٢	٣	تفسيها أنه	تفسيها على أنه	٢٦٩	١٦	الأصل	أصل
١٨٦	٢	وما	أوما	٢٧٩	١٥	متزوج	متزوج
١٩٢	١١	ألا	لا	٢٨٠	١١	بعدم	بعد
٢٢٠	١٤	مبدأ	مبدأ	٢٨٧	١٨	من	بن
٢٤٢	٣	رَجَالُ	رَجَالُ				

هذا ويزاد في آخر سطر ١١ من صفحة ٦٧ ، ربه قتي

ويزاد في أول سطر ١٦ من صفحة ١١٣ (١)

ويحذف من سطر ٧ في صفحة ١٢٤ - المقصود



## فهرس الجزء الاول من الكتاب

الصفحة الموضوع

٢ ترجمة الخطيب القزويني

٣ ترجمة سعد الدين التفتازاني

٤ الخطبة

### المقدمة

١٢

١٣ الفصاحة في المفرد - ١٩ - الفصاحة في الكلام - ٢٦ - الفصاحة في المتكلم

٢٧ البلاغة في الكلام - ٣١ - البلاغة في المتكلم - ٣٣ - حصر علوم البلاغة في

المعاني والبيان والبديع

### الفن الاول علم المعاني

٢٤

٣٤ تعريفه - ٣٦ - أبوابه - ٣٨ - تنبيه على صدق الخبر وكذبه

### أحوال الاسناد الخبري

٤٢

٤٢ أغراض الخبر - ٤٤ - أضرب الخبر - ٤٩ - الاسناد الحقيقي والمجازي

### أحوال المسند إليه

٦٢

٦٢ حذفه - ٦٥ - ذكره - ٦٧ - تعريفه - ٨٣ - تنكيره - ٨٦ - وصفه

٨٧ توكيده - ٨٩ - بيانه والابدال منه - ٩٠ - العطف عليه - ٩٣ - فصله

٩٤ تقديمه - ١١٠ - تأخير - ١١١ - تخرج الكلام على خلاف مقتضى الظاهر :

وضع المضمر موضع المظهر - ١١٢ - وضع المظهر موضع المضمر

الصفحة	الموضوع
١١٥	الالتفات - ١٢١ - الأسلوب الحكيم - ١٢٤ - التعبير عن المستقبل بلفظ الماضي - ١٢٥ - القلب

## أحوال المسند ١٢٧

١٢٧	تركه - ١٣٢ - ذكره - ١٣٣ - إفراده - ١٣٥ - كونه فعلا - ١٣٦ - كونه اسما
١٣٧	تقييد الفعل بمفعول ونحوه - ١٣٨ - تقييده بالشرط - ١٥٣ - تنكيره
١٥٤	تخصيصه وتعريفه - ١٥٨ - كونه جملة - ١٥٩ - تأخيرها - ١٦٠ - تقديمها
١٦٣	تنبيه على عدم اختصاص هذه الأحوال بالمسند اليه والمسند

## أحوال متعلقات الفعل ١٦٤

١٦٤	حذف المفعول - ١٧٤ - تقديم المفعول ونحوه على الفعل - ١٧٧ - تقديم بعض المفعولات على بعض
-----	---

## القصر ١٨٠

١٨٠	أقسام القصر - ١٨٦ - طرق القصر
-----	-------------------------------

## الانشاء ١٩٩

٢٠٤	التمنى - ٢٠٢ - الاستفهام - ٢١٧ - الأمر - ٢٢١ - النهي - ٢٢٤ - النداء
٢٢٦	تنبيه على أن الانشاء كالخبر في أحواله السابقة

## الفصل والوصل ٢٢٧

٢٢٧	تعريفهما - ٢٢٨ - الوصل للتشريك في حكم الاعراب - ٢٢٩ - الفصل لعدم التشريك فيه - ٢٣٠ - العطف بغير الواو فيما لا محل له من الاعراب
-----	---

٢٣١ الفصل لعدم الاتحاد في الحكم - ٢٣٢ - الفصل لكمال الانقطاع - ٢٣٣ - الفصل  
لكمال الاتصال - ٢٣٨ - الفصل لشبه كمال الانقطاع - ٢٣٩ - الفصل لشبه  
كمال الاتصال - ٢٤٤ - الفصل لدفع الابهام - الفصل للتوسط بين الكالين  
٢٥٤ تذييب في أحوال ربط الجملة الحالية بالواو وعدم ربطها به

## ٢٦٦ الإيجاز والاطناب والمساواة

٢٦٦ تعريفها - ٢٧١ - المساواة - ٢٧٢ - الإيجاز - إيجاز القصر - ٢٧٤ - إيجاز  
الحذف - ٢٨٠ - الاطناب وأنواعه : الايضاح بعد الابهام - ٢٨١ - ذكر  
الخاص بعد العام - ٢٨٢ - التكرير - الايقال - ٢٨٤ - التذييل - ٢٨٥ - التكميل  
٢٨٦ التسميم - الاعتراض ( ٢ )

اطلبوا من : المكتبة المحورية (مكتبة مبرور الفخرى)  
مندوب البريد رقم ٥٥٥

# الأيضاح للخطيب القزويني

في

المعاني والبيان والبيع

General Organization of the Alexandria Library (GOAL)  
Dist. Alexandria

٤ أجزاء : بشرح وتحقيق وتعليق الشيخ عبد المتعال الصعيدي • ثمنه ٣٠ قرشا